

زوائد "منتقى الأخبار" على "بلوغ المرام"

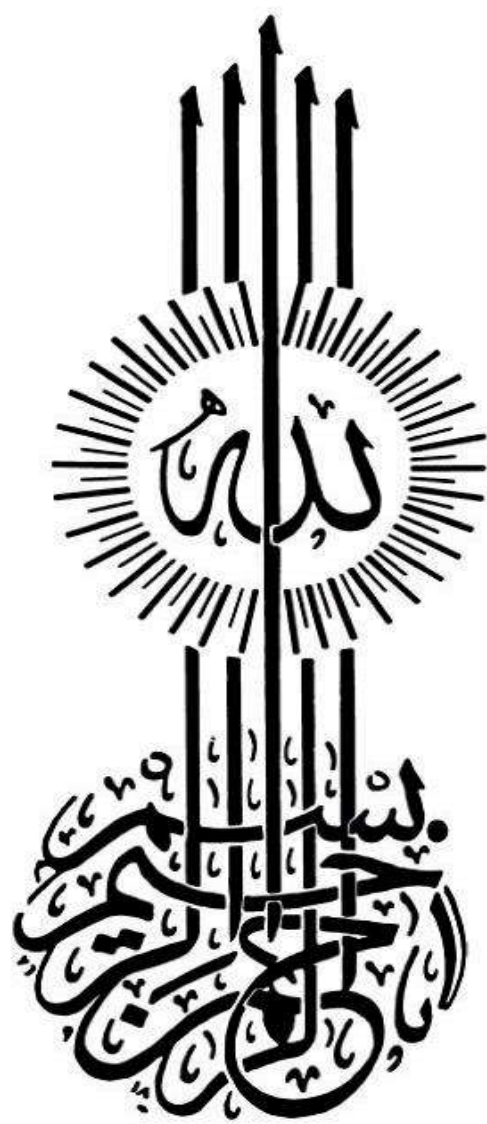
من أول أبواب المسح على الخفين إلى نهاية أبواب الأغسال المستحبة جمع ودراسة
The Extraction, Compilation and Study of the Unique Traditions
from Muntaqa Al-Akhbar (Selected Narrations) not Found in
Bulugh Al-Maram

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب تخصص
التفسير والحديث، قسم الدراسات الإسلامية، بكلية التربية، جامعة الملك سعود.

إعداد الطالب
عبد المجيد بن إبراهيم بن راشد الوهيبي
الرقم الجامعي: ٤٣٣١٠٨٢٧٦

المشرف
أ.د: وليد بن عثمان الرشودي
أستاذ الحديث في قسم الدراسات الإسلامية

الفصل الدراسي الأول ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ



المقدمة

وتشتمل على:

- مشكلة البحث.
- حدود البحث.
- مصطلحات البحث.
- أهمية البحث وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- أهداف البحث.
- أسئلة البحث.
- منهج البحث.
- إجراءات البحث.
- خطة البحث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الله ﷻ قد حفظ على هذه الأمة دينها، وذلك من خلال حفظ كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فتناقلته الأمة جيلاً بعد جيل، نقلاً متواتراً، حفظاً وتلاوةً وتدبراً، ليكون سعادةً ونجاةً ورحمةً للعالمين.

كما حفظ الله لهذه الأمة دينها، من خلال حفظ سنة نبينا محمد ﷺ، فيسر الله للسنة صحابةً حفظوها وتناقلوها وتدارسوها، ثم جاء بعدهم التابعون فساروا على نهجهم، واقتفوا أثرهم، فحفظوا سنة رسولهم ﷺ واستخرجوا دررها وكنوزها وذبو عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

ومما حفظ الله به السنة النبوية، أن قيض الله لها أئمةً أعلاماً، دونوا الأحاديث النبوية، فصنفت الجوامع والصحاح والمسانيد وكتب المعاجم والأجزاء الحديثية والفوائد والأُمالي والمشيخات والمستدركات والمستخرجات.

فُجِّمَت وحُفِظَت السنة النبوية من خلال تلك المصنفات المنيفة، فقد انبرى جمع من أهل العلم إلى التصنيف في أحاديث الأحكام (المجردة من الأسانيد)، فكان من أشهر من صنف فيها:

عبد الحق الأشبيلي المعروف بابن الخراط ت ٥٨١هـ في (الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى)، والإمام عبد الغني المقدسي ت: ٦٠٠هـ في العمدة، والمجد ابن تيمية ت: ٦٧١هـ في المنتقى، وابن دقيق العيد ت: ٧٠٢هـ في الإمام والإمام، والإمام ابن عبد الهادي ت: ٧٤٤هـ في المحرر، والحافظ ابن حجر ت: ٨٥٢هـ في بلوغ المرام، وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

ومن أهم وأوسع كتب أحاديث الأحكام كتاب المنتقى للمجد رحمه الله، قال العلامة ابن بدران رحمه الله:

"وأما كتب الأحكام فأجلها وأوسعها وأنفعها كتاب منتقى الأحكام للإمام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية فإنه جمع فيه الأحاديث التي يعتمد عليها علماء الإسلام في الأحكام".

ثم قال: "وبالجملة فهو كتاب كاف للمجتهد"^(١).
والكتاب أيضاً عمدة في أحاديث الأحكام في المذهب الحنبلي.
ولا تخفى المنزلة العظيمة أيضاً لكتاب بلوغ المرام والذي اعتنى به أهل العلم عناية كبيرة،
من شرح وتعليق وتخريج .
وهذان الكتابان، يعدان من عُمَد كتب أحاديث الأحكام، فالاعتناء بهما، ومعرفة ما في
المنتقى من الأحاديث الزائدة على البلوغ مع دراستها، تعد خدمةً جليلاً وهامةً لأهل العلم
وطلابه بحيث يسهل حفظها ومعرفتها ودراستها والإلمام بها.
ونظراً لما سبق فقد استعنت بالله في الانضمام إلى مشروع علمي مبارك اسمه:
"زوائد منتقى الأخبار على بلوغ المرام"، وهو أحد المشاريع العلمية في مسار الحديث
قسم الدراسات الإسلامية، سائلاً الله التوفيق والإعانة والسداد.

مشكلة البحث:

لما كان "بلوغ المرام"، مع جلالة قدره وعظيم نفعه مختصراً يحتاج إلى بعض الإضافات،
وكتاب المنتقى للمجد ابن تيمية حافل نافع في بابه، ولكنه موسع، وبينه وبين بلوغ المرام تداخل
كبير، أردت أن أستخرج زوائده على البلوغ مع دراستها.

حدود البحث:

زوائد المنتقى على البلوغ من أول أبواب المسح على الخفين إلى نهاية أبواب الأغسال
المستحبة، وقد بلغ عدد أحاديث هذا القسم: (٩١) حديث، والأصل الذي أنطلق منه
وأعتمد على ترتيبه وتبويبه هو المنتقى والمعتمد للكتابين: الطبعين اللتين بتحقيق الشيخ طارق
عوض الله.^(٢)

(١) المدخل لمذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٤٦٦).

(٢) سوف يأتي أسباب اختيار هذه الطبعة ص ٣٩.

مصطلحات البحث:

الزوائد:

إفراد الأحاديث الزائدة في مصنف، على مصنف آخر، من حديث بتمامه، أو هو فيه عن صحابي آخر، أو بزيادة مؤثرة ولو من طريق نفس الصحابي.^(١)
وسوف أتبع مضمون هذا المصطلح في استخراجي للأحاديث.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ١ - مكانة كتابي المنتقى والبلوغ عند أهل العلم.
- ٢ - شمولية كتاب المنتقى لأغلب أحاديث البلوغ مع الزيادات عليها، فناسب أن تستخرج هذه الزيادات وتدرس.
- ٣ - بلوغ المرام كتاب جليل عظيم النفع ومع ذلك فهو بحاجة لبعض الإضافات لذلك كانت هذه الدراسة.
- ٤ - خدمة المذهب الحنبلي في جانب أحاديث الأحكام حيث إن كثيرا من هذه الأحاديث من أدلة المذهب، وربما كان بعضها يتعلق بمسائل فقهية انفرد الإمام أحمد بالقول بها.

الدراسات السابقة:

لقد بحث في فهارس المكتبات والرسائل العلمية في عدد من الجامعات منها: مركز الملك فيصل للبحوث، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وبحثت كذلك في محركات البحث على الشبكة العنكبوتية، ومنها: المكتبة الرقمية العالمية، والمكتبة الالكترونية العربية، وجامع الكتب المصورة، عليّ أجد من قام بدراسة أو بحث سابق مع سؤالي لمجموعة من أهل العلم وطلبته، فلم أقف إلا على ما يأتي:

(١) سوف يأتي الكلام على الزوائد في مبحث مستقل.

- ١- دراسة لأحد الباحثين وهو: مبارك بن جديع، توجد على الشبكة العنكبوتية العالمية في ملتقى أهل الحديث، وذكر أنه استخرج الزوائد بطريقتين:
- الأولى:** استخراج زوائد المنتقى على المحرر والبلوغ، فبلغ عدد الأحاديث (٢١٣٠).
- الثانية:** استخراج زوائد المنتقى على المحرر والبلوغ، والتي لم تذكر في الصحيحين فبلغ عدد الأحاديث (١١٩٦).

وكان عمل الباحث وفقه الله مقتصرًا على مايلي:

- ١- الجمع فقط دون دراسة للأسانيد.
- ٢- استخراج زوائد المنتقى على كتابي البلوغ والمحرر لابن عبد الهادي جميعا.

ومما يميز بحثي ما يلي:

- أولاً:** استخرجت زوائد المنتقى على كتاب البلوغ، نظراً لما للبلوغ من أهمية ومكانة كبيرة.
- ثانياً:** تخريج الزوائد تخريجاً علمياً.
- ثالثاً:** دراسة الأسانيد وبيان رأي الأئمة في الحديث، فأذكر من ضعفه من الأئمة ومن صححه أو توقف فيه ونحو ذلك، وإن كان في الحديث علة ذكرتها ونسبتها إلى قائلها وكذلك لو تعددت العلل وتعدد قائلوها ذكرت ذلك كله وخرجته من مصادره الأصلية.
- ٢- كتاب: فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار ﷺ.

مؤلفه: الحسن ابن أحمد بن يوسف بن محمد الرباعي المتوفى: ١٢٧٦هـ، وهو كتاب مفيد لكن ليس له تعلق ببحثي، وإنما ذكرته خشية الاشتباه، قال مؤلفه:

"وعمدت إلى أجمع كتاب للأحكام، وأنفع تأليف تداولته الأئمة الأعلام، وهو "المنتقى" فجعلته أصلاً لهذا الكتاب، ورتبته أحسن ترتيب، وهذبتة أبلغ تهذيب، وحذفت منه أشياء تكررت، وأبدلت منه تراجم صدرت، وقدمت ما يحتاج إلى التقديم، وأخرت ما تقدم ورُتبتُه التأخير، وجعلت كل حديث حيث يستحق التصدير، وزدت عليه الجم الغفير من "جامع الأصول"، و"بلوغ المرام"، و"مجمع الزوائد"، و"الترغيب والترهيب" للحافظ المنذري، ومن "الجامع الصغير وذيله"، ومن "الجامع الكبير"، ومن "البدر المنير"، و"جامع المسانيد"، و"المستدرک" للحاكم، و"تلخيص الحافظ ابن حجر"، و"فتح الباري"، و"خلاصة البدر المنير"،

وغير ذلك من الكتب".^(١)

هذا ماتيسر لي الوقوف عليه، والله أعلم.

-وقد سبقني في هذا المشروع العلمي، كل من:

١-الأخ: مالك بن رضا الجلوي وفقه الله، وكان نصيبه من أول كتاب المنتقى، إلى نهاية أبواب أحكام التحلي.

٢-الطالبة: سيناء بنت طلال علي عبد المولى وفقهها الله، وكان نصيبها: من أول أبواب السواك وسنن الفطرة، إلى نهاية أبواب صفة الوضوء.

أهداف البحث:

- ١ - إبراز هذه الزوائد، وحصرها وترتيبها على كتاب بلوغ المرام.
- ٢ - دراسة هذه الزوائد حديثاً، وبيان درجتها من حيث الصحة والضعف.

أسئلة البحث:

- ١ - هل استخرجت زوائد المنتقى ورتبت على كتاب بلوغ المرام؟.
- ٢ - هل درست هذه الزوائد حديثاً وبينت درجتها من حيث الصحة والضعف؟.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

إجراءات البحث:

- ١ - الاستقراء لكتاب بلوغ المرام والمنتقى في الجزء المراد دراسته.

(١) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، ٥/١.

- ٢- استخراج الأحاديث الزائدة على وفق مصطلح الزوائد المعتمد في البحث.
- ٣- تخريج الزوائد على وفق المنهج المعتمد في مسار الحديث في قسم الدراسات الإسلامية.
- ٤- دراسة أسانيدھا مع الحكم عليها على وفق المنهج المعتمد في مسار الحديث في القسم .
- ٥- ترجمة الأعلام المذكورين في البحث.
- ٦- بيان الكلمات الغريبة.
- ٧- الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- ٨- وضع فهرس علمية في نهاية البحث.

خطة البحث:

وكانت على النحو التالي:

تنقسم الخطة إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

المقدمة وفيها:

بيان مشكلة البحث، وحدوده، وبيان مصطلحاته، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهدافه، وأسئلة البحث، والمنهج المتبع فيه، وإجراءاته.

التمهيد وفيه:

١- تعريف بالمجد ابن تيمية وابن حجر -رحمهما الله-.

٢- التعريف بكتابي المنتقى والبلوغ.

٣- التعريف بعلم الزوائد، وأهم كتبه، وفوائده.

الفصل الأول: الزوائد في أبواب المسح على الخفين، ونواقض الوضوء وفيه ثلاث

مباحث وهي:

المبحث الأول: زوائد أبواب المسح على الخفين.

المبحث الثاني: زوائد أبواب نواقض الوضوء.

المبحث الثالث: زوائد أبواب ما يستحب الوضوء لأجله.

الفصل الثاني: الزوائد في أبواب الغسل وفيه مبحثين وهما:

المبحث الأول: زوائد أبواب موجبات الغسل.

المبحث الثاني: زوائد أبواب الأغسال المستحبة.

الخاتمة: وفيها أهم التوصيات وأبرز النتائج.

الفهارس العلمية وتشمل مايلي:

- فهرس الآيات الكريمة.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس غريب الكلمات.
- فهرس المراجع والمصادر.
- فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

أولاً: نص الحديث:

- ١- أنقل نص الحديث، مع رقمه التسلسلي، ورقم الحديث في النسخة المعتمدة من المنتقى، وهي تحقيق: طارق عوض الله.
- ٢- والمعتمد في نص الحديث، ما ذكره المجد في المنتقى.

ثانياً: التخريج:

- ١- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما، فإني أكتفي بتخرجه من المسند، والسنن، ولا أدرس إسناده لتلقي الأمة لهما بالقبول.
- ٢- إذا كان الحديث في غير الصحيحين، فإني أتوسع في تخرجه، خصوصاً إذا كان الحديث له طرق ومتابعات.
- ٣- في التخريج أعتمد لفظ أحد المخرجين للحديث، فأقدم الصحيحين ثم المسند ثم بقية السنن، على ترتيبها المشهور، ثم غيرها ممن عزى إليه المجد، مراعيّاً في ذلك أقرب لفظ لنص الحديث المراد دراسته.
- ٤- ابتدئ في التخريج بالمسند ثم أصحاب الكتب الستة، على ترتيبهم المشهور، ثم بعد ذلك على حسب وفياهم.
- ٥- في بيان طرق الحديث ومتابعاته، فإني أذكر مدار إسناده الحديث، ومن خلاله أبين الطرق، والمتابعات.
- ٦- إذا كان الحديث مخرجا في الكتب التسعة، كلها أو جلها وفيه علة، فإني لا أكتفي بالتسعة، بل أتوسع في التخريج بما يساعد في إثبات العلة أو دفعها عن الحديث.
- ٧- إذا روى صاحب الكتاب المخرج منه عن صاحب المدار، فإني أقول في التخريج: رواه عن فلان، وأما إذا لم يروه عنه مباشرة فإني أقول: وأخرجه عن فلان.

ثالثاً: دراسة الإسناد:

- ١- أترجم للرواة الذين عليهم مدار إسناد الحديث.
- ٢- أذكر اسم المترجم كاملاً مع ذكر كنيته، ولقبه إن وجد، وتاريخ وفاته إن وجد.
- ٣- أذكر رموز من أخرجوا له من أصحاب الكتب الستة في أول الترجمة، معتمداً على الرموز التي ذكرها الحافظ في التقريب^(١).
- ٤- أذكر طبقة الراوي معتمداً في ذلك على التقريب.
- ٥- إذا كان الراوي مختلف فيه، فإني أذكر شيوخه، وتلاميذه باختصار، ثم أذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، معتمداً على كتاب: تهذيب التهذيب، مستفيداً من تهذيب الكمال، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، وغيرها، وعند الحاجة أرجع إلى كتب الجرح والتعديل الأصلية المتقدمة.
- ٦- أرتب الكلام على الراوي المختلف فيه -غالباً-، بذكر من وثقوه ثم من توسطوا فيه، ثم من جرحوه، ثم أعقبه بكلام الذهبي في الكاشف، وابن حجر في التقريب.
- ٧- إذا كان الراوي ثقة مشهوراً فإني أقتصر في ترجمته على الكاشف للذهبي، والتقريب

(١) قال الحافظ في التقريب في بيان الرموز التي أعتمدها في تقريب التهذيب (ص: ٧٥):

- "- فالبخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقاً (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي).
- ولمسلم (م) . [ولمقدمة صحيحه مق].
- ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر (قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد) .
- وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم) .
- وللنسائي (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، وفي كتاب العمل اليوم والليلة (سي)، وفي خصائص علي (ص).
- ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق) .
- فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها.
- وإذا اجتمعت فالرقم (ع) ،
- وأما علامة (٤) فهي لهم سوى الشيخين.
- ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: (تميز)، إشارة إلى أنه ذكر لتمييز عن غيره."

لابن حجر.

- ٨- أذكر في نهاية كل ترجمة كلام الذهبي في الكاشف، وابن حجر في التقريب، وإذا ترجح لي شيء في حال الراوي، ذكرته في نهاية الترجمة، أما إذا لم أذكر شيئاً، فإن قول الحافظ ابن حجر، هو الراجح لدي في الراوي.
- ٩- ربما أتوسع في بعض تراجم الرواة، نظراً لأهمية الكلام عليه وتحرير القول الصواب فيه.

رابعاً: الحكم على الحديث:

- ١- غالباً أبدأ بالحكم على إسناد الحديث، ثم الحكم على الحديث بمتابعاته وشواهده، وأبين حاله من صحة أو حُسن أو ضعف أو غيرها من العبارات التي تناسب حال الحديث-فيما أراه-، وربما قدمت أو أخرت على حسب ما تقتضيه دراستي للحديث.
- ٢- أحرص على ذكر أقوال الأئمة في بيان حكم الحديث، خصوصاً المتقدمين منهم.
- ٣- أراعي في نقل كلام الأئمة في الحكم على الحديث التسلسل الزمني في الغالب.
- ٤- إذا حكمت على الحديث، فإن كان يحتاج لشاهد ذكرته.

خامساً: ترتيب الأحاديث:

رتبت الأحاديث على حسب ورودها في المنتقى وجعلتها تحت فصلين :

الفصل الأول:

- الزوائد في أبواب المسح على الخفين، ونواقض الوضوء وفيه ثلاث مباحث وهي:
- المبحث الأول: زوائد أبواب المسح على الخفين.
- المبحث الثاني: زوائد أبواب نواقض الوضوء.
- المبحث الثالث: زوائد أبواب ما يستحب الوضوء لأجله.

الفصل الثاني:

- الزوائد في أبواب الغسل وفيه مبحثين وهما:
- المبحث الأول: زوائد أبواب موجبات الغسل.
 - المبحث الثاني: زوائد أبواب الأغسال المستحبة.

سادساً: الفوائد:

ألحقت ببعض أحاديث الزوائد بعض الفوائد العلمية، من كلام أهل العلم.

شكر وتقدير

وفي ختام هذه المقدمة لايسعني إلا أن أشكر الله مسدي النعم وموليها، ومأنح الأفضال ومعطيها فله الحمد أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً.

ثم الشكر بعد شكر الله عز وجل، للوالدة الغالية أمدتها الله بالصحة والعافية، وطول العمر على طاعته، وأجزل لها الأجر والثوبة، والشكر كذلك للعلم الفاضل الذي تربيت في كنفه و عنايته.

و الشكر موصول لشيخني الجليل المشرف على الرسالة فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: وليد بن عثمان الرشودي حفظه الله ، والذي لم يدخر وسعاً في نصحي وتوجيهي العلمي، مع ما من الله به عليه من حسن خلق، ورحابة صدر، رغم مشاغله العلمية والإحتسابية، ولقد كان له الفضل بعد الله في قيام هذا المشروع العلمي: (زوائد المنتقى على بلوغ المرام)، فجزاه الله خير الجزاء ونفع الله بعلمه، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

ثم الشكر لكل من كان له فضل عليّ في تعليمي وإرشادي، ودلّالي الى الخير، وأخص منهم بالشكر، شيخنا المحدث فضيلة الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله، فلقد قراءت عليه بعض فصول الرسالة، وأستفدت من توجيهه وملاحظاته، فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر موصول لجامعة الملك سعود ممثلة بكلية التربية قسم الدراسات الإسلامية، على ما أسدوه لي ولغيري من علوم نافعة وتوجيهٍ بناء.

كما أشكر الشيخين الفاضلين:

فضيلة الشيخ الدكتور: خالد بن عبد الله العيد، الاستاذ المشارك في كلية التربية قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود حفظه الله.

وفضيلة الشيخ الدكتور: عبد العزيز بن عبد الله الشايع، الاستاذ المشارك بكلية أصول الدين

قسم السنة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. حفظه الله.

على التفضل بقبول مناقشة الرسالة رفع الله قدرهم، وأعلى منزلتهم.

أسأل الله بمنه وكرمه أن ينفع بهذا البحث قارئه وكتابه، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يكون سبباً لي في الزلفى ورفع الدرجات العلى، كما أسأله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي هذا، فما كان من صواب فمن محض فضل الله علي، وما كان من خطيئ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله منه.

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

التمهيد

أولاً: تعريف بـ:

١- المجد ابن تيمية رحمه الله.

٢- ابن حجر رحمه الله.

ثانياً: التعريف بكتابي المنتقى والبلوغ.

ثالثاً: التعريف بعلم الزوائد، وأهم كتبه،

وفوائده.

أولاً: تعريف بـ:

١- الإمام المجد ابن تيمية رحمه الله.

٢- الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

١- الإمام المجد ابن تيمية رحمه الله

أسمه ونسبه ولقبه:

مُجَدِّ الدِّينِ، أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَضِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ^(١).

وسبب تسميتهم بـ(آل تيمية)، ما ذكره الإمام ابن عبد الهادي في: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية حيث قال:
"قيل إن جده مُحَمَّدُ بْنُ الْخَضِرِ حج على درب تيماء فرأى هُنَاكَ طفلة فَلَمَّا رَجَعَ وجد امرأته قد ولدت لَهُ بِنْتًا فَقَالَ يَا تَيْمِيَّةُ يَا تَيْمِيَّةُ فلقب بذلك.
قَالَ ابن النجار ذكر لنا أن جده مُحَمَّدًا كَانَتْ أمه تسمى تَيْمِيَّةً وَكَانَتْ واعظة فنسب إِلَيْهَا وَعَرَفَ بِهَا"^(٢).

مولده ونشأته:

وُلِدَ: سَنَةَ تِسْعِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ تَقْرِيْبًا.
وقد نشأ يتيماً، في أسرة عرفت بالفقه والدين، وتربى في كنف عمه: فخر الدين الخطيب، شيخ حران وخطيبها، وتفقه على يديه.
وقد سافر مع ابن عمه: الفخر إسماعيل إلى العراق وَلَهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَكَانَ يَبِيْتُ عَنْدَهُ وَيَسْمَعُهُ يُكْرِرُ مَسَائِلَ الْخِلَافِ فَيَحْفَظُ الْمَسْأَلَةَ، فَسَأَلَهُ ابْنُ عَمِّهِ الْفَخْرَ يَوْمًا عَمَّا حَفِظَ، فَقَالَ: حَفِظْتُ يَا سَيِّدِي الدَّرْسَ، وَسَرَدَهُ لَهُ، فَبُهِتَ الْفَخْرُ، وَقَالَ: هَذَا يَحْيَى مِنْهُ شَيْءٌ^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٣ / ٢٩١).

(٢) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ١٨).

(٣) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٣ / ٢٩١).

شيوخه:

أخذ العلم عن جمع من العلماء منهم:

١- فخر الدين الخطيب.

قال ابن كثير في البداية والنهاية:

" مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الشَّيْخُ فَخْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَاثِيِّ، عَالِمُهَا وَمُفْتِيهَا وَخَطِيبُهَا وَوَعِظُهَا، اشْتَعَلَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَبَرَعَ فِيهِ وَبَرَزَ وَحَصَلَ، وَجَمَعَ تَفْسِيرًا خَافِلًا فِي مُجَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَهُ الْخُطْبُ الْمَشْهُورَةُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَمُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ صَاحِبِ الْمُتَقَى "(١).

٢- أبو أحمد عبد الله ابن سَكِينَةَ

قال ابن نقطة في إكمال الإكمال:

"أَبُو أَحْمَدَ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَكِينَةَ، كَانَ ثِقَةً صَدُوقًا صَالِحًا صَحِيحَ السَّمَاعِ صَبُورًا لِلطَّلِبَةِ مُتَعَبِدًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَوَفَّى لَيْلَةَ الْأَثْنَيْنِ تَاسِعَ عَشَرَ شَهْرَ رَجَبٍ الْآخِرِ مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّمِائَةٍ وَدُفِنَ مِنَ الْغَدِّ مُقَابِلَ جَامِعِ الْمَنْصُورِ سَمِعَتْ مِنْهُ الْكَثِيرُ وَأَوْلَادُهُ "(٢).

٣- ضياء بن الخريف.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

"الشَّيْخُ، الْمُسْنَدُ، أَبُو عَلِيٍّ ضِيَاءُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْخُرَيْفِ السَّقْلَاطُونِيِّ، النَّجَّارُ. مُكْتَبِرٌ عَنْ قَاضِي الْمَارِسْتَانِ، وَسَمِعَ مِنْ: أَبِي الْحُسَيْنِ ابْنِ الْفَرَّاءِ، وَابْنِ السَّمَرَقَنْدِيِّ، وَكَانَ أُمِّيًّا.

حَدَّثَ عَنْهُ: الدُّبَيْثِيُّ، وَابْنُ النَّجَّارِ، وَابْنُ خَلِيلٍ، وَامَاةٌ. لَدَائِمٌ، وَالنَّجِيبُ، وَأَخُوهُ الْعَزَّ.

وَأَحَارَ لِلْفَخْرِ عَلِيٍّ، مَاتَ: فِي شَوَّالٍ، سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّ مِائَةٍ "(٣).

(١) البداية والنهاية ط هجر (١٧ / ١٤٠).

(٢) إكمال الإكمال لابن نقطة (٣ / ١٨٣) بتصرف، وانظر ترجمته في: البداية والنهاية ط هجر (١٧ / ٢٥).

(٣) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢١ / ٤١٨).

٤- عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ سُلْطَانَ صَاحِبِ سَبْطِ الْخِطَاطِ.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام:

"عَبْدُ النَّجَّارِ: بَدِ السَّلَامُ بْنُ سُلْطَانَ، أَبُو الْفَضْلِ الْأَزْجِي، الْبَيْع، الْمَعْدَل، الْمُقَرَّى، الْأَسْتَاذ، قَرَأَ بِالرُّوَايَاتِ، وَأَقْرَأَ الْقُرْآنَ، وَحَدَّثَ. وَكَانَ دَيِّنًا صَالِحًا، عَالِي الْإِسْنَادِ فِي الْقُرْآنِ، مَشْهُورًا، قَرَأَ عَلَيْهِ «بِالْمَبْهَجِ» مُحَمَّدُ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَغَيْرُهُ، وَتُوِّفِيَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ [سنة ٦٥٢هـ]. قَالَ ابْنُ النَّجَّارِ: قَرَأَ عَلَيْهِ النَّاسُ الْقُرْآنَ فَأَكْثَرُوا، وَكَانَ صَدُوقًا نَزْهًا عَفِيفًا"^(١).

٥- أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

"الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْعَلَّامَةُ، النَّحْوِيُّ الْبَارِعُ، مُحِبُّ الدِّينِ، أَبُو الْبَقَاءِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعُكْبَرِيُّ، ثُمَّ الْبُعْدَادِيُّ، الضَّرِيرُ، النَّحْوِيُّ، الْحَنْبَلِيُّ، الْفَرَضِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. قَالَ ابْنُ النَّجَّارِ: قَرَأْتُ عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ، وَصَحْبَتِهِ مُدَّةَ طَوِيلَةٍ، وَكَانَ ثِقَةً، مُتَدَيِّنًا، حَسَنَ الْأَخْلَاقِ، مُتَوَاضِعًا، ذَكَرَ لِي أَنَّهُ أَضَرَّ فِي صِبَاهُ مِنَ الْجَدَرِيِّ، صَنَّفَ (تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ)، وَكَتَابَ (مُتَشَابِهَ الْقُرْآنِ)، تُوِّفِيَ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةٍ وَسِتِّ مِائَةٍ، وَكَانَ ذَا حِظٍّ مِنْ دِينٍ وَتَعَبُدٍ وَأُورَادٍ"^(٢).

٦- أَبُو بَكْرٍ بْنُ غَنِيْمَةَ صَاحِبِ ابْنِ الْمُنِيِّ.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام:

"مُحَمَّدُ بْنُ مُعَالِي بْنِ غَنِيْمَةَ، أَبُو بَكْرٍ الْبُعْدَادِيُّ الْمَأْمُونِيُّ، الْمُقَرَّى، الْفَقِيه، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْحَلَاوِيِّ، الْحَنْبَلِيِّ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَبِي الْفَتْحِ ابْنِ الْمُنِيِّ، كَانَ إِمَامًا، مُفْتِيًا، مُتَعَبِّدًا، وَرِعًا، صَالِحًا، خَيْرًا، عَارِفًا بِالْمَذْهَبِ، وَلَدَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَتُوِّفِيَ فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ [٦١١هـ]، وَعَلَيْهِ تَفَقُّهُ مُحَمَّدُ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ"^(٣).

(١) تاريخ الإسلام ت تدمري (٤٣ / ١٥٢) بتصرف .

(٢) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٢ / ٩١)، بتصرف.

(٣) تاريخ الإسلام ت تدمري (٤٤ / ٩٠)، بتصرف.

٧- عمر بن طبرزد

قال ابن كثير في البداية والنهاية:

"ابن طبرزد شيخ الحديث: عمر بن محمد بن معمر المعروف بابي حفص بن طبرزد البغدادي، ولد سنة عشر وخمسمائة، وسمع الكثير وأسمع، وكان خليعاً ظريفاً ماجناً، وكان يؤدب الصبيان بدار القز، قدم مع حنبل بن عبد الله المكي إلى دمشق، فسمع أهلها عليهما، وحصل لهما أموال، وعادا إلى بغداد، مات [سنة ٦٠٧ هـ] وله سبع وتسعون سنة، وترك مالا جيّداً، ولم يكن له وارث إلا بيت المال، ودُفن بباب حرب^(١).

٨- عبد العزيز بن منينا.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

"ابن منينا أبو موالينها: أبو العزيز بن معالي البغدادي، الصالح الحير، مسند العراق، ولد سنة خمس وعشرين وخمس مائة، وسمع من: القاضي أبي بكر، فكان آخر من سمع منه موتاً ببغداد، ومن: عبد الوهاب النمطي، وأبي محمد سبط الحياط، وجماعة، روى عنه: الدبيشي، وقال: كان خيراً، صحيح السماع مات: في الثامن والعشرين من ذي الحجة، سنة اثنتي عشرة وست مائة، وقد قارب التسعين^(٢).

تلاميذه:

لقد أخذ عن الإمام المجد جمع من طلاب العلم، وذاع صيته، وقصده الطلاب للأخذ منه والانتفاع بعلمه، ومن هؤلاء :

١- أبو محمد الدميطي.

قال ابن كثير في البداية والنهاية :

"شيخنا العلامة برهان الدين الحافظ الكبير الدميطي، وهو الشيخ الإمام، العالم الحافظ، شيخ المحدثين، شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدميطي، حامل لواء هذا الفن

(١) البداية والنهاية ط هجر (١٧/ ٢٤) بتصرف.

(٢) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٢/ ٣٣) بتصرف.

- أَعْنِي صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ وَعِلْمَ اللَّعَةِ - فِي زَمَانِهِ، مَعَ كِبَرِ السِّنِّ وَالْقَدْرِ، وَعُلُوِّ الْإِسْنَادِ، وَكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، وَجُودَةِ الدَّرَايَةِ، وَحُسْنِ التَّصْنِيفِ، وَأَنْتِشَارِ التَّوَالِيفِ، وَتَرَدُّدِ الطَّلَبَةِ إِلَيْهِ مِنْ سَائِرِ الْأَفَاقِ، وَلَمْ يَزَلْ فِي إِسْتِمَاعِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ أَدْرَكَتْهُ وَفَاتَتْهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي مَجْلِسِ الْإِمْلَاءِ، غُشِيَ عَلَيْهِ، فَحُمِلَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ يَوْمَ الْأَحَدِ خَامِسَ عَشَرَ ذِي الْقَعْدَةِ [٧٠٥هـ] بِالْقَاهِرَةِ، وَدُفِنَ مِنَ الْعَدِيدِ بِمَقَابِرِ بَابِ النَّصْرِ، وَكَانَتْ جِنَازَتُهُ حَافِلَةً جَدًّا، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١).

٢- الإمام شهاب الدين عَبْدُ الْحَلِيمِ وَلَدَهُ.

قال ابن كثير البداية والنهاية:

"الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ شَهَابُ الدِّينِ عَبْدُ الْحَلِيمِ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ، وَالِدُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْعَلَمِ تَقِيَّ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: مُفْتِي الْفِرْقِ، الْفَارِقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، كَانَتْ لَهُ فَضِيلَةٌ حَسَنَةٌ: وَلَدِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ: وَكَانَ لَهُ كُرْسِيٌّ بِجَامِعِ دِمَشْقَ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ السُّكَّرِيَّةِ الْقَصَاعِينَ، وَبِهَا كَانَ مَسْكَنُهُ، ثُمَّ دَرَسَ وَلَدُهُ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ بِهَا بَعْدَهُ فِي السَّنَةِ الْآتِيَةِ، كَمَا سَيَأْتِي، وَدُفِنَ بِمَقَابِرِ الصُّوفِيَّةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ"^(٢).

٣- أمين الدين عَبْدُ اللَّهِ بْنِ شَقِيرٍ.

قال الصفدي في الوافي بالوفيات :

"أَمِينُ الدِّينِ ابْنُ شَقِيرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْأَحَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي أَمِينُ الدِّينِ بْنِ شَقِيرٍ الْحَرَّانِيِّ، كَانَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ وَأَجْوَدِهِمْ مِنْ أَكْبَارِ بَيْتِ حِرَانَ أَقَامَ بِدِمَشْقَ وَطَلَبَ إِلَى مِصْرَ وَصَوَّرَ فِي الدَّوْلَةِ الظَّاهِرِيَّةِ، وَوَكَلَهُ بَعْضُ الْأُمَرَاءِ الْمِصْرِيِّينَ بِالشَّامِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى وَكَالَةِ الْأَمِيرِ عَلَاءِ الدِّينِ طَبِيرِسَ الْوَزِيرِي، وَأَقَامَ يَتَحَدَّثُ لَوْرَثَتِهِ إِلَى آخِرِ وَقْتٍ وَكَانَ فِيهِ مَرُوءَةٌ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَتُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِمِائَةٍ وَنَقَلَ إِلَى الْقُدْسِ وَدُفِنَ بِهِ"^(٣).

(١) البداية والنهاية ط هجر (١٨ / ٦٠)، بتصرف.

(٢) البداية والنهاية ط هجر (١٧ / ٥٩٢) بتصرف.

(٣) الوافي بالوفيات (١٧ / ١٢٤). بتصرف.

٤- مُحَمَّد بن عُمَر بن زناطر.

قال ابن رجب الحنبلي في ذيل طبقات الحنابلة:

"مُحَمَّد تعالى". بَن عَبْد الحمود بَن زياطر الحراني، الفقيه الزاهد، شمس الدين أَبُو عَبْد اللَّهِ نزيل دمشق، لديه فقه وفضائل، وأم بمسجد الوزير ظاهر دمشق، قَالَ الذهبي: كَانَ فقيها زاهدا ناسكا، سلفي الجملة، عارفا بمذهب الإمام أَحْمَد. وسافر سنة إحدى عشرة إِلَى مصر لزيارة الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فأُسر من سبخة بردويل، وبقي مدة فِي الأسر، ويقال: إن الفرنج لما رأوا ديانتَهُ وأمانته واجتهاده أَكْرَمُوهُ واحترموهُ؛ وبقي مدة، وانقطع خبره قبل العشرين؛ ويقال: إن وفاته كانت بقبرص سنة ثمان عشرة وسبعمائة. رحمه الله تعالى" (١).

٥- الجمال عَبْد الغني بن منصور المؤدّن

قال ابن حجر قي الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:

"عبد الْعَنِي بن مَنْصُور بن مَنْصُور الْحَرَّانِي المؤدّن، جمال الدّين أَبُو عبادَة ولد سنة أربع أو ٦٣٥ بحران، وَسمع من عيسى ابن سَلَامَة الحياط ومجد الدّين ابن تيمية وتفقه ومهر وَكَانَ من أَعْيَان المؤدّنين وَله نظم ذكره الذّهبي وَمَات فِي ثَالِث شهر ربيع الآخر سنة ٧٠٥" (٢).

٦- محمد بن أَحْمَد بن القزاز.

قال الصفدي في الوافي بالوفيات :

"المُسند ابن الْقَزَّاز مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بالشَّيْخ المقرئ العابد، المُسند أَبُو عبد الله الْحَرَّانِي الْقَزَّاز، ولد سنة ثمان عشرة بحران فيمَا زعم، كَانَ زاهدا تاليا لكتاب الله صَاحِب نَوَادِر ودعابة، قَالَ الشَّيْخ شمس الدّين: حَدَّثَنِي أَنه تَلَا بِمَكَّة أَزِيد من ألف ختمة وَأَنه اتكأ فِي ميزاب الرَّحْمَة فَتَلَا فِيهِ ختمة فَلَعَلَّهُ قَرَأ سُورَة الإخلاص ثلاثا وَحَدَّث بِدِمَشْق والحجاز توفّي سنة خمس وَسبع مئة" (٣).

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٤٣٠) بتصرف.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣ / ١٨٧) بتصرف.

(٣) الوافي بالوفيات (٢ / ١٠١) بتصرف.

٧- العفيف إسحاق الآمدي.

قال ابن حجر في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:

"إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم الآمدي عفيف الدين نزيل دمشق، وأخذ عن المجد ابن تيمية، وطلب بنفسه في حياة أحمد بن عبد الدائم وحصل الأجزاء وأحضر المدارس وحج مراراً، قال الذهبي في المعجم المختص: سمع من ابن خليل أجزاء كثيرة، وكان له أنس بالحديث ويعرف مسموعاته، وحصل أصوله، وخرج له ابن المهندس معجماً، وتفرد بأشياء، وولي مشيخة الظاهرية، وكان لطيفاً بشوشاً تفرد بأشياء من العوالي وعمل لنفسه معجماً ومات سنة ٧٢٥" (١).

مكانته العلمية:

كان رحمه الله إماماً عالماً مجتهداً، وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم، وبينوا مكانته وعلو قدره العلمي، وتبحره في علوم الشريعة.

-قال محيي الدين يوسف ابن الجوزي، لما جالسه فانبهر منه، وقال: "هَذَا الرجل مَا عندنا ببغداد مثله"، فلما رجع من الحج التمسوا منه أن يقيم ببغداد، فامتنع، واعتل بالأهل والوطن. (٢)

-قال الذهبي رحمه الله: "كَانَ الشيخ مجد الدين معدوم النظر في زمانه، رأساً في الفقه وأصوله، بارعاً في الحديث ومعانيه، له اليد الطولى في معرفة القرآن والتفسير، وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وبُعِدَ صيته، وكان فرد زمانه في معرفة المذهب، مفرط الذكاء، متين الديانة، كبير الشأن" (٣).

-وقال أيضاً في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:

"وكان إماماً كاملاً، معدوم النظر في زمانه، رأساً في الفقه وأصوله بارعاً في الحديث

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ٤٢٦)، بتصرف.

(٢) تاريخ الإسلام تدمري (٤٨/ ١٢٨)، وانظر ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥).

ومعانيه، وله اليد الطولى في معرفة القراءات والتفسير، صنف التصانيف، واشتهر اسمه وبعد صيته^(١).

- وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء:

الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، فَقِيهُ الْعَصْرِ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ^(٢).

- وقال ابن رجب الجبلي في ذيل طبقات الحنابلة:

"محمد بن علي ابن تيمية الحراني الفقيه، الإمام المُقَرِّي المحدث المفسر، الأصولي النحوي، مجد الدين أبو البركات. شيخ الإسلام وفقهه الوقت، وأحد الأعلام"^(٣).

- إمامته في القراءات والتفسير:

كان رحمه الله عالماً بالقراءات وله أرجوزة فيها، عالماً بالتفسير، وله مصنف فيه وهو: "أطراف أحاديث التفسير".

بل قال الذهبي فيه:

"وله اليد الطولى في معرفة القراءات والتفسير".

وقد ترجم له الذهبي رحمه الله في كتابه: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار^(٤).

وترجم له ابن الجزري في: غاية النهاية في طبقات القراء وقال عنه:

"متقناً للتفسير والقراءات، نظم في القراءات أرجوزة"^(٥).

وترجم له: الداودي في: طبقات المفسرين^(٦).

(١) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٣٥١)

(٢) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٣ / ٢٩١)

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٢).

(٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٣٥١).

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٣٨٦).

(٦) طبقات المفسرين للداودي (١ / ٣٠٥).

-إمامته في الحديث:

وقد ظهرت إمامته وعلو منزلته في الحديث وحفظه وسرده ومعرفة معانيه، وبأن ذلك جلياً في كتابه المنتقى في أحاديث الأحكام.

وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم في ذلك:

-قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"وكان جدنا عجباً في حفظ الأحاديث وسردها وحفظ مذاهب الناس وإيرادها بلا كُلفة".^(١)

-وقال عنه الذهبي رحمه الله:

"بارعاً في الحديث ومعانيه".^(٢)

وقد ترجم له الذهبي في المعين في طبقات المحدثين^(٣).

-إمامته في الفقه:

كان رحمه الله له عناية فائقة بالفقه على مذهب الإمام أحمد.

-وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

كَانَ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ يَقُولُ:

"أَلَيْنَ لِلشَّيْخِ المَجْدِ الفِقه كَمَا أَلَيْنَ لِداوُدَ الحَدِيدُ"^(٤).

-وقال الذهبي في السير:

"وَأَنْتَهَتْ إِلَيْهِ الإِمَامَةُ فِي الفِقه"^(٥).

-وقال الذهبي أيضاً:

"حكى البرهان المراغي: أنَّه اجتمع بالشيخ المجد، فأورد نكتة عليّه، فقَالَ المجد: الجواب

(١) تاريخ الإسلام ت تدمري (٤٨ / ١٢٩).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٥).

(٣) المعين في طبقات المحدثين (ص: ٢٠٧).

(٤) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٣ / ٢٩٢).

(٥) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٣ / ٢٩٢).

عَنْهَا مِنْ سَتِينَ وَجْهًا، الْأَوَّلُ كَذًا، وَالثَّانِي كَذًا، وَسَرَدَهَا إِلَى آخِرِهَا، ثُمَّ قَالَ لِلْبَرْهَانِ: قَدْ رَضِينَا مِنْكَ بِإِعَادَةِ الْأَجْوِبَةِ، فَخَضَعَ وَانْبَهَرَ" (١).

-وقال أيضاً:

"وكان من عجائب الوجود في المناظرة وسرعة الجواب، قل أن ترى مثله العيون، كان الشيخ نجم الدين بن حمدان، مصنف الرعاية الكبرى يقول: كنت أطالع على درس الشيخ المجد، وما أبقى ممكناً، فإذا حضرت الدرس يأتي الشيخ بأشياء كثيرة لا أعرفها، وكان عجبا في سرد الأحاديث، وحفظ مذاهب السلف، وإيرادها بلا كلفة، وكان قد أتقن العربية على الشيخ أبي البقاء العكبري" (٢).

-وقال ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة:

"فإن أهل زماننا إنما يرجعون في الفقه من جهة الشيخ والكتب إلى الشيخين: موفق الدين المقدسي، ومجد الدين ابن تيمية الحراني" (٣).

-وقال الصرصري من قصيدته اللامية في مدح الإمام أحمد:

وإن لنا في وقتنا وفتوره	لإخوان صدق بغية المتوصل
يذبون عن دين الهدى ذب ناصر	شديد القوى، لم يستكينوا لمبطل
فمنهم بحران: الفقيه النبيه ذو	الفوائد والتصنيف في المذهب الجلي
هو المجد ذو التقوى ابن تيمية الرضى	أبواب البركات العالم الحجة الملى
محوره في الفقه حرر فقهنها	وأحكم بالأحكام علم المبجل
جزاهم خيرا رهم عن نيبهم	وسنته، آلو به خير مؤئل" (٤)

(١) تاريخ الإسلام تدمري (٤٨ / ١٢٩)، وانظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥ / ٤).

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٣٥٢).

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ٣٥٧).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٦).

مصنفاته:

- ١- المنتقى من أحاديث الأحكام، وهو الكتاب المشهور، وسيأتي الكلام عليه.
- ٢- أرجوزة حاديث التفسير، رتبها على السور معزوة^(١).
- ٢- أرجوزة في علم القراءات^(٢).
- ٣- الأحكام الفقه..
- ٥- المحرر في الفقه^(٣).
- ٦- منتهى الغاية في شرح الهداية، يبيض منه أربع مجلدات كبار إلى أوائل الحج، والباقي لم يبيضه^(٤).
- ٧- مسودة في أصول الفقه، وزاد فيها ولده، ثم حفيده أبو العباس "مسودة" في العربية على نخط المسودة في الأصول^(٥).

وفاته:

وتوفي يوم عيد الفطر بعد صلاة الجمعة من سنة اثنتين وخمسين وستمائة بحران. ودفن بظاهرها رحمه الله عليه.

(١) ذكره ابن رجب ذيل طبقات الحنابلة (٦ / ٤)، وابن العماد في شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧ / ٤٤٥).

(٢) ذكرها الذهبي في تاريخ الإسلام تدمري (١٢٩ / ٤٨)، وابن رجب ذيل طبقات الحنابلة (٦ / ٤).

(٣) طبع مراراً، ومن أفضل الطبقات، تحقيق د/عبد الله التركي، نشر مؤسسة الرسالة ١٤٢٨ هـ الطبعة الأولى.

(٤) قاله ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (٦ / ٤)، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام تدمري (١٢٩ / ٤٨)، وابن العماد في شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧ / ٤٤٥).

(٥) الكتاب مطبوع بتحقيق : د/ أحمد الذروي بدار الفضيلة بالرياض ١٤٢٢ هـ الطبعة الأولى.

٢- ترجمة الحافظ ابن حجر رحمه الله^(١)اسمه ونسبه ولقبه:

أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن عالفصل. حمد بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل المصري المولد القاهري الدار^(٢).
وكان يلقب شهاب الدين، ويكنى أبا الفضل .
أشتهر بابن حجر، نسبة إلى آل حجر، قوم تسكن الجنوب الآخر على بلاد الجريد وأرضهم قابس^(٣)، قيل أنه لقب لبعض آبائه^(٤).

مولده ونشأته:

ولد في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر العتيقة^(٥).
ونشأ الحافظ ابن حجر يتيماً؛ إذ مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل.
ولما مات والده وهو حدث السنّ كفله بعض أوصياء والده إلى أن كبر وهو: أبو زيد

(١) ممن صنف في ترجمة الحافظ ابن حجر:

١- السخاوي في الجواهر والدرر وهو مطبوع.

٢- جمان الدرر لابن خليل الدمشقي وهو مختصر لكتاب السخاوي مع زيادات، وهو مخطوط، انظر ما قاله شاكر محمود في كتابه "ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه" (٢٣/١).

٣- ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه "د/شاكر محمود عبد المنعم، نشر دار الرسالة ١٤١٧هـ الطبعة الأولى.

٤- الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، تأليف: عبد الستار الشيخ، نشر دار الفلم بدمشق الطبعة الثانية سنة: ١٤٢٣هـ، وغيرهم.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر (٣ / ١).

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩ / ٣٩٥).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢ / ٣٦).

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢ / ٣٦)، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١ / ١٠٤).

الخروبي توفي سنة: ٧٨٧هـ، فحفظ القرآن العظيم، وتعانى المتجر، وتولع بالنظم، وقال الشعر الكثير المليح إلى الغاية، ثم حَبَّبَ الله إليه طلب الحديث، فأقبل عليه، وسمع الكثير بمصر وغيرها^(١).

شيوخه:

لقد تلقى رحمه الله على جمع كبير من أهل العلم ورحل إليهم حتى حصل هذا القدر الكبير من العلم والتحصيل مع ما وهبه الله من الهمة والتوفيق.

وقد صنف الحافظ كتاباً في شيوخه أسماه: "المجموع المؤسس للمعجم المفهرس"^(٢)، وقد بلغ عدد شيوخه: (٧٣٠) شيخاً ذكرهم في كتابه.

وقد توسع الحافظ السخاوي في الجواهر والدرر العمر: ر شيوخ ابن حجر، واستقصى ذلك.

-ومن أبرز شيوخ الحافظ ابن حجر:

١- زين الدين العراقي.

قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر :

"عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المهراني المولد العراقي الأصل الكردي، زين الدين العراقي حافظ العصر، وحفظ التنبيه في الفقه، واشتغل بالفقه والقراءات، ولازم المشايخ في الرواية، وعني بهذا الشأن ورحل فيه مرّاتٍ، وصنّف تخريج أحاديث الإحياء، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح ألفية وشرحها وعمل عليه نكتاً، ولازمت شيخنا عشر سنين، قرأت عليه كثيراً من المسانيد والأجزاء وبحثت عليه شرحه على منظومته وغير ذلك، وشهد لي بالحفظ في كثير من المواطن، وكتب لي خطه بذلك مراراً، مات الشيخ عقب خروجه من الحمام في ثامن شعبان وله إحدى وثمانون سنة وربع سنة"^(٣).

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩ / ٣٩٥).

(٢) طبع بتحقيق: د يوسف المرعشلي نشر دار المعرفة ببيروت ١٤٣١هـ في أربع مجلدات.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢ / ٢٧٥)، بتصرف.

٢- الحافظ الهيثمي:

قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر:

"علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشيخ نور الدين أبو الحسن، صاحب الشيخ زين الدين العراقي وهو صغير، وخرج زوائد الكتب الستة ومسند أحمد والبخاري وأبي يعلى ومعجم الطبراني الثلاثة مفردات ثم جمعها في كتاب واحد محذوف الأسانيد، وصار كثير الاستحضار للمتون جداً لكثرة الممارسة، وكان هيناً ليناً خيراً ديناً محباً في أهل الخير، لا يسأم ولا يضجر من خدمة الشيخ وكتابة الحديث وكان سليم الفطرة كثير الخير كثير الاحتمال للأذى، قرأت عليه الكثير، وكان يودني كثيراً ويشهد لي بالتقدم في الفن جزاه الله عني خيراً؛ مات في شهر رمضان^(١)، سنة ٨٠٧هـ.

٣- سراج الدين ابن الملحق.

قال ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر:

"عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي ثم المصري سراج الدين، المعروف بابن الملحق، أصله من الأندلس، رحل أبوه منها إلى التكرور وأقرأ أهلها القرآن فحصل له مال، ثم قدم القاهرة فولد له هذا فمات وله سنة وأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وحفظ القرآن والعمدة وشغله في مذهب مالك، ثم أشار عليه بعض أصحاب والده أن يقرئه المنهاج فحفظه، واشتهر بكثرة التصانيف حتى كان يقول إنها بلغت ثلاثمائة تصنيفاً واشتهر اسمه وطار صيته، وكان حسن المحاضرة جميل الأخلاق كثير الإنصاف شديد القيام مع أصحابه^(٢)، مات سنة ٨٢٤هـ.

٤- ابن جماعة الكنايني:

قال ابن حجر في إنباء الغمر بأبناء العمر:

"محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ابن جماعة، عز الدين، ولد بمدينة ينبع، وأجاز له جماعة من الشاميين والمصريين بعناية الشيخ زين الدين العراقي، ونشأ مشغلاً بالعلم، ومال إلى

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٣٠٩)، بتصرف.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٢١٦)، بتصرف.

المعقول فاتقنه، حتى صار أمة وحده وبقيت طلبة البلد كلها عيالاً عليه في ذلك، وصنف التصانيف الكثيرة المنتشرة، كان أعجوبة دهره في حسن التقرير، وكان من العلوم بحيث يقضي له في كل فن بالجميع، هذا مع الانجماع عن بني الدنيا وترك التعرض للمناصب، وقد نفق في سوق الدولة المؤيدية وكارمه السلطان عدة مرار بحملة من الذهب ومع ذلك كان يمتنع من الاجتماع به ويفر إذا عرض عليه ذلك^(١)، توفي سنة ٨١٩ هـ.

تلاميذه:

لقد بلغ الحافظ ابن حجر رحمه الله منزلة علمية كبيرة حتى أصبح مقصداً لطلاب العلم يرحلون إليه ويأخذون من علمه، حتى كثر الآخذون عنه والمتلمذون على يديه حتى قال السخاوي في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع :

"وارتحل الأئمة إليه وتبجح الأعيان بالوفود عليه وكثرت طلبته حتى كان رؤس العلماء من كل مذهب من تلامذته وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى"^(٢).

ولقد سرد السخاوي في الجواهر والدرر، أسماء جماعة من الذين أخذوا عنه رواية ودراية فبلغ عددهم خمس مائة شخص، ومن أبرز تلاميذه:

١ - زكريا الأنصاري:

قال الشوكاني في البدر الطالع:

"زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري القاهري الأزهري القاضي الشافعي، حفظ القرآن وعمدة الأحكام ومختصر التبريزي في الفقه، ثم جد في الطلب وأخذ عن جماعة منهم البلقيني والشرف السبكي وابن حجر وغيرهم، وقرأ في جميع الفنون وتصدر وأفتى وأقرأ وصنف التصانيف، وانتفع الناس بها وتنافسوا فيها، واشتهرت مصنفاته وكثرت تلامذته وألحق الأحفاد بالأجداد وعمر حتى جاوز المائة أو قاربها ومات في يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة ٩٢٦

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٣/ ١١٥). بتصرف.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ٣٩). بتصرف.

وحزن الناس عَلَيْهِ كثيراً لمزيد محاسنة"^(١).

٢- شمس الدين السخاوي.

قال الشوكاني في البدر الطالع :

مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد شمس الدِّين السخاوي الأَصْل القاهري الشافعي، حفظ كثيراً من المختصرات، وَقَرَأَ على ابن حجر ولازمه وانتفع بِهِ وَتَخَرَّجَ بِهِ فِي الْحَدِيث، وَأَقْبَلَ على هَذَا الشَّان بكليته وتدرَّب فِيهِ، وبرع فِي هَذَا الشَّان وَفَاق الأقران وَحَفِظَ من الْحَدِيث ما صار بِهِ متفرداً عَنْ أَهْلِ عَصْرِهِ، بِالْجُمْلَةِ فَهُوَ من الأئِمَّةِ الأكابر، كَانَتْ وفاته فِي مجاورته الأَخِيرَةِ بِالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ فِي عَصْرِ يَوْمِ الْأَحَدِ سَادِسِ عَشَرَ شَعْبَانَ سنة ٩٠٢ أَتَتْهُ وَتَسَعِمَاءُ"^(٢).

٣- ابن فهد المكي:

قال ابن العماد في شذرات الذهب :

"نجم الدِّين محمد بن محمد بن محمد القرشي الهاشمي المكي الشافعي، وسمع من العزَّاب جماعة ما لا يحصى، ومن ابن حبيب «سنن ابن ماجه» بفوت، و«مقامات الحريري» وغير ذلك، وأجاز له عدة مشايخ من الشام ومصر والإسكندرية، وحدث، وكان رحل إلى القاهرة، وسكن بالصعيد ببلدة يقال لها أصفون، فأقام بها مدة، ثم عاد إلى مكة، وتوفي بها يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول ٨٧١هـ"^(٣).

٤- ابن تغري بردي:

قال ابن العماد في شذرات الذهب في أخبار من ذهب:

"جمال الدِّين أبو المحاسن يوسف بن الأمير الكبير سيف الدِّين تغري بردي الحنفي الإمام العلامة، حفظ القرآن العزيز، ولما كبر اشتغل بفقهِ الحنفية، وحفظ «القدوري»، وحضر على ابن حجر العسقلاني، وانتفع به، ثم حَبَّبَ إليه علم التاريخ، فلأزم مؤرخي عصره، مثل العيني،

(١) البدر الطالع البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/ ٢٥٢) بتصرف، وانظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٣/ ٢٣٤).

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/ ١٨٤) بتصرف.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩/ ١٤١) بتصرف.

والمقريزي، واجتهد في ذلك إلى الغاية، وساعدته جودة ذهنه وحسن تصويره، وصحة فهمه، ومهر، وكتب، وحصل، وصنف، وانتهت إليه رئاسة هذا الشأن في عصره، وسمع شيئاً كثيراً من كتب الحديث، وتوفي في ذي الحجة ٨٧٤هـ^(١).

ثناء أهل العلم عليه:

لقد أطبق أهل العلم في زمانه على فضله ومنزلته وتقدمه العلمي الذي فاق فيه الكثير من أهل عصره، فقد أثنى عليه شيوخه وتلاميذه وأفردت المصنفات في بيان منزلته وعلمه، كما فعل السخاوي في الجواهر والدرر، وابن خليل الدمشقي في جمان الدرر. وهذه نماذج ممن أثنوا عليه من شيوخه وتلاميذه وغيرهم:

١- قال الحافظ البلقيني رحمه الله وهو شيخه:

"الشيخ الحافظ، المحدث المتقن المحقق، شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن الفقير إلى الله تعالى، الفاضل المرحوم نور الدين عليّ، الشهير بابن حجر، نفع الله تعالى به وبفوائده آمين"^(٢).

٢- قال شيخه زين الدين العراقي رحمه الله:

"الشيخ العالم والكامل الفاضل، الإمام المحدث، المفيد المجيد الحافظ المتقن، الضابط، الثقة المأمون، شهاب الدين أحمد أبو الفضل ابن الشيخ الإمام العالم الأوحد المرحوم نور الدين علي ابن قطب الدين محمد، العسقلاني الأصل، المصري، الشهير بابن حجر، نفع الله به، وبلغه غاية إربه، إلى أن قال: فجمع الرّواة والشيوخ، وميّز بين النّاسخ والمنسوخ، وجمع الموافقات والأبدال. وميّز بين الثّقات والضعفاء من الرّجال، وأفرط بجِدّه الحثيث، حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزّمن اليسير على علم غزير"^(٣).

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٩/ ٤٧٢) بتصرف.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١/ ٢٦٧).

(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١/ ٢٧٠).

٣- قال ابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله:

"شيخ الإسلام، حافظ الأعلام، ناصر السنة، إمام الأئمة، قاضي قضاة الأمة"^(١).

٤- قال ابن فهد الهاشمي المكي رحمه الله:

"الإمام العلامة، الحافظ، فريد الوقت، مفخرة الزمان، بقيّة الحفاظ، علم الأئمة الأعلام، عمدة المحققين، خاتمة الحفاظ المبرزين، والقضاة المشهورين، أبو الفضل، شهاب الدين. إلى أن قال: وكان في حال طلبه مفيداً في زِيٍّ مستفيد، إلى أن انفرد في الشُّبُوبِيَّة بين علماء زمانه بمعرفة فنون الحديث، لا سيما رجاله وما يتعلق بهم، فألف التَّوَالِيفَ الالشمس".
الجليلة السائرة، الشاهدة له بكل فضيلة، الدالة على غزارة فوائده، والمعربة عن حُسن مقاصده. جمع فيها فأوعى، وفاق أقرانه جنساً ونوعاً، التي شَنَّفَتْ بسماعها الأسماع، وانعقد على كمالها لسان الإجماع، وُزِّقَ فيها الحظُّ السامي عن اللَّمس، وسرت بها الركبان سَيْرَ الشَّمْس"^(٢).

٥- وقال برهان الدين البقاعي رحمه الله:

"شيخ الإسلام، وطرارُ الأنام، علمُ الأئمة الأعلام، شهابُ المهتدين من أتباع كل إمام، حافظُ العصر. وأستاذُ الدهر، سلطانُ العلماء، وملكُ الفقهاء"^(٣).

٦- وقال ابن تغري بردي رحمه الله في النجوم الزاهرة:

"شيخ الإسلام، حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث علامة الدهر، شيخ مشايخ الإسلام، حامل لواء سنة الأنام، قاضي القضاة، أوجد الحفاظ والرواة، كان رحمه الله تعالى إماماً عالماً حافظاً شاعراً أديباً مصنفاً مليح الشكل منور الشبهة، حلوا المحاضرة إلى الغاية والنهاية، عذب المذاكرة مع وقار وأبهة وعقل وسكون وحلم وسياسة ودربة بالأحكام، ومدارة الناس، قلَّ أن كان يخاطب الرجل بما يكره، بل كان يحسن إلى من يسيء إليه، ويتجاوز عن قدر عليه، هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة والبر والصدقات"^(٤).

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٨ / ٢).

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١ / ٣١٦).

(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١ / ٣٢٥).

(٤) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٥ / ٥٣٢).

مصنفاته:

كان رحمه الله من المكثرين من التصنيف، فقد صنف الكتب النافعة والتي كان لها قبولاً ورواجاً عند أهل العلم، وذلك لما فيها من علم غزير وجودة في التصنيف.

وقد ذكر السخاوي في الضوء اللامع أن مصنفاته زادت على مائة وخمسين^(١).

وذكر في كتابه الجواهر والدرر: (٢٧٣) عنواناً من مصنفات الحافظ^(٢).

وأوصلها الدكتور شاكر محمود في رسالته "الحافظ ابن حجر ودراسة مصنفاته"، إلى: (٢٨٢) كتاباً^(٣) وأضاف ثمانية وثلاثون مؤلفاً نسبت للحافظ^(٤).

-ومن أشهر مصنفاته رحمه الله:

- ١- فتح الباري شرح صحيح البخاري وهو من أفضل شروح البخاري ومن أكبر تصانيف الحافظ وأشهرها ومن أكثرها نفعا. مطبوع في ثلاثة عشر مجلد.
- ٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري تقع في مجلد ضخيم وتشتمل مقدمات ومباحث نفيسة عن صحيح البخاري، مطبوع.
- ٣- الإصابة في تمييز الصحابة. مطبوع ويقع في أربعة مجلدات.
- ٤- بلوغ المرام من أدلة الأحكام في مجلد وهو مطبوع ومشهور، وسوف يأتي الكلام عليه.
- ٥- تهذيب التهذيب لخص فيه تهذيب الكمال في الرجال للمزي مع زيادات كثيرة أضام مطبوع. ه. مطبوع.

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ٣٨).

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/ ٦٥٩).

(٣) ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه" تأليف د/شاكر محمود عبد المنعم، (١/ ٦٧).

(٤) ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه" تأليف د/شاكر محمود عبد المنعم، (١/ ٣٨٦).

٦- تقريب التهذيب مختصر تهذيب التهذيب له يشتمل على تراجم رجال الكتب الستة مطبوع .

٧- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. يعني رجال الموطأ ومسند أبي حنيفة ومسند الشافعي ومسند أحمد مطبوع.

٨- التلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير. وهو تلخيص للبدر المنير لابن الملحق. وأضاف إليه زوائد وفوائد مهمة. مطبوع.

٩- الدراية في تلخيص تخریج أحاديث الهداية. لخص فيه الحافظ نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية للزيلعي مطبوع.

١٠- إتحاف المهرة بأطراف العشرة. والمقصود بالعشرة: الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد وجامع الدارمي وصحيح ابن خزيمة والمنتقى لابن جارود وصحيح ابن حبان ومستخرج أبي عوانة ومستدرک الحاكم وشرح معاني الآثار للطحاوي وسنن الدارقطني، وهو مطبوع.

وفاته رحمه الله

وتوفي ليلة السبت ثامن عشر من ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

-قال السخاوي في ذكر أحداث جنازته:

"وَكَانَ لَهُ مَشْهَدٌ لَمْ يَرِ مِنْ حَضَرِهِ مِنَ الشُّيُوخِ فَضْلاً عَمَّنْ دُونِهِمْ مِثْلَهُ، وَشَهِدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالسُّلْطَانُ فَمَنْ دُونَهُمَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَقَدِمَ السُّلْطَانُ الْخَلِيفَةَ لِلصَّلَاةِ، واجتمع في جنازته مِنَ الْخَلْقِ مَنْ لَا يَحْصِيهِمْ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَفَلَتِ الْأَسْوَاقُ وَالِدُّكَائِينَ.

ويقال: إِنَّهُ حُزِرَ مِنْ مَشَى فِي جَنَازَتِهِ بِنَحْوِ خَمْسِينَ أَلْفَ إِنْسَانٍ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَتَهَيَأُ حَضْرَهُمْ، وَلَا يُدْرِكُ حَدُّهُمْ وَفِي ظَنِّي أَنَّهُ مَا بَعْدَ جَنَازَةِ النَّقِيِّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَحْفَلُ مِنْهَا"^(١)

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٣/ ١١٩٤)، بتصرف.

ثانياً:

التعريف بكتابي المنتقى والبلوغ.

أولاً: التعريف بكتاب المنتقى.

اسم الكتاب:

عُرف اسم الكتاب بين أهل العلم بـ:

"المنتقى من أحاديث الأحكام"

وسماه بذلك جمع من أهل العلم منهم:

ابن رجب الحنبلي في ذيل طبقات الحنابلة^(١)، والداودي في طبقات المفسرين^(٢)، وابن العماد الحنبلي في الشذرات^(٣)، والعلمي في الدر المنضد^(٤)، وابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء^(٥)، وغيرهم.

سبب تأليفه:

أصل كتاب المنتقى هو كتاب صنفه المؤلف أسماه: "الأحكام الكبرى"، وهو كتاب مشهور في وقته، أنتقى منه المنتقى من أحاديث الأحكام^(٦).
ويقال أن القاضي بهاء الدين بن شداد رحمه الله^(٧) هو الذي طلب منه ذلك، عندما

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٦).

(٢) طبقات المفسرين للداودي (١ / ٣٠٥).

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧ / ٤٤٥).

(٤) الدر المنضد (١ / ٣٩٥).

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٣٨٦).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٥)، طبقات المفسرين للداودي (١ / ٣٠٥).

(٧) هو: الشيخ، الإمام، العلامة، قاضي القضاة، بقیة الأعلام، بهاء الدين، أبو العز، وأبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة بن محمد بن عتاب الأسدي، الحلبي الأصل والدار، الموصل المولد والمنشأ، الفقيه، الشافعي، المقرئ، المشهور: بابن شداد؛ وهو جدّه لأُمّه.

قال عمر بن الحاجب: كان ثقة، حجة، عارفاً بأُمور الدين، اشتهر اسمه، وسار ذكره، وكان ذا صلاح وعبادة، كان في زمانه كالقاضي أبي يوسف في زمانه، دبّر أُمور الملك بحلب، واجتمعت الألسن على مدحه، أنشأ دار حديث بحلب، وصنف كتاب (دلائل الأحكام) في أربع مجلدات. ومات يوم الأربعاء، رابع عشر صفر، سنة اثنتين وثلاثين

كان مجلب^(١).

ثناء أهل العلم على الكتاب:

يعتبر المنتقى، من أشهر وأوسع كتب أحاديث الأحكام المجردة من الأسانيد، ويعتبر من أهم المراجع لمن صنف في أحاديث الأحكام بعده. وقد عرف أهل العلم ما لهذا الكتاب من منزلة ومزية على غيره من كتب أحاديث الأحكام فسطروا في الثناء عليه، وبيان منزلته كلمات خالدة فمن ذلك:

- قال ابن رجب الحنبلي في ذيل طبقات الحنابلة:
"المنتقى من أحاديث الأحكام، وهو الكتاب المشهور، انتقاه من الأحكام الكبرى"^(٢).

- وقال ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء:
"ألف كتاب المنتقى في الأحكام وهو مشهور لم يؤلف مثله"^(٣).

- وقال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه: القواعد ص ٤٢٥:
"والأولى لمن أرد الاجتهاد أن يعرف كتاباً من كتب الأحكام، التي أقتصر أهلها على ذكر التحليل والتحريم، وجمعوا جميع ما في كتب الصحاح من ذلك، وبينوا الصحيح من الضعيف، مثل المنتقى لابن تيمية، وما أحسنه لو بين الصحيح من الضعيف كل البيان"^(٤).

وَسِتُّ مَائَةً، وَلَهُ ثَلَاثٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً.

انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٢ / ٣٨٣)

(١) قاله ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٦)، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٣٠٥).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٦).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٣٨٦)

(٤) القواعد ص: ٤٢٥، نشر دار النوادر اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ، تحقيق: ود/ وليد الربيعي.

ونقلها عن ابن الوزير، الشيخ: عبد الله بن عبد الرشيد الكشميري الشويباني، في كتابه: نزل من أتقى في أحوال

المنتقى، وهو مقدمة للنسخة الهندية للمنتقى المطبوعة على الحجر في المطبعة الفاروقية في بمبي سنة ١٢٩٦هـ.

- وقال ابن الملقن في البدر المنير:

"وَأَحْكَامُ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، الْمُسَمَّى بِ «الْمُنْتَقَى»، وَهُوَ كَاسِمُهُ، وَمَا أَحْسَنَهُ، لَوْلَا إِطْلَاقُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْعَزْوُ إِلَى (كُتِبَ) الْأَيْمَةُ دُونَ التَّحْسِينِ وَالتَّضْعِيفِ" (١).

- وقال الشوكاني في نيل الأوطار:

"لَمَّا كَانَ الْكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِالْمُنْتَقَى مِنَ الْأَخْبَارِ فِي الْأَحْكَامِ. مِمَّا لَمْ يَنْسُجْ عَلَى بَدِيعِ مِنْوَالِهِ وَلَا حَرَّرَ عَلَى شَكْلِهِ وَمِثَالِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامِ، قَدْ جَمَعَ مِنَ السُّنَنِ الْمُطَهَّرَةِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْفَارِ، وَبَلَغَ إِلَى غَايَةِ فِي الْإِحَاطَةِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ تَتَقَاصَرُ عَنْهَا الدَّفَائِزُ الْكِبَارُ، وَشَمَلَ مِنْ دَلَائِلِ الْمَسَائِلِ جُمْلَةً نَافِعَةً تَفْنَى دُونَ الظَّنِّ بِبَعْضِهَا طَوَالَ الْأَعْمَارِ، وَصَارَ مَرْجِعًا لَجَلَّةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى طَلَبِ الدَّلِيلِ لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الدِّيَارِ وَهَذِهِ الْأَعْصَارِ، فَإِنَّهَا تَزَاحَمَتْ عَلَى مَوْرِدِهِ الْعَذْبِ أَنْظَارُ الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَسَابَقَتْ عَلَى الدُّخُولِ فِي أَبْوَابِهِ أَقْدَامُ الْبَاحِثِينَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَعَدَا مَلَجَأً لِلنُّظَارِ يَأْوُونَ إِلَيْهِ، وَمَفْرَعًا لِلْهَارِيرِينَ مِنْ رِقِّ التَّقْلِيدِ يُعَوَّلُونَ عَلَيْهِ" (٢).

- وقال ابن بدران الدومي الحنبلي في المدخل إلى مذهب الإمام أحمد:

"وَأَمَّا كُتُبُ الْأَحْكَامِ فَأَجْلُهَا وَأَوْسَعُهَا وَأَنْفَعُهَا كِتَابُ مُنْتَقَى الْأَحْكَامِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فَإِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَحْكَامِ انْتَقَاها مِنَ الْكُتُبِ السَّبْعَةِ، وَتَارَةً يَذْكُرُ أَحَادِيثَ مِنْ سَنَنِ الدَّارِقُطِيِّ وَغَيْرِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ كِتَابٌ كَافٍ لِلْمُجْتَهِدِ وَقَدْ اعْتَنَى الْمُحَدِّثُونَ بِهَذَا الْكِتَابِ اعْتِنَاءً تَامًا وَاشْتَهَرَ عَنْدهُمْ اشْتِهَارًا وَآيَ اشْتِهَارٍ" (٣).

(١) البدر المنير (١/ ٢٧٦).

(٢) نيل الأوطار (١/ ١٣).

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٤٦٦).

طباعات الكتاب:

للكتاب عدة طباعات، ومن أشهرها:

١- النسخة الهندية للمنتقى المطبوعة على الحجر في المطبعة الفاروقية في بمبي سنة ١٢٩٦هـ، بأمر العلامة صديق حسن خان رحمه الله.

٢- تحقيق الشيخ: محمد حامد الفقي سنة ١٣٥٠هـ، وقد صورة هذه النسخة وطبعت طباعات كثيرة.

٣- تحقيق: محمد صبحي حلاق، نشر دار الريان ودار ابن حزم، سنة: ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.

٤- تحقيق: خالد بن ضيف الله الشلاحي، نشر مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م، الطبعة الأولى.

٥- تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، نشر: دار ابن الجوزي سنة: ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى، وعدد الأحاديث: ٣٩٢٦ حديثاً، وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في بحثي لأمر:

١- اعتماده على عدة نسخ خطية.

٢- تنبيهه على بعض الأوهام والأخطاء في العزو، وغيره.

٣- جودة التخريج واختصاره.

٤- ضبطه للنص.

٥- التمكن العلمي للمحقق.

الشروح والتعليقات على المنتقى:

لقد لاقى كتاب المنتقى عناية فائقة من أهل العلم، وجعل الله له قبولاً لدى طلاب العلم، خصوصاً المهتمين بأحاديث الأحكام، وغيرهم، قال ابن بدران رحمه الله:

"وقد اعتنى المحدثون بهذا الكتاب اعتناء تاماً واشتهر عندهم اشتهاً وأبي اشتهاً"^(١).
- وقد أشتغل به بعض أهل العلم شرحاً وتعليقاً، ومن كان له شروح أو تعليقات على المنتقى:

١- محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي تلميذ شيخ الإسلام، المتوفى سنة: ٧٤٤هـ، صاحب تنقيح التحقيق له تعليقه على المنتقى مات قبل أن يكملها^(٢).

٢- محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج القاقوني الفقيه الحنبلي توفي سنة: ٧٦٣هـ.
قال ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمته:
"وعلق على المنتقى للمجد ابن تيمية"^(٣).

٣- حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين الحنبلي عز الدين أبو يعلى بن قطب الدين ابن أبي البركات ابن شيخ السلامة، المتوفى سنة: ٧٦٩هـ.
قال ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمته:
"وله شرح أحكام المنتقى للمجد ابن تيمية لم يكمل"^(٤).

٤- أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن الشيخ أبي عمر قاضي القضاة، أبو العباس، المتوفى سنة: ٧٧١هـ.

قال ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة:
"وشرح من المنتقى" للشيخ مجد الدين، قطعة في أوله، سماه: قطر الغمام في شرح أحاديث الأحكام"^(٥).

٥- سراج الدين عمر ابن الملحق الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤هـ.

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٤٦٦).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٢٠)، وهو غير مطبوع.

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/ ١٤)، وهو غير مطبوع.

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ١٩٦)، وهو غير مطبوع.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٨٠)، وهو غير مطبوع.

وقد ذكر في كتابه البدر المنير أنه شرع في كتابة حواشي على المنتقى^(١).

٦- محمد بن علي الشوكاني اليماني، المتوفى: ١٢٥٠هـ شرح المنتقى بكتاب سماه: نيل الأوطار، وهو كتاب مشهور مطبوع عدة طبعات^(٢).

٧- التعليق على المنتقى من أخبار المصطفى، لشيخنا العلامة الفقيه: محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، نشر مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ، والكتاب ناقص من أوله، أبتدىء من كتاب الصلاة.

منهج المجدد في المنتقى:

لقد عاصر المجدد جماعة من كبار أهل العلم ممن صنفوا في أحاديث الأحكام منهم:

١- الإمام عبد الحق الاشيلي رحمه الله، المتوفى سنة: ٥٨٢هـ، صنف: الأحكام الصغرى^(٣)، والوسطى^(٤)، والكبرى^(٥).

(١) البدر المنير (١/ ٢٧٦)، ولم يكمله، والكتاب لم يطبع، وانظر: المدخل الى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٤٦٧).

(٢) قال ابن بدران في المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص: ٤٦٧):

"ثم لم يزل هذا الكتاب بكرة يتجول في الأفطار حتى حط ركابه في البلاد اليمانية، فاشتهر هناك ولا كالشمس في رابعة النهار، فتصدى لشرحه مجتهد القطر اليماني: محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، بفتح الشين وشكون الواو، نسبة إلى قرية من قرى السحامية، إحدى قبائل خولان بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم، ثم الصنعاني اليماني وكانت ولادته سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف وتوفي سنة خمسين ومائتين وألف، فسر الله له إتمام شرحه في ثمان مجلدات وسماه: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، وهو على اختصاره واف بالمرام، قد جرده عن كثير من التفرعات والمباحث، خصوصاً في المقامات التي يقل فيها الاختلاف، وأطال في المواطن التي يحتدم فيها الجدل وبين مذاهب".

(٣) مطبوع بتحقيق: ام محمد الهليس. نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة. الطبعة الأولى سنة ١٤٣١هـ.

(٤) وهو المشهورة بالأحكام الكبرى، طبعة بتحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، نشر مكتبة الرشد سنة ١٤١٦هـ.

(٥) مطبوع بتحقيق: حسين عكاشة، نشر مكتبة الرشد الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٢- الحافظ عبد الرحمن ابن الجوزي رحمه الله، المتوفى: ٥٩٧هـ، صنف: التحقيق في أحاديث الخلاف^(١).

٣- القاضي بهاء الدين ابن شداد رحمه الله^(٢)، المتوفى سنة: ٦٣٢هـ، صنف: دلائل الأحكام^(٣).

٤- الحافظ الضياء المقدسي. المتوفى سنة: ٦٤٣هـ، صنف: السنن والأحكام^(٤). وغيرهم.

وقد تميز كتابه رحمه الله، عمن عاصره بميز عديدة، أبرزها أن الكتاب، من أوسع كتب أحاديث الأحكام، ومصنفه له عناية فائقة بالفقه ومسائلة وتفريعاته، مع ما من الله به عليه من المعرفة بالحديث، وإن كان غيره من المصنفين أكثر منه تخصصاً في الحديث وعلومه، لكن ظهر بروزه في ترتيب الكتب وأبوابه، ودقة استنباط المسائل الفقهية من ألفاظ الحديث، فلذلك كان الكتاب محل عناية الفقهاء والمحدثين.

-وبعون الله سأتكلم على منهجه من خلال أربع نقاط:

- ١- منهجه في ترتيب الكتاب.
- ٢- منهجه في سياق متن الحديث.
- ٣- منهجه في تخريج الحديث.
- ٣- منهجه في الحكم على الأحاديث.

أولاً: منهجه في ترتيب الكتاب:

١- قال رحمه الله في مقدمة كتابه:

"وَرَتَّبْتُ الْأَحَادِيثَ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى تَرْتِيبِ فُقَهَاءِ أَهْلِ زَمَانِنَا لِتَسْهُلَ عَلَى مُبْتَغِيهَا،

(١) مطبوع عدة طبعات منها: تحقيق مسعد السعدي نشر دار الكتب العلمية سنة ١٤١٥هـ الطبعة الأولى.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٣٨.

(٣) مطبوع بتحقيق: د/محمد الشيخاني ود/زياد الأيوبي، نشر دار قتيبة دمشق الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

(٤) مطبوع بتحقيق: حسين عكاشة، نشر دار ماجد عسيري جدة الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ.

وَتَرَجَّمَتْ لَهَا أَبْوَابًا بِبَعْضِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوَائِدِ."

٢- جعل عناوين الكتاب أقساماً ثلاثة هي:

أولاً-الكتب، مثل: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة.....الخ.

ثانياً-الأبواب الشاملة لأحاديث في موضوع معين، ويعنون لها بقولة: أبواب المياه، أبواب

تطهير النجاسات.....الخ.

ثالثاً- الأبواب المستقلة لمسألة معينة، مثل: باب سنن الفطرة، باب التسمية

للوضوء.....الخ.

٣-للمنتقى ميزة لا تكاد توجد في غيره:

قال شيخنا العلامة الفقيه الأصولي: عبد الله بن عبد الرحمن الغديان رحمه الله، في أحد

دروسه العلمية:

"وأحب أن أنبه على ميزة في هذا الكتاب يندر أن توجد في غيره :

هذا الكتاب هو مرتب على أبواب الفقه، لكن الأحاديث التي في داخل الباب تجردون أنها

مرتبة حسب قواعد الأصول، ومعنى ذلك أنه يذكر الدليل العام والمخصص بعده^(١).

يذكر الدليل المطلق ويذكر المقيد بعده.

يذكر إذا كان الدليل منسوخ يذكر المنسوخ متقدماً ويذكر الناسخ بعده^(٢).

إذا كان الحديث مثلاً ظاهره غير مراد فيذكر الحديث الذي يدل على أن المعنى المرجوح

هو المراد يأتي بالدليل.

يعني الإنسان الذي يتنبه إلى ترتيب الأحاديث وينظر إلى علاقة الحديث المتأخر

بالحديث المتقدم، وعلى هذا الأساس يكون هذا بيان السنة بالسنة، يكون هذا بيان السنة يعني

بيان التخصيص وبيان التقييد وبيان التأويل وبيان النسخ.

وكذلك إذا كان الحديث محملاً وفيه حديث يبينه يذكره بعده^(٣).

٤-تميز رحمه الله بالدقة في تبويباته والعناية بمقاصد تراجم الأبواب ومناسبتها لألفاظه،

(١) مثاله: باب نهي المختلي عن استقبال القبلة واستدبارها"، ثم قال: "باب جواز ذلك في البنيان"، ص ٥١.

(٢) مثاله: "باب ما جاء في تطهير الدباغ"، ثم عقد باباً قال فيه: "باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ: ص ٤٣-٤٥.

(٣) راجع: سلسلة المدخل لدراسة التفسير لفضيلة الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن الغديان رحمه الله، الشريط الثاني.

واستنباط المسائل الفقهية من ألفاظ الأحاديث وعنايته بها.

٥- يذكر في نهاية بعض الأبواب مسائل فقهية تتعلق بالباب^(١).

ثانياً- منهجه في سياق متن من الحديث:

١- يكتفي رحمه الله بذكر متن الحديث، مع حذف سند الحديث مكثفياً بذكر الصحابي ومن خرج الحديث.

٢- ربما ذكر بعض الآثار، عن الصحابة^(٢).

٣- يهتم رحمه الله بألفاظ الحديث، ومناسبتها للباب وما يستنبط منه من أحكام^(٣).

٤- يختصر بعض ألفاظ الحديث، أحياناً مكثفياً بما يدل على الحكم الشرعي^(٤).

٥- يحرص رحمه الله على بيان الغريب في الأحاديث^(٥).

(١) مثاله : قال المجد في المنتقى في نهاية باب: الوضوء بالخارج النجس من السبل، ص ٨٦ رقم: ٢٤٥:
"وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسَلِ مَخَاجِهِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ.
وَقَدْ صَحَّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِنْ يَسِيرِ الدَّمِ وَيُحْمَلُ حَدِيثُ أَنَسٍ عَلَيْهِ وَمَا قَبْلَهُ عَلَى الْكَثِيرِ
الْفَاحِشِ كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ جَمْعًا بَيْنَهُمَا".

(٢) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ١٧٨، رقم: ٦٦١:
"وَلَمَّا لِكِ فِي الْمَوْطِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِاحْتِرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُجْرِمَ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ فَوْفَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ".

(٣) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ١٠٥، رقم: ٣٢٨:
"بَابُ حُجَّةٍ مَنْ رَأَى فَرَضَ الْبَعِيدِ إِصَابَةَ الْجَهَةِ لَا الْعَيْنِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَالَ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَقَوْلُهُ -
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ: «وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غُرِّوْا». يُعَصَّدُ ذَلِكَ".

(٤) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ١١٩ رقم: ٣٨٨:
"عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ لَهُ «أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَالَ لِلنِّسَاءِ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ: بَلَى،
قَالَ: فَذَلِكُنَّ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِيهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلَّ وَلَمْ تُصُمْ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكُنَّ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»
مُخْتَصَرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ".

(٥) مثاله : قال المجد في المنتقى ص ١٠٦ رقم: ٣٣٤:
وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا اعْتَسَلَ مِنَ الْحَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ
الْأَيْمَنِ ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِمِمَّا عَلَى رَأْسِهِ» أَخْرَجَاهُ.
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحِلَابُ: إِنَاءٌ يَسْعُ قَدْرَ حَلْبَةِ نَاقَةٍ".

- ٦- عند سياقه للحديث يعقبه أحياناً ببعض الفوائد على متن الحديث^(١).
- ٧- له رحمه الله في عدة طرق في سياق متن الحديث منها:
- أ- أن يسوق الحديث بلفظ بعض مخرجه، ثم يشير إلى ألفاظ المخرج الآخر للحديث نفسه^(٢).
- ب- أن يسوق الحديث بلفظ أحد مخرجه ثم يذكر مخرجه الآخر ويشير إن كانت الرواية بنحوه أو مثله أو مختصرة^(٣).
- ج- أن يسوق الحديث عن صحابي ثم يشير إلى رواية بنحوه أو بمثله، عن صحابي آخر، ويذكر مخرجها ولا يسوقها^(٤).

ثالثاً- منهجه في تخريج الحديث:

- ١- له رحمه الله اصطلاح في التخريج أشار إليه في المقدمة فقال:
- "وَالْعَلَامَةُ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَخْرَجَاهُ، وَلِيقِيَّتِهِمْ رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَهُمْ سَبَعْتُهُمْ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ. وَلَا أَحْمَدَ مَعَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ أُسَمِّي مَنْ رَوَاهُ مِنْهُمْ وَلَمْ أَخْرِجْ فِيمَا عَزَوْتُهُ عَنْ كُتُبِهِمْ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ يَسِيرَةٍ"^(٥).
- ٢- له رحمه الله اصطلاح خاص في المراد بـ(المتفق عليه)، فكل ما أخرجه أحمد

(١) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٨١ رقم: ٢٢٨:

"وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَنَّهُ يَمْسُحُ عَلَى الْخُفَيْنِ» وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ عُمَرَ، قَالَ: نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - شَيْئًا فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ".

(٢) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٩٧ رقم: ٢٩٣:

"عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَلَفْظُهُ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ»

(٣) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٩٤ رقم: ٢٧٩:

"عَنْ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ «أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى فَرَعَ مِنْ وُضُوئِهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ بِنَحْوِهِ".

(٤) انظر إلى الكتاب: المجد بن تيمية لمحمد بازمول ص ٢٥٤.

(٥) المنتقى: ص ٢٧.

والشيخان فيصفه بالمتفق عليه، بخلاف من صنف في أحاديث الأحكام وغيرهم، حيث يطلقون المتفق عليه على مأخرجاه في الصحيحين.

٣- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو عند أحمد والصحيحين فيكتفي بالعزو لهما، وأما إذا كان عند أحدهما، فيسوق معه بقية الخمسة، أو من أخرجه منهم، وكذلك إذا كان الحديث في غير الصحيحين.

أما إذا كان الحديث في غير الكتب التسعة فإنه يخرجها منها، ونادراً ما يخرج عنها.

٤- ربما يذكر المجد بعض أسانيد الكتب التي يخرج منها وهذا قليل^(١).

٥- ربما يذكر مدار إسناد الحديث ولا يذكر السند كاملاً، وهذا قليل^(٢).

٦- عند تخريجه للحديث ربما ينقل كلام صاحب الكتاب المخرج منه في الكلام على الحديث وبيان درجته^(٣).

٧- كان رحمه الله دقيقاً في تخريجه للأحاديث مما يدل على إمامته وعلو قدره رحمه الله في هذا الشأن، لكن رحمه الله ربما وقع منه بعض الخطأ والسهو، وهذا أمر لا يكاد ينفك منه أحد، وهذا شيء يسير بالنسبة لحجم الكتاب^(٤).

(١) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ١٠١:

"رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: (رَأَيْتُ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجْتَبُونَ إِذَا تَوَضَّأُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ)".

(٢) مثاله: قال المجد في المنتقى، ص ٣٠، رقم ٧:

"وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُثُ مُعَوِّذِ ابْنِ عَفْرَاءَ فَذَكَرَ حَدِيثَ وَضُوءِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَفِيهِ: «وَمَسَحَ - ﷺ - رَأْسَهُ بِمَا بَقِيَ مِنْ وَضُوءِهِ فِي يَدِهِ مَرَّتَيْنِ، بَدَأَ بِمُؤَخَّرِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى نَاصِيَّتِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ".

(٣) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٨٥، رقم ٢٤٤:

"وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَقَالَ: الْحَقَّاطُ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ يَرْوُونَهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - مُرْسَلًا".

(٤) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٢٥١ رقم ٩٩٧:

"وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ، والحديث لم يخرجهم مسلم.

رابعاً - منهجه في الحكم على الأحاديث:

الأحاديث التي ذكرها المجد في كتابه تنقسم من حيث الحكم عليها إلى ثلاثة أقسام:

١- أحاديث ذهب إلى ثبوتها.

٢- أحاديث ذهب إلى إعلالها.

٣- أحاديث سكت عنها.

وبيان ذلك:

أولاً: أحاديث ذهب إلى تصحيحها، وذلك من خلال أحد أمرين:

أ- أن ينص على ثبوت الحديث وقبوله، كأن يقول صحيح، أو ثبت عن رسول الله ﷺ، ونحوها من العبارات الدالة على ذلك^(١).

ب- أن ينقل كلام أهل العلم في ثبوت الحديث وقبوله^(٢).

ثانياً: أحاديث ذهب إلى إعلالها، وذلك من خلال أحد أمرين:

أ- أن ينص على إعلال الحديث وعدم قبوله^(٣).

ب- أن ينقل كلام أهل العلم في إعلال الحديث^(٤).

=
- مثال آخر: قال المجد في المنتقى ص ٢٥١ رقم: ٩٩٧:

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ { تَذَاكُرْنَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا فَأَتَّخِذُ مِلَّةَ كَفِّي فَأَصُبُّ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَفِيضُ بَعْدَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي» } رَوَاهُ أَحْمَدُ، والحديث عند البخاري ومسلم، وسيأتي الكلام عليه في الحديث رقم: ٧٣.

(١) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٩٣، رقم: ٢٧٥:

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتَهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسَوَاكٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ".

(٢) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٨٩، رقم: ٢٥٦:

"عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ» رَوَاهُ الْحُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ".

(٣) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٩٤، رقم: ٢٧٨:

"وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»".

(٤) مثاله: قال المجد في المنتقى ص ٨٤، رقم: ٢٤١:

"وَعَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَجَاءِ بْنِ خَبِوَةَ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُعِيزَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ الْمُعِيزَةِ بْنِ شُعْبَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - مَسَحَ

ثالثاً- أحاديث سكت عنها، فلم يبين حالها من القبول أو الرد.
ويقع هذا في كثير من أحاديث الكتاب، وهذا من أهم الأمور التي أنتقد بها المنتقى، مع جلالته وعظيم نفعه، ومن أنتقد ذلك:

١- الحافظ سراج الذين ابن الملحق في كتابه: البدر المنير حيث قال:
"أَحْكَامُ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةِ الْمُسَمَّى بِالْمُنْتَقَى هُوَ كَاسْمِهِ لَوْلَا إِطْلَاقُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْعَزْوُ إِلَى كِتَابِ الْأَيْمَةِ دُونَ التَّحْسِينِ وَالتَّضْعِيفِ يَقُولُ مِثْلًا رَوَاهُ أَحْمَدُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَيَكُونُ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا"^(١).

٢- الحافظ ابن حجر العسقلاني في النكت على ابن الصلاح حيث قال:
"ومن هنا يتبين ضعف طريقة من صنف في الأحكام بحذف الأسانيد المذكورة، كأبي البركات ابن تيمية، فإنهم يخرجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير بيان صحته أو ضعفه"^(٢).

- ولعله يعتذر للمجد رحمه الله، لم يشترط الكلام على الأحاديث، وأنه أيضاً عزى الأحاديث إلى مخرجيها، ومن هنا برئت عهده بذلك، أو أنه عاجلته المنية قبل أن يتم أحكامه على جميع أحاديث الكتاب، والله أعلم.

أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ» . رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ غَيْرِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) البدر المنير (١/ ٢٧٦).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٨٧).

ثانياً: التعريف بكتاب بلوغ المرام.

اسم الكتاب وتاريخ تأليفه:

"بلوغ المرام من أدلة الأحكام"، وقد سماه المصنف بذلك في عنوان الكتاب ومقدمته، وقد تواتر عند أهل العلم بهذه التسمية. وقد فرغ من تأليف الكتاب، سنة ٨٢٨هـ^(١).

أصل كتاب البلوغ:

بين السخاوي في الجواهر والدرر أن أصل كتاب البلوغ، هو تلخيص لكتاب الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، وزاد عليه كثيراً، فقال رحمه الله: "فرغه في سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، في مجلد لطيف قدر حجم "العمدة" مرتين، لخص فيه "الإمام" لابن دقيق العيد، وزاد عليه كثيراً"^(٢).

سبب تأليف الكتاب:

الذي يظهر لي أن الحافظ صنف الكتاب لسببين، أحدهما عام والثاني خاص وهما:

- ١- السبب العام بينه في مقدمة البلوغ بقوله:
"فهذا مختصر يشمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي"^(٣).
- ٢- والسبب الخاص، أنه صنف بلوغ المرام لأجل ولده محمد، فقد كان هو ولده الذكر الوحيد وكان شديد العناية والأهتمام به رحمهما الله.^(٤)

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/ ٦٦١).

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/ ٦٦١).

(٣) بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٤٩).

(٤) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٣/ ١٢٢٠).

ثناء العلماء على كتاب بلوغ المرام:

لقد كان للكتاب منزلة كبيرة بين كتب الأحكام، فقد تميز الحافظ في جمعه عن كل من سبقوه ممن صنفوا في كتب الأحكام، وقد جعل الله لهذا الكتاب قبولاً وانتشاراً كبيراً، بل إن الكتاب كان محل عناية طلاب العلم حتى في حياة مصنفه، فقد قراءه وحفظه على المصنف جمع من تلاميذه كما أشار إلى ذلك السخاوي^(١).
وممن أثنى على الكتاب:

١- العلامة الحسين بن محمد المغربي ت ١١١٩هـ، في البدر التمام حيث قال:
"صغير الحجم عظيم القدر فلقد أجاد فيه وأفاد ووقف الآخذ منه على كامل المراد، من استكماله أدلة الأحكام في جميع أبواب لفقه، وأصول المسائل"^(٢).

٢- قال الشيخ حسن بن العلامة صديق حسن خان رحمهما الله في الروض البسام من ترجمة بلوغ المرام ومؤلفه الإمام:
"هذا الكتاب العظيم القدر، الرفيع الذكر، جمع مع وجازته في العبارة، وتجوزه في الإشارة من محاسن المباني والمعاني ما لا يأتي عليه الحصر والإحصاء، ولا يتطرق إليه إفهام الأذكياء الأجلاء، وفضله أشهر من أن يذكر، وشهرته أزيد من تحصر، وقبوله أكبر من أن يحزر"^(٣).

٣- قال الشيخ العلامة فيصل آل مبارك، ت ١٣٧٧هـ رحمه الله في كتابه: مختصر الكلام على بلوغ المرام:
"هذا الكتاب من أنفع الكتب الحديثية المختصرة، وأجمعها لمسائل الأحكام في جميع المذاهب"^(٤).

٤- وقال شيخنا العلامة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ت ١٤٢٠هـ في مجموع

(١) الضوء اللامع (٢٨/٣)، (٢٣٥/٣). وانظر إلى: الجواهر والدرر (٦٦١/٣).

(٢) البدر التمام شرح بلوغ المرام (١٦/١).

(٣) الروض البسام من ترجمة بلوغ المرام ومؤلفه الإمام ص ٥١.

(٤) مختصر الكلام على بلوغ المرام ص ١٠.

فتاوى ابن باز :

"بلوغ المرام للحافظ ابن حجر، كتاب عظيم مختصر، ومفيد محرر، فإذا تيسر لطالب العلم حفظه فذلك خير عظيم"^(١).

٥- قال شيخنا العلامة الفقيه: محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ت ١٤٢١ هـ، في كتابه: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: "وهذا الكتاب مسماه كاسمه "بلوغ المرام"، أي: أن من قرأه أو حفظه، بلغ مرامه، لأنه جمع فيه ما يحتاج إليه الطالب من أحاديث الأحكام مقرونة ببيان درجة الحديث. وقد كثر تداول الناس للكتاب وهو جدير بذلك، وجدير بالناية، وجدير بالدراسة من الناحية الحديثية ومن الناحية الفقهية"^(٢).

٦- قال شيخنا العلامة الفقيه: عبد الله بن عبد الرحمن البسام رحمه الله ت ١٤٢٣ هـ، في كتابه توضيح الأحكام من بلوغ المرام: "كتابٌ مباركٌ مفيدٌ مع صغر حجمه، حوى ما يغني عن التطويل، وأقبل عليه العلماء قديماً وحديثاً، فلا تجد خلقة عالم إلا وكتاب بلوغ المرام في رأس قائمة الدروس، وأقبل عليه الطلاب بالحفظ والتداول، واستغنوا به عن غيره من أمثاله، فصار له قبول، وعليه إقبال، حتى استفاد منه في كل عصر الجم الغفير"^(٣).

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٥ / ٦٩).

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (١ / ٤٠).

(٣) توضيح الأحكام من بلوغ المرام (١ / ٢٢).

طبقات الكتاب:

لقد طبع الكتاب طبقات عديدة ومن أبرزها:

- ١- طبعة حجرية في لكانا سنة ١٢٥٣ هـ .
- ٢- طبعة مصطفى محمد في مصر بتصحيح وتعليق الشيخ محمد حامد الفقي سنة ١٣٥٢ هـ، وبلغ عدد الأحاديث حسب هذه الطبعة ١٥٩٦ حديثاً.
- ٣- طبعة مكتبة الدليل في الجبيل، بتحقيق وتعليق: سمير بن أمين الزهيري سنة ١٤١٧ هـ وقد اعتمد المحقق على نسختين خطيتين.
- ٤- تحقيق وتخريج أبو معاذ طارق بن عوض الله محمد ونشرته دار العطاء للنشر والتوزيع بالرياض سنة ١٤٢٤ هـ الطبعة الأولى، وعدد الأحاديث: ١٤٦٩ حديثاً.
- وقد اعتمدت هذه النسخة في الدراسة لأمر:
- ١- أن المحقق اعتمد على أربع نسخ خطية للكتاب.
- ٢- تعليقاته وتخريجاته المفيدة.
- ٣- ضبط النص.
- ٤- المحقق من المعروفين بالعناية بعلم الحديث.

شرح الكتاب:

نظراً للعناية والقبول الذي حظي به الكتاب، فقد اعتنى جمع من أهل العلم بالكتاب، شرحاً وتخريجاً ونظماً، وليس مجال مجال استقصاء هذه المؤلفات، وإنما أكتفي بالإشارة إلى شيء منها:

- ١- البدر التمام شرح بلوغ المرام، تأليف شرف الدين الحسين بن محمد المغربي ت سنة ١١١٩ هـ، نشر دار الوفاء سنة ١٤٢٥ هـ الطبعة الأولى.
- ٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني والمتوفى سنة ١١٨٢ هـ، وهو من أشهر الشروح للبلوغ، وقد طبع مراراً.

٣- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله المتوفى سنة ١٤٢١هـ، نشر دار مدار الوطن الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٤- توضيح الأحكام من بلوغ المرام، لشيخنا العلامة عبد الله بن عبد الرحمن البسام رحمه الله المتوفى سنة ١٤٢٣هـ، نشر دار الميمان بالرياض ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.

منهج ابن حجر في البلوغ:

بين الحافظ رحمه الله الخطوط العريضة لمنهجه في مقدمة كتابه فقال:
 "فهذا مختصر يشمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.
 وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة.
 فالمراد بالسبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وبالسته من عدا أحمد، وبالخمس من عدا البخاري ومسلم. وقد أقول الأربعة وأحمد، وبالأربعة من عدا الثلاثة الأول، وبالثلاثة من عداهم وعدا الأخير، وبالمتفق: البخاري ومسلم، وقد لا أذكر معهما، وما عدا ذلك فهو مبين"^(١).

-وبعون الله سأتكلم على منهجه من خلال أربع نقاط:

- ١- منهجه في ترتيب الكتاب.
- ٢- منهجه في سياق متن الحديث.
- ٣- منهجه في تخريج الحديث.
- ٣- منهجه في الحكم على الأحاديث.

(١) بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٤٩).

أولاً: منهجه في ترتيب الكتاب:

- ١- جمع في هذا الكتاب الكثير من أحاديث الأحكام التي تدور عليها الأحكام الشرعية.
- ٢- رتب البلوغ ترتيباً فقهياً فيذكر الكتاب ثم يعقبه بأبواب فقهية، ليسهل على القارئ والحافظ مراجعته.
- ٣- ألحق في آخره، كتاب الجامع تضمن بعض أحاديث في الآداب، والأخلاق، والزهد وغيرها.

ثانياً: منهجه في سياق متن الحديث.

- ١- يسوق الأحاديث محذوفة الأسانيد، مكتفياً براوي الحديث، ويعقبه بمن خرجه.
- ٢- لا يذكر في الأصل إلا الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ.
- ٣- يعتني رحمه الله بذكر ألفاظ الحديث، والزيادات الواردة في روايات الحديث وهذا كثير جداً في الكتاب.
- ٣- يختصر الأحاديث أحياناً، فيكتفي بالشاهد على الباب، بما لا يخل بالمعنى^(١).
- ٤- ربما كرر الحديث، لمناسبة في تكراره وهذا قليل^(٢).

ثالثاً: منهجه في تخريج الحديث.

- ١- أشار إلى اصطلاحه في التخريج بقوله في المقدمة:
- "وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة.

(١) اختصاره لحديث عبد الله بن زيد في صفة الوضوء، قال في بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٦٠) ٣٣:

"وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ: وَمَسَحَ - بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ."

(٢) مثاله: حديث: "عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ"، ذكره في باب صفة الصلاة ص ١٤٢ رقم: ٢٨٦، وأعادته في باب صلاة المسافر والمريض ص ١٨٢ رقم: ٤٠٨.

فالمراد بالسبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وبالسنة من عدا أحمد، وبالخمس من عدا البخاري ومسلم. وقد أقول الأربعة وأحمد، وبالأربعة من عدا الثلاثة الأول، وبالثلاثة من عداهم وعدا الأخير، وبالمتفق: البخاري ومسلم، وقد لا أذكر معهما، وما عدا ذلك فهو مبين^(١).

٢- إذا كان للحديث شواهد، فإنه يشير إليها أحياناً^(٢).

٣- عند تخريجه للحديث ربما ينقل أحكام صاحب الكتاب المخرج منه على الحديث، وهذا كثير، خصوصاً عندما يخرج الحديث من الترمذي فإنه في الغالب ينقل أحكامه.

رابعاً: منهجه في الحكم على الأحاديث:

١- غالباً يبدأ في أحاديث الباب بما صح، خصوصاً ما كان في الصحيحين أو أحدهما.

٢- كثيراً ما يذكر الأحاديث المتكلم فيها في أواخر الباب^(٣).

٢- يعرض عن الأحاديث المتكلم في ثبوتها فلا يخرجها خصوصاً إذا كان في الأحاديث الصحيحة ما يغني عنها.

٣- ربما ذكر بعض الأحاديث الضعيفة لبيان حالها^(٤).

٤- مما تميز به البلوغ عن غيره من كتب أحاديث الأحكام، أن ابن حجر يبين في الغالب حال الحديث، وذلك من طريقين:

(١) بلوغ المرام (ص: ٤٩).

(٢) مثاله: قال في بلوغ المرام (ص: ٦٤) رقم: ٤٧، "عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وَلِلتِّرْمِذِيِّ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ نَخْوَةَ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ".

(٣) مثاله: الاحديث في آخر باب الأذان رقم: ١٨٢-١٨٧.

(٤) مثاله: قال في بلوغ المرام (ص: ٩٠) رقم: ١٣٠:

"عَنْ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدَيَّ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - فَأَمَرَنِي أَنْ أُمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ وَاهٍ جَدًّا^١."

أ- أن ينص على قبول الحديث^(١)، أو رده^(٢)، أو الإشارة إلى إعلاله^(٣)، أو بيان
الراجع في الحكم على الحديث^(٤).

ب- أن ينقل كلام الأئمة على الحديث، وأحكامهم عليه، وهذا كثير^(٥).

٥- عند ذكره لبعض الألفاظ أو الزيادات على متن الحديث يبين حالها من حيث
القبول^(٦) أو الرد.

(١) مثاله: قال في بلوغ المرام (ص: ٥٣) رقم: ٧:

"وَعَنْ رَجُلٍ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَالتَّسَائِي، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ".

(٢) مثاله: قال في بلوغ المرام (ص: ٥٩) رقم: ٢٩:

"وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - ﷺ - قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ الْمَاءُ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ".

(٣) مثاله: قال في بلوغ المرام (ص: ٧٤) رقم: ٧٣:

"وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لِعَمْرِو بْنِ حَرْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ التَّسَائِي، وَابْنُ جِبَانَ، وَهُوَ مَعْلُولٌ".

(٤) مثاله: قال في بلوغ المرام (ص: ١٢٣) رقم: ٢٢٠:

"وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - ﷺ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ".

(٥) مثاله: قال بلوغ المرام (ص: ٤٦٠) رقم: ١٢٦٤:

"عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - عَقَّ عَنِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَعَبْدُ الْحَقِّ، لَكِنْ رَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِسْرَافَهُ".

(٦) مثاله: قال في بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٤٦٣) رقم: ١٢٧٢:

"وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ - ﷺ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا خَلَقْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ آتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ".

ثالثاً:

التعريف بعلم الزوائد، وأهم كتبه وفوائده.

أولاً:

التعريف بعلم الزوائد:

في اللغة:

تطلق الزيادة في لغة العرب على النمو، كما في لسان العرب.^(١)

وقال الجوهري في الصحاح:

"الزيادة: النمو، تقول: زاد الشيء يزيد زيدا وزيادةً، أي ازداد. وزاده الله خيراً، وزاد فيما عنده، وتَزَيَّدَ السَّعْرُ: غَلَا"^(٢).

وقال ابن فارس:

"(زَيْدَ) الزَّاءُ وَالْيَاءُ وَالْدَّالُ أَصْلٌ يُدُلُّ عَلَى الْفَضْلِ. يَقُولُونَ زَادَ الشَّيْءُ يَزِيدُ، فَهُوَ زَائِدٌ. وَيُقَالُ شَيْءٌ كَثِيرٌ الزَّيَادِ، أَيِ الزَّيَادَاتِ، وَرُبَّمَا قَالُوا زَوَائِدُ"^(٣).

وقال الراغب الأصفهاني في المفردات:

"الزَّيَادَةُ: أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى مَا عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ آخَرُ، يُقَالُ: زِدْتُهُ فَازْدَادَ"^(٤).

وقال أبو البقاء الكفوي في الكليات:

"الزَّيَادَةُ: هِيَ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى مَا عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ آخَرُ، وَالشَّيْءُ لَا يُوصَفُ بِالزَّيَادَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ لَزَائِدٍ مُقَدَّرًا بِمُقَدَّرٍ مَعِينٍ مِنْ جِنْسِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، وَكَذَا التَّنْقِصَانُ وَالْكَثْرَةُ وَالْقِلَّةُ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَقَدْ تَحَقَّقَتِ الزَّيَادَةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ"^(٥).

أما في الاصطلاح:

فقد اختلفت عبارة أهل العلم وتباينت في تحديد معنى شامل لعلم الزوائد والمؤلفات فيه،

(١) لسان العرب (٣/ ١٩٨).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٤٨١).

(٣) مقاييس اللغة (٣/ ٤٠).

(٤) المفردات في غريب القرآن (ص: ٣٨٥).

(٥) الكليات (ص: ٤٨٧).

فمن هذه التعاريف:

- قال الهيثمي في المقصد العلي:

"مَا تَقَرَّدَ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ مِنْ حَدِيثٍ بِتَمَامِهِ وَمِنْ حَدِيثٍ شَارَكَهُمْ فِيهِ أَوْ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ زِيَادَةٌ" (١).

- وقال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية

"كُلُّ حَدِيثٍ وَرَدَ عَنْ صَحَابِيٍّ لَمْ يُجَرِّحْهُ الْأُصُولُ السَّبْعَةُ مِنْ حَدِيثِهِ، وَلَوْ أَخْرَجُوهُ، أَوْ بَعْضُهُمْ مِنْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ" (٢).

- قال البوصيري في مصباح الزجاجة:

"فإن كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدهم من طريق صحابي واحد لم أخرجه، إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند ابن ماجة تدل على حكم، وإن كان من طريق صحابين فأكثر وأنفرد ابن ماجة بإخراج طريق منها أخرجه، ولو كان المتن واحدا..... الخ" (٣).

- أما تعاريف المعاصرين لعلم الزوائد والمصنفات فيه فمن أهمها:

١- ما قاله الشيخ: محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في الرسالة المستطرفة:

"كتب الزوائد: أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين" (٤).

٢- وقال الدكتور نور الدين عتر :

"مصنفات الزوائد: وهي مصنفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على

(١) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي (١ / ٢٩).

(٢) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٢ / ٢٣).

(٣) مصباح الزجاجة (١ / ٧٩).

(٤) الرسالة المستطرفة ص: ١٢٧.

أحاديث كتب أخرى، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين" (١).

٣- وعرفها الدكتور خلدون الأحذب في كتابه: "علم زوائد الحديث" فقال :
 "علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفة على
 أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو
 هو فيها عن صحابي آخر، أو من حيث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم،
 وفيه زيادة مؤثرة عنده" (٢).

٤- قال عبد السلام علوش في كتابه: علم زوائد الحديث :
 "هو الحديث الذي في لفظه زيادة أو نقص، أو اختلاف مفيد أو مروي عن صحابي
 آخر" (٣).

٥- وقال الشيخ صالح الشامي في زوائد السنن على الصحيحين:
 "كتب الزوائد: هي كتب وضعها مؤلفوها، لتبين الأحاديث التي وردت في كتاب زيادة
 على ما ورد في كتاب آخر، أو مجموعة كتب" (٤).

٦- وقال الدكتور حسن فتحي في كتابه قواعد علم زوائد الحديث قال:
 "علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنف ذي قيمة رويت فيه الأحاديث بأسانيد
 مؤلفه من نسخه المعتمدة الموثقة بالسماعات والقراءات على أحاديث كتب الأصول الستة أو
 بعضها أو غيرها أو ما هو معها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها أو هو فيها
 عن صحابي آخر أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو أي منها وفيه زيادة
 مؤثرة عنده" (٥).

(١) منهج النقد: ص ٢٠٦.

(٢) علم زوائد الحديث لخلدون الأحذب، ص ١٢.

(٣) علم زوائد الحديث لعبد السلام علوش، ص ١٧.

(٤) زوائد السنن على الصحيحين (١/١٤).

(٥) قواعد علم زوائد الحديث عند الإمام البوصيري في ضوء كتابيه مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، وإتحاف الخيرة
 المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للدكتور حسن فتحي: ص ٩.

٧- وأختار محمد عبد الله أبو صعليك في كتابه: كتب الزوائد هذا التعريف فقال:
 "كل حديث تفرد به صاحب كتاب معين عن كتاب آخر معين بتمامه، أو زيادة في المتن، أو سند حديث شاركه فيه غيره، وهذه الزيادة توجب معنى جديد"^(١).
 وهذا التعريف، يظهر لي أنه من أشمل التعاريف، نظراً لأنه يدخل فيه جميع كتب الزوائد،
 سواءً كان الكتاب مسنداً أم لا.

أما التعريف المعتمد للزوائد في الرسالة فهو:

الزوائد: أفراد الأحاديث الزائدة من مصنف، على مثله، من حديث بتمامه، أو هو فيه
 لكن من طريق صحابي آخر، أو فيه زيادة مؤثرة، من إضافة حكم جديد، أو تقييد، أو
 تخصيص أو نحو ذلك.
 - وهذا التعريف هو المختار، ويجتمع فيه المعنى الشامل للزوائد.

(١) كتب الزوائد ص ١٢.

ثانياً:

من أهم كتب الزوائد

المصنفات في الزوائد كثيرة ومتعددة، ولعل من أهمها:

١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.

تأليف الحافظ: نور الدين الهيثمي المتوفى سنة: ٨٢٧هـ.

وقد جمع فيه مؤلفه بين عدة كتب سبق أن ألفها، مع حذف الأسانيد والتمييز بين الصحيح والحسن والضعيف، وهذه الكتب هي:

كتاب زوائد مسند أحمد على الكتب الستة، وكتاب زوائد مسند البزار على الكتب الستة ويسمى كشف الأستار في زوائد مسند البزار، وكتاب زوائد مسند أبي يعلى الموصلي على الكتب الستة، وكتاب زوائد المعجم الكبير للطبراني على الكتب الستة، واسمه البدر المنير في زوائد المعجم الكبير، وكتاب زوائد المعجم الأوسط والأصغر للطبراني على الكتب الستة، واسمه مجمع البحرين في زوائد المعجمين.

والكتاب مطبوع عدة طبعات، منها، **تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.**

٢- إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة:

تأليف الحافظ: شهاب الدين أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل بن سليم البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠ هـ)، والمانيد العشرة هي:

مسند أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة وأبي يعلى الموصلي.

والكتاب مطبوع **بتحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.**

٣- المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية:

ومؤلفه هو الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة: ٨٥٢هـ

والمسانيد الثمانية هي :

مسند ابن أبي عمر العدني ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدد،
ومسند الطيالسي، ومسند ابن منيع، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد،
ومسند الحارث، ومسانيد أخرى وقعت له غير كاملة.

والكتاب مطبوع بتحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود،
بتنسيق: فضيلة الشيخ د: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار
الغيث - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

ثالثاً:

فوائد علم الزوائد^(١)

لعلم الزوائد والكتب التي صفت فيه أهمية كبيرة، وله فوائد وثمرات عديدة فمن ذلك:

١- من فوائد هذا العلم فيما يتعلق بالإسناد^(٢):

- معرفة الموقوف إذا جاء مرفوعاً.
- معرفة المرسل إذا جاء موصولاً.
- معرفة الموصول إذا جاء مرسلاً.
- معرفة ما جاء من المقطوعات، والبلاغات، موصولاً في الكتب المزاد عليها.
- معرفة الصحابة رواة الحديث الواحد.

٢- ومن فوائد هذا العلم فيما يتعلق بالمتن^(٣):

- معرفة المتن الزائدة، على الكتب المزاد عليها.
- معرفة الألفاظ الزائدة على المتن في الكتب المزاد عليها.
- معرفة غوامض الأسماء والأعداد المبهمة الواردة في الكتب المزاد عليها.
- معرفة الحكم من الألفاظ المختلفة، وما يستنبط منها من أحكام.
- بيان ما وقع للرواة من الشك في بعض الألفاظ.
- بيان النقص الوارد في بعض الروايات التي تخل بالمعنى.

٣- معرفة الروايات المختلفة والموازنة بينها، وهذا من شأنه أن يعين الشراح، والباحثين على

(١) انظر: علم زوائد الحديث لخلدون الأحمد، ص ١٢، علم زوائد الحديث، لعبد السلام علوش ص ٣١٢ قواعد علم زوائد الحديث عند الإمام البوصيري في ضوء كتابيه مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للدكتور حسن فتحي: ص ٩-١٠. وكتاب: كتب الزوائد نشأتها وأهميتها، تأليف: محمد عبد الله أبو صعليك ص ٢١.

(٢) انظر إلى: علم زوائد الحديث، لعبد السلام علوش ص ٣١٢.

(٣) انظر إلى: علم زوائد الحديث، لعبد السلام علوش ص ٣١٢.

معرفة المزيد من الدقائق، كـمعرفة المطلق، والمقيد، والعام، والخاص، والمدرج، والمبهم، والمهمل، والموصول، والمرسل، ونحوها، ولا يخفى ما قد يرد في ضمن ذلك من أحكام، ومسائل.

٤- أن كتب الزوائد حفظت لنا كتباً ومصنفات، كان بعضها في حكم المفقود، ومن خلالها اطلعنا على آراء بعض العلماء في المسائل، والأحكام، وقد حلت محل أصولها، التي فقدت أو كانت مخطوطة.

٥- أن الكثير من مصنفي كتب الزوائد قد اجتهد في بيان الأحكام على الأحاديث وبيان الصحيح منها من الضعيف، وهذا واضح في صنيع الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد، والبوصيري في مصباح الزجاجة.

٦- حوت كتب الزوائد مادة علمية كبيرة في علل الحديث، ونقل كلام الأئمة وتعليقاتهم، لا تجدها في غيرها من الكتب، وفي ضمن هذه الأحاديث المعللة مسائل وأحكام يتوقف ردها أو قبولها على ثبوت هذه العلل، أو انتفائها.

٧- أن كتب الزوائد تعتبر نسخاً أخرى لأصولها.

٨- حصر زوائد هذه المصنفات وترتيبها على أبواب الفقه، مع الكلام على أسانيدنا وجعلها في مكان واحد، وجعلها سهلة التناول للاستفادة منها.

الفصل الأول

الزوائد في أبواب المسح على الخفين، ونواقض الوضوء

وفيه ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: زوائد أبواب المسح على الخفين.
- المبحث الثاني: زوائد أبواب نواقض الوضوء.
- المبحث الثالث: زوائد أبواب ما يستحب الوضوء

لأجله.

المبحث الأول

زوائد أبواب المسح على الخفين

٢٢٧/١ - عَنْ جَرِيرٍ، أَنَّهُ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ لَهُ : تَفْعَلُ هَكَذَا ؟
 قَالَ : نَعَمْ، { رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ }، قَالَ إِبْرَاهِيمُ :
 فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (٣٨٧)، ومسلم (٢٧٢)، والترمذي في سننه (٩٣)، والنسائي في سننه (١١٨)،
 وأحمد في المسند (٥٣٧ / ٣١) ١٩٢٠١، كلهم من طريق:
 الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير به.
 وأخرجه أبو داود (١٥٤) من طريق:
 بكير بن عامر عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير : أن جريراً فذكر بنحوه.

فائدة:

قال النووي في شرح صحيح مسلم على قول إبراهيم النخعي: (كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا
 الْحَدِيثُ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ) :
 "مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: (فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)، فَلَوْ كَانَ إِسْلَامُ جَرِيرٍ مُتَقَدِّمًا عَلَى نُزُولِ الْمَائِدَةِ لَاحْتِمَالُ كَوْنِ
 حَدِيثِهِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ مَنْسُوحًا بِآيَةِ الْمَائِدَةِ فَلَمَّا كَانَ إِسْلَامُهُ مُتَأَخِّرًا عَلِمْنَا أَنَّ حَدِيثَهُ يُعْمَلُ بِهِ
 وَهُوَ مُبَيَّنٌّ أَنَّ الْمُرَادَ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ غَيْرُ صَاحِبِ الْخُفِّ فَتَكُونُ السُّنَّةُ مُحْصَصَةً لِلْآيَةِ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ ^(١).

(١) شرح النووي على مسلم (٣/ ١٦٤)

٢ / ٢٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ { عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ }، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ عُمَرَ، قَالَ : نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠٢)، والنسائي في سننه (١٢١)، وابن ماجه في سننه (٥٦٤)، واحمد في المسند (٨٨)،
كلهم من طريق:
عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن النظر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر به.

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:
"قَوْلُهُ: (فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ) أَيُّ لِقْوَةِ الْوُثُوقِ بِنَقْلِهِ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصِّفَاتَ الْمُوجِبَةَ لِلتَّرْجِيحِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي الرَّاوي، كَانَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْقَرَائِنِ الَّتِي إِذَا حَقَّتْ خَبَرَ الْوَاحِدِ قَامَتْ مَقَامَ الْأَشْخَاصِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَقَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، وَعَلَى أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْبَلُ خَبَرَ الْوَاحِدِ"^(١).

(١) فتح الباري (١/ ٣٠٦).

٣ / ٢٢٩ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : { كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ ؟ قَالَ : بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ بِهَذَا أَمْرِي رَبِّي ﷻ } . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ .

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند (٣٠ / ١٥٩) ١٨٢٢٠ قال : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فِي سَفَرٍ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: نَسِيتَ، قَالَ: " بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، بِهَذَا أَمْرِي رَبِّي ﷻ " .

الحديث مداره على:

بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

-وقد رواه عن بكير جمع منهم:

- ١-وكيع بن الجراح: رواه عنه أحمد كما سبق .
- ٢-محمد بن عبيد الطنافسي: رواه عنه أحمد (٣٠ / ٧٧) ١٨١٤٥، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٤٠٨) ١٢٨٦.
- ٣-الحسن بن صالح بن حي: أخرجه أبو داود في سننه (١٥٦)، والحاكم في المستدرک (١ / ٢٧٦) ٦٠٦، وابونعيم في الحلية (٧ / ٣٣٥).
- ٤-أبو نعيم الفضل بن دكين: و أخرجه من طريقه الطبراني في الكبير (٢٠ / ٤١٦) ١٠٠٠.
- ٥-مندل بن علي: أخرجه من طريقه الطبراني في الكبير (٢٠ / ٤١٦) ١٠٠٢.

- وقد خالف مندل بن علي في طريق آخر خالف الرواة عن بكير فقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٢٠ / ٣٧٤) ٨٧٢، من طريق: أَبِي الْأَسْبَاطِ الْكُوفِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَمَادٍ، ثنا مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ بِنَحْوِهِ.

دراسة الإسناد:

١ - د / بكير بن عامر البجلي أبو إسماعيل الكوفي.

روى عن: أبي زرعة بن عمرو بن جرير وعبد الرحمن بن أبي نعم البجلي وقيس بن أبي حازم وغيرهم.

وعنه: الحسن بن حي والثوري ووكيع وأبو نعيم، وغيرهم.

قال أحمد: "ليس بالقوي في الحديث" وقال مرة: "صالح الحديث ليس به بأس" وقال عباس عن يحيى: "ضعيف" قال أبو زرعة: "ليس بقوي" وقال النسائي: "ضعيف" وقال ابن عدي: "ليس كثير الرواية ورواياته قليلة ولم أجد له متنا منكرا وهو ممن يكتب حديثه". وقال الآجري عن أبي داود: "ليس بالمتروك" وقال الساجي: "ضعيف".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن الشعبي وأبي زرعة وعنه وكيع وأبو نعيم ضعف"

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف من السادسة" (١)

٢ - ع / عبد الرحمن بن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة البجلي أبو الحكم الكوفي.

روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب، والمغيرة بن شعبة، وأبي هريرة، وغيرهم.

روى عنه: وسعيد بن مسروق الثوري، وفضيل بن غزوان الضبي، وقتادة بن دعامة.

وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي في

"الميزان": كوفي تابعي مشهور، وكان من الأولياء الثقات. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين:

ضعيف. وقال النسائي في "التميز": ثقة.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وفاطمة بنت علي وعنه الخريبي وأبو نعيم ضعفه بن معين وقال أبو حاتم صالح

الحديث".

(١) الكاشف (٢٧٥ / ١) تقريب التهذيب (ص: ١٢٧) تهذيب التهذيب (١ / ٤٩١).

قال ابن حجر في التقريب:

"العابد صدوق من الثالثة مات قبل المائة" (١).

والذي يترجح أنه ثقة، لتوثيق جمهور الأئمة له، وهذا اختيار الذهبي في الميزان.

٣- ع/ المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية وولي إمرة البصرة ثم الكوفة مات سنة خمسين على الصحيح (٢).

الحكم على الحديث:

أصل حديث المغيرة ثابت في الصحيحين، لكن هذا الحديث بهذه الزيادة: (بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ)، ضعيف، وبيان ذلك أن مدار الحديث على بكير بن عامر وهو ضعيف كما تقدم. وقد رواه الحفاظ ولم يذكروا هذه الزيادة، وقد خالف الرواة عن بكير: مندل بن علي وقد اختلف عليه فمرة يوافق الجماعة ومرة يرويه عن بكير عن الشعبي عن عروة عن المغيرة بالزيادة كما سبق.

- ومندل بن علي - مندل مثلث الميم ساكن الثاني - بن علي العنزي بفتح المهملة والنون ثم زاي أبو عبد الله الكوفي يقال اسمه عمرو ومندل.

قال يحيى بن معين: ليس به بأس، يكتب حديثه، قال يعقوب بن شيبان: مندل بن علي العنزي من أنفسهم، كان أشهر من أخيه حبان، وهو أصغر سنا من أخيه حبان، وأصحابنا يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم من نظرائهم يضعفونه في الحديث، وكان خيرا فاضلا صدوقا، وهو ضعيف الحديث.

قال ابن حجر:

ضعيف من السابعة ولد سنة ثلاث ومائة ومات سنة سبع أو ثمان وستين د ق (٣).

(١) الكاشف (١/ ٣٤٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/ ٤٥٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٢) تقريب التهذيب (ص: ١٧٥).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٥٦)، تقريب التهذيب (ص: ٥٤٣).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٤٩٥)، تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

-وقد توبع ابن أبي نعم عن المغيرة بمتابعة لاتنهض ففيها رجل متروك.

قال ابن عدي في الكامل (١٩٦/٦) :

حدثنا الحسن بن الحباب المقرئ قال ثنا الربيع بن ثعلب قال ثنا عمرو بن جميع الحلواني عن الأعمش عن أبي ظبيان عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ رسول الله ﷺ فمسح، فقلت: نسيت يا رسول الله؟ فقال: " بل أنت نسيت، هكذا أمرني ربي ﷺ" .

وفي سنده: عمرو بن جميع العبدي عن الأعمش، وغيره، وقيل كنيته أبو عثمان، كوفي، وكان على قضاء حلوان، كذبه ابن معين وقال الدارقطني وجماعة: متروك، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع، وقال البخاري: منكر الحديث.^(١)

وهذه المتابعة لا تنفع، لان في إسناده من هو متهم، - كما سبق -.

فائدة:

قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٨٢ / ٢) عن أحاديث المسح على

الخفين:

" قد رواه أكثر من ستين من الصحابة، ومنهم العشرة، ذكر ذلك أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده في كتاب له سَمَّاهُ " المستخرج من كتب الناس ".
وذكر صاحب " الإمام " عن ابن المنذر قال: روي عن الحسن أنه قال: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - مَسَحَ لِي الْخُفَّيْنِ. انتهى.
وجعله ابن عبد البر متواتراً، فقال: رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، نَحْوُ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَاسْتِفَاضَ، وَتَوَاتَرَ^(٢).

(١) ميزان الاعتدال (٣ / ٢٥١).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٨٢ / ٢)

٢٣٠/٤ - عَنْ بِلَالٍ قَالَ : {رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِينَ وَالْخِمَارِ} رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَلَأَبِي دَاوُدَ : {كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ فَاتِيَهُ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقِيهِ} .

وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ بِلَالٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : {امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ وَالْمُوقِ^(١)} .

تخريج الحديث:

الرواية الأولى:

عَنْ بِلَالٍ قَالَ : {رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِينَ وَالْخِمَارِ} رَوَاهُ أَحْمَدُ

أخرجه أحمد في المسند (٣٩ / ٣٤٠) ٢٣٩١٧، قال:

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِينَ وَالْخِمَارِ".

وقد رواه عن عفان أيضاً ابن أبي شيبة (١ / ١٦٢) ١٨٦٨.

ورواه عن حماد بن سلمة: أسد بن موسى أخرجه ابن خزيمة في صحيحة (٩٥/١)

١٨٩، وهدي بن خالد أخرجه البزار في مسنده (٤/٢١٢) ١٣٧٧، والطبراني في المعجم

الكبير (١ / ٣٦٢) ١١١٢، كلهم عن :

حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة الجرمي عن أبي إدريس الخولاني عن

(١) الموق: الحُفُّ، فارسيٌّ معرَّبٌ، الموق: ضرب من الخفاف فارسية معربة ويجمع أمواقا.

انظر: الفائق في غريب الحديث (١/٤٣٤).

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الْإِمَامِ (٢/٢٠٠):

"وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْمُوقِ فَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ الْمُوقُ ضَرْبٌ مِنَ الْخِفَافِ، وَالْجُمُعُ - أَمْوَاقٌ - عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ، وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ عَنْ اللَّيْثِ الْمُوقُ ضَرْبٌ مِنَ الْخِفَافِ، وَيُجْمَعُ عَلَى - أَمْوَاقٍ - وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْمُوقُ الَّذِي يُلْبَسُ فَوْقَ الْحُفِّ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الْمُوقُ الْحُفُّ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَجَمْعُهُ - أَمْوَاقٌ - وَكَذَلِكَ قَالَ الْهَرَوِيُّ: الْمُوقُ الْحُفُّ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقَالَ كُرَاعٌ: الْمُوقُ الْحُفُّ، وَالْجُمُعُ - أَمْوَاقٌ -".

انظر: الفائق في غريب الحديث (١/٤٣٤)، لنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٣٧٢) نصب الرأية (١/١٨٣).

دراسة الإسناد:

مدار هذه الرواية على :

حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة الجرمي عن أبي إدريس عن بلال رضي الله عنه.

١- خت م ٤ / حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة.

روى عن: سلمة بن كهيل وابن أبي مليكة وحميد الطويل وثابت البناني وقتادة وغيرهم وعنه: شعبة ومالك وأبو نصر التمار وابن المبارك وابن مهدي والقطان، وغيرهم. وقال الساجي: "كان حافظاً ثقة مأموناً"، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث وربما حدث بالحديث المنكر"، وقال العجلي: "ثقة رجل صالح حسن الحديث"، وسئل النسائي عنه فقال: "ثقة"

قال ابن المديني: "أثبت أصحاب ثابت حماد ثم سليمان ثم حماد بن زيد وهي صحاح". وهو من أوثق الناس في ثابت لكن إذا حدث عن غيره ربما وقع في الخطأ أو الوهم لاسيما وأنه موصوف بالتغير في آخر عمره. قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الاعلام يقال ولاؤه لقريش عن سلمة بن كهيل وابن أبي مليكة وأبي عمران الجوني وعنه شعبة ومالك وأبو نصر التمار قال بن معين إذا رأيت من يقع فيه فاتمه على الاسلام وقال عمرو بن عاصم كتبت عن حماد بن سلمة بضعة عشر ألفاً قلت هو ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك توفي ١٦٧ هـ".

قال الحافظ ابن حجر في التقريب:

"ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين" ^(١).

(١) الكاشف (١/ ٣٤٩) تهذيب التهذيب (٣/ ١٥)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٨) .

٢- ع/ أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون أبو بكر البصري
قال الذهبي في الكاشف:

"الإمام عن عمرو بن سلمة الجرمي ومعاذة ومحمد وعنه شعبة وابن علية قال بن علية
كنا نقول عنده ألفا حديث وقال شعبة ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء مات ١٣١ وله ثلاث
وستون سنة".

قال الحافظ ابن حجر في التقريب:
"ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله
خمس وستون" (١).

٣- ع/ عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري.
قال الذهبي في الكاشف:
"من أئمة التابعين حديثه عن عمر وأبي هريرة وعائشة ومعاوية وسمرة في سنن النسائي
وتلك مراسيل وعن ثابت بن الضحاك ومالك بن الحويرث وأنس وذلك في الصحاح وعنه قتادة
ويحيى بن أبي كثير وأيوب وخلق هرب من القضاء فسكن داريا توفي ١٠٤ وقيل ١٠٧".
قال ابن حجر في التقريب:
"ثقة فاضل كثير الإرسال قال العجلي فيه نصب يسير من الثالثة مات بالشام هاربا من
القضاء سنة أربع ومائة وقيل بعدها" (٢).

٤- ع/ عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني.
قال الذهبي في الكاشف:
"أحد الاعلام عن أبي ذر وأبي الدرداء وحذيفة وعبادة وعنه مكحول والزهري وربيعة بن
يزيد قال سعيد بن عبد العزيز كان عالم أهل الشام بعد أبي الدرداء وقال بن عبد البر سماعه من
معاذ صحيح وقيل ولد يوم حنين مات سنة ثمانين".

(١) الكاشف (١/ ٢٦٠) تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

(٢) الكاشف (١/ ٥٥٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٤).

قال ابن حجر في التقريب:

"ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين وسمع من كبار الصحابة ومات سنة ثمانين قال سعيد ابن عبد العزيز كان عالم الشام بعد أبي الدرداء"^(١)

٥- ع/ بلال بن رباح المؤذن وهو ابن حمامة وهي أمه أبو عبد الله، سابق الحبشة مولى أبي بكر من السابقين الأولين وشهد بدرًا والمشاهد مات بالشام سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة وقيل سنة عشرين وله بضع وستون سنة^(٢).

الحكم على هذه الرواية:

الحديث رجاله ثقات، لكنه معلول وبيان ذلك:

١- قيل انه لا يعرف لأبي إدريس سماع من بلال رضي الله عنه.^(٣)

٢- إن الصواب في هذه الرواية هي: عن أبي قلابة أن بلال به، دون ذكر أبي إدريس، كما قرره الحفاظ.

قال البخاري رحمه الله كما في العلل الكبير للترمذي :

"أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ سَلَمَةَ، أَصْحَابُ أَبِي قَلَابَةَ رَوَوْا عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسٍ".^(٤)

وقال أيضاً في التاريخ الكبير:

"قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ بِلَالٍ، مَرْسَلٌ".^(٥)

وقال أبو بكر البزار في مسنده:

وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ أَيُّوبَ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا

(١) الكاشف (١/ ٥٢٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٩) .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٤٥٥)، تقريب التهذيب (ص: ١٢٩).

(٣) جامع التحصيل (ص: ٢٠٥).

(٤) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٢٣).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٣٩٠).

إِدْرِيسَ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(١).

٣- أن حماد بن سلمة، يخطئ كثيراً في روايته عن أيوب السخيتاني، كما قال الإمام مسلم في التمييز:

"وَحَمَّادٌ يَعِدُ عِنْدَهُمْ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ كَحَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَةَ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَالْجَرِيرِيِّ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَشْبَاهَهُمْ فَإِنَّهُ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا"^(٢).

٤- إن أصل الحديث في صحيح مسلم (٢٣١ / ١) (٢٧٥) قال رحمه الله: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ».

(١) البحر الزخار (٤ / ٢١٢) ١٣٧٨.

(٢) التمييز لمسلم (ص: ٢١٨).

الرواية الثانية:

وَلِأَبِي دَاوُدَ : { كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ فَاتِيَهُ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقِيهِ } .

تخريج الحديث:

قال أبو داود في سننه (١/ ٣٩) ١٥٣:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ شَهِدَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَسْأَلُ بِلَالًا، عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَاتِيَهُ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقِيهِ»،

هذه الرواية مدارها على:

شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ شَهِدَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَسْأَلُ بِلَالًا.

-رواها عن شعبة كل من:

- ١- معاذ العنبري، أخرجه أبو داود كما سبق، والحاكم في المستدرک (١/ ٢٧٦) ٦٠٥، والبيهقي في سننه (١/ ٤٣٢) ١٣٦٧.
- ٢- ويحيى بن أبي بكير رواه ابن أبي شيبه في المصنف عنه (١/ ١٦٧) ١٩٢٩، وأخرجه الشاشي في مسنده (٢/ ٣٦٠) ٩٦٤٠.
- ٣- ومحمد بن جعفر رواه عنه احمد في المسند بلفظ (الخفين) (٣٩/ ٣٣١) ٢٣٩٠٣، وأخرجه النسائي في الأغراب بلفظ (الخفين) (ص: ٢٥٣) ١٨٢٠.
- ٤- والنضر بن محمد الجرشي، أخرجه الشاشي في مسنده (٢/ ٣٦٠) ٩٦٣.
- ٥- وادم ابن أبي إياس، أخرجه البيهقي في سننه (١/ ٤٣٢) ١٣٦٧.
- ٦- عفان بن مسلم رواه عنه أبو علي البزار في مسند بلال بلفظ (الخفين) ص ٢١ رقم: ٨٠٠.
- ٧- أبو الوليد الطيالسي، وسليمان بن حرب أخرجهما الطبراني في الكبير (١/

١١٠٠ و ١١٠١ (٣٥٩).

كلهم روه عن:

شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ شَهِدَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَسْأَلُ بِلَالًا فَذَكَرَهُ

دراسة الإسناد:

١- ع / شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري.

قال الذهبي في الكاشف:

"أمير المؤمنين في الحديث ولد بواسط وسكن البصرة سمع معاوية بن قرة والحكم وسلمة بن كهيل وعنه غندر وأبو الوليد وعلي بن الجعد، له نحو من ألفي، حديث مات في أول عام ١٦٠، ثبت حجة ويخطئ في الأسماء قليلا".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا من السابعة مات سنة ستين" (١).

٢- ع / عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو بكر المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"المدني عن أبيه وأنس بن مالك وابن عمر وعنه شعبة وأبو غسان محمد بن مطرف وثقه النسائي وهو بكنيته أشهر".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الخامسة" (٢).

٣- د س / أبو عبد الله مولى بني تيم.

قال ابن عبد البر مرة يقولون عن أبي عبد الله عن أبي عبد الرحمن ومرة عن أبي عبد الرحمن

(١) الكاشف (١/ ٤٨٥)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(٢) الكاشف (١/ ٥٤٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٠٠).

عن أبي عبد الله وكلاهما مجهول لا يعرف

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الْإِمَامِ: (قِيلَ فِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ هَذَا: إِنَّهُ مَوْلَى بَنِي تَيْمٍ، وَلَمْ يُسَمَّ، هُوَ وَلَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا رَأَيْتُ فِي الرُّوَاةِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا وَاحِدًا، وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِي الْإِسْنَادِ هَذَا) انْتَهَى.

قال الذهبي في الكاشف:

" أبو عبد الله مولى بني تيم عن ربعي وعنه أبو بكر بن حفص "

قال الحافظ ابن حجر في التقريب:

"مجهول من السادسة" (١)

٤- د س / أبو عبد الرحمن:

قيل إن أبا عبد الرحمن هذا هو السلمي، ورد ذلك الدارقطني فقد سئل في العلل فقال

السائل:

"قِيلَ لِلشَّيْخِ-أَيِ الدَّارِقُطِيِّ-: فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَنْ هُمَا؟ فَقَالَ: مَا سَمَّيَاهُمَا أَحَدٌ إِلَّا ابْنُ أَبَجَرَ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي كَمَا قَالَ" (٢).

وقال ابن عبد البر: "مرة يقولون عن أبي عبد الله عن أبي عبد الرحمن ومرة عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبد الله وكلاهما مجهول لا يعرف" انتهى كلامه وأشار إلى نحو ذلك الدارقطني.

وسبق كلام ابن دقيق العيد في الترجمة السابقة.

قال الذهبي في الكاشف:

"أبو عبد الرحمن عن بلال وعنه أبو عبد الله التيمي مجهول "

وقال ابن حجر في التقريب:

"أبو عبد الرحمن عن بلال قيل هو مسلم ابن يسار وإلا فمجهول من الثانية" (٣).

(١) الكاشف (٢/ ٤٣٩)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٥٥)، تقريب التهذيب (ص: ٦٥٥)

(٢) علل الدارقطني، لعل الواردة في الأحاديث النبوية (١٧٦/ ١٢٨٣)

(٣) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٥٥)، الكاشف (٢/ ٤٤٠) تقريب التهذيب (ص: ٦٥٥).

الحكم على هذه الرواية:

هذا إسناد ضعيف ولا يصح لأمرين:

- ١- فيه رجالان مجهولان هما: أبو عبد الله التيمي وأبو عبد الرحمن، وهما مجهولين.
- ٢- الرواية الصحيحة للحديث: ما أخرجه مسلم وغيره وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

الرواية الثالثة:

وَلَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ بِلَالٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ^(١) وَالْمُوقِ) .

تخريج الحديث:

قال سعيد بن منصور:

"حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول عن الحارث بن معاوية الكندي وأبي جندل بن سهيل قالا: سألتنا بلالاً مؤذن رسول الله ﷺ - ونحن على مطهرة الدرج بدمشق، ونحن نتوضأ فيها - عن المسح على الخفين، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "امسحوا على النصيف والموق"^(٢)

الحديث قد رواه جمع عن إسماعيل بن عياش، منهم:

١- سعيد بن منصور كما سبق.

٢- الحسن بن عرفة، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢٢ / ٦٦) من طريق: أبي الحسن الدارقطني نا أبو بكر يعقوب بن إبراهيم البزار نا الحسن بن عرفة نا إسماعيل بن عياش، به^(٣).

٣-٤- عثمان بن شيبه، ويحيى الحماني، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١ / ٣٦١) وفي معجم الشاميين (٢ / ٢٩١) ١٣٦٤.

-وقد جاء الحديث بإسناد آخر عن مكحول:

أخرجه عبد الرزاق في المصنف، (١ / ١٨٨) ٧٣٧، ومن طريقه الإمام أحمد في

(١) النصيف:

قال الازهري في تهذيب اللغة (١٢ / ١٤٣):

"قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: النَّصِيفُ: ثَوْبٌ تَتَجَلَّلُ بِهِ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثِيَابِهَا كُلِّهَا؛ سُمِّيَ نَصِيفاً لِأَنَّهُ نَصَفَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا فَحُجِرَ أَبْصَارُهُمْ عَنْهَا".

وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٦٦): "هُوَ الْحِمَارُ".

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١ / ٣٤٦).

(٣) لم أجده في جزء الحسن بن عرفة.

المسند (٣٩ / ٣٢٧) ٢٣٨٩٦، واللفظ لأحمد: قال رحمه الله:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، أَخْبَرَنِي مَكْحُولٌ، أَنَّ نُعَيْمَ بْنَ خِمَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ بِلَالًا، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " امْسَحُوا عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ.

ونعيم بن خمار؛ ويقال: ابن حمار، ويقال: ابن هبار، صحابي، ولم يسمع منه مكحول،

قال ابن عبد البر: "حديث مكحول عنه منقطع، لم يسمع منه، بينهما كثير بن مرة".^(١)

وقال ابن عبد الهادي في التحقيق:

" مكحول لم يسمع من نعيم، فهو منقطع، ومحمد بن راشد هو: المكحولي، ثقة، وقد تكلم بعضهم فيه، قال شعبة: هو صدوق. وقال عبد الرزاق: ما رأيت أروع في الحديث منه وقال أحمد ويحيى: ثقة: وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن جبان: كان من أهل النُسك، لكن لم يكن الحديث من صناعته، فكان يأتي بالشيء على التوهم فكثرت المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به"^(٢).

-و الحديث، وقع فيه اختلاف كثير، على مكحول، وغيره، وقد بين ذلك الدارقطني في

العلل^(٣).

دراسة الاسناد:

١-ي ٤ / إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون أبو عتبة الحمصي.

روى عن: الاوزاعي، وسهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو بن علقمة، وهشام بن عروة

وابن جريج، وغيرهم.

وروى عنه: الليث بن سعد، والوليد بن مسلم ومعتمر بن سليمان، وابن المبارك وأبو

داود الطيالسي، وغيرهم.

وثقه ابن معين والفسوي، وقال البخاري: "إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا

حدث عن غيرهم ففيه نظر".

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٦ / ٤٨٩).

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١ / ٢١١).

(٣) علل الدارقطني (٧ / ١٧٩).

وقال أبو حاتم: "لين، ما أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال ابن حبان: "كثير الخطأ في حديثه، فخرج عن حد الاحتجاج به".
قال الذهبي في الكاشف:

"عن شرحبيل بن مسلم ومحمد بن زياد الالهاني وأمم وعنه علي بن حجر وهناد وابن عرفة قال يزيد بن هارون ما رأيت أحفظ منه وقال دحيم هو في الشاميين غاية وخلق عن المدنيين وقال البخاري إذا حدث عن أهل حمص فصحيح وقال أبو حاتم لين مات في ربيع الاول ١٨١".

قال ابن حجر في التفریب:
"صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة" (١).

٢- د ق / عبید الله بن عبید الكلاعي عبید الله ابن عبید أبو وهب الكلاعي.

عن مكحول وبلال بن سعد وحسان بن عطية،

وعنه: الأوزاعي سويد بن عبد العزيز وإسماعيل بن عياش

قال: "ابن معين ليس به بأس" وقال عثمان الدارمي عن دحيم: "ثقة".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن مكحول وطبقته وعنه الأوزاعي ويحيى بن حمزة وجماعة وثقه دحيم مات بعد ١٣"

قال ابن حجر في التفریب:

"صدوق من السادسة مات سنة اثنتين وثلاثين" (٢).

٣- رم ٤ / مكحول الشامي أبو عبد الله.

روى عن: أنس ووائل بن الأسقع ومحمود بن الربيع وسليمان بن يسار وطاووس وعراك

بن مالك، وغيرهم.

(١) الكاشف (٢٤٨ / ١) ميزان الاعتدال (٢٤١ / ١)، تهذيب التهذيب (١ / ٣٢١) تقريب التهذيب (ص: ١٠٩)، سوف تأتي له ترجمة موسعة في حديث: ٣٠٣/٥٠.

(٢) الكاشف (٦٨٤ / ١)، ميزان الاعتدال (٢٤١ / ١) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣) .

وعنه: الأوزاعي وثور بن يزيد الحمصي وسليمان بن موسى وعكرمة بن عمار وهشام بن الغاز ومحمد بن إسحاق، وغيرهم.

قال الترمذي: "سمع مكحول من واثلة وأنس وأبي هند الداري ويقال انه لم يسمع من واحد من الصحابة إلا منهم"، وقال أبو بكر البزار: "روى مكحول عن جماعة من الصحابة عن عبادة وأم الدرداء وحذيفة وأبي هريرة وجابر ولم يسمع منهم وإنما أرسل عنهم ولم يقل في حديث عنهم حدثنا وقد روى عن أبي إمامة وأنس".

وقال العجلي: "تابعي ثقة"، وقال ابن خراش: "شامي صدوق وكان يرى القدر"، وقال مروان بن محمد عن الأوزاعي: "لم يبلغنا أن أحدا من التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل"، وقال أبو حاتم: "ما أعلم بالشام أفقه من مكحول"، وقال ابن حبان في الثقات: "ربما دلس"،

قال الذهبي في الكاشف:

"مكحول فقيه الشام عن عائشة وأبي هريرة مرسلا وعن واثلة وأبي أمامة وكثير بن مرة وجبير بن نفير وعنه الزبيدي والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز توفي ١١٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة" (١).

٤- الحارث بن معاوية الكندي

وروى عن: عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وبلال وأبي الدرداء وأدرك النبي (ﷺ)، روى عنه: أبو أمامة الباهلي ومكحول الدمشقي وغضيف بن الحارث والمهاجر بن حبيب وعبد الرحمن بن جبير بن نفير.

ولم ينص البخاري في التاريخ الكبير على أنه صحابي، وذكره ابن مندة في الصحابة، وتبعه أبو نعيم، قال ابن حجر في الإصابة:

"والذي يغلب على الظن أنه من المخضرمين، وذكره ابن سعد وأبو زرعة الدمشقي في الطبقة الأولى من تابعي الشام، وعده أبو مسهر في كبار أصحاب أبي الدرداء، وقال العجلي:

(١) الكاشف (٢/ ٢٩١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥)

من كبار التابعين" (١).

٥- أبو جندل بن سهيل أبو جندل بن سهيل اسمه عبد الله بن سهيل.
 قتل يوم اليمامة، وهو شامي، له إدراك، وسمع من بلال، ذكره الحاكم أبو أحمد، وفرق
 بينه وبين أبي جندل بن سهيل بن عمرو الماضي ذكره في الأول، وقد فرق بينهما أيضاً: الزبير
 بن بكار. (٢)

الحكم على الحديث:

- الحديث بهذا الإسناد لا يصح لأمر:
 ١- الاختلاف الشديد فيه على مكحول.
 ٣- أن الرواية الصحيحة لهذا الحديث ما في صحيح مسلم كما تقدم.

(١) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٢/ ٢٨١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (١١/ ٤٨٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٦٩٢).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٦/ ١٢٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٦٥).

٥/٢٣١ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ { تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ

وَالنَّعْلَيْنِ).

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٤١) ١٥٩، والترمذي في سننه (١/ ١٦٧) ٩٩، وقال "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، والنسائي في السنن الكبرى (١/ ١٢٣) ١٢٩، وابن ماجه في سننه (١/ ١٨٥) ٥٥٩، وأخرجه أحمد في المسند (٣٠/ ١٤٤) ١٨٢٠٦، ومسلم في التمييز، ص ٢٠٧ رقم ٧٩، وابن خزيمة (١/ ٩٩) ١٩٨، وابن المنذر في الأوسط (١/ ٤٦٥) ٤٨٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٧) ٦١٧، وابن حبان في صحيحه (٤/ ١٦٧) ١٣٣٨، والطبراني في الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٥) ١٣٤٩، كلهم من طريق: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَرْوَانَ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحِبِيلَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ»،

دراسة الإسناد:

١- ع/سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"الثوري أحد الأعلام علما وزهدا عن حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل وابن المنكدر وعنه عبد الرحمن والقطان والفريابي وعلي بن الجعد قال بن المبارك ما كتبت عن أفضل منه وقال ورقاء لم ير سفيان مثل نفسه توفي في شعبان ١٦١ عن أربع وستين سنة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون" (١)

(١) الكاشف (١/ ٤٤٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

-الامام الثوري رحمه الله، وصف بالتدليس، لكنه رحمه الله مقل من التدليس، و قد صرح بذلك البخاري رحمه الله حيث قال فيه: " ما أقل تدليسه"^(١).

٢- خ ٤/أبو قيس الأودي هو: عبد الرحمن ابن ثروان الكوفي.
روى عن: وزاذان الكندي وسويد بن غفلة وعمرو بن ميمون وهذيل بن شرحبيل وعكرمة وجماعة.
وعنه: الأعمش وأبو إسحاق السبيعي ومحمد بن جحادة وشعبة والثوري وحماد بن سلمة وجماعة.
وثقه ابن معين وابن نمير والدارقطني، وقال العجلي: " ثقة ثبت"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد في روايته عنه: "ليس به بأس".
وقال أحمد: " يخالف في أحاديثه"، وقال أحمد أيضاً: "لا يحتج به"، وقال أبو حاتم: " ليس بقوي هو قليل الحديث، وليس بحافظ، قيل له: كيف حديثه فقال: صالح هو لين الحديث" وذكره العجلي في الضعفاء.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن شريح وسويد بن غفلة وعنه سفيان وشعبة ثقة توفي ١٢".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق ربما خالف من السادسة مات سنة عشرين ومائة"^(٢).

والذي يترجح لي أنه ثقة، ربما خالف في حديثه.

٣- خ ٤/هزيل بن شرحبيل الأودي الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن طلحة وابن مسعود وعنه طلحة بن مصرف وأبو إسحاق ثقة"

قال ابن حجر في التقريب:

(١) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٣٢) .

(٢) الكاشف (١/ ٦٢٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٥٣) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٧).

"ثقة مخضرم من الثانية" ^(١).

٤-ع/ المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي صحابي مشهور أسلم قبل الحديبية وولي إمرة البصرة ثم الكوفة مات سنة خمسين على الصحيح ع ^(٢).

الحكم على الحديث:

أختلف المحدثون في الحكم على هذا الحديث على قولين:

القول الأول من قوى وصححه الحديث:

فقد صحح الحديث الترمذي في سننه قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٣)، وابن خزيمة في صحيحه ^(٤)، وابن حبان في صحيحه ^(٥)، وصححه أيضاً: ابن التركماني في الجوهر النقي ^(٦)، وغيرهم.

-ومن قوى هذا الحديث أستدل ببعض الشواهد منها:

ما أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ١٨٦) ٥٦٠، من طريق:

عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عِيسَى بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَزْزٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ».

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٩٧) ٦١٦.

قال أبو داود على هذا الحديث:

"وَرَوَى هَذَا أَيْضًا عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَلَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ وَلَا بِالْقَوِيِّ" ^(٧).

(١) الكاشف (٢/ ٣٣٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث رقم (٣).

(٣) والترمذي في سننه (١/ ١٦٧) ٩٩.

(٤) وابن خزيمة (١/ ٩٩) ١٩٨.

(٥) وابن حبان في صحيحه (٤/ ١٦٧) ١٣٣٨.

(٦) الجوهر النقي (١/ ٢٨٤).

(٧) وأبو داود في سننه (١/ ٤١) ١٥٩.

وفال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي:

"الضَّحَّاكُ هو: ابن عبد الرحمن بن عَزْرَب - ويقال: ابن عَزْرَم -، أبو عبد الرحمن الشَّامِي، وثقه أحمد بن عبد الله العِجْلِي وأبو حاتم بن حَبَان، وعيسى: ضَعَّفَهُ أحمد أيضاً، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وقال البيهقي: الضَّحَّاكُ بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى، وعيسى بن سِنَان ضعيف لا يحتجُّ به^(١)".

القول الثاني من أعل الحديث:

وقد أعل الحديث جماعة من الأئمة منهم:

١- عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ:

" كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: لَا يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمُغِيرَةِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ^(٢)".

٢- سفيان بن سعيد الثوري.

قال الإمام مسلم في التمييز:

" قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَرَضَتْ هَذَا الْحَدِيثَ يَعْني حَدِيثَ الْمُغِيرَةِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قَيْسٍ عَلَى الثَّوْرِيِّ فَقَالَ لَمْ يَجِءْ بِهِ غَيْرُهُ فَعَسَى أَنْ يَكُونَ وَهْمٌ^(٣)".

و قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ:

" قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: لَوْ حَدَّثْتَنِي بِحَدِيثِ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلٍ مَا قَبِلْتُهُ مِنْكَ فَقَالَ سُفْيَانُ: الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ أَوْ وَاهٍ أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا^(٤)".

٣- يحيى بن سعيد القطان.

قال البخاري في التاريخ الكبير:

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٣٤٤).

(٢) وأبو داود في سننه (١/ ٤١) ١٥٩.

(٣) مسلم في التمييز، ص ٢٠٧ رقم ٧٩.

(٤) البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٥) ١٣٥٠.

"وَكَانَ يَحْيَى يُنْكِرُ عَلَى أَبِي قَيْسٍ حَدِيثَيْنِ هَذَا وَحَدِيثُ هُزَيْلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ: مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْجَوْرَيْنِ، وَقَالَ يُوسُفُ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو: حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ" (١).

٤- الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:

" حَدَّثْتُ أَبِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ أَبِي: لَيْسَ يُرَوَّى هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ أَبِي: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ يَقُولُ هُوَ مُنْكَرٌ يَعْنِي حَدِيثَ الْمُغِيرَةِ هَذَا لَا يَرَوِيهِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَيْسٍ" (٢).

٥- الإمام يحيى بن معين .

قال الْمُفَضَّلُ بْنُ عَسَّانَ:

" سَأَلْتُ أَبَا زَكْرِيَّا يَعْنِي يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ يَرَوُونَهُ عَلَى الْحَقِّينِ غَيْرِ أَبِي قَيْسٍ" (٣).

٦- الإمام علي بن المديني.

قال عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ حَمَهُ اللَّهُ:

" حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فِي الْمَسْحِ رَوَاهُ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَأَهْلُ الْبَصَرَةِ وَرَوَاهُ هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ عَنِ الْمُغِيرَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَخَالَفَ النَّاسَ" (٤).

٧- الإمام مسلم رحمه الله.

قال رحمه الله في كتابه التمييز بعد أن ذكر الرواة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

" فَكُلُّ هَؤُلَاءِ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى خِلَافِ رِوَايَةِ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلٍ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى أَبِي قَيْسٍ

(١) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٣/ ١٣٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٦٦)، البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٥) ١٣٥٠.

(٣) البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٥) ١٣٥٠.

(٤) البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٥) ١٣٥٠.

أشبهه، وبه أولى منه بهزيل، لأن أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارًا غير هذا الخبر^(١).

وقال أبو محمد يحيى بن منصور:

"رَأَيْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ ضَعَّفَ هَذَا الْخَبْرَ، وَقَالَ أَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ وَهَزِيلُ بْنُ شَرْحِبِيلٍ: لَا يَحْتَمِلَانِ هَذَا مَعَ مُخَالَفَتِهِمَا الْأَجَلَةَ الَّذِينَ رَوَوْا هَذَا الْخَبْرَ عَنِ الْمُغِيرَةِ فَقَالُوا: مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ"^(٢).

٧- النسائي رحمه الله.

قَالَ فِي السَّنَنِ الْكَبْرَى:

"مَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَ أَبَا قَيْسٍ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَالصَّحِيحِ عَنِ الْمُغِيرَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٣).

٨- أبو جعفر العقيلي رحمه الله.

فَالِ فِي الضَّعْفَاءِ الْكَبِيرِ:

"وَالْأَسَانِيدُ فِي الْجَوَرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ فِيهَا لِي"^(٤).

٩- أبو الحسن الدارقطني رحمه الله.

قَالَ فِي الْعِلَلِ فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَنِ الْحَدِيثِ:

"يُرْوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ هَزِيلِ بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ. وَرَوَاهُ كُلَيْبُ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَهُوَ هَزِيلٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُسَمِّهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ أَبِي قَيْسٍ، وَهُوَ مِمَّا يُعَدُّ عَلَيْهِ بِهِ لِأَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنِ الْمُغِيرَةِ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ"^(٥).

(١) التمييز، ص ٢٠٧ رقم ٧٩ باختصار.

(٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٥) ١٣٥٠.

(٣) والنسائي في السنن الكبرى (١/ ١٢٣) ١٢٩.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٨٣).

(٥) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ١١٢) ١٢٤٠.

١٠- شرف الدين النووي:

قال في المجموع شرح المذهب:

"ضَعِيفٌ ضَعْفُهُ الْخُفَاطُ^(١)".

-والراجع لي أن الحديث بهذا اللفظ منكر لمخالفته كل الطرق الصحيحة عن المغيرة

ﷺ^(٢)، وهذا ما دل عليه كلام الأئمة رحمهم الله.

أما تصحيح الترمذي وغيره، فقد أجاب عنه العلامة النووي رحمه الله فقال:

"ضَعِيفٌ ضَعْفُهُ الْخُفَاطُ وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَثَقِلَ تَضْعِيفُهُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَأَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ وَمُسْلِمَ بْنَ الْحُجَّاجِ وَهَذَا هُمْ أَعلامُ أئمةِ الحديثِ وَإِنْ كَانَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ فَهؤلاء مقدمون عليه بل كل واحد من هؤلاء لَوْ انْفَرَدَ قُدِّمَ عَلَى التِّرْمِذِيِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ^(٣)".^(٤)

فائدة:

قال ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/ ٤٦٢):

"زُيِّدَ إِباحُهُ الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ عَنْ تِسْعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَبِلَالٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ^(٥)".

(١) المجموع شرح المذهب (١/ ٥٠٠)، وأنظر الى كلام ابن القيم في تهذيب السنن.

(٢) منها ما في صحيح البخاري (٧/ ١٤٤) ٥٧٩٩ ومسلم (١/ ٢٣٠) (٢٧٤)، من طريق: زَكْرِيَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ غُرَافَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «أَمْعَكَ مَاءً» قُلْتُ: نَعَمْ، فَتَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ، فَأَفْرَعْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَعَسَلَ ذِرَاعِيهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ حُقَّتِيهِ، فَقَالَ: «دَعُوهَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

(٣) المجموع شرح المذهب (١/ ٥٠٠).

(٤) راجع: عِلَّالُ أَلْفَاظِ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ فِي الْمَسْحِ د/عادل الزركي وفقه الله.

(٥) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/ ٤٦٢).

٢٣٣/٦ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْمَسَحُ أَحَدُنَا عَلَى الْخُفَّيْنِ ؟ قَالَ : { نَعَمْ ، إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ } .
رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الحميدي في مسنده (٢/ ٢٢) ٧٧٦ قال رحمه الله:
حدثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثنا زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْمَسَحُ أَحَدُنَا عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ» .
وقد رواه من طريق الحميدي: الدارقطني في سننه (١/ ٣٦٤) ٧٦٣ وابن خزيمة، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٧٢) ٨٦٧.

- وقد تابع الحميدي عن سفيان بهذا اللفظ جمع منهم:

- ١- الشافعي: فقد رواه عن سفيان في مسنده (ص: ١٧)، ومن طريقه رواه أبو عوانة (١/ ٢١٥) ٧٠٢، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ١٢٠) ٢٠٤٤٠ .
- ٢- إبراهيم بن بشر الرمادي: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٧٢) ٨٦٧ .
- ٣- القاسم بن بشر بن معروف: رواه عنه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٦) ١٩١ .

- وقد روى سفيان بن عيينة، هذا الحديث عن شيوخه الثلاثة: (حصين وزكريا ويونس)، كل واحد منهم على حده وإنما جمعهم الحميدي وروايتهم كالتالي:

- ١- سفيان عن حصين بن عبد الرحمن: وهي المماثلة للفظ الحديث، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٥) ١٩٠، والدارقطني (١/ ٣٥٨) ٧٤٩، وأبو عوانة مستخرجه (١/ ٢١٥) ٧٠٠، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢٢) ١٣٣٨ .
- ٢- سفيان عن زكريا بن أبي زائدة: وأخرجها البخاري في صحيحه (٧/ ١٤٤) ٥٧٩٩، ومسلم (١/ ٢٣٠) (٢٧٤) وأحمد في المسند (٣٠/ ١٧٢) ١٨٢٣٥، بلفظ آخر .
- ٣- سفيان عن يونس بن أبي إسحاق: أخرجه أحمد، (٣٠/ ١٧٥) ١٨٢٤٢، وأبو

داود، بلفظ آخر.

دراسة إسناد:

١- ع/سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام عن الزهري وعمرو بن دينار وعنه أحمد وعلي والزعفراني ومن شيوخه الأعمش وابن جريج ثقة ثبت حافظ إمام مات في رجب ١٩٨ هـ".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو ابن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة"^(١).

-وهو رحمه الله مقل من التدليس، وكان إذا دلس فلا يلس إلا عن ثقه^(٢).

٢- ع/حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي.

روى عن جابر بن سمرة وعمارة بن ربيعة وعن زيد بن وهب.

وعنه شعبة والثوري وزائدة وحريز بن حازم.

قال أحمد بن حنبل: "الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث"، ووثقه: ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي وقال: "ثقة ثبت"، وقال أبو حاتم وقال: "صدوق ثقة في الحديث وفي آخر عمره ساء حفظه"، وقد وصف بأنه تغير في آخر عمره، كما قاله أبو حاتم، وممن وصفه بذلك: يزيد بن هارون وابن معين والنسائي في الضعفاء، وقد أنكر ابن المديني كما في علوم الحديث لابن الصلاح أنه اختلط وتغير.

قال الذهبي في الكاشف:

(١) الكاشف (١/ ٤٤٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٢) قال ابن حجر في تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٣٢):

"كان يدلس لكن لا يدلس الا عن ثقة".

"عن جابر بن سمرة وأبي وائل وعنه شعبة وهشيم وعلي بن عاصم ثقة حجة مات ١٣٦".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة تغير حفظه في الآخر من الخامسة مات سنة ست وثلاثين وله ثلاث وتسعون"^(١).

٣-ع/ زكريا بن أبي زائدة خالد ويقال هبيرة ابن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحيى الكوفي.

روى عن أبي إسحاق السبيعي وعامر الشعبي وسماك.

وعنه: الثوري وشعبة وابن القطان .

قال فيه يحيى بن سعيد: "ليس به بأس"، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة حلو الحديث"، وقال يحيى بن معين: "صالح"، وقال النسائي: "ثقة"، وقال العجلي: "زكريا من أصحاب الشعبي، وكان ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة بعدما كبر أبو إسحاق"، قال أبو داود: "زكريا ثقة إلا أنه يدلّس".

وقال أبو زرعة: "صويلح يدلّس كثيرا عن الشعبي"، وقال أبو حاتم: "لين الحديث، كان يدلّس، وإسرائيل أحب إلي منه، يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز".

قال الذهبي في الكاشف:

"زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي الحافظ عن الشعبي وسماك وعنه القطان وأبو نعيم ثقة يدلّس عن شيخه الشعبي توفي ١٤٩".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة وكان يدلّس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة من السادسة مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين"^(٢).

(١) الكاشف (١/ ٣٣٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٥٢١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨٣)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٠).

(٢) الكاشف (١/ ٤٠٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٦١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٦).

٤- ر م ٤/يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي.

عن أنس، وناجية بن كعب، ومجاهد.

وعنه ابنه إسرائيل وعيسى والقطان وخلق.

وثقه ابن معين وابن سعد، وذكره ابن شاهين في الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس"،

وقال ابن عدي: "له أحاديث حسان وروى عنه الناس وحديث أهل الكوفة عامته تدور على

ذلك البيت"، وقال الساجي: "صدوق".

قال يحيى القطان: "كانت فيه غفلة شديدة"، وقال أحمد بن حنبل: "حديثه مضطرب"،

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر يونس بن أبي إسحاق فضعف حديثه

عن أبيه^(١)، وقال أبو أحمد الحاكم: "ربما وهم في روايته"، وقال العجلي: "جائز الحديث".

قال فيه الذهبي في ميزان الاعتدال:

"بل هو صدوق، ما به بأس، ما هو في قوة مسعر ولا شعبة"^(٢).

وقال فيه في سير أعلام النبلاء:

"هُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ"^(٣).

وقال الذهبي في الكاشف:

"يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب ومجاهد وعنه ابنه إسرائيل وعيسى

والفريابي صدوق وثقه ابن معين وقال أحمد حديثه مضطرب وقال أبو حاتم لا يحتج به مات

١٥٩".

قال ابن حجر في التقریب:

"صدوق يهم قليلاً من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح"^(٤).

-والذي يظهر لي أنه صدوق حسن الحديث ربما وهم.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢ / ٤٩١).

(٢) ميزان الاعتدال (٤ / ٤٨٣).

(٣) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٧ / ٢٧).

(٤) الكاشف (٢ / ٤٠٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢ / ٤٨٨) تهذيب التهذيب (١١ / ٤٣٤)، تقریب

التهذيب (ص: ٦١٣).

٥- ع/ عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي من شعب همدان.
قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام ولد زمن عمر وسمع عليا وأبا هريرة والمغيرة وعنه منصور وحصين وبيان وابن عون قال أدركت خمسمائة من الصحابة وقال ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حدثت بحديث إلا حفظته وقال مكحول ما رأيت أفقه من الشعبي وقال آخر الشعبي في زمانه كابن عباس في زمانه مات سنة ثلاث أو أربع ومائة ع"

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة مشهور فقيه فاضل من الثالثة قال مكحول ما رأيت أفقه منه مات بعد المائة وله نحو من ثمانين ع^(١)".

٦- ع/ عروة بن المغيرة بن شعبة الثقفي أبو يعفور الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"أمير الكوفة عن أبيه وعائشة وعنه الشعبي وبكر بن عبد الله".

وقال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثالثة مات قبل المائة بعد التسعين"^(٢).

الحكم على الحديث:

هذا الحديث صحيح وإسناده متصل، ورجاله ثقات.

-وأصل الحديث في صحيح البخاري (١٤٤ / ٧) ٥٧٩٩ ومسلم (٢٣٠ / ١) (٢٧٤)،

من طريق:

زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «أَمْعَكَ مَاءً» قُلْتُ: نَعَمْ، فَنَزَلَ عَنِّي

(١) الكاشف (١ / ٥٢٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

(٢) الكاشف (٢ / ١٩)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩٠).

رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ، فَأَفْرَعْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

٧ / ٢٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ { تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رِجْلَيْكَ لَمْ تَغْسِلْهُمَا؟ قَالَ: إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند: (١٤ / ٣١٩) ٨٦٩٥ قال:
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا أَبَانُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، حَدَّثَنِي مَوْلَى
لِأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " وَضَّيْتُ "، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ
فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الثَّرَابِ فَمَسَحَ بِهَا، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ،
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رِجْلَاكَ لَمْ تَغْسِلْهُمَا، قَالَ: " إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ " .
- هذا الحديث رواه عن أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، عَنْ مَوْلَى لِي أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ كُلِّ
من:

١- أبو أحمد الزبيري محمد بن عبد الله بن الزبير، رواه عنه أحمد - كما سبق، وأخرجه
البيهقي (١٧٣ / ١) ٥٢٢ .

٢- الفضل بن أنس، رواه عنه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٧ / ١) ١٩٢٧ .
وقد ذكروا جميعا المسح على الخفين.

- وقد رواه عن أبان بدون ذكر المسح على الخفين كل من:
١- محمد بن يوسف، عن أبان، رواه عنه الدارمي في سننه (١ / ٥٣٥) ٧٠٥ فقال:
" أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مَوْلَى لِي أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِثْنِي بِوَضُوءٍ» ثُمَّ دَخَلَ عَيْضَةً، فَأَتَيْتُهُ بِمَاءٍ
فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالثَّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ " .
٢- أبو داود الطيالسي، عن أبان، وأخرجه من طريقه أبو يعلى في مسنده (١٠ / ١)
٥٢٠ (٦١٣٦) .

- وقد روي الحديث من مسند جرير بن عبد الله ﷺ .

فقد أخرج النسائي في سننه (١/ ٤٥) ٥١، من طريق: شعيب بن حرب، والطبراني في الكبير (٢/ ٣٣٤) ٢٣٩٣، من طريق: أبو نعيم الفضل بن دكين، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٧٣) ٥٢١ من طريق: محمد بن عبيد الله الكوفي، كلاهما عن:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ:
أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءٍ فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ دَلَّكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى
خُفَّيْهِ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلَيْكَ قَالَ: "إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرِينَ".

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ بَعْدَهُ:

" هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

-وقد أخرجه عن أبان به بدون ذكر المسح:

الدارمي (١/ ٥٣٥) ٧٠٥، وابن ماجه (١/ ١٢٩) ٣٥٩، النسائي (١/ ٤٥) ٥١، وابن خزيمة (١/ ٤٧) ٨٩، والطبراني (٢/ ٣٣٤) ٢٣٩٣، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٠٨).

-وقد رواه إبراهيم بن جرير من وجه آخر فجعله من مسند أبي هريرة، من طريق:

شَرِيكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلْفُظٍ:
دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَلَاءَ، فَأَتَيْتُهُ بِتَوْرِ فِيهِ مَاءٌ فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ مَسَحَ يَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ
غَسَلَهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِتَوْرِ آخَرَ، فَتَوَضَّأَ بِهِ".

هكذا لفظه بدون ذكر المسح، وقد أخرجه أحمد في المسند (١٣/ ٤٦٧) ٨١٠٤، وأبو

داود (١/ ١٢) ٤٥، وابن ماجه (١/ ١٢٨) ٣٥٨، والنسائي (١/ ٤٥) ٥١.

دراسة الإسناد:

١ - ع/ محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي أبو أحمد الزبيري الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن فطر ومسعر وخلق وعنه أحمد ومحمود بن غيلان وأحمد بن الفرات قال بNDAR ما

(١) يقصد ما أخرجه (النسائي) (١/ ٤٥) ٥٠، قال:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُخَرَّمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَوَضَّأَ، فَلَمَّا اسْتَنْجَى دَلَّكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ».

رأيت أحفظ منه وقال آخر كان يصوم الدهر مات ٢٠٣.

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت إلا أنه قد يخطيء في حديث الثوري من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين"^(١).

٢- ٤ / أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر البجلي الأحمسي الكوفي.

روى عن: عدي بن ثابت، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن شعيب.

وعنه: الثوري، وابوداود سليمان بن داود الطيالسي، وشعيب بن حرب، وعبد الله بن

المبارك.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "صدوق صالح الحديث"، وقال النسائي:

"ليس بالقوي"، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن حبان في المجروحين: "وكان ممن فحش

خطؤه وانفرد بالمناكير"، وثقه ابن معين، وقال الفلاس: "ما سمعت يحيى القطان يحدث عنه

قط"، وقال ابن عدي: "هو عزيز الحديث، عزيز الروايات، لم أجد له حديثاً منكر المتن،

فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عطاء وعمرو بن شعيب وعنه بن المبارك وأبو نعيم وعدة وثقه بن معين ولينه غيره".

قال ابن حجر في التقريب:

صدوق في حفظه لين من السابعة مات في خلافة أبي جعفر"^(٢).

٣- مولى لأبي هريرة.

ذكره البخاري في الكنى في التاريخ الكبير فقال:

"أبو وهب عن أبي هريرة، روى حميد بن سعيد".

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره الذهبي في المقتنى في سرد الكنى فقال: أبو وهب، عن موله أبي هريرة.^(٣)

(١) الكاشف (٢/ ١٨٦)، تقريب التهذيب (ص: ٤٨٧).

(٢) الكاشف (١/ ٢٠٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٥) تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(٣) التاريخ الكبير (٩/ ٧٨)، المقتنى في سرد الكنى (٢/ ١٤١).

وقد وصفه العلامة الألباني رحمه الله بالجهالة^(١).
والذي يظهر لي أنه مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر ولا يصح لأمر:

- ١- في إسناده أبان البجلي، وهو وأن كان صدوقاً في نفسه، لكن قال فيه ابن حبان في "المجروحين": وكان ممن فحش خطؤه وانفرد بالمنكير^(٢).
- ٢- في إسناده مولى أبا هريرة، وهو مجهول كما سبق.
- ٣- كلام الحفاظ على الحديث ومن ذلك:
أ- ما قاله الإمام أحمد عن هذا الحديث:
"هذا حديث منكر"^(٣).

ب- وما قاله الدارقطني في العلل:

- "وَحَدِيثُ آخِرُ يَزِيدُ أَبَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ وَكَانَ ضَعِيفًا، عَنْ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْحَقَيْنِ مَرْفُوعًا، وَأَبَانَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ"^(٤).
- ج- و ضعفه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق^(٥).

أما رواية: أَبَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

فلا تصح لان الحفاظ نصوا على عدم سماع إبراهيم بن جرير من أبيه، فقد ذهب إلى هذا: ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة .

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٧/ ١٣٤٤).

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٩٩).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٢٧٦).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٢٧٦).

(٥) تنقيح التحقيق (١/ ٣٣٧).

قال فيه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال:

"لم يضعف في نفسه إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئاً، وأحاديثه مستقيمة تكتب"^(١).

-أما الوجه الآخر الذي من طريق:

شريك، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ بَيَّنَّ
النسائي رحمه الله أن الأشبه بالصواب حديث أبان^(٢).

فائدة:

قال النووي في شرح صحيح مسلم:

"قَوْلُهُ ﷺ (فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا لَبَسَهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ بِأَنْ يُفْرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ بِكَمَالِهِ ثُمَّ يَلْبَسُهُمَا لِأَنَّ حَقِيقَةَ إِدْخَالِهِمَا طَاهِرَتَيْنِ أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَدْخِلَتْ وَهِيَ طَاهِرَةٌ"^(٣).

(١) جامع التحصيل (ص: ١٣٩) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٦٢٩)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤١٩).

(٢) النسائي (١/ ٤٥)، وقد رجح ذلك شيخنا المحدث: عبد الله السعد حفظه الله.

والحديث صححه النووي في المجموع (١٠٢/٢).

ونقل السيوطي في حاشيته على سنن النسائي (١/ ٤٦) كلام للعراقي فقال:

"قَالَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ -العراقي- وَفِي تَرْجِيحِ النَّسَائِيِّ رِوَايَةَ أَبَانَ عَلَى رِوَايَةِ شَرِيكِ نَظَرْتُ فَإِنَّ شَرِيكَاً أَعْلَى وَأَوْسَعُ رِوَايَةً وَأَحْفَظُ وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَمُ يُخْرِجُ لِأَبَانَ الْمَذْكُورَ مَعَ أَنَّهُ أُخْتَلِفَ عَلَيْهِ فِيهِ فَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْهُ وَعَنْ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ عَلَى أَبَانَ بِمَا يُضَعْفُ رِوَايَتُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِإِبْرَاهِيمَ فِيهِ إِسْنَادَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَالْآخَرُ عَنْ أَبِيهِ وَأَنْ يَكُونَ لِأَبَانَ فِيهِ إِسْنَادَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ وَالْآخَرُ عَنْ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ".

(٣) شرح النووي على مسلم (٣/ ١٧٠).

٢٣٨/٨ - وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَقَالَ { لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٣٦ / ١٧٠) ٢١٨٥١ قال:
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: " يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَالْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً " .
الحديث أخرجه أيضاً، أبو داود في سننه (١ / ٤٠) ١٥٧، والنسائي في الإغراب (ص: ٢٠٤) ١٣٥، وابن الجارود في المنتقى (ص: ٣٢) ٨٦، والطبراني في المعجم الكبير (٤ / ٩٥) ٣٧٦٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٤١٨) ١٣٢٥ من طريق :
شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ بِهِ .

وللحديث طريق آخر :

عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ .
أخرجه الترمذي، - بلفظ صاحب المنتقى - في سننه (١ / ١٥٨) ٩٥، قال:
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ» وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وأخرجه أيضاً ابن ماجه في سننه (١ / ١٨٤) ٥٥٣، ابن حبان في صحيحه (٤ / ١٥٨) ١٣٢٩، والطبراني في الكبير (٤ / ٩٢) ٣٧٥١، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٤١٧) ١٣٢٠ .

وقد ذكر الجميع - ما عدا الترمذي - زيادة:
"وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ لَجَعَلَهَا حَمْسًا" .

دراسة الإسناد:

١- ع/ إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن خاله الأسود وعلقمة ورأى عائشة وعنه الحكم ومنصور والأعمش وكان عجباً في الورع والخير متوقياً للشهرة رأساً في العلم مات ٩٦ كهلاً".

قال ابن حجر في التقريب:

"الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة مات دون المائة سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين أو نحوها"^(١).

٢- ع/ إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي يكنى أبا أسماء الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عائشة مرسلًا وعن أنس وعمرو بن ميمون وعنه الأعمش ومسلم البطين وعدة قتل ٩٢ لم يبلغ أربعين سنة المحاري حديثنا الأعمش قال لي إبراهيم التيمي ما أكلت منذ أربعين ليلة إلا حبة عنب".

قال ابن حجر في التقريب:

"العابد ثقة إلا أنه يرسل ويدلس من الخامسة مات دون المائة سنة اثنتين وتسعين وله أربعون سنة"^(٢).

٣- ع/ عمرو بن ميمون بن مهران الجزري أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه والشعبي وعدة وعنه يزيد بن زريع وابن المبارك ويزيد بن هارون كان رأساً في السنة والورع".

قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (١/ ٢٢٧) تقريب التهذيب (ص: ٩٥).

(٢) الكاشف (١/ ٢٢٧)، تقريب التهذيب (ص: ٩٥).

"سبط سعيد ابن جبير ثقة فاضل من السادسة مات سنة سبع وأربعين وقيل غير ذلك" ^(١).

٤- د ت س / أبو عبد الله الجدلي اسمه عبد أو عبد الرحمن بن عبد الكوفي.
روى عن: خزيمة بن ثابت وسلمان الفارسي ومعاوية وأبي مسعود الأنصاري وعائشة وأم سلمة، وغيرهم.

وعنه: أبو إسحاق السبيعي وإبراهيم النخعي والشعبي، وغيرهم.
وثقه أحمد وابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: "بصري تابعي ثقة"،
وقال المروزي عن الإمام أحمد: "سألته عن أبي عبد الله الجدلي فقال قولاً لنا" ^(٢).
وقال ابن سعد: "يستضعف في حديثه وكان شديد التشيع".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عائشة وسلمان وعنه مسلم البطين وأبو إسحاق ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة رمي بالتشيع من كبار الثالثة" ^(٣).

٦- م ٤ / خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري الخطمي بفتح المعجمة أبو عمارة
المدني ذو الشهادتين من كبار الصحابة شهد بدرًا وقتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين ^(٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف ولا يصح، وذلك لأمر:

(١) الكاشف (٢ / ٨٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٢٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ت صبحي السامرائي (ص: ٤٨) ٤٧.

(٣) الكاشف (٢ / ٤٣٩) تقريب التهذيب (ص: ٦٥٤) تهذيب التهذيب (١٢ / ١٤٨).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٢ / ٢٣٩)، تقريب التهذيب (ص: ١٩٣).

١- أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي عبد الله الجديلي^(١).

وقد نص على هذا شعبة بن الحجاج، فقد قال البخاري كما في علل الترمذي

الكبير:

"كَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيلِيِّ حَدِيثَ الْمَسْحِ"^(٢).

وقد روى هذا لقول عن شعبة بسنده، عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه في العلل ومعرفة

الرجال^(٣)، ورواه أيضاً: ابن أبي حاتم في المراسيل^(٤).

٢- أن أبا عبد الله الجديلي، لم يثبت له سماع من خزيمة بن ثابت.

وقد نص على ذلك الإمام البخاري، قال الترمذي في العلل الكبير:

"سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ عِنْدِي حَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ

ثَابِتٍ فِي الْمَسْحِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيلِيِّ سَمَاعٌ مِنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ"^(٥).

٣- الاضطراب والاختلاف في هذا الحديث.

وقد وصف هذا الحديث بالاضطراب:

أ- البيهقي في معرفة السنن والآثار فقال:

"وَحَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، إِسْنَادُهُ مُضْطَرَبٌ"^(٦).

ب- وقال ابن دقيق العيد في الإمام:

"وَحَدِيثُ خُزَيْمَةَ فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ: الْأُولَى الْإِخْتِلَافُ فِي إِسْنَادِهِ"^(٧).

(١) في الطريق الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه وغيرهم، جعل إبراهيم التيمي بينه وبين الجديلي: عمرو بن ميمون_ كما

سبق_ .

(٢) علل الترمذي الكبير (ص: ٥٣). ونقله الترمذي في سننه (١/ ١٥٩) ٩٦.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٢٩٥).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٨) ١٦.

(٥) العلل الكبير (ص: ٥٣).

(٦) معرفة السنن والآثار (٢/ ١١٩).

(٧) الإمام لأبن دقيق العيد (٢/ ١٨٠).

ج- وأعله النووي في المجموع بالاضطراب^(١).

د- وأعله ابن الملقن في البدر المنير بالاضطراب سنداً وامتناً^(٢).

٤- إعلال الحفاظ وتضعيفهم لهذا الحديث، ومنهم:

١- البخاري رحمه الله حيث قال:

" لَا يَصِحُّ عِنْدِي حَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْمَسْحِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ سَمَاعٌ مِنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَكَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ حَدِيثَ الْمَسْحِ "^(٣).

٢- ويفهم من كلام الإمام أحمد إعلال الحديث فمن ذلك:

قال ابن الملقن في البدر المنير:

"قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: قَالَ أَبِي: هَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً. قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَمَّادٍ وَمَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ فِي مَسْحِ الْمُسَافِرِ وَالْمَقِيمِ "^(٤).

- وقال ابن أبي حاتم في المراسيل :

" أَخْبَرَنَا حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ مَعْرُوفٌ قَالَ نَعَمْ وَوَقَّعَهُ وَلَكِنَّ شُعْبَةَ قَالَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ "^(٥).

٣- قال البيهقي في معرفة السنن والآثار:

" وَحَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، إِسْنَادُهُ مُضْطَرَبٌ "^(٦).

٤- قال ابو محمد بن حزم في المحلى:

"تَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ بِأَخْبَارٍ سَاقِطَةٍ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ، أَرْفَعُهَا مِنْ طَرِيقِ خُزَيْمَةَ بْنِ

(١) المجموع شرح المذهب (١/ ٤٨٥).

(٢) البدر المنير (٣/ ٣٥).

(٣) علل الترمذي الكبير (ص: ٥٣).

(٤) البدر المنير (٣/ ٣٥)، لم أفهم عليه في المسائل ولا العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد.

(٥) المراسيل (ص: ٨) ١٧.

(٦) معرفة السنن والآثار (٢/ ١١٩) ٢٠٣٩.

ثَابِتٌ^(١).

٥- وقال الحافظ النووي رحمه الله:

"حَدِيثُ خُزَيْمَةَ: ضَعِيفٌ بِإِلْتِفَاقٍ، وَضَعْفُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَلَا يُعْرِفُ لِلْجَدَلِيِّ سَمَاعٌ مِنْ خُزَيْمَةَ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ"^(٢).

٦- ومال إلى تضعيفه، ابن الملقن في البدر المنير ونقل كلام النووي في الاتفاق على تضعيف الحديث^(٣).

- وقد صحح هذا الحديث، بعض أهل العلم، منهم:

ابن معين رحمه الله^(٤)، والترمذي^(٥)، وابن حبان^(٦)، ومال إلى تصحيحه ابن دقيق العيد في الإمام^(٧).

والذي يترجح إن الحديث لا يصح لما قدمت، والله أعلم.

فائدة:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار:

"وَرُويَ التَّوَقُّيْتُ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَرُويَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ التَّوَقُّيْتُ فِي

(١) المحلى بالآثار (١/ ٣٢٦).

(٢) المجموع شرح المذهب (١/ ٤٨٥).

(٣) البدر المنير (٣/ ٤٠).

(٤) انظر: من كلام يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان "رقم (٢٠٧)، ونقله عنه: الترمذي في سننه (١/ ١٥٨) ٩٥.

(٥) سنن الترمذي (١/ ١٥٨) ٩٥.

(٦) ابن حبان في صحيحه (٤/ ١٥٨) ١٣٢٩.

(٧) الإمام لأبن دقيق العيد (٢/ ١٨٠).

الْمَسْحِ عَلَى الْحَقَّيْنِ مِنْ طُرُقٍ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.

وَبُثِّتَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَبْنِ مَسْعُودٍ وَبْنِ عَبَّاسٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ
وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَحَدِيفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِمْ.
وَعَلَيْهِ جُمُهُورُ التَّابِعِينَ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ الْإِحْتِيَاظُ عِنْدِي لِأَنَّ الْمَسْحَ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ
وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَاطْمَأَنَّتِ النَّفْسُ إِلَى ذَلِكَ^(١).

(١) الاستذكار (١/ ٢٢١)

٢٤٠/٩ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : { رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ

الْخُفَّيْنِ }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَلَفْظُهُ :

{ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا }، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٠ / ٨٩) ١٨١٥٦ قال:

" حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ: " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ الْخُفَّيْنِ ".

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ أَبِي حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، وَالْهَاشِمِيُّ أَيْضًا".

-الحديث مداره على: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بِهِ.

وقد رواه عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ كل من:

١- إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ.

٢- سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ.

٣- سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ.

رواه عنهم الثلاثة أحمد كما سبق، ورواه من طريق سليمان بن داود أيضا: ابن الجارود

في المنتقى (ص: ٣٢) ٨٥، والدارقطني في سننه (١ / ٣٦٠) ٧٥٤، والطبراني في الكبير (٢٠ /

٣٧٧) ٨٨٢، وأبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين (ص: ٤٥) ٢٩٠.

٤- علي بن حجر، رواه عنه الترمذي في سننه (١ / ١٦٥) ٩٨.

٥- محمد الصباح رواه عنه، البخاري في التاريخ الأوسط (١ / ٢٩٢) ١٤٢٤، وأبو داود

في سننه، (١ / ٤١) ١٦١، ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير (٢٠ / ٣٧٧) ٨٨٢.

٦- أبو داود الطيالسي رواه عنه في مسنده (٢ / ٧٠) ٧٢٧، ومن طريقه البيهقي في

السنن الكبرى (١ / ٤٣٦) ١٣٨٤، وقال في روايته: عروة بن المغيرة.

٧- يحيى الحماني أخرجه من طريقه الطبراني في الكبير (٢٠ / ٣٧٧) ٨٨٢.

٨- سعيد بن منصور، أخرجه من طريقه: ابن المنذر في الأوسط (١ / ٤٥٤) ٤٧٥.

٩- إسحاق بن أبي إسرائيل، أخرجه من طريقه: الحسن بن رشيق العسكري في جزئه (ص: ٨٢) ٧٨.

دراسة الإسناد:

١-خت م ٤/عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش.
روى عن: أبيه وموسى بن عقبة وهشام بن عروة، وغيرهم.
وعنه: معاذ بن معاذ العنبري وأبو داود الطيالسي وحجاج بن محمد، وغيرهم.
وثقه: العجلي، وقال الترمذي في اللباس من سننه: "ثقة حافظ"، وصح له عدة
أحاديث، وقال أبو داود عن ابن معين: "أثبت الناس في هشام بن عروة عبد الرحمن بن أبي
الزناد"، قال يعقوب بن شيبة: "ثقة صدوق وفي حديثه ضعف".
وضعه: ابن معين وقال: "لا يحتج بحديثه"، وقال أحمد: "مضطرب الحديث"، وقال ابن
المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفا"، وقال النسائي: "لا يحتج بحديثه".

وفيه من فصل في حديثه: قال علي بن المديني: "حديثه بالمدينة مقارب وما حدث به
بالعراق فهو مضطرب"، وقال أبو داود عن ابن معين: "أثبت الناس في هشام بن عروة
عبد الرحمن بن أبي الزناد"، وقال الساجي عن ابن معين: "عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن
الأعرج عن أبي هريرة حجة".
قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وشرحبيل بن سعد وصالح مولى التوأمة وعنه لوين وهناد وعلي بن حجر قال
بن معين هو أثبت الناس في هشام بن عروة وقال أبو حاتم وغيره لا يحتج به توفي ١٧٤ وكان
يفتي ببغداد".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها من السابعة ولي خراج المدينة فحمد

مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة^(١).

والذي يظهر أن حديثه على أقسام^(٢):

القسم الأول:

ما يرويه عن هشام بن عروة، فقد بين ابن معين أنه أثبت الناس فيه، وهذا القسم هو الدرجة العليا من حديثه.

القسم الثاني:

ما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة، ذكر الساجي عن ابن معين أنه حجة، وهذا قريب من الأول، وظاهر الإطلاق أنه سواء في هذين القسمين، أي فيما حدث به بالمدينة وما حدث به ببغداد، وهذا ممكن بأن يكون أتقن ما يرويه من هذين الوجهين حفظاً فلم يؤثر فيه تلقين البغداديين، وإنما أثر فيه فيما لم يكن يتقن حفظه فاضطرب فيه واشتبه عليه.

القسم الثالث:

ما رواه من غير الوجهين المذكورين بالمدينة، فهو في قول عمرو بن علي والساجي، أصح مما حدث به ببغداد، ونحو ذلك قول علي ابن ابن المدني، على ما حكاه يعقوب، وصرح ابن المدني في حكاية ابنه أنه صحيح.

القسم الرابع:

ما حدث به في بغداد ففيه ضعف، قال علي بن المدني: "ما حدث بالمدينة فهو صحيح وما حدث ببغداد أفسده البغداديون".

إلا أن يُعلم أنه كان يتقن حفظه مثل إتقانه لما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة، فإنه يكون صحيحاً، وعلى هذا يدل صنيع الترمذي في انتقائه من حديثه وتصحيحه لعدة

(١) الكاشف (١/ ٦٢٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/ ٩٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٧١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

(٢) ملخصة من كلام العلامة: المعلمي في التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٧٨٦).

أحاديث منه. (١)

٢- ع/عروة: هو عروة ابن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني.
 اختلف الرواة في عروة، هل هو ابن الزبير، أم ابن المغيرة بن شعبة، وأكثر الرواة عن ابن أبي الزناد أنه: عروة بن الزبير، وممن صرح بذلك:

١. سليمان الهاشمي.
٣. علي بن حجر.
٤. محمد بن الصباح.
٥. سعيد بن منصور. (٢)

وخالف في ذلك: أبو داود الطيالسي وإسحاق بن أبي إسرائيل، أخرجه من طريقه:
 الحسن بن رشيق العسكري في جزئه (ص: ٧٨/٨٢)، فروه عن عروة بن المغيرة به.
 وقد صحح البخاري في التاريخ الأوسط، ذكر عروة بن الزبير في الإسناد. (٣)
 وقال البيهقي بعد ذكر رواية أبو داود الطيالسي والتي ذكر فيها أنه ابن المغيرة:
 "كَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ". (٤)
 فالذي يظهر لي أن الصواب ما رواه الجماعة عن عروة بن الزبير، ويظهر أن الوهم في هذا الحديث سنداً ومتناً من عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه. (٥).

(١) بتصرف من التكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للعلامة المعلمي (٢/ ٧٨٦).

(٢) انظر العزو في تخريج الحديث.

(٣) قال البخاري في التاريخ الأوسط:

"حدثني مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ خَفِيهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا وَهَذَا أَصَحُّ. يعني من حديث رجاء عن كاتب المغيرة"، يشير إلى حديث آخر للمغيرة، رواه الترمذي (١/ ١٦٢)، بلفظ: فمسح أعلى الخفين وأسفله، وهو معلول.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٣٦).

(٥) راجع: عِلَالُ الْقَاطِ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ فِي الْمَسْحِ د/عادل الزرقى.

وقال العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله:

"فإن كانت الروايتان محفوظتين؛ وإلا كانت إحداها وهماً والأخرى صواباً، ولا ضرر في ذلك؛ لأنه تردد بين راويين ثقتين: عروة بن الزبير، وعروة بن المغيرة" (١).

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبويه وخالته وعلي وخلق وعنه بنوه عثمان وعبد الله وهشام ويحيى ومحمد والزهرى قال بن سعد كان فقيهاً عالماً كثير الحديث ثبتاً مأموناً قال هشام صام أبي الدهر ومات وهو صائم في موته أقوال منها ٩٣ و ٩٤".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه مشهور من الثالثة مات قبل المائة، سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عثمان" (٢).

٤- ع/ المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي صحابي مشهور، تقدم (٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لا يصح لأمر (٤):

١- كلام الحفاظ في عبد الرحمن بن أبي الزناد وضعفه.

٢- تفرد به هذا الحديث فقد قال الترمذي رحمه الله:

"وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمَغِيرَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا غَيْرُهُ، وَتَفَرَّدَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ مَعَ الْكَلَامِ فِيهِ، يَضْعَفُ الْحَدِيثُ" (٥).

-وفي الباب حديث علي بن أبي طالب عليه السلام.

قال أبو داود في سننه (١/ ٤٢) ١٦٢:

(١) سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر (١/ ١٦٦).

(٢) الكاشف (٢/ ١٨)، تقريب التهذيب (ص: ٣٨٩).

(٣) حديث: ٢٢٩/٣.

(٤) راجع تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٣٣٩).

(٥) الترمذي في سننه (١/ ١٦٥) ٩٨.

" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ»

وأخرجه أيضاً الدارقطني في سننه (١/ ٣٧٨) ٧٨٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٣٦) ١٣٨٧، وغيرهم من طريق:

حفص بن غياث عن الأعمش بهذا اللفظ.

- وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٥٧) ٧٤٢، وأحمد في المسند (٢/ ١٣٩) ٧٣٧، والنسائي في الكبرى (١/ ١٢٠) ١١٨، وغيرهم بالفاظ متقاربة.

نقل ابن عبد الهادي في التنقيح عن الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله قوله:

" إسناده صحيح، ورجاله ثقات كلهم" (١).

وصححه الحافظ ابن حجر في التلخيص، وحسنه في البلوغ (٢).

والله أعلم

فائدة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"السُّنَّةُ أَنْ يَمْسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ مُفَرَّجَةً الْأَصَابِعِ عَلَى أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ثُمَّ يَجْرُهَا إِلَى سَاقِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: " الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ» " وَلَئِنْ أَسْفَلَ الْخُفِّ لَيْسَ بِمَحَلِّ الْقَرْضِ فَكَذَلِكَ لِسُنَّتِهِ كَالسَّاقِ، وَقَدْ بَيَّنَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ الرِّأْيَ وَإِنْ افْتَضَى مَسَحَهُ؛ لِكَوْنِهِ مَحَلَّ الْوَسْخِ وَالْأَدَى إِلَّا أَنَّ السُّنَّةَ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ، مَعَ أَنَّ رَأْيًا يُخَالِفُ السُّنَّةَ رَأْيٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ أَسْفَلَ مِطْنَتِهِ مُلَاقَاةُ النَّجَاسَةِ وَكَثْرَةُ الْوَسْخِ فَيُقْضَى إِلَى تَلْوِثِ الْيَدِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَقْصُودُ إِزَالَةَ الْوَسْخِ عَنِ الْخُفِّ" (٣).

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٣٣٨)

(٢) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٤١٨) بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٢١)

(٣) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (١/ ٢٧٢).

المبحث الثاني

زوائد أبواب نواقض الوضوء

٢٤٢/١٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : { لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ : مَا الْحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ { مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البخاري واللفظ له (١/ ٣٩) ١٣٥، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٠٤) (٢٢٥)، وأبو داود في سننه (١/ ١٦) ٦٠، والترمذي في سننه (١/ ١١٠) ٧٦، وأحمد في المسند (١٣/ ٥٣٢) ٨٢٢٢.

كلهم من طريق:

عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

فائدة:

قال زين الدين العراقي في طرح التثريب، في شرحه على هذا الحديث:
"اسْتَدَلَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَّارَةِ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، حَكَى
الْإِجْمَاعُ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ :

وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ انْتِفَاءُ الْقَبُولِ دَلِيلًا عَلَى انْتِفَاءِ الصَّحَّةِ، فَإِنْ فَسَرْنَاهُ بِأَنَّهُ
تَرْتُبُ الْعَرَضِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ، فَيُقَالُ: الْعَرَضُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَفُوعُهَا لِلْأَمْرِ
فَإِذَا حَصَلَ هَذَا، الْعَرَضُ ثَبَتَ الْقَبُولُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، وَإِذَا ثَبَتَ الْقَبُولُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ
ثَبَتَتِ الصَّحَّةُ وَإِذَا انْتَفَى الْقَبُولُ انْتَفَتِ الصَّحَّةُ"^(١).

(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٢١٣)، وانظر كلام ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام

١١/٢٤٣ - عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ { أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ فَلَقِيَتْ ثُوبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ : صَدَقَ أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ { .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه بهذا اللفظ: الترمذي في سننه (١/١٤٢) ٨٧، قال:
"حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّقَرِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ
إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ:
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ، فَتَوَضَّأَ»، فَلَقِيَتْ ثُوبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ،
فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ: وَابْنُ أَبِي
طَلْحَةَ أَصَحُّ، وَقَالَ: وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا
الْبَابِ".

وقد عزاه المصنف للإمام أحمد رحمه الله^(١)، ولم أجده بهذا اللفظ في النسخ المطبوعة المتداولة^(٢)، وقد أخرجه ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (١/١٨٧) ١٩٤ من طريق: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَذَكَرَهُ.

-وقد أشتهر هذا الحديث بلفظ: (قَاءَ فَأَفْطَرَ)، وقد روي الحديث من عدة طرق، وأخرجه أحمد في مسنده (٤٥/٤٩٢) ٢٧٥٠٢، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ

(١/٦٣).

(١) وقد عزاه للإمام أحمد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ج ٢٥/ص ٢٢٢.

(٢) قال الشيخ: أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (١/١٤٤): "لم أجده بهذا اللفظ في مسند الإمام أحمد".

يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ " فَأَاءَ فَأَفْطَرَ " قَالَ: فَلَقِيتُ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ " فَأَاءَ فَأَفْطَرَ " قَالَ: صَدَقَ أَنَا صَبَبْتُ لَهُ وَضُوءَهُ.

وأخرجه أيضاً من هذا الطريق:

الدارمي في سننه (٢/ ١٠٧٨) ١٧٦٩، وأبو داود (٢/ ٣١٠) ٢٣٨١، والترمذي في العلل الكبير (ص: ٥٠) ٥٧، والنسائي في السنن الكبرى (٣/ ٣١٤) ٣١٠٧، وابن الجارود في المنتقى (ص: ١٥) ٨، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٢٢٤) ١٩٥٧، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ٣٧٦) ١٦٧٥، وفي شرح معاني الآثار (٢/ ٩٦) ٣٤٠٣، والدارقطني في سننه (١/ ٢٨٩) ٥٩٠، والحاكم في المستدرک (١/ ٥٨٨) ١٥٥٣، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجَرَّحْهُ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٢٤) ٦٧١، كلهم من طريق:

حسين المعلم، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِهِ.

دراسة الإسناد:

١-ع/ عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العبدي مولاهم التنوري أبو سهل البصري.

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ عن هشام الدستوائي وشعبة، وعنه ابنه عبد الوارث وعبد والترقي حجة".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق ثبت في شعبة من التاسعة مات سنة سبع ومائتين"^(١).

٢-ع/ عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم أبو عبيدة التنوري البصري.

قال الذهبي في الكاشف:

(١) الكاشف (١/ ٦٥٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٥٦) ٤٠٨٠.

"الحافظ عن أيوب وأبي التياح ويحيى البكاء وعنه ابنه عبد الصمد وأبو معمر المقعد ومسدد مقرر فصيح مفوه ثبت صالح لكنه قدرني".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه من الثامنة مات سنة ثمانين ومائة"^(١).

٣- ع/ الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوزي البصري.

قال الذهبي في الكاشف:

"الثقة عن بن بريدة وعطاء وعمرو بن شعيب وعنه القطان وغندر ويزيد".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ربما وهم من السادسة مات سنة خمس وأربعين"^(٢).

٤- ع/ يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي.

قال الذهبي في الكاشف:

"الإمام أبو نصر اليمامي الطائي مولاهم أحد الأعلام عن جابر وأنس ومرسلا وأبي سلمة وعنه هشام الدستوائي وهمام قال أيوب ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير قلت كان من العباد العلماء الاثبات".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل من الخامسة مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل قبل ذلك"^(٣).

٥- ع/ عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو.

قال الذهبي في الكاشف:

"شيخ الإسلام أبو عمرو الأوزاعي الحافظ الفقيه الزاهد عن عطاء ومكحول ومحمد بن إبراهيم التيمي ورأى محمد بن سيرين وعنه قتادة ويحيى بن أبي كثير شيخاه وأبو عاصم والفريابي وكان رأسا في العلم والعبادة مات في الحمام في صفر ١٥٧".

(١) الكاشف (١/ ٦٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧) ٤٢٥١.

(٢) الكاشف (١/ ٣٣٢)، تقريب التهذيب (ص: ١٦٦) ١٣٢٠.

(٣) الكاشف (٢/ ٣٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٦) ٧٦٣٢.

قال ابن حجر في التقریب:

"الفقيه ثقة جليل من السابعة مات سنة سبع وخمسين"^(١).

٦- د ت س / يعیش بن الولید بن هشام بن معاوية الأموي المعيطي الدمشقي نزيل الجزيرة.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه ومعاوية وعنه عكرمة بن عمار والأوزاعي ثقة".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة من الثالثة"^(٢).

٧- م ٤ / الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبي معيط بالأموي أبو يعیش المعيطي. قال الذهبي في الكاشف:

"عن بن محيرز وأم الدرداء وعنه الأوزاعي وابن عيينة ويعيش ابنه ثقة".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة من السادسة"^(٣).

٨- م ٤ / معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة اليعمري.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي الدرداء وثوبان وعنه سالم بن أبي الجعد والوليد بن هشام ثقة".

قال ابن حجر في التقریب:

"شامي ثقة من الثانية"^(٤).

٩- ع / عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء مختلف في اسم أبيه وأما هو فمشهور بكنيته وقيل اسمه عامر وعويمر لقب، صحابي جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً،

(١) الكاشف (١/ ٦٣٨)، تقریب التهذيب (ص: ٣٩٦٧/٣٤٧).

(٢) الكاشف (٢/ ٣٩٨)، تقریب التهذيب (ص: ٧٨٥٢/٦١٠).

(٣) الكاشف (٢/ ٣٥٥)، تقریب التهذيب (ص: ٧٤٦١/٥٨٤).

(٤) الكاشف (٢/ ٢٧٩)، تقریب التهذيب (ص: ٦٧٨٧/٥٣٩).

مات في أواخر خلافة عثمان وقيل عاش بعد ذلك^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح ثابت وذلك لأمر:

١- اتصال إسناده، وثقة رجاله.

٢- تقوية الحفاظ لهذا الحديث فمن ذلك:

أ- احتجاج الإمام أحمد بوجوب الوضوء من القيء بهذا الحدث، وثبوته عنده.

قال أبو بكر الأثرم في سننه:

"سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقَيْءِ فَقَالَ نَعَمْ يَتَوَضَّأُ.

قُلْتُ عَلَى إِجَابِ الْوُضُوءِ قَالَ نَعَمْ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ثَوْبَانَ أَنَا صَبَبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ قُلْتُ لَهُ هُوَ يَثْبُتُ عِنْدَكَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ لَهُ إِنَّهُمْ يَضْطَرُّونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ حُسَيْنٌ الْمَعْلَمُ يُجَوِّدُهُ"^(٢).

ب- وقال البخاري كما في العلل الكبير للترمذي:

"جَوَّدَ حُسَيْنٌ الْمَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ"^(٣).

ج- قال الترمذي في سننه:

"وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنٌ الْمَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ"^(٤).

فائدة:

قال الإمام الترمذي في السنن:

(١). الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ٦٢١)، تقريب التهذيب (ص: ٤٣٤).

(٢). أبو بكر الأثرم في سننه (ص: ١٠٥ / ٢٦١).

(٣). الترمذي في العلل الكبير (ص: ٥٧ / ٥٠).

(٤). الترمذي في سننه (١ / ١٤٢ / ٨٧).

"وَقَدْ رَأَى غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ: الْوُضُوءَ مِنَ الْقَيِّءِ وَالرُّعَافِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي الْقَيِّءِ وَالرُّعَافِ وَضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ^(١)".

(١) الترمذي في سننه (١ / ١٤٢) ٨٧.

٢٤٩/١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : {بِثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَجَعَلْتُ إِذَا أَعْفَيْتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَةِ أُذُنِي قَالَ : فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً } .
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٥٢٨) (٧٦٣) قال:
"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:
بِثُّ لَيْلَةً عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَقُلْتُ لَهَا: إِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَيُّقِظْنِي،" فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، فَجَعَلْتُ إِذَا أَعْفَيْتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَةِ أُذُنِي، قَالَ: فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً، ثُمَّ اخْتَبَى حَتَّى إِنِّي لَأَسْمَعُ نَفْسَهُ رَاقِدًا، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ."
وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٢/ ٥١) (٢٢٨١)، من طريق: ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد، عن محمد بن سليمان، عن كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ به.
وأخرجه أبو القاسم المخلص في المخلصيات (١/ ١٩٣) (٢١٥)، و أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (٢/ ٣٥٨)، وابن عساكر في معجمه (٢/ ٩٤٥) (١٧٢٩)، من طريق: ابن أبي فُدَيْكٍ، عن لضحاك بن عثمان، عن محمد بن سليمان، عن كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عن ابن عباس به.

والحديث أصله في الصحيحين^(١) وغيرهما بطرق وألفاظ مختلفة.

(١) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٢٤) (٩٩٢)، وصحيح مسلم (١/ ٥٢٦) (٧٦٣).

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:

"رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، فِي قِصَّةِ صَلَاةِ بْنِ عَبَّاسٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ، قَالَ: "فَجَعَلْتُ إِذَا أَعْقَيْتُ أَخَذَ بِشَحْمَةٍ أُذُنِي"، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَعْرِقِ، وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: وَجِبَ الْوُضُوءُ عَلَى كُلِّ نَائِمٍ إِلَّا مَنْ خَفَقَ خَفَقَةً، وَالْخَفَقَةُ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَاسْكَانِ الْفَاءِ بَعْدَهَا قَافٌ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ هِيَ النَّعْسَةُ"^(١).

(١) فتح الباري (١/ ٣١٤).

٢٥٢/١٣ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : { أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً يَعْرِفُهَا فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ شَيْئًا إِلَّا قَدْ أَتَاهُ مِنْهَا غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا ؟ قَالَ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ ﴾ الْآيَةُ ^(١) . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : تَوْضَأُ ثُمَّ صَلَّى { .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالِدَّارِقُطَنِي .

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند (٤٢٦ / ٣٦) ٢٢١١٢، قال:
"حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً لَا يَعْرِفُهَا، فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ شَيْئًا إِلَّا قَدْ أَتَاهُ مِنْهَا غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا؟ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ ﴾ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ الْآيَةَ. قَالَ: فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: " تَوْضَأُ ثُمَّ صَلَّى ". قَالَ مُعَاذٌ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ يَكُنْ خَاصَّةً أَمْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً؟ قَالَ: " بَلَى لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً " .

-مدار الحديث على:

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بِهِ.
وقد اختلف على عبد الملك بن عمير، في رفعه وإرساله فرواه عنه مرفوعاً كل من:
١-٢- ابن مهدي، وأبو سعيد، رواه عنهما أحمد (٤٢٦ / ٣٦) ٢٢١١٢، كما سبق.
٣- زائدة بن قدامة، رواه عنه عبد بن حميد في مسنده (المنتخب) (١٤٣ / ١) ١١٠،
وأخرجه من طريقه الترمذي (٢٩١ / ٥) ٣١١٣، وأخرجه أيضاً ابن نصر المروزي في تعظيم
قدر الصلاة (١ / ١٤٤) ٧٨، وابن جرير في تفسيره (١٢ / ٦٢٢)، والطبراني في المعجم
الكبير (٢٠ / ١٣٦) ٢٧٧.

٤- جرير بن عبد الحميد، أخرجه من طريقه، ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١٤٤/١) ٧٧، وابن جرير في تفسيره (١٢/٦٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣٧/٢٠) ٢٧٨، والدارقطني في سننه وصححه (١/٢٤٤) ٤٨٣، والحاكم في المستدرک (١/٢٢٩) ٤٧١، والبيهقي في السنن الكبرى (١/١٩٩) ٦١٠.

-ورواه شعبة عن عبد الملك بن عمير مرسلاً:

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/٤٨١) ٧٢٨٧ عن خالد بن الحارث به، وابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/٦٢٢)، عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ.

دراسة الإسناد:

١- ع/عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ أبو سعيد البصري اللؤلؤي الإمام العلم مولى الأزدي عن عمر بن ذر وأيمن بن نابل وعنه أحمد ورسته والذهلي كان أفقه من يحيى القطان قال الذهلي: "ما رأيت في يده كتاباً قط"، وقال علي بن المديني: "أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني ما رأيت أعلم منه من التاسعة مات سنة ثمان وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة"^(١).

٢- خ صد س ق /أبو سعيد هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري أبو سعيد

مولى بني هاشم نزيل مكة لقبه جردقة.

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ عن عكرمة بن عمار وشعبة وعنه أحمد والعدي ثقة"

(١) الكاشف (١/٦٤٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣٥١).

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق ربما أخطأ من التاسعة مات سنة سبع وتسعين ومائة"^(١).

٣- ع/ زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ عن زياد بن علاقة وسماك وعنه بن مهدي وأحمد بن يونس ثقة حجة صاحب سنة توفي غازيا بالروم سنة ١٦١".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت صاحب سنة من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها"^(٢).

٤- ع/ عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"رأى عليا وسمع جريرا والمغيرة والنعمان بن بشير وعنه شعبة والسفيانان قال أبو حاتم صالح الحديث ليس بالحافظ وقال النسائي وغيره ليس به بأس مات ١٣٦".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس من الرابعة مات سنة ست وثلاثين وله مائة وثلاث سنين"^(٣).

٥- ع/ عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عالم الكوفة عن أبيه وعمر ومعاذ وعنه ابنه عيسى وحفيده عبد الله وثابت كان أصحابه يعظمونه كأنه أمير مات ٨٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثانية اختلف في سمائه من عمر مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين قيل

(١) الكاشف (١/ ٦٣٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٤).

(٢) الكاشف (١/ ٤٠٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٣).

(٣) الكاشف (١/ ٦٦٧)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٤).

إنه غرق" (١).

٦- ع/ معاذ بن جبل بن عمرو ابن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن مشهور من أعيان الصحابة شهد بدرا وما بعدها وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن مات بالشام سنة ثمان عشرة (٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف ولا يصح وهو معلول وذلك لأمر:

١- عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، قال الإمام الترمذي في السنن: «هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمرَ، وَقُتِلَ عُمرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى غُلَامٌ صَغِيرٌ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمرَ وَرَأَاهُ» (٣)

وقال ابن المديني:

"لم يسمع من معاذ بن جبل"، وكذا قال الترمذي في العلل الكبير، وابن خزيمة (٤).
٢- أن الحديث قد روي مرسلًا، فقد رواه شعبة عن ابن أبي ليلى مرسلًا، عند النسائي في الكبرى وابن جرير كما سبق، وقد أشار إلى ذلك الترمذي (٥) والدارقطني في العلل (٦).
٣- أن الحفاظ ق تكلموا في الحديث فقد سبق كلام الترمذي، وقد قال الشافعي عن هذا الحديث: ليس بمحفوظ (٧)، وقد ضعفه الزيلعي في نصب الراية (٨).

(١) الكاشف (١/ ٦٤١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٩).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٠٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٣٥).

(٣) الترمذي (٥/ ٢٩١) ٣١١٣.

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٢).

(٥) الترمذي (٥/ ٢٩١) ٣١١٣.

(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٦١) ٩٧٧.

(٧) انظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ٣٧٤) ٩٦١.

(٨) نصب الراية (١/ ٧٠).

فائدة:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله:

قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَ لِلذَّكَرِينَ﴾ ﴿١﴾ فإقامة الصلوات المفروضات على وجهها يوجبُ مباحدة الذنوب، ويوجب - أيضًا - إنقائها وتطهيرها.

فإنَّ مثل الصلوات الخمسِ كمثْل نهرٍ جارٍ، يغتسلُ فيه كلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ، وقد تقدَّم الحديث في ذلك، ويوجبُ أيضًا تبريدَ الحريقِ الذي الذنوبُ وإطفاءه" (١)

(١) تفسير ابن رجب الحنبلي (١/ ٥٥٨).

٢٥٤/١٤ - وَعَنْ { عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا } قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجِنَازَةِ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتَرَ مَسَّنِي بِرِجْلِهِ { .
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في سننه (١٠١ / ١) ١٦٦ قال:
- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجِنَازَةِ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتَرَ مَسَّنِي بِرِجْلِهِ»
- وأخرجه أحمد في المسند (٢٨٦ / ٤٣) ٢٦٢٣٤، والسراج في مسنده (٢ / ٢١٦) ٩٠٥ وغيرهم، من طريق:
- ابن الهادي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.
- وأخرجه البخاري في صحيحه (١٠٩ / ١) ٥١٩، وأبو داود في سننه (١٨٩ / ١) ٧١٢، والنسائي في سننه (١٠٢ / ١) ١٦٧، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٣ / ١) ٦١٥، من طريق:
- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: بِسْمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ «لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلِي، فَقَبَضْتُهَا»
- وأخرجه مسلم في صحيحه (٥١١ / ١) (٧٤٤) بلفظ آخر ليس فيه (اللمس، أو الغمز)، من طريق:
- ابن وهب، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يُصَلِّي صَلَاتَهُ بِاللَّيْلِ وَهِيَ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا بَقِيَ الْوُتْرُ أَتَقَطَّهَا، فَأَوْتَرَتْ».

دراسة الإسناد:

١- ع/ يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي مرة مولى أم هانئ والقرظي وعنه مالك وأبو ضمرة ثقة مكث مات ١٣٩".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة مكث من الخامسة مات سنة تسع وثلاثين"^(١).

٢- ع/ عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"سمع أباه وابن المسيب وأسلم مولى عمر وعنه شعبة ومالك وابن عيينة ثقة ورع مكث

إمام قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه وكذلك أبوه توفي ١٢٦".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة جليل قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه من السادسة مات سنة ست وعشرين

وقيل بعدها"^(٢).

٣- ع/ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عائشة وأبي هريرة وفاطمة بنت قيس وعنه الزهري وأبو الزناد وعدة له نحو مائتي

حديث توفي ١٠٧".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة أحد الفقهاء بالمدينة قال أيوب ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة مات سنة ست

ومائة على الصحيح"^(٣).

(١) الكاشف (٢/ ٣٨٥)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠٢) ٧٧٣٧.

(٢) الكاشف (١/ ٦٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٨) ٣٩٨١.

(٣) الكاشف (٢/ ١٣٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥١).

٤- ع/ عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين أفقه النساء مطلقا وأفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ففيهما خلاف شهرير ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، و أصله في الصحيحين كما سبق.

والحديث قد صححه ابن عبد الهادي رحمه الله فقال:

"هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الصَّحِيح: ^(٢).

وقال الزيلعي:

"وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وابن الهادي، قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ". ^(٣)

وصححه ابن حجر في التلخيص. ^(٤)

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٢٣١)، تقريب التهذيب (ص: ٧٥٠).

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١ / ٢٥٩)

(٣) نصب الراية (١ / ٧٣)

(٤) تلخيص الحبير (١ / ٣٦٣).

٢٥٥/١٥ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : { فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ } .
رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٥٢) (٤٨٦)، قال:
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»
وأخرجه أحمد في المسند (٤٢/ ٤٣٨) (٢٥٦٥٥)، والنسائي في سننه (١/ ١٠٢) (١٦٩)، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٦٢) (٣٨٤١)، كلهم من طريق:
حماد بن أسامة عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة، به.

-وأخرجه النسائي (٢/ ٢١٠) (١١٠٠) من طريق: عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة، به.

-ورواه مالك في الموطأ (١/ ٢١٤) (٣١)، ومن طريقه الترمذي في سننه (٥/ ٥٢٤) (٣٤٩٣) عن: يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، أن عائشة أم المؤمنين قالت: كُنْتُ نَائِمَةً إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَقَدْتُهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَسْتُهُ بِيَدَيَّ، فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ».

- وسئل الأمام الدارقطني عن هذا الحديث فقال:

"يُرْوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَخَالَفَهُمَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ أَبِي أُسَامَةَ وَعَبْدَةَ، لِأَنَّهُمَا زَادَا، وَهُمَا ثَقَتَانِ" (١).

فائدة:

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى عن مسألة الوضوء من مس المرأة:

" فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلْفُقَهَاءِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ بِحَالٍ. كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ شَهْوَةٌ نَقَضَ وَإِلَّا فَلَا. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَالثَّلَاثُ: يَنْقُضُ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَهْوَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ كَالْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ لَكِنَّ الْمَشْهُورَ عَنْهُ قَوْلُ مَالِكٍ.

وَالصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَحَدُ قَوْلَيْنِ؛ إِمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ عَدَمُ النَّقْضِ مُطْلَقًا؛ وَإِمَّا الْقَوْلَ الثَّانِي وَهُوَ

النَّقْضُ إِذَا كَانَ بِشَهْوَةٍ. وَأَمَّا وَجُوبُ الْوُضُوءِ مِنْ مُجَرَّدِ مَسِّ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَهُوَ أَضْعَفُ

الْأَقْوَالِ وَلَا يُعْرَفُ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا رَوَى أَحَدٌ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ

أَنْ يَتَوَضَّعُوا مِنْ ذَلِكَ" (٢).

وقال رحمه الله أيضاً في مجموع الفتاوى:

"وَمَسَّ الْمَرْأَةَ لِشَهْوَةٍ، لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ وَلَا يَجِبُ؛ فَمَنْ تَوَضَّأَ فَقَدْ

أَحْسَنَ وَمَنْ لَمْ يَتَوَضَّأَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَهَذَا أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ" (٣).

(١) علل الدارقطني (١٤ / ٨٢) ٣٤٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى (٢١ / ٢٣٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥ / ٣٥٨)، بتصرف.

٢٥٧/١٦ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : { مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ } .
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْأَثَرُمُ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١ / ١٦٢) ، ٤٨١ ، قال :
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ بْنُ دَكْوَانَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ»

-وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ١٥٠) ، ١٧٢٤ ، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه -
كما سبق - ، وأخرجه أيضاً إسحاق بن راهوية في مسنده (٤ / ٢٤٩) ، ٢٠٧٠ ، والترمذي في
العلل الكبير (ص : ٤٩) ، ٥٤ ، والدولابي في الكنى والأسماء (٣ / ١١٩٤) ، ٢٠٩٩ ، والطحاوي في
شرح معاني الآثار (١ / ٧٥) ، ٤٥٠ ، والطبراني في الكبير (٢٣ / ٢٣٤) ، ٤٤٧ ، وفي الأوسط (٣ /
٢٥٩) ، ٣٠٨٤ ، وتمام في فوائده (٢ / ١٠٣) ، ١٢٥٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى (١ /
٢٠٦) ، ٦٢٦ ، كلهم من طريق :

الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، بِهِ .

دراسة الأسانيد:

١-٤ / الهيثم بن حميد الغساني مولا هم أبو أحمد أو أبو الحارث .
روى عن : يحيى الذماری ، وداود بن أبي هند .
وعنه : أبو توبة الحلبي ، وعلى بن حجر ، وابن عائد ، وطائفة .
قال دحيم : "كان أعلم الأولين والآخرين بقول مكحول" ، وقال أبو داود : "ثقة قدرى" ،

وقال أبو مسهر الغساني: "ضعيف قدرى"، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "لا أعلم إلا خيرا"، وقال الحسين بن الحسن الرازي عن بن معين: "لا بأس به" وقال عثمان الدارمي عن بن معين: "ثقة"، وقال أبو داود قدرى: "ثقة"، وقال النسائي: "ليس به بأس" وقال معاوية بن صالح قال لي أبو مسهر: "كان ضعيفا قدريا" وقال أبو زرعة: "أعلم أهل دمشق بحديث مكحول الهيثم بن حميد ويحيى بن حمزة"، وقال أبو القاسم بلغني عن جنيد بن حكيم ثنا محمود بن خالد قال: "كان مروان بن محمد يقدم الهيثم على يحيى بن حمزة في الحديث"، وذكره بن حبان في الثقات.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن يحيى الذماري وزيد بن واقد وعنه هشام بن عمار وعلي بن حجر قال دحيم: كان أعلم الناس بقول مكحول وقال أبو داود ثقة قدرى".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق رمي بالقدر من السابعة"^(١).

٢-٤م / مكحول الشامي أبو عبد الله

قال الذهبي في الكاشف:

"فقيه الشام عن عائشة وأبي هريرة مرسلًا وعن واثلة وأبي أمامة وكثير بن مرة وجبير بن نفير وعنه الزبيدي والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة"^(٢).

٣-٤م / عنيسة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية القرشي الأموي أخو معاوية يكنى أبا

الوليد.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أخته أم حبيبة وشداد بن أوس وعنه أبو صالح السمان وعطاء وآخرون حج بالناس

(١) الكاشف (٢/ ٣٤٤)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٩٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٢٩١)، تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

سنة سبع وأربعين".

قال ابن حجر في التقريب:

"يقال له رؤية وقال أبو نعيم اتفق الأئمة على أنه تابعي وذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات قبل أخيه" (١).

٥- ع/ رملة بنت أبي سفيان بن حرب الأموية أم المؤمنين أم حبيبة مشهورة بكنيتها ماتت سنة اثنتين أو أربع وقيل سنة تسع وأربعين وقيل وخمسين (٢).

الحكم على الحديث:

متن الحديث ثابت من أحاديث آخر (٣)، لكن هذا الحديث بهذا الإسناد منقطع ولا يصح وذلك لان مكحول لم يسمع من عنبة شيء، كما نص على ذلك الحفاظ :

١- قال البخاري رحمه الله:

"لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عُنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَرَوَى مَكْحُولٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عُنْبَسَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ"، قال الترمذي: وَكَأَنَّهُ-أَيُّ الْبُخَارِيِّ- لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا" (٤).

٢- وقال ابن أبي حاتم:

"مَكْحُولًا قَدْ أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُنْبَسَةَ رَجُلًا" (٥).

٣- وقال الحفاظ ابن حجر:

"وَأَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ بِأَنَّ مَكْحُولًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَكَذَا قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ

(١) الكاشف (٢/ ١٠٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٣٢).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٧٤٧).

(٣) منها: عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١)، والنسائي (١٠٠)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩)، وأحمد (٦/ ٤٠٦)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

(٤) سنن الترمذي ت شاكر (١/ ١٣٠).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٢١).

وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ"^(١).

-وقد ذهب الأمام أحمد^(٢)، وأبو زرعة رحمهما الله إلى تصحيح الحديث^(٣).

وقال ابن السكن: " لَا أَعْلَمُ بِهِ عِلَّةً"^(٤)، وأشار الحاكم في المستدرك إلى تصحيحه^(٥).

وجاء أيضاً عن الإمام أحمد- رحمه الله- أنه قال عن حديث أم حبيبة:

(حديث حسن الإسناد).^(٦)

ويجاب عن تصحيح هؤلاء الأئمة :

١-ربما أنهم يرون اتصال إسناده، وأن مكحول سمع من عنبسة.

٢-ربما أن تصحيحهم الحديث عائد إلى متنه الذي له شواهد متعددة ويدل على ذلك

أن أبا زرعة ذهب إلى عدم سماع مكحول من عنبسة.

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٢٧٣)، التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٤٤).

(٢) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٤٤).

(٣) سنن الترمذي ت شاكر (١/ ١٣٠).

(٤) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٤٤).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٣٣).

(٦) " الاستذكار " لابن عبد البر: (١/ ٢٩٠ - رقم: ٣٨).

٢٥٨/١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : { مَنْ أَفْضَى يَدِهِ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ } .
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي لَفْظٍ لِلشَّافِعِيِّ : { إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَلْيَتَوَضَّأْ } .

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد في مسنده (١٤ / ١٣٠) ٨٤٠٤، فقال:
 "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ يَعْنِي النَّوْفَلِيَّ، قَالَ أَبِي ^(١) ذَكَرَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: " مَنْ أَفْضَى يَدَهُ إِلَى ذِكْرِهِ، لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ " .
 وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٧٤) ٤٤٧، والبزار في المسند (كشف الأستار) (١ / ١٤٩) ٢٨٦، وَقَالَ: " لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَيَزِيدُ لَيْزُ الْحَدِيثِ "، وأخرجه الدارقطني في سننه (١ / ٢٦٧) ٥٣٢، والطبراني في الأوسط (٨ / ٣٤٨) ٨٨٣٤، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٠٨) ١١٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٢٠٧) ٦٢٧، كلهم من طريق:
 يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّوْفَلِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.
 وأخرجه الشافعي في المسند ص ١٢، من طريق: يزيد بلفظ: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ» .

-وقد تابع يزيد بن عبد الملك النوفلي، تابعه، نافع بن أبي نعيم فأخرجه:
 ابن حبان في صحيحه (٣ / ٤٠١) ١١١٨، والطبراني في الأوسط (٢ / ٢٣٧) ١٨٥٠،
 والحاكم في المستدرک (١ / ٢٣٣)، كلهم من طريق:
 نافع بن أبي نعيم عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ:
 «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى فَرْجِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ وَلَا حِجَابٌ، فَلْيَتَوَضَّأْ» . (لفظ

(١) القائل هو يحيى بن يزيد، يرويه عن أبيه.

ابن حبان).

-وقد روى هذا الحديث البخاري في كتابه: التاريخ الكبير (٢/ ٢١٦)، موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، فقال:

" قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ سَمِعَ عَمْرُو بْنُ أَبِي وَهَبٍ سَمِعَ جَمِيلَ بْنَ بَشِيرٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ أَفْضَى بِيَدِهِ - يَقُولُ: إِلَى ذَكَرِهِ - فَلْيَتَوَضَّأْ، وَقَالَ لَنَا مَسَدَدٌ حَدَّثَنَا أُمِيَّةٌ قَالَتْ ثَنَا ابْنُ أَبِي وَهَبٍ الْخَزَاعِيُّ عَنْ جَمِيلٍ: عَنْ أَبِي وَهَبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ".

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريقه-أي البخاري-(١/ ٢١١) ٦٤٢، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٩/ ٤٤)، كلهم من طريق:

عُمَرُ بْنُ أَبِي وَهَبٍ، سَمِعَ جَمِيلَ بْنَ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ مَوْقُوفاً.

دراسة الإسناد:

١-ق/ يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي النوفلي.

روى عن: المقبري، ويزيد بن رومان، وغيرهم.

وعنه: ابنه يحيى، وعبد العزيز الأويسي، وخالد بن مخلد، وغيرهم.

قال أبو حاتم عن أحمد: "ضعيف الحديث"، وقال البخاري: "لينة يحيى"، وقال أحمد: "عنده مناكير"، وقال ابن معين: "ليس حديثه بذلك"، وفي رواية أخرى: "ما كان به بأس"، وقال أحمد بن صالح المصري: "ليس حديثه بشيء"، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"، وقال مرة: "واهي الحديث"، وغلظ القول جداً، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث جداً" وقال البخاري: "أحاديثه شبة لا شيء"، وضعفه جداً، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة"، وقال بن عدي: "ليس حديثه بالكثير وعامة ما يرويه غير محفوظة"، وقال الساجي: "فيه ضعف وعنده مناكير" وقال الدارقطني: "ضعيف"، وقال أبو عمر بن عبد البر: "أجمع على تضعيفه" كذا قال وتبعه عبد الحق فقال: "لا أعلم أحد وثقه".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي سلمة والمقبري وعنه بن القاسم وعبد العزيز الأويسي ضعف".

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف من السادسة" ^(١).

٢- فـق/ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني مولى بني ليث وقيل مولى جعونة أصله من أصبهان يكنى أبا رويم ويقال أبو عبد الرحمن.

روى عن: زيد بن أسلم وأبي الزناد والأعرج، وغيرهم.

عنه: إسماعيل بن جعفر وخالد بن مخلد وسعيد بن أبي مريم والقعنبي، وغيرهم.

قال أبو طالب عن أحمد: "كان يؤخذ عنه القرآن وليس في الحديث بشيء"، وقال الدوري عن ابن معين: "ثقة"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: "لم أر في أحاديثه شيئا منكرا وأرجو أنه لا بأس به"، وقال بن سعد: "كان ثبًا" وقال الساجي: "صدوق"، وقال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث".

قال ابن حجر في التقريب:

"القارئ المدني مولى بني ليث أصله من أصبهان وقد ينسب لجدّه صدوق ثبت في القراءة من كبار السابعة مات سنة تسع وستين" ^(٢).

٣- ع/ سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وأبي هريرة وعائشة وعنه الليث ومالك قال أحمد ليس به بأس توفي ١٢٣ وقيل ١٢٥".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثالثة تغير قبل موته بأربع سنين وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلّة مات في حدود العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها" ^(٣).

(١) الكاشف (٢/ ٣٨٧)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠٣)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٤٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠٧).

(٣) الكاشف (١/ ٤٣٧)، تقريب التهذيب (ص: ٢٣٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسن، فقد تابع يزيد بن عبد الملك النوفلي -وهو ضعيف-، نافع بن أبي نعيم وهو صدوق.

- وقد ذهب إلى تصحيح الحديث بهذا الطريق بعض أهل العلم فمنهم:

١- أبو حاتم بن حبان فقد قال في صحيحه:
 "احتجاجنا في هذا الخبر بنافع بن أبي نعيم دون يزيد بن عبد الملك النوفلي؛ لأن يزيد بن عبد الملك تبرأنا من عهده في كتاب: الضعفاء"^(١).
 وقال أيضاً في كتابه «وصف الصلابة بالسنة» بعد أن أخرجه:
 "هذا حديث صحيح سنده، عدول نقلته"^(٢).

٢- ومن صححه الحاكم في المستدرک فقال:
 "هذا حديث صحيح"^(٣).

٣- ومن صححه أبو علي بن السكن في "صحيحه"، قال:
 "هو أجود ما روي في هذا الباب، فصح بنقل العدل عن العدل"^(٤).

٤- ومن صححه أيضاً: ابن عبد البر في الاستذكار فقال:
 "كان حديث أبي هريرة هذا لا يعرف إلا بيزيد بن عبد الملك النوفلي، عن سعيد، عن أبي هريرة، حتى رواه أصبغ ابن الفرج، عن ابن القاسم، عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك جميعاً، عن سعيد، عن أبي هريرة، فصَحَّ الحديث بنقل العدل عن العدل على ما ذكر ابن السكن، إلا أن أحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم، وخالفه ابن معين فيه،

(١) (٣/ ٤٠١) ١١١٨.

(٢) نقله عنه ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٤٧٠).

(٣) المستدرک (١/ ٢٣٣).

(٤) نقله عنه ابن حجر في إتحاف المهرة (١٤/ ٦٥٨) ١٨٤٢٥، بتصرف.

فقال: هو ثقة، وقال أحمد بن حنبل: هو ضعيف، منكر الحديث^(١).

-وقد ذهب الحافظ الدارقطني رحمه الله إلى ترجيح رواية الوقف على أبي هريرة، فقد قال

في كتابه العلل:

" وَرَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهَبٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ يَرْوِيهِ مَوْثُوقًا، وَهُوَ الصَّوَابُ"^(٢). والله أعلم.

(١) الاستذكار (١/ ٢٤٨) وانظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ١٩٥).

(٢) علل الدارقطني (٨/ ١٣١) ١٤٥٤.

٢٥٩/١٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: { أَيْمًا رَجُلٌ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيْمًا امْرَأَةً مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ }. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند قال: (١١ / ٦٤٧) ٧٠٧٦، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ يَعْني الخُطَّابِيَّ، حَدَّثَنِي بَقِيَّةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيْمًا امْرَأَةً مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ".

وأخرجه أيضاً: ابن الجارود في المنتقى (ص: ١٨) ١٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٧٥) ٤٥٤، والطبراني في مسند الشاميين (٣ / ٧٦) ١٨٣١، والدارقطني في سننه (١ / ٢٦٨) ٥٣٤، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٠٤) ١٠٨، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٢١٠) ٦٣٧، والحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٤٢)، كلهم من طريق:

بَقِيَّةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، بِهِ. وقد صرح بقية بن الوليد بالتحديث عند: ابن الجارود، والدارقطني، وابن شاهين، والبيهقي، والحازمي.

دراسة الإسناد:

١ - خت م ٤ / بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو محمد. روى عن حريز بن عثمان الأوزاعي وابن جريج ومالك والزبيدي، وغيرهم. وعنه: الحمادان وإسحاق بن راهوية وحيوة بن شريح وعلي بن حجر، وغيرهم. قال يعقوب: "بقية ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين"، وقال ابن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات ضعيفا في روايته عن غير الثقات"، وقال العجلي: "ثقة فيما يروي عن المعروفين وما روى عن المجهولين فليس بشيء"، وقال أبو زرعة: "بقية عجب إذا روى عن الثقات فهو ثقة"، قال النسائي: "إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ

عنه لأنه لا يدري عمن أخذه".

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ عن بحير ومحمد بن زياد الألهاني وأمم، وعنه بن جريج وشعبة وهما من شيوخه وكثير بن عبيد وأحمد بن الفرغ الحجازي وخلق، وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات وقال النسائي إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة مات ١٩٧".

قال ابن حجر في التقریب:

"صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون

-قال أبو زرعة العراقي في كتابه : المدلسين:

"بقية بن الوليد مشهور بالتدليس مكثرت له عن الضعفاء يعاني تدليس التسوية وهو أفحش أنواع التدليس"^(٢).

٢-٤/ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

روى عن: أبيه، وطاووس، وسليمان بن يسار، وسعيد بن المسيب، وجماعة.

حدث عنه: أيوب، وقتادة، وعبيد الله بن عمر، وثور بن يزيد، وغيرهم .

كان يحيى بن سعيد القطان يقول: "إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به".

وثقه جمع من الأئمة منهم: ابن معين، والعجلي والنسائي والدارمي وابن عدي ويعقوب

بن شيبه وابن المديني وذكره ابن شاهين في الثقات.

وانما تكلم فيه من تكلم بسبب، سلسلته لا عن عدالته وحفظه، (وسياقي الكلام عليها).

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وابن المسيب وعن الربيع بنت معوذ وعنه أيوب وحسين المعلم والأوزاعي

وخلق قال: "القطان إذا روى عنه ثقة فهو حجة"، وقال أحمد: "ربما احتجنا به"، وقال

البخاري: "رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون به"، وقال أبو داود:

"ليس بحجة"، مات بالطائف ١١٨".

(١) الكاشف (١/ ٢٧٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٥)، تقريب التهذيب (ص: ١٢٦).

(٢) المدلسين (ص: ٣٧)، وأنظر: جامع التحصيل (ص: ١٠٥).

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق من الخامسة مات سنة ثمانى عشرة ومائة" ^(١).

٣-٤ / شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

روى عن: جده وابن عباس وابن عمر ومعاوية وعبادة بن الصامت، وغيرهم.
وعنه: أبناه عمرو وعمر وثابت البناني وسلمة بن أبي الحسام وعثمان بن حكيم، وغيرهم
ذكره خليفة في الطبقة الأولى من أهل الطائف، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر
البخاري وأبو داود وغيرهما أنه سمع من جده.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه إن كان محفوظا وعن جده فأكثر وابن عباس ومعاوية وعنه ابنه عمرو وعمر
وثابت البناني صدوق".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق ثبت سماعه من جده من الثالثة" ^(٢).

٤- ع / جده هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بالتصغير
بن سعد بن سهم السهمي أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن، أحد السابقين المكثرين من
الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على
الراجح ع. ^(٣)

(١) الكاشف (٢ / ٧٨)، تهذيب التهذيب (٨ / ٤٨)، تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣).

(٢) الكاشف (١ / ٤٨٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٧)، تهذيب التهذيب (٤ / ٣٥٦).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ١٦٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٥).

فصل

في سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قد وقع خلاف بين المحدثين في الاحتجاج بهذه السلسلة، وإنما تكلم من تكلم في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لأنه يحدث عن أبيه عن صحيفة جده، ومنهم من قال: أنه لم يسمع من أبيه وأبيه لم يسمع من جده. وقد قال الإمام أحمد:

"هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، وصح سماع عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب، وصح سماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو" ^(١). وقال علي بن المديني والبخاري وغيرهم: "سمع شعيب من عبد الله". والمحدثون ربما قبلوها، وربما ردوها، وذلك على حسب القرائن التي تحتف بالرواية فلذلك يقول الإمام أحمد: "أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه" ^(٢).

وقد ذكر بعض المحدثين أن الأحاديث التي انتقدت عليه بسبب الرواة الضعفاء عنه، فلذلك أشرت بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة. قال أبو زرعة الرازي: "وعامة المناكير تروى عنه إنما هي عن المثني بن الصباح وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه"، وقال يعقوب بن شيبة: "والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رويها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح" ^(٣).

وقد ذهب جمع من المحدثين إلى تقوية رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده

فمنهم:

١- إسحاق بن راهوية حيث يقول:

"إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة، فهو كأيوب عن نافع، عن

(١) المستدرک للحاکم (٤٧/٢).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦٩ / ٢٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٤ / ٨).

ابن عُمَر " (١).

٢- وقال البخاري :

"رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عُبَيْد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عَمْرُو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم؟".

٣- وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ:

"سئل أبي: أيما أحب إليك عَمْرُو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عن جَدِّهِ، أو بهز بن حكيم عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؟ فقال: عَمْرُو أحب إلي".

٤- وقال يعقوب بن شيبه:

"ما رأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث، ويتنقى الرجال، يقول في عمرو بن شعيب شيئا، وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت".

٥- قال علي بن المديني:

"وعمر بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح" (٢).

٦- وقال بن شاهين في الثقات قال أحمد بن صالح يعني المصري:

" عمرو سمع من أبيه عن جده وكله سماع عمرو يثبت أحاديثه مقام الثبت (٣)".

٧- وقال الحازمي في الاعتبار:

" وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ثَقَّةٌ بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، وَإِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ لَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، فَلَا كَثْرُونَ عَلَى أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ لَيْسَ فِيهَا إِسْرَافٌ وَلَا انْقِطَاعٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ خَلْقٌ مِنَ التَّابِعِينَ" (٤).

-والذي يظهر لي أن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أنها حسنة ما لم يدل

دليل على وجود علة فيها.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢ / ٧٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٨ / ٥٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٨ / ٥٤).

(٤) الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار (ص: ٤٢).

الحكم على الحديث:

الحديث في إسناده عنقة بقية بن الوليد وهو موصوف بالتدليس كما سبق بيانه، لكنه صرح بالتحديث، عند: ابن الجارود، والدارقطني، وابن شاهين، والبيهقي، والحازمي، وعند البيهقي في الكبرى، فقد صرح بقية بالتحديث عن الزبيدي وصرح الزبيدي بالتحديث عن عمرو بن شعيب، فزال ما يخشى من تدليسه.

وقد صحح الحديث:

١- البخاري في كتاب العلل للترمذي^(١).

٢- والحازمي في الاعتبار^(٢).

٣- وابن الملقن في البد المنير^(٣)، وغيرهم.

-فالحديث بهذا الإسناد حسن، لأنه من رواية: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد سبق بيان أن هذه السلسلة حسنة والله أعلم.

-والحديث له عدة شواهد، من أشهرها:

حديث بسرة بنت صفوان وهو:

ما أخرجه أحمد غي المسند (٤٥ / ٢٦٥) ٢٧٢٩٣، وأبو داود في سننه (١ / ٤٦) ١٨١، والترمذي في سننه (١ / ١٢٦) ٨٢، وابن ماجه في سننه (١ / ١٦١) ٤٧٩، والنسائي في سننه (١ / ١٠٠) ١٦٣، وغيرهم من طرق عن عروة بن الزبير عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

(١) ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار (١ / ٤٠٥) ١١٠٠ فقال: "وَقَرَأْتُ فِي كِتَابِ الْعَلَلِ لِأَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي هَذَا الْبَابِ فِي مَسِّ الذَّكَرِ هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ»، ونقله أيضاً: الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٤٢).

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٤٢).

(٣) البدر المنير (٢ / ٤٧٧).

«مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

وصحح الحديث أحمد^(١)، وقال البخاري: «أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ»^(٢).
وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

فائدة:

قال شيخ لاسلام في مجموع الفتاوى:

"وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ، وَهَكَذَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَهَذَا يَجْتَمِعُ الْأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ بِحَمْلِ الْأَمْرِ بِهِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لَيْسَ فِيهِ نَسْخُ قَوْلِهِ: {وَهَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ؟} وَحَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ أَوَّلَى مِنَ النَّسْخِ"^(٣).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ٤٢٣).

(٢) سنن الترمذي (١/ ١٢٩) ٨٤.

(٣) مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٤١).

٢٦١/١٩ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : { سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: تَوَضَّئُوا مِنْهَا وَسئِلَ عَنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: لَا تَوَضَّئُوا مِنْهَا، وَسئِلَ عَنْ الصَّلَاةِ فِي مُبَارَكِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: لَا تُصَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَسئِلَ عَنْ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٠ / ٥٠٩) ١٨٥٣٨ قال:
حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: " تَوَضَّئُوا مِنْهَا ". قَالَ: وَسئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مُبَارَكِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: " لَا تُصَلُّوا فِيهَا، فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ ". وَسئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: " صَلُّوا فِيهَا، فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ ".
الحديث أخرجه أيضاً: أبو داود الطيالسي في مسنده (٢ / ١٠٠) ٧٧٠، وعبد الرزاق في المصنف (١ / ٤٠٧) ١٥٩٦، ومن طريقه الإمام أحمد (٣٠ / ٦٣١) ١٨٧٠٣، ومن طريقه أيضاً ابن حبان في صحيحه (٣ / ٤١٠) ١١٢٨، وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (١ / ٥٠) ٥١١، ومن طريقه ابن ماجة في سننه (١ / ١٦٦) ٤٩٤، وأخرجه أبو داود في سننه (١ / ٤٧) ١٨٤، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٢٤٦) ٧٣٩، والترمذي في السنن (١ / ١٢٢) ٨١، وفي العلل الكبير (ترتيب أبي طالب) (ص: ٤٦) ٤٦، وابن خزيمة في صحيحه (١ / ٣٢) ٦٢، كلهم من طريق:
الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ
بنحوه.

دراسة الإسناد:

١- ع/ الأعمش هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الاعلام عن بن أبي أوفى وزر وأبي وائل وعنه شعبة ووکیع قال بن المديني له ألف وثلاثمائة حديث عاش ثمانيا وثمانين سنة قال أبو نعيم مات في ربيع الأول ١٤٨".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلّس من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين" (١).

- وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم:

"الذين احتمل الأئمة تدليسهم لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو كانوا لا يدلّسون إلا عن ثقة" (٢).

٢- د ت عس ق/ عبد الله بن عبد الله الرازي مولى بني هاشم القاضي أبو جعفر أصله كوفي.

روى عن: جابر بن سمرة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبیر، وغيرهم.

وعنه: الأعمش ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والحكم بن عتيبة، وغيرهم.

وثقة: أحمد بن حنبل، وعبد بن العوّام، والعجلي، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، وذكره

ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون، في «الثقات»، وقال ابن المديني: "معروف"، وقال النسائي: "ليس به بأس".

قال الذهبي في الكاشف:

"قاضي الري عن جابر بن سمرة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعنه الأعمش وفطر ثقة".

قال ابن حجر في التقریب:

"صدوق من الرابعة" (٣).

والراجح توثيقه، نظراً لتوثيق الأئمة له.

٣- وعبد الرحمن بن أبي ليلى، ثقة من الثانية، تقدمت ترجمته (٤).

(١) الكاشف (١/ ٤٦٤)، تقریب التهذيب (ص: ٢٥٤).

(٢) «تعريف أهل التقديس» (٥٥).

(٣) الكاشف (١/ ٥٦٦) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٦)، تقریب التهذيب (ص: ٣١٠).

(٤) الحديث ١٣/ ٢٥٢.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح وقد صححه:

١- أحمد بن حنبل.

٢- وإسحاق بن راهوية^(١).

قال البيهقي في سننه الكبرى:

"وَبَلَغَنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: قَدْ صَحَّ فِي هَذَا

الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ"^(٢).

٣- وصحح الترمذي رواية: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ^(٣).

٤- وصححه ابن خزيمة في صحيحه وذكر قول إسحاق:

"أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ"^(٤).

٥- وصححه ابن حبان في صحيحه^(٥).

٦- وصححه النووي في روضة الطالبين^(٦).

(١) نقله عنه الترمذي في السنن (١/ ١٢٢) ٨١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٤٦)، وانظر: للترمذي في السنن (١/ ١٢٢) ٨١، ومسائل الإمام أحمد رواية عبد الله» (١/ ٦٥) (٦٧).

(٣) والترمذي في السنن (١/ ١٢٢) ٨١، وانظر: علل الترمذي الكبير (ص: ٤٦).

(٤) ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٦٢) ٣٢.

(٥) وابن حبان في صحيحه (٣/ ٤١٠) ١١٢٨.

(٦) روضة الطالبين للنووي (١/ ٧٢).

٢٠/٢٦٢ - وَعَنْ ذِي الْعُرَّةِ قَالَ: { عَرَضَ أَعْرَابِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُدْرِكُنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ أَفْنُصَلِّي فِيهَا؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ أَفْنُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِهَا؟ قَالَ: لَا { .
رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (٢٧/ ١٨٥) ١٦٦٢٩، قال:

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِذُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ذِي الْعُرَّةِ قَالَ: عَرَضَ أَعْرَابِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُدْرِكُنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ أَفْنُصَلِّي فِيهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا "، قَالَ: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِهَا؟ قَالَ: " نَعَمْ "، قَالَ: أَفْنُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " نَعَمْ "، قَالَ: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِهَا؟ قَالَ: " لَا " .

-وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥/ ١٢٦) ٢٦٦٧، وأبو يعلى في مسنده (المطالب العالية) (٢/ ٤٢٠) ١٥٠، كلهم من طريق:

عُبَيْدُ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ذِي الْعُرَّةِ بِهِ.

-وقد تابع عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: عيسى بن أبي

ليلى.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٢٧٦) ٧٠٩ من طريق:

مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ يَعِيشَ الْجُهَنِيِّ يُعْرِفُ بِذِي الْعُرَّةِ، فَذَكَرَهُ.

وذكره الترمذي في سننه معلقاً (١/ ١٢٢) ٨١.

دراسة الإسناد:

١- خ ت د ق / عبدة بن معتب الضبي أبو عبد الكريم الكوفي.
 روى عن: إبراهيم النخعي والشعبي وأبي وائل وعاصم بن بهدلة وغيرهم.
 وعنه: شعبة والثوري ووكيع وهشيم وآخرون.
 قال يحيى بن سعيد: "كان عبدة الضبي سيء الحفظ ضريرا متروك الحديث"، وذكره بن المبارك فيمن يترك حديثه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "ترك الناس حديثه"، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: "ضعيف"، وقال الدوري عن: "يحيى ليس بشيء"، وقال أبو زرعة: "ليس بقوي"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال النسائي: "ضعيف وكان قد تغير"، وقال ابن فضال: "ليس بثقة"، وقال ابن عدي: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه"، وقال ابن حبان: "اختلط بآخره فبطل الاحتجاج به".
 قال الذهبي في الكاشف:
 "عن إبراهيم النخعي والشعبي وعنه شعبة ووكيع وعدة قال أحمد تركوا حديثه".
 قال ابن حجر في التقريب:
 "ضعيف واختلط بآخره من الثامنة وما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي"^(١).

٢- عبد الله بن عبد الله الرازي، تقدمت ترجمته^(٢).

٣- عبد الرحمن بن أبي ليلى، تقدمت ترجمته^(٣).

٤- ت / ذو الغرة الجهني واسمه يعيش صحابي رضي الله عنه.
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الوضوء من لحوم الإبل.
 وعنه: عبد الرحمن بن أبي ليلى.

(١) الكاشف (١/ ٦٩٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٨٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٧٩).

(٢) الحديث: ٢٦١/١٩.

(٣) الحديث: ٢٥٢/١٣.

قال الترمذي: "لا يدري من هو"، وذكره في الصحابة ابن أبي حاتم، وابن قانع، والبخاري، وابن معين.

وغال بهم سماه يعيش، كما في رواية الطبراني في الكبير كما سبق.

قال ابن حجر في تلخيص الحبير:

"وَقَدْ قِيلَ إِنَّ ذَا الْغُرَّةِ لَقَبُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُهُ وَأَنَّ اسْمَهُ يَعِيشُ"^(١).

قال ابن حجر في التقريب:

"ذو الغرة الجهني صحابي قيل اسمه يعيش روى عنه عبد الرحمن ابن أبي ليلى وحكى ابن مأكولا عن بعضهم أنه البراء بن عازب"^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد منكر ولا يصح لأمر:

١- في إسناده عبدة بن معتب الضبي وهو ضعيف كما سبق.

٢- مخالفة عبدة لمن هو أوثق منه، فقد روي الحديث من طريق الأعمش، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَصَحَّ الْأئِمَّةُ هَذَا الطَّرِيقُ كَمَا سَبَقَ.

٣- إعلال الأئمة لهذا الحديث، ومن أعله:

أ- الترمذي في العلل الكبير حيث قال:

"وَذُو الْغُرَّةِ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ"^(٣).

- وأشار الترمذي في السنن إلى إعلال الحديث فقال بعد أن ساق حديث ذو الغرة:

"وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْبَرَاءِ"^(٤).

(١) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٢٨).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٤٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٣)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٣).

(٣) علل الترمذي الكبير (ترتيب أبو طالب) (ص: ٤٧/ ٤٨).

(٤) سنن الترمذي (١/ ١٢٢) ٨١.

- ب-وقد بين ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل خطأ حديث ذو الغرة، فقال:
 "والحديث خطأ والصحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن النبي ﷺ،
 وعبيدة ضعيف الحديث" ^(١).
 وأشار إلى ذلك أيضا في العلل ^(٢).
 ج-وقال ابن السكن رحمه الله:
 "لا يصح شيء من طرقه" ^(٣).
 د-وقد بين البيهقي في معرفة السنن والآثار أن علته عبيدة بن معتب الضبي وهو
 ضعيف. ^(٤)

فائدة:

قال النووي في شرح صحيح مسلم:
 "اختلف العلماء في أكل لحوم الجزور، وذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء، ممن
 ذهب إليه: الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وبن مسعود وأبي بن كعب
 وبن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة، وجماهير التابعين ومالك وأبو
 حنيفة والشافعي وأصحابهم.
 وذهب إلى انتقاض الوضوء به: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية ويحيى بن يحيى وأبو
 بكر بن المنذر وابن خزيمة، واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث
 مطلقا، وحكي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين" ^(٥).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٤٧) ٢٠٢٧.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٥٥) ٣٨.

(٣) ذكره ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٤٦).

(٤) معرفة السنن والآثار (١/ ٤٥٤).

(٥) شرح النووي على مسلم (٤/ ٤٨).

٢٦٥/٢١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : { لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوٍ وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ } .
رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٩/ ٣٠٨) ٥٤١٩، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٠٤) (٢٢٤)، والترمذي في سننه (١/ ١٥)، وابن ماجه في سننه (١/ ١٠٠) ٢٧٢، كلهم من طريق: سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
ولم أجد الحديث عند أبي داود ولا النسائي، عن ابن عمر .
إنما أخرج أبو داود (١/ ١٦) ٥٩، والنسائي (١/ ٨٧) ١٣٩، الحديث عن: أسامة بن عمير الهذلي .

والله أعلم

فائدة

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري :
"المراد بالقبول هنا- أي في الحديث-: مَا يُرَادِفُ الصَّحَّةَ، وَهُوَ الْإِجْرَاءُ، وَحَقِيقَةُ الْقَبُولِ: ثَمَرُهُ وَفُوعُ الطَّاعَةِ مُجْزِئَةً رَافِعَةً لِمَا فِي الذِّمَّةِ، وَلَمَّا كَانَ الْإِثْبَانُ بِشُرُوطِهَا مَطْنَةً، الْإِجْرَاءُ الَّذِي الْقَبُولُ ثَمَرُهُ، عَبَّرَ عَنْهُ بِالْقَبُولِ بَحَازًا، وَأَمَّا الْقَبُولُ الْمَنْفِيُّ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ أَتَى عَرَافًا لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ)، فَهُوَ الْحَقِيقِيُّ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ الْعَمَلُ، وَيَتَخَلَّفُ الْقَبُولُ لِمَانِعٍ، وَلِهَذَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ: (لَأَنْ تُقْبَلَ لِي صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَمِيعِ الدُّنْيَا) قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ قَالَ: (لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ)"^(١).

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٣٤).

٢٦٧/٢٢ - وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ رَجُلٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: { إِنَّمَا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ فَإِذَا طُفْتُمْ فَأَقِلُّوا الْكَلَامَ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ .

تخريج الحديث:

الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد في المسند قال: (١٤٩ / ٢٤) ١٥٤٢٣، قال:
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَرَوْحٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ
طَاوُسٍ، عَنْ رَجُلٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الطَّوْفُ صَلَاةٌ، فَإِذَا طُفْتُمْ، فَأَقِلُّوا
الْكَلَامَ"

-والحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥ / ٤٩٥) ٩٧٨٨، وأخرجه أيضاً
النسائي (٥ / ٢٢٢) ٢٩٢٢، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥ / ٢٢٩) ٥٩٧٤، والبيهقي
في السنن الكبرى (٥ / ١٤٢) ٩٣٠٧، كلهم عن ابن جريج به.

-وقد جاء الحديث بعدة أوجه منها:

الوجه الاول: من طريق: ابن جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ
رَجُلٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ وَقَدْ سَبَقَ.

الوجه الثاني: من طريق: عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ: «الطَّوْفُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ
إِلَّا بِخَيْرٍ»

- فقد رواه جماعة عن عطاء منهم:

١- جرير: أخرجه الترمذي (٣ / ٢٨٤) ٩٦٠، وقال:

(وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُؤَفَّوفاً، وَلَا
نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ)، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه (٤ /

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/ ٦٣٠) ١٦٨٧، وقال:
 "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ أُؤْفِقَهُ جَمَاعَةٌ"، وأخرجه البيهقي في السنن
 الكبرى (١٤١/ ٥) ٩٣٠٣.

٣- سفيان الثوري: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/ ٦٣٠) ١٦٨٦.
 ٤- موسى بن أعين: أخرجه الدارمي في السنن (٢/ ١١٦٥) ١٨٩٠، والطبراني في
 المعجم الكبير (١١/ ٣٤)، ١٠٩٥٥، والبيهقي في السنن الكبرى (١٤١/ ٥) ٩٣٠٣.
 ٥- و الفضيل بن عياض: أخرجه الدارمي (٢/ ١١٦٥) ١٨٨٩، وابن الجارود في
 المنتقى (ص: ١٢٠) ٤٦١، والطحاوي في مشكل الآثار (١٤/ ٢٠٠) ٥٥٧٤، وفي شرح
 معاني الآثار (٢/ ١٧٨) ٣٨٢٩ وابن حبان في صحيحه (٩/ ١٤٣) ٣٨٣٦، والبيهقي (٥/ ١٣٨) ٩٢٩٢.

كلهم عن:

عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ.

- وقد جاء موقوفاً: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ١٣٧) ١٢٨٠٨، قَالَ:
 ثنا ابن فضيل، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
 «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِحَيْرٍ».
 هكذا موقوفاً.

الوجه الثالث: من طريق موسى بن أعين، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً:
 «الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ؛ فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِحَيْرٍ»
 أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٣٤) ١٠٩٥٥، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٤١) ٩٣٠٤.

الوجه الرابع: من طريق الباغندي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ
 بن ميسرة، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٤٢) ٩٣٠٦، وقال:
 " لم يصنع شيئاً - يُريد الباغندي في رفعه بهذه الرواية - فقد رَوَاهُ ابْنُ جَرِيحٍ وَأَبُو عَوَانَةَ
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن ميسرة مَوْقُوفاً".

الوجه الخامس: من طريق: أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ؛ فَأَقْلُوا فِي الْكَلَامِ» موقوفاً.

أخرجه النسائي السنن الكبرى (٤/ ١٣٢) ٣٩٣١، وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (٤/ ٢١٨)، هكذا موقوفاً.

- لكن أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٤٠) ١٠٩٧٦، من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «الطَّوَّافُ (بِالْبَيْتِ) صَلَاةٌ؛ فَأَقْلُوا فِيهِ الْكَلَامَ»، هكذا مرفوعاً.

الوجه السادس: من طريق: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَبَأَ الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَفْظُهُ: قَالَ: قَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: «طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرَّكْعَ السُّجُودَ» فَالطَّوَّافُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ فِيهِ الْمَنْطِقَ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ».

أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٢٩٣) ٣٠٥٦ وقال بعده: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" وَإِنَّمَا يُعَرِّفُ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ."

الوجه السابع: من طريق: ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، فَأَقْلُوا الْكَلَامَ فِيهِ» هكذا موقوفاً.

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٧) ١٢٨١١.

دراسة الإسناد:

- ١ - ع/ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي.
- ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين وجعله من الطبقة الثالثة وهم:
- "من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع".

وقال عنه:

"فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح"^(١).

قال الذهبي في الكاشف:

"الفقيه أحد الاعلام عن مجاهد وعطاء وابن أبي مليكة وعنه القطان وروح وحجاج قال بن عيينة سمعته يقول ما دون العلم تدويني أحد توفي ١٥ وكان يبيع المتعة ويفعلها".
قال ابن حجر في التقريب:
"ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت"^(٢).

٢- خ م د س ق / الحسن بن مسلم بن يناق المكي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن صفية بنت شيبة وطاوس وعنه بن جريج وشبل بن عباد ثقة مات مع طاوس".
قال ابن حجر في التقريب:
"ثقة من الخامسة ومات قديما بعد المائة بقليل"^(٣).

٣- ع / طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي.

قال الذهبي في الكاشف:

"الإمام أبو عبد الرحمن اليماني من أبناء الفرس وقيل اسمه ذكوان فلقب فقال بن معين لأنه كان طاوس القراء عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة وعنه الزهري وسليمان التيمي وعبد الله ابنه قال عمرو بن دينار ما رأيت أحدا مثله قط مات بمكة ١٠٦".
قال ابن حجر في التقريب:

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤١).

(٢) الكاشف (١/ ٦٦٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

(٣) الكاشف (١/ ٣٣٠)، تقريب التهذيب (ص: ١٦٤).

"ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك" (١).

الحكم على الحديث:

الوجه الأول:

ثابت صحيح ورجاله ثقات، وابن جريج قد صرح بالتحديث فذهب ما يخشى فيه من تدليسه.

أما الوجه الثاني :

وهو من طريق: عطاء بن السائب، عن طاووس، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «الطَّوَّافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ إِلَّا بِخَيْرٍ»

فقد أعل بعطاء بن السائب (٢)، وهو من الثقات كما قاله أحمد وغيره وإن ليين، لكنه اختلط؛ فمن روى عنه قبل الاختلاط كان صحيحاً، ومن روى عنه (بعده) فلا، كما نص عليه الإمام أحمد وغيره من الحفاظ.

قال أحمد: "سمع منه قديماً: شعبة، والثوري، وسمع منه جرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل، وعلي بن عاصم، وكان يرفع عن سعيد بن جبيرة أشياء لم يكن يرفعها"، وقال ابن معين: "جميع من روى عنه (روى) في الاختلاط إلا شعبة وسفيان"، وقال مرة: "اختلط؛ فمن سمع منه قديماً فهو صحيح، وما سمع منه جرير ودوييه فليس من صحيح حديث عطاء، وقد سمع منه أبو عوانة في الحالين، ولا يحتج به".

وقال يحيى القطان: "ما سمعت أحداً يقول في عطاء شيئاً قط في حديثه القديم، وما حدث عنه شعبة وسفيان فصحيح إلا حديثين"، وقال الدارقطني: "أنه لا يحتج من حديثه إلا"

(١) الكاشف (١/ ٥١٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨١).

(٢) قال فيه الحفاظ ابن حجر في التقريب التهذيب (ص: ٣٩١): عطاء ابن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين خ ٤، وانظر الحديث رقم ٣٣٨، ترجمة موسعة له.

بِمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْأَكَابِرُ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ^(١).

وقد روى هذا الحديث سفيان الثوري عن عطاء، وهو ممن سمع من قديماً.

فالحديث صحيح ثابت رفعه للنبي ﷺ.

وقد صحح الحديث مرفوعاً:

١- ابن خزيمة في صحيحه^(٢).

٢- وابن حبان في صحيحه^(٣).

٣- والحاكم في المستدرک^(٤).

٤- وابن دقيق العيد في الإلمام^(٥).

٥- وابن الملقن في البدر المنير^(٦).

-وقد جاء الحديث موقوفاً على ابن عباس، كما سبق من طريقين:

١- أبو عوانة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ؛ فَأَقْلُوا فِي الْكَلَامِ».

أخرجه النسائي السنن الكبرى للنسائي (٤/ ١٣٢) ٣٩٣١، هكذا موقوفاً، وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (٤/ ٢١٨).

٢- ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، فَأَقْلُوا الْكَلَامَ فِيهِ» هكذا موقوفاً.

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٧) ١٢٨١١.

وقد رجح بعض المحدثين رواية الوقف منهم:

١- البيهقي حيث قال في المعرفة :

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٣)، والاعتباط بمن روي من الرواة بالاختلاط (ص: ٢٤١).

(٢) ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٢٢) ٢٧٣٩.

(٣) وابن حبان (٩/ ١٤٣) ٣٨٣٦.

(٤) الحاكم في المستدرک (١/ ٦٣٠) ١٦٨٦.

(٥) الإلمام بأحاديث الأحكام (١/ ٨٦).

(٦) البدر المنير (٢/ ٤٨٧).

"رَفَعَهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ عَنْهُ. وَرُوي عَنْهُ مَوْقُوفًا وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ".^(١)

٢- وقال ابن عبد الهادي في المحرر:

"وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ عَطَاءٍ عَنْ طَاوُسٍ فَرَفَعَهُ أَيْضًا، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثْبَاتِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا وَهُوَ أَشْبَهُ"^(٢).

٣- وأبو عمرو بن الصلاح حيث قال:

"رُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، وَرُوي مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِهِ، وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ"^(٣).

٤- ورجح زكي الدين المنذري وقفه^(٤).

٥- وقال النووي في المجموع:

"وَرُوي مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ"^(٥).

٦- قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"رَوَاهُ النَّسَائِيُّ؛ وَهُوَ يُرَوَّى مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ لَا يُصَحِّحُونَهُ إِلَّا مَوْقُوفًا، وَيَجْعَلُونَهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَا يُشْتَبَنَ رَفْعُهُ"^(٦).

والسبب في ترجيحهم للوقف هو : إعلالهم لرواية عطاء بن السائب باختلاطه ومن روى عنه بعد الاختلاط.

-والذي يظهر لي أن الصواب في هذا الحديث صحته مرفوعاً، وأن الثوري قد روى عن

عطاء قبل الاختلاط كما بينته سابقاً، والله أعلم.

(١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢٣١) ٩٩٠٢.

(٢) المحرر: (ص: ١٢٣).

(٣) نقله عنه ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٤٨٧).

(٤) نقله عنه ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٤٨٧).

(٥) المجموع شرح المذهب (٤/ ١٧٨).

(٦) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٣٤٥).

فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في معرض رده لمن أشرت الطهارة في الطواف، قال:
 وَالَّذِينَ أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ لِلطَّوَافِ لَيْسَ مَعَهُمْ حُجَّةٌ أَصْلًا فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا
 بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ؛ وَلَا ضَعِيفٍ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِلطَّوَافِ^(١).
 ثم رد رحمه الله على من أستدل بحديث ابن عباس على وجوب الطهارة في الطواف،
 فقال:

"وَبِكُلِّ حَالٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الطَّوَافَ نَوْعٌ مِنَ الصَّلَاةِ، كَصَلَاةِ
 الْعِيدِ وَالْجَنَائِزِ؛ وَلَا أَنَّهُ مِثْلُ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا فَإِنَّ الطَّوَافَ يُبَاحُ فِيهِ الْكَلَامُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَلَا
 تَسْلِيمٍ فِيهِ وَلَا يُبْطَلُ الصَّحِيحُ وَالْقَهْقَرَةُ وَلَا يَجِبُ فِيهِ الْقِرَاءَةُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ"^(٢).

(١) مجموع الفتاوى (٢١ / ٢٧٣)

(٢) مجموع الفتاوى (٢١ / ٢٧٤)

المبحث الثالث

زوائد أبواب ما يستحب الوضوء لأجله.

٢٣/٢٦٨- عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ: إِنَّمَا أَتَوَضَّأُ مِنْ أَثْوَارِ أَقِطٍ أَكَلْتُهَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: {تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ} ^(١).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٣ / ٤٧) ٧٦٠٥، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٧٢) (٣٥٢)، والنسائي السنن (١ / ١٠٥) ١٧١، وغيرهم من طريق: ابن شهاب: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَهُ. وأخرجه الترمذي في سننه (١ / ١١٤) ٧٩، وابن ماجه في سننه (١ / ١٦٣) ٤٨٥، من طريق:

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِنَحْوِهِ.

(١) قال المصنف في الحديث: ٢٧٠: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٤/٢٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : { تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ } ^(١).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٤١ / ١٢٧) ٢٤٥٨٠، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٧٣) (٣٥٣)، وابن ماجه في السنن (١ / ١٦٤) ٤٨٦، وغيرهم، من طريق:
ابن شهابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، وَأَنَا أُحَدِّثُهُ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ
سَأَلَ عُرْوَةَ بِنَ الرَّبِيعِ، عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ فَقَالَ: عُرْوَةُ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ
تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

(١) قال المصنف في الحديث: ٢٧٠: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيُّ.

٢٥/٢٧٠ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٥/٥٠٤) ٢١٦٤٢، ومسلم في صحيحه (١/٢٧٢) (٣٥١)، والنسائي في سننه (١/١٠٧) ١٧٩، وغيرهم، من طريق:
ابن شهابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّ
خَارِجَةَ بِنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

٢٦/٢٧١ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ : { أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ }^(١).

تخريج الحديث:

الحدث أخرجه أحمد في المسند (٤٤ / ٣٩٥) ٢٦٨١٣، والبخاري (١ / ٥٢) ٢١٠، ومسلم (١ / ٢٧٤) (٣٥٦) في صحيحيهما، من طريق:
 بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كَتِفًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

(١) قال المصنف في الحديث : ٢٧٢، متفق عليه.

٢٧٢/٢٧ - وَعَنْ { عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند (٢٨ / ٤٨٦) ١٧٢٤٩، والبخاري (٧ / ٧٦) ٥٤٢٢، ومسلم (١ / ٢٧٤) (٣٥٥)، في صحيحيهما، والترمذي في سننه (٤ / ٢٧٦) ١٨٣٦، وقال: "حديث حسن صحيح"، وابن ماجه في سننه (١ / ١٦٥) ٤٩٠، والنسائي في السنن الكبرى (٦ / ٢٦٧) ٦٧٣٤، من طريق:

الزُّهْرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

٢٧٣/٢٨ - وَعَنْ { جَابِرٍ قَالَ : أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خُبْرًا وَلَحْمًا فَصَلَّوْا وَلَمْ يَتَوَضَّئُوا } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٢ / ١٦٤) ١٤٢٦٢، قال:
حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: " أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ خُبْرًا وَلَحْمًا فَصَلَّوْا، وَلَمْ يَتَوَضَّئُوا ".
- وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ٥١) ٥٢١، عن هشيم به، وأخرجه أيضاً أبويعلى في مسنده (٣ / ٤٦١) ١٩٦٣ من طريق: هشيم به.

- وقد توبع علي بن زيد بن جدعان عن ابن المنكدر وممن تابعه:

١- معمر، ٢- وابن جريج.

رواه عنهما عبد الرزاق في المصنف (١ / ١٦٥) ٦٣٩، فقال:

" أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قُرَّبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْرٌ وَلَحْمٌ، ثُمَّ دَعَا يَوْضُوهُ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَوَاللَّهِ مَا وَجَدَهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ شَأْنُكُمْ؟» فَأُتِيَ بِهَا فَأَعْتَقَلَهَا، ثُمَّ حَلَبَ لَنَا فَصَنَعَ لَنَا حَيْسًا، فَأَكَلْنَا، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، ثُمَّ دَخَلْتُ مَعَ عُمَرَ فَوَضِعَتْ هَاهُنَا جَفْنَةً فِيهَا خُبْرٌ وَلَحْمٌ، وَهَاهُنَا جَفْنَةٌ فِيهَا خُبْرٌ وَلَحْمٌ، فَأَكَلَ عُمَرُ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ".
ورواه من طريق عبد الرزاق عن معمر، ابن حبان في صحيحه (٣ / ٤١٣) ١١٣٠.

ورواه من طريق ابن جريج، أبو داود في سننه (١ / ٤٩) ١٩١.

٣- ويؤنس بن عبيد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، بِهِ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ
(٥ / ١٦٩) ٤٩٧٤، وقال:

" لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُؤْنَسَ إِلَّا زُهَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ، تَفَرَّدَ بِهِ: بِشَرِّ بْنِ مُعَاذٍ ".

دراسة الإسناد:

- ١- بخ م ٤ / علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي أبو الحسن البصري.
 روى عن: أنس، وأبي عثمان النهدي، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.
 وعنه: شعبة، وعبد الوارث، وهشيم، وخلق.
 قال بن سعد: "كثير الحديث وفيه ضعف ولا يحتج به"، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: "ليس بالقوي"، وقال ابن معين: "ضعيف"، وفي رواية: "ليس بحجة"، وقال أبو زرعة: "ليس بقوي"، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به"، وضعفه النسائي.
 وقد أخرج له مسلم مقروناً بغيره، ولم يخرج له في الأصول.
 قال الذهبي في الكاشف:
 "أحد الحفاظ وليس بالثابت سمع سعيد بن المسيب وجماعة وعنه شعبة وزائدة وابن عليّة وخلق قال الدارقطني لا يزال عندي فيه لين قال منصور بن زاذان لما مات الحسن قلنا لابن جدعان اجلس مجلسه".
 وقال الحفاظ ابن حجر في التقریب:
 "ضعيف من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها"^(١)
- ٢- ع / محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني
 قال الذهبي في الكاشف:
 "الحفاظ عن أبيه وعائشة وأبي هريرة وأبي قتادة وأبي أيوب وجابر وعنه شعبة ومالك والسفيانان إمام بكاء متأله توفي ١٣٠".
 قال ابن حجر في التقریب:
 "ثقة فاضل من الثالثة مات سنة ثلاثين أو بعدها"^(٢).

(١) الكاشف (٢/ ٤٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠١).

(٢) الكاشف (٢/ ٢٢٤)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٨).

الحكم على الحديث:

الحديث في إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف كما سبق، لكنه قد توبع تابعه
معمر بن راشد البصري، وهو ثقة ثبت، وابن جريج، وهو ثقة موصوف بالتدليس وقد صرح
هنا بالسماع.
فالحديث ثابت صحيح، وقد صححه ابن حبان وغيره.

٢٧٤/٢٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: { كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ

مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ }.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٤٩) ١٩٢، قال:

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ أَبُو عِمْرَانَ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ».

وأخرجه أيضاً النسائي في سننه (١/ ١٠٨) ١٨٥، وابن الجارود في المنتقى ص: (١٩) ٢٤، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٨) ٤٣، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ. (ص: (٧٣) ٦٤، والطحاوي شرح معاني الآثار (١/ ٦٦) ٣٩٤، والطبراني في الأوسط (٥/ ٥٨) ٤٦٦٣، وفي مسند الشاميين (٤/ ١٤٩) ٢٩٧٣، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٤١٦) ١١٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٤١) ٧٢٢، والجوزقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ٥٢٧) ٣٣٧، كلهم من طريق:

عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ.

دراسة الإسناد:

١ - خ ٤/ علي بن عياش الألهاني الحمصي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن حريز وشعيب وعنه البخاري والذهلي والناس وثقوه ولد سنة ١٤٣ ومات ٢١٩ قال يحيى بن أكثم: أدخلته على المأمون فتبسم ثم بكى، فقال: أدخلت علي مجنوناً، قال قلت: هذا خير أهل الشام وأعلمهم بالحديث ما خلا أبا المغيرة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت من التاسعة مات سنة تسع عشرة" ^(١).

٢- ع/ شعيب بن أبي حمزة الأموي مولا هم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن نافع والزهرى وابن المنكدر وعنه ابنه بشر وأبو اليمان وعلي بن عياش فعنده عن الزهرى ألف وسبعمائة حديث وكان بديع الخط قال بن معين كتب عن الزهرى إملاء للسلطان مات ١٦٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة عابد قال ابن معين من أثبت الناس في الزهرى من السابعة مات سنة اثنتين وستين أو بعدها" ^(٢).

٣- محمد بن المنكدر: تقدم ^(٣).

الحكم على الأسناد:

أختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: من صحح الحديث:

فقد صحح الحديث كل من :

١- ابن خزيمة في صحيحه. ^(٤)

٢- وابن حبان في صحيحه. ^(٥)

٣- وابن حزم في المحلى. ^(٦)

(١) الكاشف (٢/ ٤٥)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠٤).

(٢) الكاشف (١/ ٤٨٦)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٧).

(٣) الحديث رقم: ٢٧٣/٢٨.

(٤) ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٨) ٤٣.

(٥) ابن حبان في صحيحه (٣/ ٤١٦) ١١٣٤.

(٦) المحلى بالآثار (١/ ٢٢٦).

٤- والجوزقاني في الأباطيل. ^(١)

٥- والنووي في شرحه على صحيح مسلم. ^(٢)

٦ وابن الملحق في البدر المنير ^(٣)، وغيرهم.

القول الثاني: من قال ان الحديث مختصر من حديث آخر ^(٤).

ومن قال بذلك أو أشار إليه:

١- قال أبو داود رحمه الله في سننه بعد أن أخرج الحديث، قال:

" هَذَا اخْتِصَارٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ "

٢- قال أبو حاتم:

" هَذَا حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْمَثْنِ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَتِفًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، كَذَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شُعَيْبٌ حَدَّثَ بِهِ مِنْ حِفْظِهِ؛ فَوَهُمَ فِيهِ "

"(٥)

٣- وقال ابن حبان في صحيحه بعد أن أخرج الحديث:

" هَذَا خَبَرٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ، اخْتَصَرَهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ مُتَوَهِّمًا لِنَسْخِ إِجَابِ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا هُوَ نَسْخٌ لِإِجَابِ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارَ، خِلا لِحَمِّ الْجُزُورِ فَقَطْ " (٦).

- وقد أنكر ابن حزم هذا القول ورجح أنهما حديثين مستقلين، فقال رحمه الله في المحلى:

" وَقَدْ ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعٍ ثَنَا

(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ٥٢٧) ٣٣٧.

(٢) شرح النووي على مسلم (٤/ ٤٣).

(٣) البدر المنير (٢/ ٤١٢).

(٤) هو ما في سنن أبي داود (١/ ٤٩) ١٩١ قال:

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ الْخُثْعَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: «فَرَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبْرًا وَحَمًّا فَأَكَلْ، ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلْ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٦٤٤).

(٦) ابن حبان في صحيحه (٣/ ٤١٦) ١١٣٤.

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ثَنَا أَبُو دَاوُدَ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُثْعَمِيُّ ثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ «قُرَّبَ لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - خُبْرٌ وَلَحْمٌ فَأَكَلَ ثُمَّ دَعَا يَوْضُوهُ فَتَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْقَطْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ مُخْتَصَرٌ مِنْ هَذَا قَوْلُ بِالْظَّنِّ، وَالظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ بَلْ هُمَا حَدِيثَانِ كَمَا وَرَدَا^(١).

القول الثالث: إعلل الحديث.

ومن أعلل الحديث:

١- الشَّافِعِيُّ، قَالَ فِي سُنَنِ حَرَمَلَةَ:

" لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَابِرٍ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ"^(٢).

وعبد الله بن محمد بن عقیل ابن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني (بخ د ت ق).
قد ضعفه الأئمة، فقال فيه أحمد: "منكر الحديث"، وقال الدوري عن ابن معين: "ابن عقیل لا يحتج بحديثه"، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: "ضعيف الحديث"، وقال ابن المديني: "كان ضعيفا".

قال الذهبي في الكاشف:

" عن بن عمر وجابر وعنه معمر وزائدة وبشر بن المفضل قال أبو حاتم وعدة لين الحديث وقال بن خزيمة لا أحتج به "

قال فيه الحافظ في التقريب:

" صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة من الرابعة مات بعد الأربعين "^(٣).

والذي يظهر لي، أنه ضعيف.

٢- أبو حاتم الرازي.

(١) المحلى بالآثار (١/ ٢٢٦).

(٢) نقله الحافظ في التلخيص الحبير (١/ ٣٢٩).

(٣) الكاشف (١/ ٥٩٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٤)، تقريب التهذيب (ص: ٣٢١).

قال ابن أبي حاتم في العلل:

"وسألتُ أبا عن حديثِ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: كَانَ آخِرَ الْأَمْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

هَذَا حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْمَثْنِ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَثْفًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، كَذَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شُعَيْبٌ حَدَّثَ بِهِ مِنْ حِفْظِهِ؛ فَوَهُمَ فِيهِ" ^(١).

٣- وقال الطبراني في المعجم الأوسط:

"لَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ إِلَّا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ" ^(٢).

٤- وقال الدارقطني في الأفراد:

"تفرد به علي بن عيَّاش الحمضي عن شُعَيْبٍ عنه" ^(٣).

والذي يظهر لي قوة هذا القول، لأمر:

١- أن الحديث روي بالمعنى اختصاراً، كما سبق، وذهب إلى هذا أبو داود، وأبو حاتم، وابن حبان، كما سبق بيانه.

٢- قال أبو حاتم رحمه الله:

"يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شُعَيْبٌ حَدَّثَ بِهِ مِنْ حِفْظِهِ؛ فَوَهُمَ فِيهِ".

٣- ما قاله الشافعي من عدم سماع ابن المنكدر لهذا الحديث، ثم أن الوساطة بين ابن المنكدر وجابر هو ابن عقيل، وهو ضعيف الحديث - كما سبق -.

٤- تفرد ابن عيَّاش عن شعيب بهذا الحديث، فأين أصحاب شعيب عن هذا الحديث؟ وقد نص على هذا التفرد الطبراني والدارقطني.

٥- أن هذا القول هو اختيار أئمة هذا الشأن.

والله أعلم

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٦٤٤).

(٢) الطبراني في الأوسط (٥/ ٤٦٦٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢/ ٣٨٤). ١٦٩٠.

فائدة:

قال النووي في شرح صحيح مسلم:

"وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ ﷺ (تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ).

فَذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِأَكْلِ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ مِمَّنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَبْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ وَحَمَهُمُ اللَّهُ وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى وُجُوبِ الْوُضُوءِ الشَّرْعِيِّ وَوُضُوءِ الصَّلَاةِ بِأَكْلِ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالزُّهْرِيِّ، واحتج هؤلاء بحديث: (توضؤوا مما مسته النار).

وَاحتجَّ الْجُمْهُورُ بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِتَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ.

وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ قَالَ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ بِأَسَانِيدِهِمُ الصَّحِيحَةِ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ غَسْلُ الْقَمَرِ وَالْكَفَّيْنِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْخِلَافَ الَّذِي حَكَيْنَاهُ كَانَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ بِأَكْلِ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) شرح صحيح مسلم (٤/ ٤٣).

٢٧٥/٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: { لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسَوَاكٍ }.
رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٢/ ٤٨٤) ٧٥١٣، قال:
"حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، كُوفِيٌّ ثِقَةٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ - أَوْ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسَوَاكٍ - وَلَأَخَّرْتُ عِشَاءَ الْآخِرَةِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ).
هكذا رواه أبو عبيدة الحداد، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، بهذا اللفظ."

-وقد توبع أبو سلمة عن أبي هريرة، تابعه: أبو سعيد المقبري عن أبي هريرة، بنحو لفظ الحديث المتقدم.

فقد أخرج النسائي السنن الكبرى (٣/ ٢٩٠) ٣٠٢٧، قال:
أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ وَمَعَ الْوُضُوءِ بِالسَّوَاكِ».
وفي إسناده: أبو معشر، وهو ضعيف.

-والحديث رواه جماعة من الثقات بلفظ آخر، عن مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ".
فرواه كل من:

- ١- زائدة بن قدامة، عند أحمد في المسند، (١٥/ ٩٧) ٩١٧٩.
- ٢- وعبيدة بن سليمان، أخرجه: أحمد، (١٣/ ٢٤٤) ٧٨٥٣، والترمذي في سننه (١/ ٢٢٠) ٣٤.

٣- ويحيى بن سعيد القطان، أخرجه: أحمد (١٥/ ٣٣٩) ٩٥٤٩، والبيهقي في السنن

الكبرى (١/ ٦٠). ١٥٥.

٤- و إسماعيل بن جعفر، أخرجه: النسائي (٣/ ٢٩١). ٣٠٣٠.

٥- و إسرائيل بن أبي إسحاق السبيعي، أخرجه: الطبراني (٧/ ٢٥٣). ٧٤٢٤.

٦- وأنس بن عياض، أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٤). ٢٣٥.

وغيرهم، كلهم عن:

مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلَفَظَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ."

دراسة الإسناد:

١- خ د ت س/ أبو عبيدة الحداد هو: عبد الواحد بن واصل السدوسي مولا لهم أبو عبيدة الحداد البصري نزيل بغداد.

روى عن: ابن عون وعثمان بن سعد الكاتب ويونس بن أبي إسحاق، وغيرهم.

وعنه: أحمد وأبو خيثمة ومحمد بن الصباح الدولابي ويحيى بن معين، وغيرهم.

قال ابن معين: "ثقة" وقال أيضاً: "كان من المتثبتين ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة"، وقال العجلي، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الدارقطني والخطيب، ووثقه أحمد في المسند - كما سبق -.

قال أحمد: "لم يكن صاحب الحفظ، كان صاحب شيوخ، كان كتابه صحيحاً"، وحكى الأزدي، عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه ضعفه، ثم قال الأزدي: "ما أقرب ما قال أحمد لأن له أحاديث غير مرضية عن شعبة وغيره إلا أنه في الجملة قد حمل عنه الناس ويحتمل لصدقه".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن بهز بن حكيم وعوف وعنه أحمد وزباد بن أيوب ثقة".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة من التاسعة مات سنة تسعين ومائة" (١).

(١) الكاشف (١/ ٦٧٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٧).

-والذي يظهر لي أنه ثقة ربما أخطأ.

٢- ع/ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني.

روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان وسعيد بن الحارث، وغيرهم. روى عنه: شعبة الثوري وحماد بن سلمة، ويزيد بن زريع ومعتمر بن سلمان، وغيرهم. قال يحيى القطان: "محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث"، وقال الجوزجاني: "ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ثقة"، وقال بن عدي: "له حديث صالح، وروى عنه مالك في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به"، وذكره بن حبان في الثقات، وقال: "خطيء"، وقال أحمد بن أبي مریم عن بن معين: "ثقة"، قال يعقوب بن شيبة: "هو وسط وإلى الضعف".

-الكلام عليه في روايته عن أبي سلمة:

قال ابن خيثمة: سئل ابن معين عن محمد بن عمرو فقال: "ما زال الناس ينقون حديثه، قيل له وما علة ذلك، قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة". و أشار علي بن المديني إلى ذلك.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وأبي سلمة وعنه شعبة ومالك ومحمد الأنصاري قال أبو حاتم: يكتب حديثه وقال النسائي وغيره: ليس به بأس مات ١٤٤".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق له أوهام من السادسة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح" (١).

(١) الكاشف (٢/ ٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٦)، تقريب التهذيب (ص: ٤٩٩)، وانظر: شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٣).

٣- ع/ أبو سلمة ابن عبد الرحمن ابن عوف الزهري المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأئمة عن أبيه وعائشة وأبي هريرة وعنه ابنه عمر والزهري ومحمد بن عمرو في موته أقوال".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة مكثّر من الثالثة مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة وكان مولده سنة بضعة وعشرين"^(١).

٤- ع/ أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه قيل عبد الرحمن بن صخر وقيل ابن غنم وقيل عبد الله ابن عائذ وقيل ابن عامر وقيل ابن عمرو وقيل سكين ابن ودمة، وقيل ابن هانئ وقيل ابن مل وقيل ابن صخر وقيل عامر ابن عبد شمس وقيل ابن عمير وقيل يزيد ابن عشرة وقيل عبد نهم وقيل عبد شمس وقيل غنم وقيل عبيد ابن غنم وقيل عمرو ابن غنم وقيل ابن عامر وقيل سعيد ابن الحارث هذا الذي وقفنا عليه من الاختلاف في ذلك ونقطع بأن عبد شمس وعبدنهم غير بعد أن أسلم واختلف في أيها أرجح فذهب كثيرون إلى الأول وذهب جمع من النسابين إلى عمرو ابن عامر مات سنة سبع وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة^(٢)

الحكم على الحديث:

قد صحح هذا الحديث، ابن الملقن في البدر المنير^(٣)، والسيوطي في المعجم الصغير^(٤).

وحسن الحديث المنذري في الترغيب والترهيب^(٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد:

(١) الكاشف (٢/ ٤٣١)، تقريب التهذيب (ص: ٦٤٥).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٤٨)، تقريب التهذيب (ص: ٦٨٠).

(٣) البدر المنير (١/ ٦٩٩).

(٤) فيض القدير (٥/ ٣٤٠).

(٥) الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٩٨).

"وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ"^(١).
وحسنه أيضاً السيوطي في الدر المنثور^(٢).

-والذي يظهر لي أن الحديث بهذا اللفظ، شاذ، حيث تفرد به أبو عبيدة الحداد - فيما أعلم - بهذا اللفظ عن علقمة، وقد خالف الائمة بهذا اللفظ أمثال:
زائدة بن قدامة، وعبد بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، وإسماعيل بن جعفر،
وإسرائيل بن أبي إسحاق، وأنس بن عياض، وغيرهم.
فقد روه عن علقمة باللفظ المشهور:
"لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ".

-أما المتابعة التي رواها النسائي في السنن الكبرى، فضعيفة لأن في إسناده:
أبو معشر وهو: ٤/ نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني أبو معشر مولى بني هاشم.
قال الذهبي في الكاشف:
"عن المقبري والقرظي ونافع وعنه بن مهدي وسعيد بن منصور قال أحمد صدوق لا يقيم
الإسناد وقال بن معين ليس بالقوي وقال بن عدي يكتب حديثه مع ضعفه".
قال ابن حجر في التقریب:
"ضعيف من السادسة أسن واختلط مات سنة سبعين ومائة ويقال كان اسمه عبد الرحمن
بن الوليد بن هلال"^(٣).

-والحديث أصله في الصحيحين من طريق:
عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٤).

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٢١).

(٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/ ٢٧٧).

(٣) الكاشف (٢/ ٣١٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٤) صحيح البخاري (٢/ ٨٨٧)، صحيح مسلم (١/ ٢٢٠) (٢٥٢).

فائدة:

قال النووي رحمه الله في شرح مسلم:

"وَاخْتَلَفُوا فِي الْوُضُوءِ [هل هو] فَرَضٌ عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ؟، أَمْ عَلَى الْمَحْدَثِ

خاصة؟.

فَدَهَبَ ذَاهِبُونَ مِنَ السَّلَفِ إِلَى أَنَّ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى {إِذَا

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ} الْآيَةُ.

وَدَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ.

وَقِيلَ الْأَمْرُ بِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَلَى النَّدْبِ.

وَقِيلَ بَلْ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا لِمَنْ أَحْدَثَ وَلَكِنَّ تَجْدِيدَهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مُسْتَحَبٌّ وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ

أَهْلُ الْفُتُوَى بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَبْقَ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافٌ وَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُمْ إِذَا كُنْتُمْ مُحْدِثِينَ^(١).

(١) شرح النووي على مسلم (٣/ ١٠٢).

٢٧٦/٣١ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: { كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قِيلَ لَهُ فَأَنْتُمْ كَيْفَ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحْدِثْ }.
رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٩/٣٥٠) ١٢٣٤٦، والبخاري في صحيحه (١/٥٣) ٢١٤، والترمذي في سننه (١/٨٨) ٦٠، من طريق:
سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهِ.
وأخرجه أبو داود في سننه (١/٤٤) ١٧١، وابن ماجه (١/١٧٠) ٥٠٩، من طريق:
شريك عن عمرو بن عامر به.
وأخرجه النسائي في سننه (١/٨٥) ١٣١، من طريق: شعبة عن عمرو بن عامر به.

٢٧٧/٣٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ { أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أُمِرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شُقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أُمِرَ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ }.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةً عَلَى ذَلِكَ، كَانَ يَفْعَلُهُ حَتَّى مَاتَ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٢٩١ / ٣٦) ٢١٩٦٠، قال:

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانَ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ الْمَازِينِيُّ مَازِنُ بْنُ النَّجَّارِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ، قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ وَضُوءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّ هُوَ؟، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ الْعَسِيلِ، حَدَّثَهَا: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أُمِرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شُقَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمِرَ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ " قَالَ: " فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةً عَلَى ذَلِكَ، كَانَ يَفْعَلُهُ حَتَّى مَاتَ ".

- الحديث مداره على: محمد بن إسحاق، عن مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (وجاء في بعض الروايات: عبيد الله بن عبد الله)، عن أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ الْعَسِيلِ، حَدَّثَهَا بِهِ.

- فقد رواه عن ابن إسحاق كلاً من:

١- يعقوب بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق قال حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَّانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهِ.

أخرجه أحمد كما سبق، وابن خزيمة في صحيحه (١ / ١١) ١٥٠، والبزار في مسنده (٨ / ٣١٠) ٣٣٨٢، والحاكم في المستدرک (١ / ٢٥٨) ٥٥٦، والضياء في المختارة (٩ / ٢٦٥) ٢٢٧٠.

٢- وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، بِهِ.

أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٢١) ٦٨٤، وأبو داود في سننه (١/ ١٢) ٤٨، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٤/ ٢٤٤) ٢٢٤٧، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١١) ١٥، والطحاوي شرح معاني الآثار (١/ ٤٢) ٢٢٧، والضياء في المختارة (٩/ ٢٦٥) ٢٢٨، والحازمي في الاعتبار (ص: ٥٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٦١) ١٥٨.

٣- يُؤْتَسُّ بْنُ بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهِ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٦٧).

٤- سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى اللَّخْمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، بِهِ.

أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٦٣)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٦١) ١٥٨.

دراسة الإسناد:

- ١- خت م ٤/ محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلي مولاهم المدني نزيل العراق. وروى عن: أبيه والأعرج وعبيد الله بن عبد الله بن عمر ومعبد بن كعب بن مالك، وغيرهم. وعنه: جرير بن حازم، والحمادان وشعبة والسفيانان، وغيرهم.
- قال ابن معين عنه: "كان ثقة وكان حسن الحديث"، وقال الأثرم عن أحمد: "هو حسن الحديث"، وقال البخاري: "رأيت على بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق، قال: وقال على: ما رأيت أحدا يتهم بن إسحاق"، وقال شعبة: "ابن إسحاق أمير المؤمنين لحفظه"، قال البخاري أيضا: "محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها".
- وقال يعقوب بن شيبة، سمعت بن نمير يقول: "إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتى من أنه يحدث عن الجهولين أحاديث باطلة"، قال يعقوب: "وسألت بن المديني كيف حديث بن إسحاق عندك فقال صحيح".
- قال أحمد بن حنبل: "كان بن إسحاق يدلّس".
- وضعفه ابن معين في رواية له، وقال في رواية الدوري: "ثقة وليس بحجة"، وقال النسائي:

"ليس بالقوي"، وقال الدارمي: "قلت (يعني ليحيى بن معين): فمحمد بن إسحاق؟ فقال: ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزُّهْرِيِّ"، وضعفه أبو حاتم، وقال ابن عدي رحمه الله: "ربما أخطأ، أو يهم في الشئ بعد الشئ، كما يخطئ غيره".

-وقد تكلم فيه مالك وهشام بن عروة، وهذا الكلام لا ينقص من منزلته رحمه الله.
وقال إبراهيم الحري حدثني مصعب قال: "كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث".
قال الذهبي عنه في السير:

"وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن إلا فيما شذ فيه، فإنه يعد منكراً" ^(١).
قال الذهبي في الكاشف:

"الإمام رأى أنسا وروى عن عطاء والزهرى وعنه شعبة والحمادان والسفيانان ويونس بن بكير وأحمد بن خالد كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به وحديثه حسن وقد صححه جماعة مات سنة إحدى وخمسين ومائة وقيل سنة اثنتين".

قال ابن حجر في التقریب:
"إمام المغازي صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها" ^(٢).

-والذي يظهر لي أنه صدوق حسن الحديث ربما دلّس وأخطأ، وروايته عن الزهرى متكلم فيها.

٢-ع/ محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وعمه واسع وأنس وعنه الزهرى وربيعة ومالك ثقة صاحب حلقة مات ١٢١".
قال ابن حجر في التقریب:

(١) سير أعلام النبلاء: (٧ / ٤١).

(٢) الكاشف (٢ / ١٥٦)، تهذيب التهذيب (٩ / ٣٩)، تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

"ثقة فقيه من الرابعة مات سنة إحدى وعشرين وهو ابن أربع وسبعين سنة"^(١).

٣- وقد اختلف على ابن إسحاق في تسمية شيخه، فجاءت بعض الروايات بتسميته: عبيد الله، وبعضها عبد الله، وكلاهما ثقة:

- خ م د ت س / عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن المدني قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وأبي هريرة وعنه الزهري وعبد الرحمن بن القاسم وطائفة صدوق". قال ابن حجر في التقريب:

"كان وصي أبيه ثقة من الثالثة مات سنة خمس ومائة"^(٢).

- ع / عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني أبو بكر شقيق سالم. قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وصميته الليثية وعنه الزهري وعبيد الله بن عمر وخلق مات قبل أخيه سالم وبعد المائة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثالثة مات سنة ست ومائة"^(٣).

٤- د / أسماء بنت زيد بن الخطاب العدوية

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عبد الله بن الغسيل وعنها عبد الله بن عبد الله بن عمر وغيره ولها رؤية".

قال ابن حجر في التقريب:

"يقال لها صحبة وماتت قبل ابن عمر"^(٤).

٥- د / عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري له رؤية وأبوه غسيل الملائكة

(١) الكاشف (٢/ ٢٢٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥١٢).

(٢) الكاشف (١/ ٥٦٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٠).

(٣) الكاشف (١/ ٦٨٢)، تقريب التهذيب (ص: ٣٧٢).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤١)، الكاشف (٢/ ٥٠٢)، تقريب التهذيب (ص: ٧٤٣).

قتل يوم أحد وأم عبد الله جميلة بنت عبد الله ابن أبي استشهد عبد الله يوم الحرة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وكان أمير الأنصار بها ^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث حسن، من أجل محمد بن إسحاق فهو: صدوق حسن الحديث موصوف بالتدليس، وقد صرح بالتحديث من طريق: إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق قال حدثنا محمد بن يحيى به.

وقد اختلف على ابن إسحاق في تسمية شيخه، فجاءت بعض الروايات بتسميته عبيد الله، وبعضها عبد الله، وهذا الاختلاف لا يضر لأن كلاهما ثقة، كما سبق.

-وقد صحح الحديث:

- ١- ابن خزيمة في صحيحه ^(٢).
- ٢- والحاكم في المستدرک وقال:
"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُجَرِّجْهُ" ^(٣).
- ٣- والضياء المقدسي في المختارة ^(٤).
- ٤- وصححه أيضاً ابن الملقن ^(٥).
- ٥- وحسنه الحازمي في الاعتبار ^(٦).
- ٦- وابن حجر في التلخيص ^(٧).

والله أعلم

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٠)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٧) ٤٦٥٦.

(٢) ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١١) ١٥.

(٣) الحاكم في المستدرک (١/ ٢٥٨) ٥٥٦.

(٤) ابن طاهر في المختارة (٩/ ٢٦٥) ٢٢٧.

(٥) البدر المنير (٧/ ٤٣٦).

(٦) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٥٣).

(٧) التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ٢٦١).

٢٧٨/٣٣ - وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: { مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ }.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (١٦ / ١) ٦٢ قال:
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَنَا لِحَدِيثِ ابْنِ يَحْيَى أَتَقَرُّ عَنْ غُطَيْفٍ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهَذَلِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَمَّا نُودِيَ بِالطَّهْرِ تَوَضَّأَ فَصَلَّى، فَلَمَّا نُودِيَ بِالْعَصْرِ تَوَضَّأَ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا حَدِيثُ مُسَدَّدٍ وَهُوَ أَتَمُّ.

الحديث أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور (ص: ٣٨ (١٢٩)، وعبد بن حميد في مسنده (المنتخب) (ص: ٨٥٩ (٢٧١)، والترمذي في سننه (١ / ٨٧) ٥٩، وابن ماجه في سننه (١ / ١٧٠) ٥١٢، وابن جرير في تفسيره (٨ / ١٦٣)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢ / ٨٩٣) ١٥٦٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٤٢) ٢٢٥، والطبراني في المعجم الكبير ج ١٣، ١٤ (ص: ٣٢٣) ١٤١٢٢^(١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٢٥١) ٧٦٢، من طريق أبي داود.

كلهم من طريق:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الْأَفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهَذَلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ١٦) ٥٣، موقوفاً على ابن عمر فقال:

حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْأَفْرِيقِيِّ، عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، يَقُولُ:

«مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

(١) النسخة الساقطة من المعجم الكبير تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

دراسة الإسناد:

١- بخ د ت ق/ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيتها.

روى عن: أبي عبد الرحمن الحبلي، وزيايد بن نعيم الحضرمي وعمران بن عبد المعافري،

وغيرهم

وعنه: الثوري، وابن المبارك، ومروان بن معاوية وابن إدريس وأبو خيثمة، وغيرهم.

قال يحيى بن سعيد: "عبد الرحمن بن زياد ثقة"، وضعفه هشام بن عروة، وقال أحمد:

"ليس بشيء"، وقال أيضاً: "منكر الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ضعيف يكتب حديثه،

وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يحدثها"، وقال يعقوب بن شيبه: "ضعيف الحديث،

وهو ثقة صدوق رجل صالح"، وقال الترمذي: "ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان

وغيره ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث"، وقال النسائي:

"ضعيف"، وقال ابن خزيمة: "لا يحتج به"، وقال ابن خراش: "متروك"، وقال الساجي: "فيه

ضعف، وكان ابن وهب يطريه، وكان أحمد بن صالح ينكر على من يتكلم فيه، ويقول هو

ثقة"، وقال ابن عدي: "عامه حديثه لا يتابع عليه".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه ومسلم بن يسار وأبي عبد الرحمن الحبلي وعنه بن وهب والمقرئ ضعفه وقال

الترمذي رأيت البخاري يقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث مات سنة ١٥٦ نيف على

المائة".

قال ابن حجر في التقریب:

"ضعيف في حفظه من السابعة مات سنة ست وخمسين وقيل بعدها وقيل جاز المائة ولم

يصح وكان رجلاً صالحاً"^(١).

٢- د ت ق/ أبو غطفان الهذلي ويقال غطفان ويقال غضيف.

روى عن: ابن عمر.

وعنه: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم.

(١) الكاشف (١/ ٦٢٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٤)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: "لا يعرف اسمه"، وضعفة الترمذي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن بن عمر وعنه بكر بن سودة وعبد الرحمن الإفريقي".

قال ابن حجر في التقريب:

"أبو غطيف بالتصغير الهذلي مجهول من الثالثة وقيل هو غطيف أو غضيف بالضاد المعجمة"^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ولا يصح لان في إسناده: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وهو ضعيف.

وقد ضعف الحديث:

١- الترمذي قال في سننه:

"وَيُرْوَى عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ"^(٢).

٢- وقال البخاري: منكر^(٣).

٣- وأعله البيهقي في السنن الكبرى بالأفريقي^(٤).

٤- وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية^(٥).

٥- وضعفه أيضاً النووي في خلاصة الأحكام^(٦).

(١) الكاشف (٢/ ٤٥٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٩٩)، تقريب التهذيب (ص: ٦٦٤).

(٢) والترمذي في سننه (١/ ٨٧) ٥٩.

(٣) نقله عنه في شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: ٥٢٤)، ونقله أيضاً صاحب كتاب: أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص: ٢٦٧) ١٣٧٩.

(٤) البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٥١) ٧٦٢.

(٥) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٥٣).

(٦) خلاصة الأحكام (١/ ١٢١).

٦- و زين الدين العراقي في المغني عن حمل الأسفار^(١).

٧- وابن حجر في تلخيص الحبير^(٢).

٨- وقال والبوصيري في مصباح الزجاجاة:

"هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَمَعَ ضَعْفِهِ كَانَ يُدَلِّسُ"^(٣).

وغيرهم.

والله أعلم.

فائدة:

قال القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢/ ١١):

"وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْوُضُوءَ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ أَمْ عَلَى الْمَحْدَثِ خَاصَّةً.

فَذَهَبَ ذَاهِبُونَ مِنَ السَّلَفِ إِلَى أَنَّ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٤) الْآيَةُ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ، وَقِيلَ الْأَمْرُ بِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَلَى النَّدْبِ، وَقِيلَ

بَلْ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا لِمَنْ أَحْدَثَ، وَلَكِنَّ تَجْدِيدَهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مُسْتَحَبٌّ، وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ أَهْلُ

الْفَتْوَى بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَبْقَ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافٌ، وَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُمْ إِذَا كُنْتُمْ مُحْدِثِينَ"^(٥).

(١) المغني عن حمل الأسفار (ص: ١٥٩).

(٢) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٨٤).

(٣) مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه (١/ ٧٤).

(٤) المائدة: ٦.

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢/ ١١)، ونقله عنه النووي في شرح مسلم (٣/ ١٠٢).

٢٧٩/٣٤ - عَنْ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ { أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ بِنَحْوِهِ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٤ / ٣٦١) ٢٠٧٦١، قال:
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ حُضَيْنِ أَبِي سَاسَانَ، عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ، قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: ابْنُ عُمَيْرٍ بْنُ جُدْعَانَ، أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ قَالَ: " إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ، إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ " .
ومدار الحديث على:

قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ حُضَيْنِ أَبِي سَاسَانَ، عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهِ .

-وقد رواه عن قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وقد رواه جمع عن سعيد، منهم:

١-محمد بن جعفر(غندر)، أخرجه أحمد كما سبق.

٢-عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أخرجه أحمد كما سبق، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٢٧) ١١٠، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ١٤٦) ٤٢٦.

٣-يزيد بن زريع، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠ / ٣٢٩) ٧٨١، والحاكم في المستدرک (١ / ٢٧٢) ٥٩٢.

٤-معاذ بن معاذ العنبري، أخرجه النسائي في سننه (١ / ٣٧) ٣٨، ولفظه:

«سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَدَّ عَلَيْهِ» .

٥-عبد الأعلى بن عبد الأعلى، أخرجه أبو داود في سننه (١ / ٥) ١٧، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢ / ٩) ٦٧٣، وابن خزيمة في صحيحه (١ / ١٠٣) ٢٠٦، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٣ / ٨٢) ٨٠٣، وأخرجه الحاكم في المستدرک (١ / ٢٧٢) ٥٩٢، ولفظ أبي داود:

"أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ "إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ ﷻ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ أَوْ قَالَ: عَلَى طَهَارَةٍ".

٦-روح بن عباد، أخرجه أحمد في المسند (٣٤ / ٣٦١) ٢٠٧٦٠، وابن ماجه في سننه (١ / ١٢٦) ٣٥٠، والسراج في المسند (ص: ٤٠) ٢٠٠.
٧-ومحمد بن عبد الله الأنصاري، أخرجه ابن ماجه في سننه (١ / ١٢٦) ٣٥٠.

-وقد تابع سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، تابعه :

١-هشام الدستوائي، أخرجه الدارمي في سننه (٣ / ١٧٢٦) ٢٦٨٣، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢ / ٩) ٦٧٤، والطبراني في الكبير، والسراج في مسنده (ص: ٤٠) ١٩، ولفظه: «سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَلَمْ يَرُدَّ ﷺ حَتَّى تَوَضَّأَ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ، رَدَّهُ عَلَيْهِ»
٢- شعبه، أخرجه الحاكم في المستدرك (١ / ٢٧٢) ٥٩٢، ولفظه:
"أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ".

دراسة الإسناد:

١- ع / سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري.
روى عن: قتادة والنضر بن أنس والحسن البصري، وأبي معشر زياد بن كليب، وغيرهم.
وعنه: الأعمش وهو من شيوخه، وشعبة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وروح بن عباد، ويزيد بن زريع، وغيرهم.

قال فيه ابن معين، والنسائي: "ثقة"، وقال أبو زرعة: "ثقة مأمون"، وقال ابن أبي خيثمة: "أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي"، وقال أبو عوانة: "ما كان عندنا في ذلك الزمان أحفظ منه"، وقال أبو داود الطيالسي: "كان أحفظ أصحاب قتادة"، وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: "سعيد أحفظ وأثبت يعني من أبان العطار وأثبت أصحاب قتادة هشام وسعيد".

-وقد وصف بالاختلاط، قال أبو حاتم: "هو قبل أن يختلط ثقة وكان أعلم الناس بحديث قتادة"، وقال أبو زرعة الدمشقي عن دحيم: "ختلط مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة"، وقال أبو داود: "كان وكيع يقول كنا ندخل على سعيد فنسمع فما كان من صحيح

حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحاً طرحناه"، وقال الأزدي: "اختلط اختلاطاً قبيحاً"، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، ثم اختلط في آخر عمره"، وقال ابن حبان في الثقات: "مات سنة ١٥٥" وبقي في اختلاطه خمس سنين ولا يحتج إلا بما روى عنه القدماء، مثل: يزيد بن زريع وابن المبارك، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها.

-وقد روى عنه قبل الاختلاط جمع منهم:

يزيد بن زريع، وعبد الوهاب الخفاف، وعبد بن سليمان، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، ومحمد بن أبي عدي، روح بن عباد، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وابن المبارك، وغيرهم.^(١)

-وقد أتهم بالتدليس، ووصفه النسائي به، وقال فيه أبو بكر البزار: "يحدث عن جماعة لم يسمع منهم فإذا قال سمعت وحدثنا كان مأمونا على ما قال"، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: "كان يرسل".

وقد ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين وجعله من الطبقة: الثانية، وهم:

"من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة"^(٢).

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الاعلام عن الحسن ومحمد وأبي رجاء العطاردي وقتادة وعنه شعبة والقطان وغندر قال أحمد كان يحفظ لم يكن له كتاب وقال بن معين هو من أثبتهم في قتادة وقال أبو حاتم هو قبل أن يختلط ثقة توفي ١٥٦".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة من السادسة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين"^(٣).

٢- ع/ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري.

قال الذهبي في الكاشف:

(١) الكواكب النيرات لابن الكيال (ص: ١٩٦).

(٢) طبقات المدلسين: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ١٣).

(٣) الكاشف (١/ ٤٤١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦٣)، تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).

"الحافظ المفسر عن عبد الله بن سرجس وأنس وعنه أيوب وشعبة وأبو عوانة مات كهلاً ١١٨ وقيل ١١٧".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة"^(١).

٣-ع/ الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم.

قال الذهبي في الكاشف:

"مولى زيد بن ثابت وقيل مولى جميل بن قطبة، وقيل غير ذلك، وأبوه يسار من سبي ميسان، أعتقه الربيع بنت النضر، ولد الحسن زمن عمر، وسمع عثمان وشهد الدار ابن أربع عشرة سنة، وروى عن عمران بن حصين وأبي موسى وابن عباس وجندب وعنه بن عون ويونس وأمهم، كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل، مات في رجب سنة عشرة ومائة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حُدِّثُوا وخطبوا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة الثالثة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين"^(٢).

٤-م (د س ق)^(٣)/ حنين بضاد معجمة مصغر بن المنذر بن الحارث الرقاشي أبو

ساسان وهو لقب وكنيته أبو محمد.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عثمان وعلي وعنه الحسن وداود بن أبي هند ثقة شريف من أمراء علي يوم صفين وكان شجاعاً شاعراً مفوهاً توفي ٩٧".

قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (٢/ ١٣٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

(٢) الكاشف (١/ ٣٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ١٦٠).

(٣) مابين القوسين من الكاشف للذهبي الكاشف (١/ ٣٤٠).

"كان من أمراء علي بصفين وهو ثقة من الثانية مات على رأس المائة م" (١).

٥- د س ق / مهاجر بن قنفذ بضم القاف والفاء بينهما نون ساكنة بن عمير بن جدعان التيمي صحابي أسلم يوم الفتح وولاه عثمان شرطته مات بالبصرة. (٢)

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح ورجاله ثقات، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، ومن رواه عن سعيد وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن زريع، وعبد بن سليمان، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، روح بن عبادة، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وغيرهم. (٣)

وسعيد من أوثق الناس في قتادة، كما بينه الحفاظ.

-وقد صحح الحديث:

- ١- ابن خزيمة في صحيحه (٤).
- ٢- وصحح الدارقطني طريق قتادة (٥).

(١) الكاشف (١/ ٣٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ١٧١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٨)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٨١).

(٣) الكواكب النيرات لابن الكيال (ص: ١٩٦).

(٤) ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٠٣) ٢٠٦.

(٥) قال الدارقطني في العلل (١٤/ ٧٢) ٣٤٣١، لما سئل عن حديث المهاجر بن (قنفذ) بن عمير بن جدعان أنه سلم على النبي ﷺ وهو يتوضأ فلم يرد عليه، فلما فرغ قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْحُسَيْنُ الْبَصْرِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فَرَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذَرِ أَبِي سَاسَانَ، عَنِ الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَ بِهِ سَعِيدٌ، وَهَشَامٌ، وَخَالْفَةُ حَمِيدُ الطَّوِيلِ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخْتَارِ، وَأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَأَبُو سَهْلٍ كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ وَاصِلٍ وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ، فَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْمُهَاجِرِ فَلَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

ورواه عباد بن ميسرة، عن الحسن، قال: حدثني رجل من قريش لم يسمه أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، قال: فسلم عليه فما رد عليه حتى مس ماء.

٣- وصححه أيضاً: وابن حبان في صحيحه^(١).

٣- والحاكم في المستدرک وقال:

" هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ " ^(٢).

٤- وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في نتائج الأفكار:

"هذا حديث حسن صحيح" ^(٣).

-وللحديث شواهد منها:

١- قال مسلم في صحيحه (١/ ٢٨١) (٣٧٠):

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ»
وأخرجه سنن النسائي (٨/ ١٧٥).

٢- ويشهد له حديث أبي جهيم الأتي.

والله أعلم.

فائدة:

في الجمع بين هذا الحديث، والحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٨٢) (٣٧٣)، من طريق: خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ».

قال النووي في شرح صحيح مسلم:

"قَوْلُ عَائِشَةَ ؓ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ)، هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي جَوَازِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ وَشَبَهَهَا مِنَ الْأَذْكَارِ وَهَذَا جَائِزٌ

ورواه أبو الأشعث، عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حديث قتادة أصحها. أه

(١) ابن حبان في صحيحه (٣/ ٨٢) ٨٠٣.

(٢) الحاكم في المستدرک (١/ ٢٧٢) ٥٩٢.

(٣) نتائج الأفكار (١/ ٢٠٦).

بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ فَالْجُمْهُورُ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا.

وَيَجُوزُ لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ أَنْ يُجْرِيَا الْقُرْآنَ عَلَى قُلُوبِهِمَا وَأَنْ يَنْظُرَا فِي الْمَصْحَفِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يُكْرَهُ الذِّكْرُ فِي حَالَةِ الْجُلُوسِ عَلَى الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ وَفِي حَالَةِ الْجَمَاعِ.

فَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ يَكُونُ الْحَدِيثُ مَخْصُوصًا بِمَا سِوَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَيَكُونُ

مُعْظَمُ الْمَقْصُودِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى مُتَطَهِّرًا وَمُحَدِّثًا وَجُنُبًا وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا

وَمَاشِيًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) شرح صحيح مسلم (٤/ ٦٨)، بتصرف.

٢٨٠/٣٥ - وَعَنْ أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: { أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ ﷺ }.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٧٥) ٣٣٧، قال:
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:
 سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ،
 حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو جُهَيْمِ الْأَنْصَارِيُّ:
 «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ
 عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ ﷺ».
 وأخرجه مسلم تعليقاً (١/ ٢٨١) (٣٦٩) فقال:
 "وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ فَذَكَرَهُ".
 وأخرجه وأبو داود في سننه (١/ ٨٩) ٣٢٩، والنسائي في السنن (١/ ١٦٥) ٣١١.

فائدة:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري:
 "وقد استدلل البخاري بهذا الحديث على جواز التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء، ولكن التيمم هنا لم يكن لما تجب له الطهارة، بل لما يستحب له، وقد ذكرنا أن عمر كان يتيمم في الحضر لذكر الله ﷻ، وهو من رواية علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قَالَ: "رَأَيْتُ عُمَرَ بِالْأَيْمَنِ ثُمَّ أَتَى الْحَائِطَ فَمَسَحَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا لِلذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ حَتَّى تَلْقَى الْمَاءَ". خَرَّجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ.
 وهذا يدل على أنه إنما تيمم بمكان ليس فيه ماء، وذكرنا فيما تقدم أن من السلف من كان يتيمم لرواية الحديث ونحو ذلك، وعن أبي العالية أنه تيمم لرد السلام.

وقد ذكر طائفة من أعيان الشافعية كأبي المعالي الجويني، وصاحبه أبي حامد صرحوا بأن من تيمم في الحضر، ثم قرأ القرآن وذكر الله كان جائزاً، استدلالاً بهذا الحديث.

ورد ذلك بعض متأخريهم، وقال: لم يكن تيمم النبي - ﷺ - بالمدينة، إنما كان ظاهراً حيث لا يوجد الماء، ولكن كان بقرب المدينة، فإن في هذا الحديث أن النبي - ﷺ - كان قد أقبل من نحو بئر جمل، وهي خارج المدينة.

وذكر الأثرم أبي الوليد، أنه سأل محمد بن ثابت هذا: من الذي يقول النبي وابن عمر؟ فقال لا أدري.

وقال بعض أصحابنا: يجوز التيمم لرد السلام في الحضر، إذا خشي فوته؛ لأن الطهارة لرده مشروعة ندباً لا وجوباً؛ فإنه يجوز الرد مع الحدث لكن يفوت فعله بالطهارة؛ لأنه على الفور.

واستدل بعضهم بهذا الحديث: على جواز التيمم في الحضر إذا خاف فوت صلاة الجنائز، كما هو قول كثير من العلماء، ومذهب أبي حنيفة، وأحمد في رواية عنه، وذكر أحمد أنه قول أكثر العلماء: ابن عباس ومن بعده - وذكر الحسن والنخعي وجماعة.

ومن منع من ذلك كمالك والشافعي وأحمد - في الرواية الأخرى -؛ فإنهم قد يفرقون بأن الطهارة بالماء لصلاة الجنائز شرط، فلا يسقط مع القدرة عليه خشية الفوات، بخلاف الطهارة لرد السلام ونحوه من الذكر، فأنها ليست بشرط فخف أمرها^(١).

(١) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٢٣٣) بتصرف.

٢٨٢/٣٦ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: {إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتَ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتَ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتَ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتَ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا بَلَغْتَ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ قَالَ: لَا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه (١/ ٥٨) ٢٤٧، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ". قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

وأخرجه أحمد في المسند بنحوه (٣٠ / ٥٣٠) ١٨٥٦١، ومسلم في صحيحه (٤ / ٢٠٨١) (٢٧١٠)، وأبو داود في سننه، والترمذي في سننه (٥ / ٥٦٧) ٣٥٧٤، وابن ماجه في سننه (٢ / ١٢٧٥) ٣٨٧٦، والنسائي في السنن الكبرى (٤ / ٣١١) ٥٠٤٦.

فائدة:

قال القاضي عياض رحمه الله في شرح الحديث في: إكمال المعلم بفوائد مسلم: "فيه ثلاث سنن:

إحداها: الوضوء للنوم مخافة أن يتوفاه الله على غير طهارة. وليكون أصدق لرؤياه وأبعد من تلعب الشيطان به في منامه وترويعه، وليكون إن مات آخر عمله من الدنيا الطهارة وذكر الله،

والثانية: النوم على الشق الأيمن، ففيها في التيامن من البركة، وفي اسمه من الخير، واستعماله في موارد الشرع، وأيضاً فإن في نومه على شقه الأيمن حكمة لسرعة انتباهه، ولئلا يستغرقه النوم استغراقاً كلياً؛

الثالثة: ذكر الله تعالى عند النوم؛ ليكون خاتمة عمله، إذ هو أحد الموتين، ومخافة أن يتوفى في نومته تلك فيكون آخر كلامه"^(١).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٢٠٧)، بتصرف.

٢٨٣/٣٧ - ابن عُمرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ { أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟
قَالَ : نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ }^(١).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦٥) ٢٨٩، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ،
قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَفَى عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ
جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ».
وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٤٨) (٣٠٦)، والترمذي في سننه (١/ ٢٠٦) ١٢٠،
وابن ماجه في سننه (١/ ١٩٣) ٥٨٥، والنسائي في السنن (١/ ١٣٩) ٢٥٩.

(١) قال المصنف بعد الحديث التالي: رَوَاهُمَا الْجُمَاعَةُ.

٢٨٤/٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ}.
رَوَاهُمَا الْجَمَاعَةُ.

تخريج الحديث:

الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦٥) ٢٨٨، قال:
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ»
أخرجه أيضاً أحمد في المسند، (٤٢/ ٤٣٢) ٢٥٦٤٦، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٤٨) (٣٠٥)، وأبو داود في سننه (١/ ٥٧) ٢٢٢، وابن ماجه في سننه (١/ ١٩٣) ٥٨٤، والنسائي في السنن (١/ ١٣٩) ٢٥٨، من طريق:
الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»
- زاد الليث بن سعد عن الزهري عند مسلم والنسائي: (قَبْلَ أَنْ يَنَامَ).

٢٨٥/٣٩ - وَلِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ عَنْهَا قَالَتْ: {كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ}.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند (٤١ / ٤٢٣) (٢٤٩٤٩)، قال:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ، يُحَدِّثُ عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ، أَوْ يَأْكُلَ، تَوَضَّأَ"

وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه (١ / ٢٤٨) (٣٠٥)، وأبو داود في سننه داود (١ / ٥٧) (٢٢٤)، وابن ماجه في سننه (١ / ١٩٤) (٥٩١)، ولم يذكر (النوم)، والنسائي في السنن (١ / ١٣٨) (٢٥٥)، كلهم من طريق:

شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢٨٦/٤ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ { رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٢ / ٥١١) ٦١٣، قال:
حَدَّثَنَا هَنَادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَمَّارٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَشْرَبَ، أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»
وأخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ٦٣) ٦٧٨، وأخرجه أبو داود في سننه (١ / ٥٧) ٢٢٥، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٣١٣) ٩٨٣، وأخرجه من طريق الترمذي: البغوي في شرح السنة (٢ / ٣٤) ٢٦٧، وأخرجه الطوسي في مستخرجه (٣ / ١٩٢) ٤٣٧، كلهم باللفظ السابق.
وبنحو اللفظ السابق: أخرجه أحمد في المسند (٣١ / ١٨١) ١٨٨٨٦، وأبو داود في سننه (٤ / ٧٩) ٤١٧٦، وأبو يعلى الموصلي في المسند (٣ / ٢٠٢) ١٦٣٥، كلهم من طريق:
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .
-وقد رواه مطولاً: أبو داود الطيالسي في مسند (٢ / ٣٧) ٦٨١، قال:
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي مِنْ سَفَرٍ فَضَمَخُونِي بِالزَّعْفَرَانِ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يُرَحِّبْ بِي وَلَمْ يَبْشَ بِي وَقَالَ: «أَذْهَبْ فَأَغْسِلْ هَذَا عَنْكَ» قَالَ: فَعَسَلْتُهُ عَنِّي فَجِئْتُ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيَّ مِنْهُ شَيْءٌ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يُرَحِّبْ بِي وَلَمْ يَبْشَ بِي وَقَالَ: «أَذْهَبْ فَأَغْسِلْ هَذَا عَنْكَ» فَعَسَلْتُهُ عَنِّي ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ وَرَحَّبَ بِي وَقَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ الْكَافِرِ بِخَيْرٍ وَلَا الْمُتَضَمِّحَ بِالزَّعْفَرَانِ وَلَا الْجُنُبَ» وَرَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ .
ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٣١٣) ٩٨٢ .

دراسة الإسناد:

١- خت م ٤ / حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين.^(١)

٢- م ٤ / عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني واسم أبيه ميسرة وقيل عبد الله. روى عن: ابن المسيب، ويحيى بن يعمر، وعمر بن شعيب، ونافع مولى بن عمر، وغيرهم.

وعنه: شعبة، وإبراهيم بن طهمان، ومعمر، وابن جريج. والأوزاعي. وثقه: أحمد، ويحيى، والعجلي، وغيرهم، وقال بن أبي حاتم عن أبيه: "ثقة صدوق"، قلت: يحتج به، قال: نعم، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال الدارقطني: "ثقة في نفسه إلا أنه لم يلق بن عباس"، ووثقه ابن سعد، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة معروف بالفتوى والجهاد".

ومن تكلم فيه: شعبة قال فيه: "حدثنا عطاء الخراساني وكان نسيا"، ذكره البخاري والعجلي في الضعفاء، وقال بن حبان: "كان رديء الحفظ يخطئ ولا يعلم فبطل الاحتجاج به".

قال الذهبي في الكاشف:

"أرسل عن معاذ وطائفة من الصحابة وروى عن عكرمة ويحيى بن يعمر والطبقة وعنه ابنه عثمان والأوزاعي ومالك وشعبة قال بن جابر: كنا نغزوا معه فيحبي الليل صلاة إلا نومة السحر مات ١٣٥".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس من الخامسة مات سنة خمس وثلاثين لم يصح أن البخاري أخرج له"^(٢).

-والذي يظهر لي أنه صدوق، يرسل كثيرا.

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨)، تقدم في الحديث: ٢٣٠/٤.

(٢) الكاشف (٢/ ٢٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ٧٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢١٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩٢).

٣- ع/ يحيى بن يعمر البصري نزىل مرو وقاضيهـا.

قال الذهبي في الكاشف:

"قاضي مرو عن عائشة وابن عباس وعنه سليمان التيمي وإسحاق بن سويد ثقة مقرر مفوه".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة فصیح وكان يرسل من الثالثة مات قبل المائة وقيل بعدها" (١).

٤- ع/ عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي أبو اليقظان مولى بني مخزوم صحابي

جليل مشهور من السابقين الأولين بدرى قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين. (٢)

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ولا يصح، لأن فيه انقطاع، فإن يحيى بن يعمر لم يسمع

من عمار بن ياسر رضي الله عنه، وبينهما رجل، كما بينه أبو داود في السنن حيث قال:

"بَيْنَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلٌ" (٣).

-وقال الحافظ ابن رجب في فتح الباري:

"وإسناده منقطع؛ فإن يحيى بن يعمر لم يسمع من عمار بن ياسر - قاله ابن معين، وأبو داود، والدارقطني وغيرهم" (٤).

-وللحديث شاهد:

-أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ١٩٥) ٥٩٢ فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ

قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ صُبَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجُنُبِ، هَلْ يَنَامُ، أَوْ يَأْكُلُ، أَوْ يَشْرَبُ؟ قَالَ:

(١) الكاشف (٢/ ٣٧٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٨)، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٧٣).

(٣) أبو داود في سننه (١/ ٥٧) ٢٢٥.

(٤) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٥١).

«نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»

وفي إسناده (بخ د ق) / شرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمي المدني مولى الأنصار، ضعيف قال فيه أبو زرعة: "الين"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال الدارقطني: "ضعيف يعتبر به"، وقال ابن عدي: "له أحاديث وليست بالكثيرة، وفي عامة ما يرويه نكارة".

-قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي هريرة وابن عباس وعنه بن أبي ذئب ومالك قال بن عيينة كان مفتيا لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدرين منه فاحتاج فاتهموه فيما أرى وقال الدارقطني ضعيف توفي ١٢٣".

وقال فيه الحافظ في التقريب:

"صدوق اختلط بأخرة من الثالثة مات سنة ثلاث وعشرين وقد قارب المائة" (١).

-والذي يظهر لي أن الحديث ضعيف، ولا ينجز بهذا الشاهد، لان في إسناده شرحبيل بن سعد وهو ضعيف، وقال فيه ابن عدي كما سبق: "وفي عامة ما يرويه نكارة".

(١) الكاشف (١/ ٤٨٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٢٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٥).

٢٨٨/٤١ - عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: {كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ وَهُوَ جُنْبٌ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ}.
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه بنحوه، أحمد في المسند (٤١ / ٣٦٦) ٢٤٨٧٢، قال:
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:
حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا
أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، قَالَتْ:، يَغْسِلُ
يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ."

-وقد أخرج الحديث بنحوه: عبد الرزاق في المصنف (١ / ٢٨١) ١٠٨٥، وابن أبي شيبة
في المصنف (١ / ٦٢) ٦٥٨، كلاهما: عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها:
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، يَعْنِي وَهُوَ
جُنْبٌ»، وهذا لفظ ابن أبي شيبة.

-وأخرجه إسحاق بن راهوية في المسند (٢ / ٣٠٠) ٨٢٢، وأخرجه أيضاً أبو داود في
سننه (١ / ٥٧) ٢٢٣، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٣١٢) ٩٨٠، ومن طريق أبي
داود أيضاً: ابن عبد البر في التمهيد، (١٧ / ٣٧) وأخرجه ابن ماجه في سننه (١ /
١٩٥) ٥٩٣، والنسائي في المجتبى (١ / ١٣٩) ٢٥٦، وفي الكبرى (١ / ١٧١) ٢٥٠، وأبو يعلى
في مسنده (٨ / ٧١) ٤٥٩٥، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٤ / ٢٠) ١٢١٨، وأخرجه ابن
شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٣٢) ١٣٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٣١٢) ٩٧٩،
البعوي في الأنوار في شمائل النبي المختار (ص: ٣٦٨) ٤٩٢، كلهم من طريق:
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ
رضي الله عنها بنحوه.

دراسة الإسناد:

١- ع/ يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد مولى آل أبي سفيان.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الاثبات عن الزهري والقاسم وعكرمة وعنه بن المبارك وابن وهب توفي ١٥٩".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين"^(١).

٢- ع/ عبد الله ابن المبارك المروزي مولى بني حنظلة.

قال الذهبي في الكاشف:

"شيخ خراسان عن سليمان التيمي وعاصم الاحول والربيع بن أنس وعنه بن مهدي وابن معين وابن عرفة فأبوه تركي مولى تاجر وأمه خوارزمية ولد سنة ١١٨ وتوفي بهيت ١٨١ في رمضان".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون"^(٢).

٣- ع/ الزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الاعلام عن بن عمر وأنس وسهل وابن المسيب وحديثه عن أبي هريرة في الترمذي وعن رافع بن خديج في النسائي وذلك مرسل، وعنه يونس وعقيل ومعمرو والزبيدي وشعيب ومالك وابن عيينة، قال بن المديني: له نحو ألفي حديث، وقال أبو داود: أسند أكثر من ألف، وحديثه ألفان ومائتا حديث نصفها مسندة مات في رمضان ١٢٤".

(١) الكاشف (٢/ ٤٠٤)، تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

(٢) الكاشف (١/ ٥٩١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

قال ابن حجر في التقريب:

"الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين" ^(١).

٥-ع/ أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأئمة عن أبيه وعائشة وأبي هريرة وعنه ابنه عمر والزهري ومحمد بن عمرو في موته أقوال".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة مكثّر من الثالثة مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة وكان مولده سنة بضع وعشرين" ^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، ورجاله ثقات.

-وقد صححه الحديث:

١- ابن حبان في صحيحه ^(٣).

٢- وقال ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار:

"وَأَحْسَنُ الْأَسَانِيدِ عَنْ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ بْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ فَذَكَرَهُ" ^(٤).

٣- وصححه أيضاً البغوي في الأنوار في شمائل النبي المختار. ^(٥)

والله أعلم

(١) الكاشف (٢/ ٢١٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

(٢) الكاشف (٢/ ٤٣١)، تقريب التهذيب (ص: ٦٤٥).

(٣) ابن حبان في صحيحه (٤/ ٢٠) ١٢١٨.

(٤) الاستذكار (١/ ٢٧٩).

(٥) (ص: ٣٦٨) ٤٩٢.

فائدة:

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث بعد أن ذكر الأحاديث المختلفة في الباب قال:
 "وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا كُلَّهُ جَائِزٌ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ الْجَمَاعِ ثُمَّ
 يَنَامُ.

وَمَنْ شَاءَ غَسَلَ يَدَهُ وَذَكَرَهُ وَنَامَ.

وَمَنْ شَاءَ نَامَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً، غَيْرَ أَنَّ الْوُضُوءَ أَفْضَلُ.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ هَذَا مَرَّةً، لِيَدُلَّ عَلَى الْفَضِيلَةِ، وَهَذَا مَرَّةً لِيَدُلَّ عَلَى الرُّخْصَةِ،
 وَيَسْتَعْمِلَ النَّاسُ ذَلِكَ.

فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بِالْأَفْضَلِ، أَخَذَ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بِالرُّخْصَةِ أَخَذَ^(١).

(١) تأويل مختلف الحديث (ص: ٣٥٠).

٢٩٣/٤٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ {إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ^(١)، ثُمَّ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ}.
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَلَفْظُهُ:
 {إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ}.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحوه (١/ ٢٧١) (٣٤٩)، قال:
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ،
 حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى،
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، وَهَذَا حَدِيثُهُ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: - وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ
 أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ:
 اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَفِطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا
 مِنَ الدَّفْقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ. وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، قَالَ: قَالَ أَبُو
 مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأُذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهُ -
 أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ
 تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتَ سَائِلًا عَنْهُ أُمُّكَ الَّتِي وَلَدَتْكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمُّكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟
 قَالَتْ عَلَى الْحَبِيرِ سَقَطَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

-وأخرجه من هذا الطريق: ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١١٤) ٢٢٧، وأبو عوانة في
 مستخرجه (١/ ٢٤٢) ٨٢٧.

-وأخرجه أحمد في المسند (٤٢/ ١٦٧) ٢٥٢٨١، والترمذي في سننه (١/ ١٨٠) ١٠٨،
 وفي العلل الكبير (ص: ٥٧) ٧٢، وابن ماجه في سننه (١/ ١٩٩) ٦٠٨، والنسائي في السنن

(١) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٧٧):

" هِيَ الْبِدَانِ وَالرَّجُلَانِ، وَقِيلَ الرَّجُلَانِ وَالشُّفْرَانِ، فَكُنِيَ بِذَلِكَ عَنِ الْإِبِلِاجِ."

الكبرى (١/ ١٥١) ١٩٤، كلهم من طريق:

الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، ولفظه:

«إِذَا جَاوَزَ الْحِثَّانَ الْحِثَّانَ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلَّيْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْتَسَلْنَا».^(١)

وفي سنده الوليد بن مسلم وهو موصوف بالتدليس.

-وأخرجه أحمد من طريق: شعبة (٤١/ ١٩٧) ٢٤٦٥٥ وسفيان (٤١/ ٣١٩) ٢٤٨١٧، والترمذي في سننه وصححه (١/ ١٨٢) ١٠٩ من طريق: سفيان، كلاهما عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِذَا جَلَسَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلْزَقَ الْحِثَّانَ بِالْحِثَّانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ".

هذا لفظ أحمد، ولفظ الترمذي: إِذَا جَاوَزَ الْحِثَّانَ الْحِثَّانَ وَجَبَ الْغُسْلُ.

وفي إسناده: علي بن زيد ضعيف، قال فيه الحافظ في التقریب:

"علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي وهو المعروف بعلي ابن زيد ابن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ضعيف من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها بخ م ٤"^(٢).

وقد جاء الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه:

قال البخاري في صحيحه (١/ ٦٦) ٢٩١:

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ،

(١) قال الترمذي في العلل الكبير (ص: ٥٧) ٧٢. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا (يعني البخاري) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، إِنَّمَا يَرْوِيهِ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مُرْسَلًا. وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ شَيْئًا مِنْ قَوْلِهَا: فَأَخَذَ الْحِزْقَةَ فَمَسَحَ بِهَا الْأَذَى، وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٣٦٦)، في الأجابة عما سبق:

وَأَجَابَ مَنْ صَحَّحَهُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَاسِمُ كَانَ نَسِيَهُ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَحَدَّثَ بِهِ ابْنَهُ أَوْ كَانَ حَدَّثَ بِهِ ابْنَهُ ثُمَّ نَسِيَ وَلَا يَخْلُو الْجَوَابُ عَنْ نَظَرٍ.

(٢) تقریب التهذيب (ص: ٤٠١)، وتقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٧٣.

عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغَسْلُ» تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ، مِثْلَهُ وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مِثْلَهُ.

وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٧١) (٣٤٨).

الفصل الثاني

الزوائد في أبواب الغسل

وفيه مبحثين وهما:

- المبحث الأول: زوائد أبواب موجبات الغسل.
- المبحث الثاني: زوائد أبواب الأغسال المستحبة.

المبحث الأول

زوائد أبواب موجبات الغسل

٢٩٤/٤٣ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: {إِنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرْنَا بِالِاغْتِسَالِ بَعْدَهَا}.
 رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي لَفْظٍ: {إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُهِيَ عَنْهَا}.
 رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٧/٣٥) ٢١١٠٠، قال:
 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ سَهْلُ الْأَنْصَارِيِّ:، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فِي زَمَانِهِ، حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ: أَنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ: "الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالِاغْتِسَالِ بَعْدَهَا".

- جاء الحديث بأوجه منها:

أولاً: رواية الزهري عن سهل رضي الله عنه عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

فقد رواه عن الزهري جماعة منهم:

- ١- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه أحمد كما سبق، والترمذي في سننه وصححه (١/١٨٣)، وابن ماجه في سننه (١/٢٠٠) ٦٠٩، وابن الجارود في المنتقى (ص: ٣٣) ٩١، وابن خزيمة في صحيحه (١/١١٢) ٢٢٥، والطوسي في مستخرجه وصححه (١/٣٢١) ٩٤، والسراج في مسنده (٢/٣٣٦) ١٣٨٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٥٧) ٣٢٧، وابن حبان في صحيحه (٣/٤٤٧) ١١٧٣، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٥٦) ٧٧٤، والحازمي في الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٣٢)، والضياء في المختارة (٣/٣٨٢) ١١٧٨،

وغيرهم.

- وقد أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٨(٤٥)، وفيه تصريح الزهري بالسماع من سهل بن سعد، وقد أخرجه من طريق:

مُعَلَّى بن منصور، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: "كَانَتِ الْفُتَيَا: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أُحْكِمَ الْأَمْرُ، وَهِيَ عَنْهُ".

وقد تابع معلى بن منصور عن ابن المبارك، في تصريح الزهري بالسماع، تابعه أبو كريب، أخرجه بقي بن مخلد في مسنده.^(١)

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه أحمد في المسند، (٣٥ / ٣١) ٢١١٠٤، والسراج في مسنده (٢ / ٣٩١) ١٦٢٢، والطبراني في معجم الشاميين (٤ / ١٥٧) ٢٩٩٢٠.
٣- عقیل بن خالد الأيلي: أخرجه الدارمي في سننه (١ / ٥٨٨) ٧٨٦، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣ / ١٠٧).

٤- معمر بن راشد البصري: أخرجه الترمذي في سننه (١ / ١٨٤) ١١١، والسراج في مسنده (٢ / ٣٦٣) ١٥٠٨.

وقد تكلم الحفاظ في سماع الزهري لهذا الحديث من سهل بن سعد وسيأتي الكلام عليه.

ثانياً: رواية عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي بَعْضُ، مَنْ أَرْضَى، عَنْ سَهْلٍ بِهِ.

أخرجها أبو داود في سننه (١ / ٥٥) ٢١٤، قال:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَعْنِي ابْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي بَعْضُ، مَنْ أَرْضَى، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ رُخْصَةً لِلنَّاسِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِقِلَّةِ الشِّيَابِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْغُسْلِ، وَنَهِيَ عَنْ ذَلِكَ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ.

(١) قال الحفاظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١ / ٢٠٨): قَالَ بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ: ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، بِهَذَا الْحَدِيثِ فَصَّحَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِقَوْلِهِ: سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَهِيَ مُتَابَعَةٌ قَوِيَّةٌ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ غُنْدَرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ، وانظر: تلخيص الحبير له (١ / ٣٦٧).

وأخرجه من طريق أبي داود: البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٥٦) ٧٧٦، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ١٠٧).
وأخرجه أيضاً: ابن خزيمة في صحيحه، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٥٧) ٣٢٨، وغيرهم.

ثالثاً: رواية صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي بن كعب:
"أَنَّ الْفُتْيَا الَّتِي، كَانَتْ تُنْفِي بِهَا الْأَنْصَارُ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ".
أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٣٣٤) ٢١٤٧، وقال:
"لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا صَالِحٌ وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ".
وصالح بن أبي الأخضر قال فيه الحافظ في التقریب:
"صالح ابن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام ابن عبد الملك نزل البصرة ضعيف يعتبر به من السابعة مات بعد الأربعين ٤" (١).

رابعاً: رواية محمد بن جعفر، عن معمر، عن الزهري قال: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ:
«إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْأَنْصَارِ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْعُسْلِ»
أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١١٣) ٢٢٦، "وفي هذه الرواية تصريح الزهري بالسماع من سهل بن سعد، ولم يذكر فيه أبي بن كعب، قال ابن خزيمة:
"فِي الْقَلْبِ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَعْنِي قَوْلَهُ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَأَهَابُ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَهْمًا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَوْ مِنْ دُونِهِ".
-وقال البيهقي في المعرفة (١/ ٤٦٢) ١٣٧٠:

"وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مَوْفُوفًا عَلَى سَهْلٍ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ".
وقد رواه كل من:

-عبد الرزاق في المصنف (١/ ٢٤٨) ٩٥١.

-وعبد الأعلى بن عبد الأعلى أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٨٦) ٩٥٢.
 -وعبد الواحد بن زياد، أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ١٢١) ٥٦٩٦.
 كلهم عن:

معمر، عن الزهري عن سهل به، فلم يذكروا تصريح الزهري بالتحديث.

خامساً: رواية مُبَشَّرُ الحَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ أَبِي غَسَّانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ، «أَنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يَفْتُونَ، أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ، كَانَتْ رُخْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِعْتِسَالِ بَعْدُ».

أخرجها أبو داود في سننه (١/ ٥٥) ٢١٥، ومن طريقه: الدارقطني في سننه وصححه (١/ ٢٢٩) ٤٥٦، وعبد الله بن الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال العلل (٣/ ٤٠٥) ٥٧٨٠، وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه (٣/ ٤٥٣) ١١٧٩، وابن أبي حاتم في العلل (١/ ٥٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٠٠) ٥٣٨، ومن طريقه الضياء في المختارة وصححه (٣/ ٣٨٢) ١١٧٧، والبيهقي في السنن الكبرى وصححه (١/ ٢٥٦) ٧٧٧، وابن عبد البر في الاستذكار، وصححه (١/ ٢٧١-٢٧٦).

دراسة الإسناد:

١- ع/ يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيل أبو يزيد مولى آل أبي سفيان.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الاثبات عن الزهري والقاسم وعكرمة وعنه بن المبارك وابن وهب توفي ١٥٩".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين"^(١).

٢- ع/ الزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي

(١) الكاشف (٢/ ٤٠٤) تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين^(١).

٣-ع/ سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي أبو العباس له ولأبيه صحبة مشهور مات سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها وقد جاز المائة ع^(٢).

٤-ع/ أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي أبو المنذر سيد القراء ويكنى أبا الطفيل أيضا من فضلاء الصحابة اختلف في سنة موته اختلافا كثيرا قيل سنة تسع عشرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك ع^(٣).

الحكم على الحديث:

أختلف المحدثون في سماع الزهري من سهل بن سعد لهذا الحديث، مع أنه قد ثبت سماعه منه في الصحيحين، وللمحدثين قولين في هذه المسألة:

القول الأول: أن الزهري لم يسمع من سهل هذا الحديث بعينه.

وهذا قول الإمام أحمد^(٤)، وقال به موسى بن هارون الحمال^(٥)، وجزم به الدارقطني في مسائل البرقاني^(٦)، وهو ظاهر قول ابن خزيمة في صحيحه^(٧)، ونص عليه البيهقي في السنن الكبرى فقال:

"وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ سَهْلٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ سَهْلٍ"^(٨).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦)، تقدم في الحديث: ٢٨٨/٤١.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٧)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٦٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٩٦)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٨٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٠٥). ٥٧٨٠.

(٥) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ٢٧١).

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني ت مجدي السيد (ص: ٦٣).

(٧) وابن خزيمة في صحيحه (١/ ١١٢). ٢٢٥.

(٨) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٥٦). ٧٧٥.

وذهب إلى ذلك: ابن عبد لبر^(١)، والحازمي في الاعتبار^(٢)، وأشار إليه ابن دقيق العيد^(٣).

و استدلو على ذلك بما سبق ذكره وهو ما أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٥٥) ٢١٤، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ أَرْضَى، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، قَالَ فَذَكَرَهُ

وفيه أن الزهري جعل بينه وبين سهل واسطة، وهو ما سماه: "بعض من أرضى"، وقد رجح هذه الرواية: الإمام أحمد،^(٤) و الدارقطني،^(٥) وغيرهم.

-وقد ذهب بعض الأئمة إلى أن الذي أبهمه الزهري هو فيما يترجح ويظهر لهم أنه: أبو حازم سلمة بن دينار، مستدلين بما أخرجه أبو داود وغيره كما سبق عن: أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ «أَنَّ الْفُتَيَّا الَّتِي كَانُوا يَفْتُونَ، أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ، كَانَتْ رُخْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِعْتِسَالِ بَعْدُ».

وهذا أسناد صحيح صححه بعض أهل العلم منهم: الدارقطني^(٦)، والبيهقي^(٧)، وابن عبد البر^(٨)، والضياء في المختارة^(٩) وغيرهم. ومن ذهب إلى أن الزهري لم يسمع سهل رضي الله عنه:

(١) التمهيد (٢٣/ ١٠٧).

(٢) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٣٢).

(٣) انظر نصب الراية (١/ ٨٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٠٥)، ٥٧٨٠، وانظر إلى: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (٢/ ٧٤٩).

(٥) قاله الإمام ابن رجب في فتح الباري (١/ ٣٨٠).

(٦) الدارقطني في سننه (١/ ٢٢٩)، ٤٥٦.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٥٦)، ٧٧٦.

(٨) الاستذكار (١/ ٢٧٧).

(٩) الضياء في المختارة (٣/ ٣٨٢)، ١١٧٧.

١- مُوسَى بْنُ هَارُونَ الحمال الحافظ قال رحمه الله:

"كَانَ الزُّهْرِيُّ إِذَا يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَلَمْ يَسْمَعْ الزُّهْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَقَدْ سَمِعَ مِنْ سَهْلٍ أَحَادِيثَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْهُ، رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ أَرْضَى أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ مُوسَى وَلَعَمْرِي إِنْ كَانَ الزُّهْرِيُّ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي حَازِمٍ فَإِنَّ أَبَا حَازِمٍ رَضِيَ فَقَدْ رَوَى أَبُو حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ".^(١)

٢- وقال ابن خزيمة:

"وَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ أَبَا حَازِمٍ سَلَمَةَ بْنُ دِينَارٍ".^(٢)

٣- وقال البرقاني في سؤالاته للدارقطني:

"وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (الماء من الماء)، فَقَالَ: لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قُلْتُ لَهُ: قَدْ سَمِعَ مِنْهُ، فَمَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ هَذَا مِنْهُ؟ فَقَالَ: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْحَارِثِ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنِي مِنْ أَرْضَاهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ".^(٣)

٣- وقال ابن حبان:

"وَقَدْ تَبَعْتُ طُرُقَ هَذَا الْخَبَرِ عَلَيَّ أَنْ أَحَدًا أَحَدًا رَوَاهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، فَلَمْ أَحَدْ أَحَدًا إِلَّا أَبَا حَازِمٍ، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي مَنْ أَرْضَى، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ هُوَ أَبُو حَازِمٍ رَوَاهُ عَنْهُ".^(٤)

٤- وقال ابن عبد البر في الاستذكار:

"وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَنَ شَهَابٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ بِنَقْلِ الْعُدُولِ وَالثَّقَاتِ لَهُ".^(٥)

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ١٠٧).

(٢) ابن خزيمة في صحيحه (١١٣/ ١) ٢٢٦.

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني ت مجدي السيد (ص: ٦٣).

(٤) صحيح ابن حبان (٣/ ٤٤٧) ١١٧٣.

(٥) الاستذكار (١/ ٢٧٧).

٥- وقال الحازمي في الاعتبار:

"يشبهه أن يكون الزهري أخذه عن أبي حازم".^(١)

القول الثاني: أن الزهري سمع هذا الحديث من سهل وأن سنده متصل.

-ومن ذهب إلى ذلك ابن حبان حيث قرر أن الزهري رواه عن أبي حازم، ورواه أيضاً

عن سهل، فقال:

"رَوَى هَذَا الْحَبَرُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِنْ حَدِيثِ عُندَرٍ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ أَرْضَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. وَيُشَبَّهُ أَنَّ يَكُونَ الزُّهْرِيُّ سَمِعَ الْحَبَرَ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ كَمَا قَالَهُ عُندَرٌ، وَسَمِعَهُ عَنْ بَعْضِ مَنْ يَرْضَاهُ، عَنْهُ فَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأُخْرَى عَنِ الَّذِي رَضِيَهُ عَنْهُ".^(٢)

وظاهر صنيع من صحيح الحديث أنه يراه متصلاً، فقد صححه الترمذي^(٣)، والطوسي^(٤)

والإسماعيلي^(٥)، وقال ابن حجر في الفتح:

"وَفِي الْجُمْلَةِ هُوَ إِسْنَادٌ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يُجْتَنَّبُ بِهِ"^(٦)، وقد صححه غيرهم.

-واستدلوا على سماع الزهري من سهل بما يلي:

١- بما أخرجه ابن خزيمة (١/ ١١٣) ٢٢٦، من طريق:

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْأَنْصَارِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أُمِرْنَا بِالْعُسْلِ».

حيث صرح الزهري بالسماع من سهل، وقد سبق أن ذكرت: أنه قد رواه كل من: عبد

الرزاق في المصنف، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى أخرجه ابن أبي شيبة، وعبد الواحد بن زياد،

أخرجه الطبراني في الكبير، كلهم عن: معمر، عن الزهري عن سهل، فلم يذكروا تصريح الزهري

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٣٢).

(٢) صحيح ابن حبان (٤٤٧/ ٣) ١١٧٣.

(٣) والترمذي في سننه وص (١/ ١٨٣) ١١٠.

(٤) والطوسي في مستخرجه (١/ ٣٢١) ٩٤.

(٥) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١/ ٣٩٧).

(٦) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٩٧).

بالتحديث.

وقد قدمنا قول ابن خزيمة عن هذه الرواية، حيث قال :
 "فِي الْقَلْبِ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَغْنِي قَوْلُهُ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ
 سَعْدٍ، وَأَهَابُ أَنْ يَكُونَ هَذَا وَهَمًّا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَوْ مِنْ دُونِهِ".
 -وقال ابن رجب الحنبلي في فتح الباري عن هذه الرواية:
 "وقيل: إنه (يعني معمر) وهم في ذَلِكَ؛ فإن الزهري لم يسمعه من سهل" (١).
 -وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص في معرض كلامه عن هذه الرواية:
 "أَحَادِيثُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَنْ مَعْمَرٍ يَقَعُ فِيهَا الْوَهْمُ".

٢-واستدلوا أيضاً: بما رواه مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ
 يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، بِهِ.
 أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٨٤٥)، - كما سبق -، وقد تابع معلى
 في ذكر التصريح، أبو كريب، أخرجه بقي بن مخلد في مسنده (٢).
 وقد روى الحديث جمع من الرواة، عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري، فلم يذكر أحدًا
 تصريح الزهري بالسماع من سهل، إلا ما جاء في رواية معلى، وأبو كريب، وقد انفردا بذلك -
 فيما يظهر لي-، فقد رواه عن ابن المبارك كل من:

- علي بن إسحاق، رواه عنه أحمد في المسند (٢٩ / ٣٥) ٢١١٠١.
- وخلف بن الوليد رواه عنه أحمد في المسند (٢٩ / ٣٥) ٢١١٠٢.
- وأحمد بن منيع، رواه عنه الترمذي.
- وحبان بن موسى أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣ / ٤٤٧) ١١٧٣.
- ويحيى الحماني أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ٥٧) ٣٢٧.
- وعثمان بن عمر، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١ / ١١٢) ٢٢٥.

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ٣٨٠).

(٢) قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١ / ٣٦٧) قال:

"وَكَذَا أَخْرَجَهُ بَقِي بْنُ مَخْلَدٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ".

والحسن بن عرفة، أخرجه الطوسي في مستخرجه (١/ ٣٢١) ٩٤.

كلهم عن:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُوسُفَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، بِهِ.

-فالذي يظهر لي، أن الحديث من طريق: الزهري عن سهل عن أبي، ضعيف لانه منقطع، والزهري لم يسمع هذا الحديث من سهل، وقد قال الدارقطني في سؤالات البرقاني - كما سبق - عن هذه الرواية: (لا يصح، لأن الزهري لم يسمعه من سهل بن سعد)^(١)، والحديث معلول بما وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ أَرْضَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، والذي أبهم هنا هو: أبو حازم سلمة بن دينار كما سبق بيانه.

-أما رواية: أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِهِ، فهي صحيحة، وسبق ذكر من صحيحها من الأئمة.

والله أعلم

فائدة:

قال النووي في شرح صحيح مسلم:

"وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ: (إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ)، مع حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي أَهْلَهُ ثُمَّ لَا يَنْزِلُ قَالَ: (يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ)^(٢) وَفِيهِ الْحَدِيثُ الْآخَرُ: (إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ)، قَالَ الْعُلَمَاءُ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمَّا حَدِيثُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ فَالْجَمْعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ قَالُوا إِنَّهُ مَسْئُوحٌ وَيَعْنُونَ بِالنَّسْخِ أَنَّ الْغُسْلَ مِنَ الْجَمَاعِ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ كَانَ سَاقِطًا ثُمَّ صَارَ وَاجِبًا وَذَهَبَ بَن

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني ت مجدي السيد (ص: ٦٣).

(٢) أخرجه مسل في صحيحه (١/ ٢٧٠) (٣٤٦).

عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَنْسُوحًا بَلِ الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ وُجُوبِ الْعُسْلِ بِالرُّؤْيَةِ فِي النَّوْمِ إِذَا لَمْ يُنْزَلْ وَهَذَا الْحُكْمُ بَاقٍ بِلاَ شَكٍّ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فَفِيهِ جَوَابَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَنْسُوحٌ وَالثَّانِي أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا بَاشَرَهَا فِيمَا سِوَى الْفَرْجِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) شرح النووي على مسلم (٤ / ٣٦).

٤٤ / ٢٩٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها { أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يَكْسِلُ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ }.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه (١ / ٢٧٢) (٣٥٠)، قال:
حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي
عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨ / ٢٣٧) (٩٠٧٧)، من طريق ابن وهب به.

-وقد أخرجه أحمد بن حنبل (٤٠ / ٤٥٥) (٢٤٣٩١) من طريق:

أَشْعَثُ بْنُ سَوَارٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: " فَعَلْنَا
مَرَّةً فَأَغْتَسَلْنَا، يَعْنِي الَّذِي يُجَامِعُ، وَلَا يُنْزَلُ، ".

٢٩٦/٤٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: {نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِي، فَقُمْتُ وَلَمْ أَنْزَلْ فَأَغْتَسَلْتُ وَخَرَجْتُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: لَا عَلَيْكَ. الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ رَافِعٌ: ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْغُسْلِ}.
رَوَاهُ أَحْمَدُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٨ / ٥٢٠) ١٧٢٨٨، قال:
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ الْعَافِقِيِّ، عَنْ بَعْضِ وَلَدِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِي، فَقُمْتُ وَلَمْ أَنْزَلْ، فَأَغْتَسَلْتُ، وَخَرَجْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكَ دَعَوْتَنِي، وَأَنَا عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِي فَقُمْتُ وَلَمْ أَنْزَلْ فَأَغْتَسَلْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا عَلَيْكَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ " قَالَ رَافِعٌ: ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْغُسْلِ.
وأخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الأوسط (٦ / ٣١٨) ٦٥١٣، وفي المعجم الكبير (٤ / ٢٦٧) ٤٣٧٤، وأخرجه الحازمي في الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٣٢)، كلهم من طريق:
رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ الْعَافِقِيِّ، عَنْ بَعْضِ وَلَدِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، بِهِ.

دراسة الإسناد:

١- ت ق / رشدين بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري.
روى عن: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْبَةَ، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وغيرهم.
وعنه: عبد الله بن صالح كاتب الليث، وعبد الله بن المبارك وأبو كريب محمد بن العلاء، وغيرهم.
قال فيه أحمد في رواية عنه: "أرجو أنه صالح الحديث"، وقال: "ليس به باس في أحاديث

الرقاق".

وممن تكلم عليه: أحمد فقد ضعفه وقدم ابن لهيعة عليه، وقال ابن معين: "لا يكتب حديثه"، وفي رواية عنه: "ليس بشيء"، وممن ضعفه: عمرو بن علي، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد، وأبو داود، وابن قانع، والدارقطني، وغيرهم، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث"، وقال الجوزقاني: "عنده معاضيل ومناكير كثيرة"، وقال النسائي: "متروك الحديث".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن يونس بن يزيد وزهرة بن معبد وعنه بن السرح وعيسى بن مشرود قال أبو زرعة: ضعيف، توفي ١٨٨ كان صالحا عابدا محدثا سئ الحفظ".

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف رجع أبو حاتم عليه ابن لهيعة وقال ابن يونس: كان صالحا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث من السابعة مات سنة ثمان وثمانين وله ثمان وسبعون سنة"^(١).

٢- د عس ق/ موسى بن أيوب بن عامر الغافقي المصري.

روى عن: عكرمة، وسهل بن رافع بن خديج، وعامر بن يحيى المعافري، وغيرهم.

وعنه: الليث، وابن لهيعة، وابن المبارك، وابن وهب، وغيرهم.

قال إسحاق بن منصور وعباس الدوري عن بن معين: "ثقه"، ووثقه أبو داود، وذكره ابن

حبان في الثقات، ووثقه أيضاً: يعقوب بن سفيان، وقال العجلي: "الابأس به".

وذكره العجلي في الضعفاء، ويقال عن يحيى بن معين أنه قال فيه: "منكر الحديث"

وكذا قال الساجي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عمه إياس وعكرمة وعنه الليث وابن المبارك ثقة فقيه توفي ١٥٢".

قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (١/ ٣٩٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٩).

"مقبول من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين" ^(١).

-والذي يظهر لي أنه ثقة، وذلك لتوثيق الحفاظ له، وابن معين قد وثقه في رواية.

٣- (عن بَعْضٍ وَلَدِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ).

قال الزيلعي: . "وَبَعْضُ وَلَدِ رَافِعٍ جَهْلُ الْعَيْنِ وَالْحَالِ" ^(٢).

وذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة ولم يذكر فيه شيئاً ^(٣).

قال الحسيني في الإكمال:

"مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ الْعَاقِقِيِّ عَنْ بَعْضٍ وَلَدِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ بِحَدِيثِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ وَلَعَلَّهُ

عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ" ^(٤).

فإن كان هو : ع/ عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقى أبو رفاعه المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن جده وابن عمر وعنه أبو حيان التيمي وليث بن أبي سليم ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثالثة" ^(٥).

٤- ع/ رافع بن خديج بن رافع بن عدي الحارثي الأوسي الأنصاري أبو عبد الله،

ويقال: أبو رافع المدني صحابي جليل أول مشاهده أحد ثم الخندق مات سنة ثلاث أو أربع

وسبعين وقيل قبل ذلك ^(٦).

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩ / ٣٢) تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٣٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٩) الكاشف (٢ / ٣٠٢).

(٢) نصب الراية (١ / ٨٣).

(٣) تعجيل المنفعة (٢ / ٦٣٢).

(٤) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (ص: ٦٠٧).

(٥) الكاشف (١ / ٥٣٧)، تقريب التهذيب (ص: ٢٩٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٤)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢ / ٣٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ولا يصح، قاله ابن الملقن^(١)، وهو معلول بعلتين:

العلة الأولى: في إسناده: رشد بن سعد وهو ضعيف كما تقدم وقد تفرد به، قال

الطبراني في المعجم الأوسط:

"لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَهْلِ بْنِ رَافِعٍ إِلَّا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ، تَفَرَّدَ بِهِ رِشْدِينَ"^(٢).

-وقد أعله الهيثمي في مجمع الزوائد به^(٣).

العلة الثانية: في إسناده مبهم، وهو (بعض ولد رافع بن خديج)، ولا يعرف من هو

بعينه، والحسيني لم يجزم بعينه، والله أعلم .

-وقد حسنه الحازمي في الاعتبار^(٤)، وقد رد بعض الأئمة على قول الحازمي منهم:

١- الزيلعي في نصب الراية، حيث قال:

"وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ فِيهِ رِشْدِينَ بْنَ سَعْدٍ أَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى ضَعْفِهِ. وَبَعْضُ وَلَدِ رَافِعٍ جَاهِلٌ أَلْعَيْنِ وَالْحَالِ، وَحَدِيثٌ يَشْتَمِلُ سَنَدُهُ عَلَى ضَعِيفٍ وَجَاهِلٍ كَيْفَ يَكُونُ حَسَنًا؟!"^(٥).

٢-وقال مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه:

"فيه نظر؛ لأنّ رواية رشدين وحديثه لا يحسن وفيه رجل لم يسمه فهو منقطع"^(٦).

والله أعلم

(١) البدر المنير (٢/ ٥١٧).

(٢) المعجم الأوسط (٦/ ٣١٨) ٦٥١٣.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٦٥).

(٤) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٣٢).

(٥) نصب الراية (١/ ٨٣).

(٦) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: ٨٠٠).

فائدة:

قال الإمام ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣ / ١٠٥)
 "على هذا القول^(١) جُمهُورُ أَهْلِ الْفُتُوَى بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ
 وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمْ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ
 وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَالطَّبْرِيُّ
 وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ دَاوُدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَبَعْضُهُمْ قَالَ بِمَا عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْجُمُهورُ عَلَى مَا
 وَصَفْنَا مِنْ إِيْجَابِ الْغُسْلِ بِمُحَاوَرَةِ الْحِثَانِ الْحِثَانِ"^(٢).

(١) أي وجوب الغسل بمُحَاوَرَةِ الْحِثَانِ الْحِثَانِ.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣ / ١٠٥).

٢٩٧/٤٦ - عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ { أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا وَلَفْظُهُ:

{ أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمَرْأَةِ تَحْتَلِمُ فِي مَنَامِهَا، فَقَالَ: إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ }.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٩١ / ٤٥) ٢٧٣١٢، قال:

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ فَقَالَ: " لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ الْمَاءُ كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ ".

وأخرجه ابن أبي شعبة في المصنف (٨٠ / ١)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٠ / ٢٤)، وأخرجه ابن ماجه في سننه (١٩٧ / ١)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥٩ / ٦)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ٤٨) ٢٥.

كلهم من طريق:

وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ، بِهِ.

- وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤٠ / ٢٤)، عن قبيصة عن سفيان به.

- وأخرجه من طريق: عمار بن راشد، الطبراني في الأوسط (٢٠٤ / ١)، وهشام بن

عمار، أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤٠ / ٢٤)، كلاهما عن علي بن زيد بنحوه.

- وقد توبع علي بن زيد على هذا الحديث، تابعه عطاء الخراساني:

قال النسائي في سننه (١١٥ / ١) ١٩٨:

أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ الْخُرَّاسَانِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَرْأَةِ تَحْتَلِمُ

فِي مَنَامِهَا؟ فَقَالَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَعْتَسِلْ».

وقد أخرجه الدارمي في مسنده (١/ ٥٨٩) ٧٨٩، السنن الكبرى للنسائي (١/ ٢٠٢) ١٥٤.

-وتابع شعبة عن عطاء: إسماعيل بن عياش، أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٦/ ٥٨) ٣٢٦٥، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٣٢٣) ٢٤٠٦.

دراسة الإسناد:

١- علي بن زيد بن جدعان ضعيف تقدمت ترجمته^(١).

٢- عطاء الخرساني: صدوق يرسل كثيراً تقدمت ترجمته^(٢).

٣- ع/ سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمر القرشي المخزومي.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام وسيد التابعين عن عمر وعثمان وسعد وعنه الزهري وقتادة ويحيى بن سعيد ثقة حجة فقيه الذكر رأس في العلم والعمل عاش تسعا وسبعين سنة مات ٩٤".

قال ابن حجر في التقريب:

"أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علما منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين"^(٣).

٤- ع/ م ت س ق/ خولة بنت حكيم بن أمية السلمية يقال لها أم شريك ويقال لها خويلة أيضا بالتصغير صحابية مشهورة يقال إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وكانت قبل تحت

(١) حديث رقم: ٢٨/ ٢٣٧.

(٢) حديث رقم: ٤٠/ ٢٨٦.

(٣) الكاشف (١/ ٤٤٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).

عثمان ابن مظعون^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

-وقد ضعف الحديث بهذا الإسناد:

١-مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه^(٢).

٢-وقد أعل الحديث: البوصيري في مصباح الزجاجة، بعلي بن زيد وذكر أنه ضعيف^(٣).

-وقد توبع علي بن زيد -كما سبق-، تابعه عطاء الخرساني عن سعيد بن المسيب بنحوه.
وهذه المتابعة تقوي الحديث وتحسنه، وعطاء الخرساني: صدوق كثير الإرسال، وقد ثبت سماعه من سعيد بن المسيب في أحاديث أخر، والله أعلم.

وللحديث شواهد منها:

١- قال البخاري في صحيحه (١/ ٦٤) ٢٨٢:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

و أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٥١) (٣١٣).

٢-وقال مسلم في صحيحه: (١/ ٢٥٠) (٣١١):

حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ، حَدَّثَتْ أَنَّهَا سَأَلَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى

(١) تقريب التهذيب (ص: ٧٤٦)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١١٦).

(٢) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: ٧٨١).

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ٨٢) (٢٣٧).

الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَعْتَسِلْ» فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَتْ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟ إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيْقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيِّهِمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ».

٢٩٨/٤٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، فَقَالَ: يَغْتَسِلُ، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنْ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبَلَلَ، فَقَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا النَّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ} .
رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (١ / ٦١) ٢٣٦ ، قال:
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَيَّاطُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا. قَالَ: «يَغْتَسِلُ»، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ وَلَا يَجِدُ الْبَلَلَ. قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ» فَقَالَتْ: أُمُّ سُلَيْمٍ الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ أَعْلَيْهَا غُسْلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ. إِنَّمَا النَّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»
-ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٢٦١) ٧٩٦، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ٧٨) ٨٦٣، ومن طريقه ابن ماجه في السنن (١ / ٢٠٠) ٦١٢، وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسند (٣ / ٩٨٤) ١٧٠٦، (ولم يذكره-ابن أبي شيبة وإسحاق-سؤال أم سليم)، والإمام أحمد في المسند (٤٣ / ٢٦٤) ٢٦١٩٥، وأخرجه الترمذي في السنن (١ / ١٨٩) ١١٣، (وذكر أن السائلة: أم سلمة) ^(١)، وابن الجارود في المنتقى (ص: ٣٣) ٨٩، والطوسي في المستخرج (١ / ٣٢٤) ٩٦، والدارقطني في السنن (١ / ٢٤٢) ٤٨١، وأبو يعلى الموصلي في السنن (٨ / ١٤٩) ٤٦٩٤، وغيرهم، كلهم من طريق:
حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ أَخِيهِ، عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ.

(١) هكذا في النسخة المطبوعة التي وقفت عليها: نسخة بشار، ونسخة الأرنبوط، والتحفة والعارضة، لكن في مستخرج الطوسي على الترمذي (١ / ٣٢٤) ٩٦، سماها أم سليم مثل باقي الروايات، والله أعلم .

-وقد تابع حماد بن خالد: ابن نافع أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٨٥) ٥٩٤ من

طريق:

ابْنُ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ.

دراسة الإسناد:

١- م ٤/ حماد بن خالد الخياط القرشي أبو عبد الله البصري نزيل بغداد.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أفلح بن حميد ومعاوية بن صالح وعنه أحمد وقال حافظ كان يحدثنا وهو يخط ويحيى وإسحاق بن بهلول وقال بن معين ثقة أُمي".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة أُمي من التاسعة"^(١).

٢- م ٤/ عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن

العمري المدني.

روى عن: نافع، وزيد بن أسلم، وسعيد المقبري. وسهيل بن أبي صالح، وغيرهم.

وعنه: عبد الرحمن بن مهدي، والليث بن سعد، وابن وهب، وعبد الرزاق، وغيرهم.

- قواه بعض الحفاظ نظراً لفضله وصلاحه رحمه الله، لا لضبطه وإتقانه، قال ابن معين

في رواية الدارمي: "صالح ثقة"، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة صدوق في حديثه اضطراب"،

وقال أيضاً: "هو رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضعف والإضطراب

ويزيد في الأسانيد كثيراً"، وقال أبو حاتم: "رأيت أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه"، وقال ابن

معين في رواية: "ليس به بأس"، وقال يعقوب بن سفيان، عن أحمد بن يونس: "لو رأيت هيئته

لعرفت أنه ثقة"، وقال الخليلي: "ثقة غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه".

-وجمهور المحدثين على ضعفه، وقد ضعفه: ابن لمديني، وابن القطان، والترمذي،

والنسائي، والدارقطني، وذكره ابن عدي والعقيلي في الضعفاء، ولم يرضه أحمد في رواية، وقال

(١) الكاشف (١/ ٣٤٩)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).

ابن حبان: "كان ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الضبط فاستحق الترك مات سنة ١٧٣"، وقال الترمذي في العلل الكبير عن البخاري: "ذاهب لا أروي عنه شيئاً"، وقال صالح جزرة: "لن مختلط الحديث".

قال الذهبي في الكاشف: "

عن أخيه عبيد الله ونافع والمقبري وعنه ابنه عبد الرحمن والقعني وأبو مصعب قال بن معين صويلح وقال بن عدي لا بأس به صدوق".

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف عابد من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها" ^(١).

٣-ع/ عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان.

قال الذهبي في الكاشف:

"الفقيه الثبت عن أبيه والقاسم وسالم يقال إنه أدرك أم خالد بنت خالد الصحابية وعنه شعبة والقطان وأبو أسامة وعبد الرزاق مات ١٤٧".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت، قدمه أحمد ابن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، من الخامسة مات سنة بضع وأربعين" ^(٢).

٤-ع/ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عائشة وأبي هريرة وفاطمة بنت قيس وعنه الزهري وأبو الزناد وعدة له نحو مائتي حديث توفي ١٠٧".

قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (١/ ٥٧٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/ ٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧)، تقريب

التهذيب (ص: ٣١٤).

(٢) الكاشف (١/ ٦٨٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

"ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه من كبار، الثالثة مات سنة ست ومائة على الصحيح" (١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف، لضعف عبد الله بن عمر العمري - كما تقدم -.

- وقد أعل هذا الحديث جمع من أهل العلم منهم:

١- الإمام أحمد، فقد أستنكر هذا الحديث في رواية مهنا (٢).

٢- وقال الترمذي في السنن:

"رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدِيثَ عَائِشَةَ، فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، وَعَبْدُ اللَّهِ ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ" (٣).

٣- وأعله الطوسي، بعبد الله بن عمر، ونقل نص كلام الترمذي (٤).

٤- وقال ابن المنذر في الأوسط قبل أن يسوق حديث عائشة رضي الله عنها:

"وقد روينا عن النبي ﷺ في هذا الباب حديثاً وقد تكلم في إسناده.

وقال بعد أن رواه: عبد الله كان يحيى القطان يضعفه" (٥).

٥- وضعفه أيضاً عبد الحق الأشبيلي، وأعله بعبد الله بن عمر (٦).

٦- وقال النووي في المجموع:

"حَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا مَشْهُورٌ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ

(١) الكاشف (٢/ ١٣٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥١).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٤٢).

(٣) الترمذي في السنن (١/ ١٨٩) ١١٣.

(٤) والطوسي في المستخرج (١/ ٣٢٤) ٩٦.

(٥) ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٨٥) ٥٩٤.

(٦) الأحكام الكبرى لعبد الحق (١/ ٤٩٨)، وانظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ١٩٨).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَحْتَجُ بِرَوَايَتِهِ^(١).

فائدة:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري:

- المرأة إذا رأت حلمًا في منامها، ورأت الماء في اليقضة أن عليها الغسل، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، ولا يعرف فيه خلاف، إلا عن النخعي وهو شذوذ، ولعل النخعي أنكر وقوع ذلك من المرأة كما أنكرته أم سلمة على أم سليم، والرجل كذلك، وأنه إذا رأى حلمًا ورأى الماء، أنه يلزمه الغسل، وهذا مما لا اختلاف فيه بين العلماء.

- ولو رأى الرجل والمرأة بللاً ولم يذكر احتلاماً، فإن كانت أوصاف المني موجودة فيه لزم الغسل، وإن احتمل أن يكون منياً وأن يكون مذياً وغير ذلك ففيه قولان: أحدهما: عليه الغسل، حكاه الترمذي في كتابه عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي - ﷺ -، والتابعين، وعن سفيان، وأحمد، وهو قول أبي حنيفة، وظاهر مذهب أحمد، إلا أنه استثنى من ذلك أن يكون ثم سبب يقتضي خروج غير المني، مثل أن يكون قد سبق منه ملاعبته لأهله، أو فكر قبل نومه، أو يكون به إبرة فخرج منه بلل بسببها، فلم يوجب الغسل في هذه الصور؛ لأن حالة البلل الخارج على السبب الموجود المعلوم أولى من إحالته على سبب موهوم، فإن لم يوجد شيء من هذه الأسباب لزمه الغسل؛ لأن خروج المني من النائم بالاحتلام هو الأغلب، فيحال البلل عند لشك عليه دون المذي وغيره.

والقول الثاني: لا غسل عليه بذلك حتى يتيقن أنه مني، وهو قول مالك، والشافعي وإسحاق، وأبي يوسف، لأن الأصل الطهارة، فلا يجب الغسل بالشك. والقول الأول أصح.

(١) المجموع شرح المذهب (٢/ ١٤٢).

-وأما إن رأى الرجل والمرأة احتلاماً، ولم ير بلباً، فلا غسل عليه، كما دل عليه هذا الحديث الصحيح، وحكاه الترمذي عن عامة أهل العلم، وحكاه ابن المنذر إجماعاً عن كل من يحفظ عنه من أهل العلم^(١).

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٣٨)، بتصرف.

٢٩٩/٤٨ - عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ {أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ
وَسِدْرٍ}.
رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ.

تخرج الحديث:

أخرجه الترمذي في سننه (٢/٥٠٢) ٦٠٥، قال:
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْرَبِيِّ
الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ، أَنَّهُ أَسْلَمَ «فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، "وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَغْسِلَ ثِيَابَهُ".

-الحديث اختلف فيه على سفيان الثوري على وجهين:

الوجه الأول: فرواه جمع من طريق:

سفيان عن الأعرج بن الصباح المنقري، عن خليفة بن حصين، عن جدّه قيس بن
عاصم، به.
الوجه الثاني: سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ،
عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ جَدَّهُ، بِهِ.

أما الوجه الأول: فقد رواه عن سفيان كلٌّ من:

- ١- عبد الرحمن بن مهدي: رواه عنه أحمد في المسند (٣٤/٢١٦) ٢٠٦١١ وأخرجه
الترمذي في سننه - كما سبق -، ومن طريقه: البغوي في شرح السنة (٢/١٧١) ٣٤١، وأخرجه
ابن خزيمة في صحيحه (١/١٢٦) ٢٥٤، والطوسي في المستخرج (٣/١٨٠) ٤٣٢، وغيرهم.
- ٢- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه من طريقه: النسائي في المجتبى (١/١٠٩) ١٨٨،
والكبرى (١/١٤٩) ١٩١، وابن خزيمة في صحيحه (١/١٢٦) ٢٥٥، وابن حبان في

صحيحه (٤/ ٤٥) ١٢٤٠، وغيرهم.

٣- أبو عاصم النبيل: أخرجه من طريقه ابن الإعرابي في معجمه (٢/ ٧٢١) ١٤٦٤، والطبراني في الكبير (١٨/ ٣٣٨) ٨٦٦، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٥) ٨٠٧.

٤- محمد بن كثير العبدي: أخرجه من طريقه أبو داود في سننه (١/ ٩٨) ٣٥٥، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٢/ ١٧١) ٣٤٠، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١١٧).

٥- عبد الرزاق بن همام: رواه عنه في المصنف (٦/ ٩) ٩٨٣٣.

٦- وأبو عامر العقدي: أخرجه من طريقه ابن الجارود في المنتقى (ص: ١٧) ١٤٠.

٧- عبيد الله بن موسى: أخرجه من طريقه ابن الأعرابي في المعجم (٢/ ٤٢٦) ٨٣٢.

الوجه الثاني: فقد رواه: وكيع بن الجراح، وقبيصة بن عقبة عن سُفْيَانٍ، عَنْ الْأَعْرَسِ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ جَدَّهُ "أَسْلَمَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ".

فأخرجه عن وكيع: أحمد في المسند (٣٤/ ٢٢٠) ٢٠٦١٥، وابن السكن في كتابه في السنن^(١)، وأخرجه عن قبيصة بن عقبة: يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٥) ٨٠٩.

-وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/ ٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٥) ٨٠٨، عن وكيع عن سفيان عن الأغر عن خليفة عن جدة، دون ذكر أبيه مثل رواية الجمهور.

-وقد توبع سفيان، تابعه قَيْسُ بْنُ الرَّيِّعِ، عَنْ الْأَعْرَسِ بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ، أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، «فَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ». أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/ ١٢٢) ٧٠٤، من طريق: زافر بن سليمان عنه، وقال:

"لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زَافِرٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَسَّانَ".

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٣٣٨) ٨٦٧، من طريق: يَحْيَى الْحِمَّالِيُّ، ثَنَا قَيْسُ

(١) عزاه له ابن القطان في: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٤٢٩).

بْنُ الرَّيِّعِ بِهِ.

دراسة الإسناد:

١- ع/ سفيان هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون^(١).

٢- د ت س/ الأغر بن الصباح التميمي المنقري مولا هم كوفي قال الذهبي في الكاشف:
"عن أبي نضرة وغيره وعنه سفيان وقيس بن الربيع ثقة".
قال ابن حجر في التقريب:
"ثقة من السادسة"^(٢).

٣- د ت س/ خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم التميمي المنقري قال الذهبي في الكاشف:
"عن جده وعلي وعنه الأغر بن الصباح وثقه النسائي".
قال ابن حجر في التقريب:
"ثقة من الثالثة"^(٣).

٤- بخ د ت س/ قيس بن عاصم بن سنان بن خالد المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف صحابي مشهور بالحلم نزل البصرة^(٤).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤) تقدمت ترجمته في الحديث رقم: ٢٣١/٥.

(٢) الكاشف (١/ ٢٥٤)، تقريب التهذيب (ص: ١١٤).

(٣) الكاشف (١/ ٣٧٥)، تقريب التهذيب (ص: ١٩٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٦٧).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بهذا الإسناد: سفيان عن الأعرابي بن الصباح المنقري، عن خليفة بن حصين، عن جده قيس بن عاصم، به.

وقد صحح الحديث:

- ١- ابن خزيمة في صحيحه.^(١)
- ٢- وابن حبان في صحيحه.^(٢)
- ٣- وابن الملقن في البدر المنير.^(٣)، وغيرهم.

-وقد جود أبو علي بن السكن رواية:

وكيع عن سفيان، عن الأعرابي المنقري، عن خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم، عن أبيه، أن جده فقال:

"هكذا رواه وكيع مجوداً عن أبيه، عن جده، ويحيى بن سعيد وجماعة رَوَوْهُ عَنْ سُفْيَانَ، لم يذكروا أباه"^(٤).

فرجح هنا رواية خليفة بن حصين عن أبيه عن جده بقوله (مجوداً)، وكأنه يعل رواية خليفة بن حصين، عن جده قيس بن عاصم.

-وقد ضعف هذا الإسناد: ابن القطان الفاسي في (بيان الوهم والإيهام)^(٥)، وذكر أن الإسناد منقطع بين: خليفة بن حصين، وقيس بن عاصم، وان بينهما والد خليفة بن حصين. وقد أستدل بما سبق وذكرناه من رواية وكيع، وقيصة بن عقبة، عن سفيان، عن الأعرابي المنقري، عن خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم، عن أبيه، أن جده، فذكره.

(١) ابن خزيمة في صحيحه (١/ ١٢٦) ٢٥٥.

(٢) ابن حبان في صحيحه (٤/ ٤٥) ١٢٤٠.

(٣) البدر المنير (٤/ ٦٦١).

(٤) نقله ابن القطان في: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٤٢٩).

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٤٢٩).

-والإجابة عن قول ابن السكن وابن القطان مايلي:

١- أن الحديث رواه جمع من الأئمة والثقات عن سفيان فلم يذكروا بين خليفة بن حصين، وقيس بن عاصم أحداً، فقد رواه: يحيى القطان، وابن مهدي، وعبد الرزاق، وأبو عامر العقدي، وأبو عاصم النبيل، ومحمد بن كثير العبدى، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم، فلم يذكروا عن أبيه، وتفرّد بها وكيع وقبيصة.

٢- أن رواية وكيع وقبيصة قد خالفت روايات كبار أصحاب الثوري مثل عبد الرحمن بن مهدي وغيره، بل خالفت أوثق أصحاب الثوري وهو ابن القطان، وإن كان وكيع ثقة حافظ وروايته عن الثوري لها مكانتها، إلا أن الأئمة قد قدموا القطان وابن مهدي عليه عند الاختلاف.

قال أحمد بن حنبل: "إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن فعبد الرحمن أثبت لأنه أقرب عهدا بالكتاب".

وقال أحمد أيضاً: "اختلف بن مهدي ووكيع، في نحو خمسين حديثاً، فنظرنا فإذا عامة الصواب في يد عبد الرحمن"^(١).

وذكر صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال:

"ابن مهدي أقل سقطاً من وكيع في سفيان، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان، وكان عبد الرحمن يجيء بها على ألفاظها"^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: قيل لأبي:

"أيهما أحب إليك، قال: عبد الرحمن ثبت، ووكيع ثقة"^(٣).

وقال أبو حاتم الرازي: سألت علي بن المديني:

"من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان. وعبد الرحمن بن مهدي"^(٤).

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء:

"فَالَّذِي أَعْتَقْدُهُ أَنَّنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَعْلَمُ الرَّجُلَيْنِ، وَأَفْضَلُ، وَأَتَقْنُ، وَبِكُلِّ حَالٍ هُمَا

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٢٤).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٣٩)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٢٤).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٥٣)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٢٤).

إِمَامَانِ نَظِيرَانِ" (١).

-ويحيى بن سعيد القطان، أثبت من ابن مَهْدِيٍّ ووَكَيْعٍ فِي الثَّوْرِيِّ.
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَثْبَتَ مِنْ هَؤُلَاءِ" يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ، وَوَكَيْعًا،
وغيرهما" (٢).

قال أبو حاتم: "سألت علي ابن المديني قلت: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى
القطان" (٣).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ: "قُلْتُ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَوْقَ ابْنِ مَهْدِيٍّ؟ قَالَ:
نعم" (٤).

٣- أن رواية وكيع قد جاءت في إحدى الروايات موافقه لرواية الحفاظ، ليس فيها: عن
أبيه، فقد رواه ابن سعد في الطبقات (٧ / ٣٦) عن وكيع عن سفيان، وأخرجه البيهقي في
السنن الكبرى (١ / ٢٦٥) ٨٠٨، من طريق:

سَعْدَانُ بْنُ نَصْرٍ عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ الْأَغْرَ عَنْ خَلِيفِهِ عَنْ جَدِّهِ.
دون ذكر أبيه مثل رواية الجمهور.

٤- أما رواية قبيصة بن عقبة عن سفيان فمردودة لأمرين:
أ- أن رواية قبيصة عن سفيان قد تكلم فيها الحفاظ.
فقد ضعف ابن معين قبيصة في سفيان (٥)، وقال ابن معين أيضا:
"هو ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان ليس بذاك القوي، فإنه سمع منه وهو
صغير" (٦).

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "كَانَ كَثِيرَ الْغَلَطِ" (٧).

(١) "السَّيَر" (٩ / ١٥٢).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٢٤٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١ / ٣٣٨).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٢٤٧) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٢٤).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١ / ٣٣٨).

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٧٢٦).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣ / ٤٨٥)، ميزان الاعتدال (٣ / ٣٨٣).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣ / ٤٨٤).

وقال يعقوب بن شيبه: "كان ثقة صدوقاً فاضلاً تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، كان ابن معين يضعف روايته عن سفيان" (١).

ب- نص أبو حاتم على خطأ هذه الرواية، فقد قال ابن أبي حاتم في العلل حيث سأل أباه عنها؛ فقال:

"إِنَّ هَذَا خَطَأٌ، أَخْطَأَ قَبِيصَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا هُوَ: الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حَصِينٍ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، لَيْسَ فِيهِ أَبُوهُ" (٢).
والله أعلم

فائدة:

قال ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف:

"وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَافِرِ يُسَلِّمُ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ بَظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ وَأَمَرُهُ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَأنَّ الْكَافِرَ لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنَ الْجَنَابَةِ فِي كُفْرِهِ مِنْ اخْتِلَامٍ أَوْ جَمَاعٍ وَلَا يَغْتَسِلُ، وَلَوْ اغْتَسَلَ لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْإِغْتِسَالَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَرِيضَةٌ مِنَ الْفَرَائِضِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِيمَانِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَدَاءُ شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ إِلَّا بَعْدَ الْإِيمَانِ، وَمَنْ كَانَ يَرَى أَنْ يَغْتَسِلَ: مَالِكٌ وَأَوْجَبَ ذَلِكَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ.

وفيه قول ثالث (٣) قاله الشافعي قال: «إِذَا أَسْلَمَ الْمُشْرِكُ أَحَبَّتْ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يَكُنْ جُنُبًا أَجْزَأُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَبِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَقُولُ" (٤).

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨١٢).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٥١)، وانظر ما كتبه الأخ: نادر بن وهي التَّاطُور، في ملتقى أهل الحديث بعنوان: تخريج الأحاديث الواردة في اغْتِسَالِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ.

(٣) هكذا قال رحمه الله، والذي يظهر أن القول الثاني عدم الوجوب.

(٤) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢/ ١١٥).

٣٠١/٤٩ - عَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسَلِي وَصَلِّيْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٤٢ / ٣٩٩) ٢٥٦٢٢، والبخاري في صحيحه (١ / ٧١) ٣٢٠، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٦٢) (٣٣٣)، وأبو داود في سننه (١ / ٧٤) ٢٨٢، والترمذي في السنن (١ / ٢١٧) ١٢٥، وابن ماجه في سننه (١ / ٢٠٣) ٦٢١، والنسائي في السنن (١ / ١٢٢) ٢١٢، كلهم من طريق: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به.

فائدة:

قال النووي في شرح صحيح مسلم: "دليلٌ عَلَى وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَضَى زَمَنُ الْحَيْضِ وَإِنْ كَانَ الدَّمُ جَارِيًا وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ" (١).

قال ابن رجب في فتح الباري:

المستحاضة: هي من اختلط دم حيضها بدم غير الحيض، هو دم فاسد غير طبيعي، بل عارض لمرض، فدم الحيض هو دم جبلة وطبيعة، يرخيه الرحم بعد البلوغ في أوقات معتادة، وسمي حيضاً لأنه يسيل، ويقال: حاض الوادي إذا سال.

وقد فرق النبي - ﷺ - بين دم الحيض والاستحاضة بأن دم الاستحاضة عرق، وهذا يدل على أن دم الحيض ليس دم عرق؛ فإنه دم طبيعي، يرخيه الرحم فيخرج من قعره، ودم الاستحاضة يخرج من عرق ينفجر، ومنه الذي يسيل في أدنى الرحم دون قعره" (٢).

(١) شرح صحيح مسلم (٤ / ٢٥).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٢ / ٥١).

٣٠٣/٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: { لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ، وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا

مِنَ الْقُرْآنِ }.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (١/ ٢٣٦) ١٣١، وابن ماجه في سننه (١/ ١٩٥) ٥٩٥، وعبد الله بن أحمد في العلل (٣/ ٣٨١) ٥٦٧٥، ومن طريقه العقيلي في الضعفاء (١/ ٩٠)، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٨٨) ٥٦٨، والبزار في مسنده البحر الزخار (١٢/ ٢١٩) ٥٩٢٥، والدارقطني في سننه (١/ ٢١٠) ٤٢٠، وأخرجه أبو الحسن القطان في زياداته على سنن ابن ماجه (١/ ١٩٦) ٥٩٦، وابن عدي في الكامل (١/ ٤٨٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٩٠)، والطوسي في المستخرج (١/ ٣٥٢) ١١٣، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ٣٢٥) ٧٨٦، والسنن الكبرى (١/ ١٤٤) ٤١٨، وفي الخلافيات (٢/ ٢٣) ٣١٨، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١٤٥)، وابن قوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٠١) وغيرهم، كلهم من طريق:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ، وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ».

-وقد توبع إسماعيل عن موسى بن عقبة، بمتابعين هما^(٢):

١- المتابعة الأولى "المُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ": أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢١١) ٤٢٣،

ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢/ ٢٩) ٣١٩، من طريق:

(١) لم أجده في النسخ المتوفرة لدي .

(٢) قال ابن الجوزي في التحقيق تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٢٣٤):

"وقد رواه مغيرة بن عبد الرحمن وأبو معشر كلاهما عن موسى بن عقبة، وهما وإسماعيل بن عيَّاش كلهم ضعفاء مجروحون".

قال ابن حجر في التلخيص (١/ ٣٧٣):

"ابْنُ الْجَوْزِيِّ ضَعَّفَهُ مُغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَلَمْ يُصِبْ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ مُغِيرَةَ ثَقَّةٌ".

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَأُ الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ».

قال الدارقطني: "عَبْدُ الْمَلِكِ هَذَا كَانَ بِمَصْرَ وَهَذَا غَرِيبٌ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَرَوَى عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ".

ورجوع الضمير في قوله: "وهو ثقه"، يرجع للمغيرة لا لعبد الملك.

-ولا تصح هذه المتابعة ففي إسنادها: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَسْلَمَةَ.

قال فيه ابن حبان: "عبد الملك بن مسلمة يروي مناكير كثيرة"، وقال ابن يونس: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم الرازي: "مضطرب الحديث، ليس بالقوي، حدثني بحديث في الكرم عن النبي ﷺ عن جبريل، حديث موضوع"، وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي، منكر الحديث" (١).

٢- المتابعة الثانية: "أبو مَعْشَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ":

أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢١١) ٤٢٤، ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢٨/ ٣٢٠)، من طريق:

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَسَنِيُّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ لَا يَقْرَأَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا».

قال ابن الملقن عن هذه المتابعة:

"هي معلولة من وجهين: جهالة الرجل وضعف أبي معشر" (٢).

-فالحديث لا يصح لإبهام الرجل، ولضعف أبي معشر وهو:

نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني، مولى بني هاشم.

قال فيه ابن معين: "ليس بقوي"، وضعفه: ابن القطان جداً، وابن المديني والنسائي والدارقطني وقال البخاري وغيره: "منكر الحديث" (٣).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٧١). تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٣٢٦)، المجروحين لابن حبان (٢/ ١٣٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٦٤).

(٢) البدر المنير (٢/ ٥٤٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٩).

-وقد رواه إسماعيل بن عياش أيضاً عن عبيد الله بن عبد الله وهو مدني.
أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٤٨٣) قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِّيَّابِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ رُزَيْنٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ، وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ".

قال ابن عدي: "وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ عُبيدِ اللَّهِ".
فالمتابعة لا تصح ولو صح أن إسماعيل بن عياش رواه عن عبيد الله بن عمر، لما أغنى شيئاً، فإن عبيد الله بن عمر مدني أيضاً، وقد تكلم الحفاظ في رواية ابن عياش عن غير الشاميين - كما سيأتي -.

دراسة الإسناد:

١- ي ٤ / إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي بالنون أبو عتبة الحمصي.
روى عن: محمد بن زياد الألهاني وعبد الرحمن بن جبير بن نفير والأوزاعي والزيدي، وغيرهم.
روى عنه: الليث بن سعد وبقيّة وابن المبارك وأبو داود الطيالسي، وغيرهم.
-أختلف فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول من قواه:

قال يزيد بن هارون: "ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ما أدري ما سفيان الثوري"، وقال يعقوب بن سفيان: "تكلم قوم في إسماعيل وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام"، ووثقه ابن معين في رواية.

القول الثاني من وهاه وتكلم فيه:

قال فيه ابن خزيمة: "لا يحتج به"، وقال فيه أبو إسحاق الفزاري: "ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه"، وقال أيضاً: "ولا تكتب عن إسماعيل ما روى عن المعروفين ولا غيرهم"، وقال الفلاس: "كان عبد الرحمن لا يحدث عنه"، وقال أبو حاتم: "لين يكتب حديثه".

القول الثالث التفصيل في حديثه:

قال علي بن المديني: "كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف"، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه: "ثقة فيما روى عن الشاميين وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم"، وقال أبو بكر المروزي سألته يعني أحمد بن حنبل: "فحسن روايته عن الشاميين، وقال: "هو فيهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم"، وقال أبو داود عنه: "ما حدث عن مشائخهم" قلت: الشاميين قال: "نعم فأما ما حدث عن غيرهم فعنده منكير"، وقال دحيم: "إسماعيل في الشاميين غاية وخلط عن المدنيين" وكذا قال البخاري والدولابي ويعقوب بن شيبة، وضعف روايته عن غير الشاميين أيضا: النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عالم الشاميين عن شرحبيل بن مسلم ومحمد بن زياد الالهي وأمم وعنه علي بن حجر وهناد وابن عرفة قال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ منه، وقال دحيم: هو في الشاميين غاية وخلط عن المدنيين، وقال البخاري: إذا حدث عن أهل حمص فصحيح، وقال أبو حاتم: لين مات في ربيع الأول ١٨١".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة" (١).

-والذي يظهر لي، التفصيل في حديثه وهو: أنه صدوق فيما يروى عن أصحابه أهل الشام فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف.

٢- ع/ موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أم خالد وعلقمة بن وقاص وعروة وعنه مالك والسفيان ثقة مفت توفي ١٤١".

(١) الكاشف (١/ ٢٤٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٣)، تقريب التهذيب (ص: ١٠٩).

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه إمام في المغازي من الخامسة لم يصح أن ابن معين لينه مات سنة إحدى وأربعين وقيل بعد ذلك" ^(١).

٣- ع/ نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن مولاة بن عمر وأبي هريرة وعائشة وعنه أيوب ومالك والليث من أئمة التابعين وأعلامهم مات ١١٧".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك" ^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لأن في إسناده إسماعيل بن عياش، وقد رواه عن موسى بن عقبة وهو مدني، وقد سبق بيان ضعفه في روايته عن غير الشاميين، إما المتابعات فقد سبق بيان ضعفها وأنها لا تقوي لحديث.

- وقد تكلم في هذا الحديث جمع من أهل العلم، منهم:

١- الإمام أحمد: قال عبد الله بن أحمد:

"سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الطَّسِّي قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ بَنِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ أَبِي هَذَا بَاطِلٌ أَنْكَرُهُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ يَعْنِي أَنَّهُ وَهُمْ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ" ^(٣).

(١) الكاشف (٢/ ٣٠٦)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٣١٥)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٨١) ٥٦٧٥.

٢- البخاري: قال الترمذي في العلل الكبير:

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا (البخاري) عَنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُقْبَةَ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ^(١).

٣- قال الترمذي في سننه:

" حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ "، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ»^(٢).

ثم قال: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، يَقُولُ:

«إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، كَأَنَّهُ ضَعَفَ رَوَاتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ»،

وَقَالَ: «إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ» وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةِ، وَلِبَقِيَّةِ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ عَنِ الثَّقَاتِ». حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ ذَلِكَ^(٣).

٥- أبو حاتم: قال ابن أبي حاتم في العلل:

"سمعت أبي: وذكر حديث: إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، قال: "لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن"، فقال أبي: هذا خطأ، إنما هو عن ابن عمر قوله^(٤).

٦- البزار: قال في البحر الزخار:

"وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ إِلَّا إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ، وَلَا نَعْلَمُ يُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وَجْهِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَائِضِ إِلَّا مِنْ هَذَا

(١) العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٥٨) ٧٥.

(٢) الترمذي في سننه (١/٢٣٦) ١٣١.

(٣) الترمذي في سننه (١/٢٣٦) ١٣١.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/٥٧٥).

الْوَجْهَ" (١).

٧- ابن عدي: قال في الكامل في الضعفاء:

"وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَا يَرْوِيهِ غَيْرُ بَنِي عَيَّاشٍ وَعَامَّةُ مَنْ رَوَاهُ، عَنْ ابْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ" (٢).

٨- البيهقي: قال في معرفة السنن والآثار:

"وَهَذَا حَدِيثٌ يَنْفَرِدُ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، وَرِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، ضَعِيفَةٌ لَا يَخْتَجُّ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ. قَالَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحَفَاطِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ" (٣).

- وقال في السنن الكبرى:

"وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ" (٤).

٩- نقل النووي في خلاصة الأحكام، تضعيف البخاري، والترمذي. والبيهقي لهذا الحديث (٥).

١٠- وقال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى:

«لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ،

رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَحَادِيثُهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يَغْلُطُ فِيهَا كَثِيرًا.

وَلَيْسَ لِهَذَا أَصْلٌ عَنْ النَّبِيِّ - ﷺ - وَلَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَا عَنْ نَافِعٍ، وَلَا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ أَصْحَابُهُمُ الْمَعْرُوفُونَ بِثِقَلِ السُّنَنِ عَنْهُمْ" (٦).

(١) والبخاري في البحر الزخار (١٢ / ٢١٩).

(٢) ابن عدي في الكامل (١ / ٤٨٣).

(٣) البيهقي في معرفة السنن والآثار (١ / ٣٢٥ / ٧٨٦).

(٤) السنن الكبرى، (١ / ١٤٤) / ٤١٨.

(٥) خلاصة الأحكام (١ / ٢٠٨).

(٦) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١ / ٤٥٣).

١١- قال ابن الملقن في البدر المنير:

" هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مَقَالٌ ^(١) .

١٢- وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:

" حَدِيثُ بَنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ فَضَعِيفٌ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ ^(٢) .

-وقد صوب أبو حاتم وقفه على ابن عمر من قوله - كما سبق - ^(٣)، والله أعلم.

(١) البدر المنير (٢/ ٥٤٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠٩).

(٣) لعله يريد: ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٤٧) ٤٢٧، من طريق: قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: " لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ، وَلَا يَقْرَأُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ وَلَا يَصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ ". مَوْقُوفٌ

-وما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبه في "المصنف" (٢/ ١٤٠) ٧٤٢٨ - : حدثنا ابن نمير قال: نا عبيد الله بن عمر، عن نافع: "عن ابن عمر أنه كان لا يمس المصحف إلا وهو طاهر".

-وما أخرجه ابن المنذر في "الأوسط": (٢/ ١٠١) ٦٢٩ : حدثنا أبو سعد: ثنا محمد بن عثمان: ثنا ابن نمير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: "لا يمس المصحف إلا متوضئ".

علماً أن هذه في مس المصحف، والله أعلم.

٣٠٤/٥١- وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: { لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا النُّفْسَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا }.
رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ٤٦٢) ١٨٧٩، قال:
حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَرْوَانَ، ثنا عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَاصِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا النُّفْسَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا».
وأخرجه أيضاً: ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٧/ ٣٥٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٢٢)، كلهم من طريق:
مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، بِهِ.

-وقد روي الحديث موقوفاً على جابر من قوله:

-فأخرج ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٩٧) ٦٢١، قال:
" أَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرًا عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ، وَالنُّفْسَاءِ، هَلْ تَقْرَأُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ جَابِرٌ: لَا".
وفي إسناده ابن لهيعة، والصواب فيه أنه ضعيف مطلقاً.

وتابع ابن لهيعة: يحيى بن أبي أنيسة، أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢١٨) ٤٣٤، قال:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، نا أَبُو الشَّعَثَاءِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ أَبُو خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «لَا يَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ وَلَا النُّفْسَاءُ الْقُرْآنَ».

قال الدارقطني: "يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي أَنْيسَةَ ضَعِيفٌ".

ومن طريق الدارقطني رواه البيهقي في الخلافيات (٢/ ٤٢) ٣٢٩.

وهذا إسناد ضعيف جداً، من أجل:

(ت) يحيى بن أبي أنيسة، فقد تكلم فيه الحفاظ وبينوا حاله.

فقال فيه أحمد بن حنبل: "يحيى بن أبي أنيسة متروك الحديث"، وقال ابن معين: "ليس بشيء" وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال ابن المديني: "ضعيف لا يكتب حديثه"، وقال عمرو بن علي: "صدوق وكان يهتم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على تركه إلا من لا يعلم"، وقال النسائي والدارقطني: "متروك الحديث"، وقال الساجي: "متروك الحديث ضعيف جداً، كان صدوقاً ولم يكن بالحافظ".

قال الذهبي في الكاشف:

"يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرهاوي أخو زيد عن بن أبي مليكة والحكم وعنه عبد الوارث وأبو إسحاق الفزاري تالف مات ١٤٦".

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف من السادسة مات سنة ست وأربعين"^(١).

دراسة الإسناد:

١- ت ق / محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي العبسي مولا هم الكوفي نزيل بخارى.

روى عن: أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وزيد بن أسلم، وعمرو بن دينار، وسمك بن حرب، وغيرهم.

روى عنه: بقية، وأبو أسامة، وعيسى بن موسى غنجار، والمعافى بن عمران الموصلي، وغيرهم.

قال عنه أحمد: "ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب"، وقال الجوزجاني: "كان كذاباً سألت بن حنبل عنه فقال ذلك عجب يخيئك بالطامات وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المؤذن"، وقال ابن معين: "ليس بشيء ولا يكتب حديثه"، وقال مرة: "كان كذاباً لم يكن ثقة"، وقال عمرو بن علي: "متروك الحديث كذاب"، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"، وقال

(١) الكاشف (٢ / ٣٦١)، تهذيب التهذيب (١١ / ١٨٤)، تقريب التهذيب (ص: ٥٨٨).

أبو حاتم: "ذهب الحديث ترك حديثه"، وقال مسلم والنسائي وابن خراش: "متروك الحديث"، وقال النسائي وابن خراش أيضا: "كذاب"، وقال صالح بن محمد: "كان يضع الحديث"، وقال أبو داود: "ليس بشيء"، وقال الدارقطني: "ضعيف وقال مرة متروك"، وقال بن حبان: "يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار".
قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وزيد بن علاقة ومنصور وعنه داود بن رشيد ومحمد بن عيسى المدائني تركوه".

قال ابن حجر في التقريب:

"كذبوه من الثامنة مات سنة ثمانين ومائة" (١).

٢- ت ق / الفضل بن عطية بن عمر العبدي العبسي مولا هم الكوفي

رَوَى عَنْ: سالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم.

رَوَى عَنْه: حصين بن نمير، وعبد الله بن سعد الدشتكي، وابنه محمد بن الفضيل بن عطية، وهشيم بن بشير، وغيرهم.

قال يحيى بن معين، وإسحاق، وأبو داود: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه، وقال: يحيى بن يحيى: كتبت عن محمد بن الفضل كذا ثم مزقته، وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عطاء وسالم وعنه ابنه محمد وهشيم وثقه بن راهويه".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق ربما وهم من السادسة" (٢).

٣- ع / طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم الفارسي يقال اسمه

ذكوان وطاوس لقب.

(١) الكاشف (٢/ ٢١٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠١) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).

(٢) الكاشف (٢/ ١٢٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣/ ٢٣٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٤٦).

قال الذهبي في الكاشف:

"من أبناء الفرس وقيل اسمه ذكوان فلقب فقال بن معين لانه كان طائوس القراء عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة وعنه الزهري وسليمان التيمي وعبد الله ابنه قال عمرو بن دينار ما رأيت أحدا مثله قط مات بمكة ١٠٦".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك" (١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، ففي إسناده: محمد بن الفضل بن عطية، وهو متهم بالكذب.

-وقد أعل هذا الحديث جمع من الأئمة منهم:

١- ابن عدي في الكامل حيث قال:

"وَهَذَا لَا يُرَوَّى إِلَّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَاوُوسٍ" (٢).

٢- وقال البيهقي في السنن الكبرى:

" هَذَا الْأَثَرُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ" (٣).

٣- قال ابن طاهر القيسراني في ذخيرة الحفاظ:

"رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ جَابِرٍ. وَهَذَا لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ" (٤).

٤- وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق:

"رواه الدارقطني أيضاً، ومحمد بن الفضل: كذبه يحيى بن معين، وقال أحمد: ليس بشيء،

(١) الكاشف (١/ ٥١٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨١).

(٢) ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٧/ ٣٥٩).

(٣) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٧٤).

(٤) ذخيرة الحفاظ (٥/ ٢٦٢٨) ٦١٢٥.

حديثه حديث أهل الكذب، وقال النسائي: متروك الحديث^(١).

٥- وقال ابن الملقن في البدر المنير:

"رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ قَبْلَ الزُّكَاةِ فِي «سَنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَنُسِبَ إِلَى الْوَضْعِ، وَوَالِدُهُ ثِقَّةٌ"^(٢).

٦- ونقل الزيلعي في نصب الراية إعلال ابن عدي بمحمد بن الفضل وإغلاظ البخاري في التضعيف^(٣).

٧- وقال ابن حجر في التلخيص:

"رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مَرْفُوعًا وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ"^(٤).
والله أعلم.

فائدة:

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى :

"وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ لِلْقُرْآنِ فَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

قِيلَ: يُجُوزُ لِهَذَا وَلِهَذَا. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وَقِيلَ: لَا يُجُوزُ لِلْجَنْبِ وَيَجُوزُ لِلْحَائِضِ إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ إِذَا خَافَتْ النَّسْيَانَ. وَهُوَ مَذْهَبُ

مَالِكٍ. وَقَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْحَائِضِ الْقُرْآنَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ غَيْرَ الْحَدِيثِ، ابْنُ عُمرَ { لَا

تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا } رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ. وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَحْضُنَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَلَمْ يَكُنْ يَنْهَاهُنَّ عَنْ قِرَاءَةِ

الْقُرْآنِ. كَمَا لَمْ يَكُنْ يَنْهَاهُنَّ عَنِ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بَلْ أَمَرَ الْحَيَّضُ أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ فَيُكَبَّرُونَ

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/ ٢٤٣) ٢٧٢.

(٢) البدر المنير (٢/ ٥٥٠).

(٣) نصب الراية (١/ ١٩٥).

(٤) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٧٤).

بِتَكْبِيرِ الْمُسْلِمِينَ. وَأَمَرَ الْحَائِضَ أَنْ تَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ: تُلَبِّي وَهِيَ حَائِضٌ وَكَذَلِكَ بِمَزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَعَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَاعِرِ.

وَأَمَّا الْجُنُبُ فَلَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَشْهَدَ الْعِيدَ وَلَا يُصَلِّيَ وَلَا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا مِنَ الْمَنَاسِكَ: لِأَنَّ الْجُنُبَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ فَلَا عُذْرَ لَهُ فِي تَرْكِ الطَّهَّارَةِ بِخِلَافِ الْحَائِضِ فَإِنَّ حَدَثَهَا قَائِمٌ لَا يُمَكِّنُهَا مَعَ ذَلِكَ التَّطَهُّرُ.

لَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ الْحَائِضَ أَمْرَ إِجْبَابٍ أَوْ اسْتِحْبَابٍ بِذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ مَعَ كَرَاهَةِ ذَلِكَ لِلْجُنُبِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْحَائِضَ يُرَخَّصُ لَهَا فِيمَا لَا يُرَخَّصُ لِلْجُنُبِ فِيهِ؛ لِأَجْلِ الْعُذْرِ، وَإِنْ كَانَتْ عِدَّتُهَا أَغْلَظَ فَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ لَمْ يَنْهَهَا الشَّارِعُ عَنْ ذَلِكَ^(١)

٣٠٥/٥٢ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَاوليني الخُمرة من المسجد، فقلت: إني حائضٌ، فقال: إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ}.
رواه الجماعة إلا البخاري.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٤٠ / ٢١٥) ٢٤١٨٤، قال:
حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " ناوليني الخُمرة من المسجد " قَالَتْ: قُلْتُ: إني حائضٌ؟ قَالَ: " إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ".
وأخرجه مسلم في صحيحه (١ / ٢٤٤) (٢٩٨)، وأبو داود في سننه (١ / ٦٨) ٢٦١،
والترمذي سننه (١ / ٢٤١) ١٣٤، وأخرجه النسائي في المجتبى (١ / ١٤٦) ٢٧١، كلهم من طريق:

الأعمش، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، به.
-وأخرجه ابن ماجه في سننه (١ / ٢٠٧) ٦٣٢، من طريق:
أبي الأحوص، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، به.

٣٠٦/٥٣ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى إِحْدَانَا وَهِيَ حَائِضٌ فَيَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِهَا فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ ثُمَّ تَقُومُ إِحْدَانَا بِخُمْرَتِهِ فَتَضَعُهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ حَائِضٌ} .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٤٤ / ٣٩١) ٢٦٨١٠، قال:
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْبُوذٍ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَتْ:

يَا بُنَيَّ، مَا لَكَ شَعْنًا رَأْسُكَ؟ قَالَ: أُمُّ عَمَارٍ مُرْجَلَتِي حَائِضٌ، قَالَتْ: أَيُّ بُنَيَّ، وَأَيْنَ الْحَيْضَةُ مِنَ الْيَدِ؟ "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى إِحْدَانَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَيَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِهَا، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ تَقُومُ إِحْدَانَا بِخُمْرَتِهِ، فَتَضَعُهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ حَائِضٌ"، أَيُّ بُنَيَّ، وَأَيْنَ الْحَيْضَةُ مِنَ الْيَدِ؟".

-ورواه أيضاً عن: سفيان بن عيينة عن منبوذ عن أمه عن ميمونة رضي الله عنها، الحميدي في مسنده (١ / ٣١٦) ٣١٢، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤ / ١٤) ٢٣، ورواه أيضاً عن سفيان: ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ١٨٤) ٢١١٥، وأخرجه النسائي في المجتبى (١ / ١٩٢) ٣٨٥، وفي السنن الكبرى (١ / ١٧٦) ٢٦٣، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢٨ / ٤٨٩)، وأبو يعلى في مسنده (١٢ / ٥١٢) ٧٠٨١، وابن حزم في المحلى (٩ / ٢٣١)، وغيرهم.

-وقد توبع سفيان بن عيينة، تابعه: ابن جريج عن منبوذ عن أمه عن ميمونة رضي الله عنها، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١ / ٣٢٥) ١٢٤٩، عن:

ابن جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْبُوذٌ، أَنَّ أُمَّهُ، أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا بَيْنَا هِيَ جَالِسَةٌ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَتْ:

«أَيَا بُنَيَّ مَا لِي أَرَاكَ شَعْنًا؟» فَقَالَ: أُمُّ عَمَارٍ مُرْجَلَتِي حَاضَتْ، فَقَالَتْ: «أَيُّ بُنَيَّ، وَأَيْنَ الْحَيْضَةُ مِنَ الْيَدِ» قَالَتْ: «لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهِيَ مُضْطَجِعَةٌ حَائِضَةٌ قَدْ عَلِمَ ذَلِكَ فَيَتَكَبَّرُ عَلَيْهَا فَيَتْلُو الْقُرْآنَ وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَيْهَا، وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا قَاعِدَةً وَهِيَ حَائِضٌ فَيَتَكَبَّرُ

فِي حِجْرِهَا فَيَتَلُو الْقُرْآنَ وَهُوَ مُتَكَيِّ عَلَيْهِا، وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا قَاعِدَةً وَهِيَ حَائِضٌ فَتَبْسُطُ لَهُ الْحُمْرَةَ فِي مُصَلَّاهُ فَيُصَلِّي عَلَيْهَا فِي بَيْتِي، أَيْ بُيِّ وَأَيْنَ الْحَيْضَةُ مِنَ الْيَدِ».

ورواه عنه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٤ / ٢١٩) ٢٠٢٦، وأحمد في المسند (٤٤ / ٤١٥) ٢٦٨٣٤، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤ / ١٣) ٢٢.

دراسة الإسناد:

١- ع/ سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام عن الزهري وعمرو بن دينار وعنه أحمد وعلي والزعفراني ومن شيوخه الأعمش وابن جريج ثقة ثبت حافظ إمام مات في رجب ١٩٨".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو ابن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة"^(١).

٢- س/ منبوذ بن أبي سليمان المكي يقال اسمه سليمان ومنبوذ لقبه.

روى عن: أمه عن ميمونة وعن عتبة بن محمد بن الحارث بن نوفل.

روى عنه: بن جريج وعمر بن سعيد بن أبي الحسين النوفلي وابن عيينة.

قال عنه ابن معين: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ويقال ابن سليمان"،

وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من المكيين وقال: "كان قليل الحديث".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وعنه بن جريج وابن عيينة ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (١ / ٤٤٩)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

"مقبول من السادسة"^(١).

-والذي يظهر لي أنه: ثقة قليل الحديث.

٣- س/ أم منبوذ والدته منبوذ ابن أبي سليمان.

عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعنها ابنها منبوذ

قال عنها مغلطاي في شرح ابن ماجة: "مجهولة الحال لم يرو عنها غير ابنها فيما

أعلم"^(٢).

قال الذهبي في الكاشف:

"أم منبوذ بن أبي سليمان عن ميمونة وعنها ابنها".

قال الحافظ ابن حجر في التقریب:

"مقبولة من الثالثة"^(٣).

الحكم على الحديث:

الحديث في إسناده: أم منبوذ وهي مجهولة الحال، لكن الحديث أصله في الصحيحين،

ففي صحيح البخاري (١/ ٨٥) ٣٧٩، وصحيح مسلم (١/ ٣٦٧) (٥١٣)، من طريق:

سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَرَبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ،

قَالَتْ: وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْحُمْرَةِ."

وحديث الباب حسن وله شواهد.

فمن شواهده:

١- أخرج البخاري في صحيحه (١/ ٦٧) ٢٩٧، قال:

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، سَمِعَ زُهَيْرًا، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، أَنَّ أُمَّهُ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ

(١) الكاشف (٢/ ٢٩٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

(٢) شرح ابن ماجة لمغلطاي (ص: ٨٧٦).

(٣) الكاشف (٢/ ٥٣٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٨٤) تقريب التهذيب (ص: ٧٥٩).

عَائِشَةُ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَتَكَيُّ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَفْرَأُ الْقُرْآنَ»

٢- ما تقدم من حديث عائشة ؓ قالت : { قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَاوليني الخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ : إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ : إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ } . رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ.

٣٠٧/٥٤ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: { كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنُبًا مُجْتَازًا }.
رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ^(١).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٤/ ١٢٧٠) ٦٤٥، قال:
حدثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: نا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنُبًا
مُجْتَازًا".

وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٣٥) ١٥٥٠، وابن جرير الطبري في
تفسيره (٧/ ٥٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٨٦) ١٣٣١، وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٠٦)
٦٣١، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٦٢١) ٤٣٢٦، كلهم من طريق:
هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

- وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٧٥٠) ١٢١٢، من طريق آخر عن أبي الزبير، قال:
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:
«كُنَّا نَمْشِي فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ جُنُبٌ لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا».

(١) قال أبو عمرو بن الصلاح في المقدمة (ص: ٤٧):

"قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: "كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، أَوْ كُنَّا نَقُولُ كَذَا" إِنْ لَمْ يُضَفْهُ إِلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَهُوَ مِنْ قِبَلِ الْمُؤَفِّفِ،
وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَالَّذِي قَطَعَ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ النَّبِيِّ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
وَعَنَاهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْمَرْفُوعِ.

وَبَلَغَنِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبُرْقَانِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيَّ الْإِمَامَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَثَرَكَ كَوْنُهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ.
وَالأَوَّلُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ، لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ ذَلِكَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَقَرَّرَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَقَرَّرُهُ
أَحَدٌ وَجُوهُ السُّنَنِ الْمَرْفُوعَةِ، فَإِنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنْهَا أَقْوَالُهُ ﷺ، وَمِنْهَا أَفْعَالُهُ، وَمِنْهَا تَقَرُّرُهُ وَسُكُونُهُ عَنِ الْإِنْكَارِ بَعْدَ
اطِّلَاعِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: "كُنَّا لَا نَرَى بِأَسَا بِكَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا، أَوْ كَانَ يُقَالُ كَذَا وَكَذَا عَلَى عَهْدِهِ، أَوْ
كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا وَكَذَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ".

فَكُلُّ ذَلِكَ وَشِبْهُهُ مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ، مُخْرَجٌ فِي كُتُبِ الْمَسَانِيدِ.

وانظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص: ٤٦).

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قد ضعفه القطان، وأحمد، وقال النسائي وأبو حاتم: "ليس بالقوي"، وقال علي ابن المديني: "كان سيئ الحفظ واهي الحديث" (١).

دراسة الإسناد:

١- ع/ هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي.

قال الذهبي في الكاشف:

"حافظ بغداد عن عمرو بن دينار وأبي الزبير وعنه أحمد وابن معين وهناد إمام ثقة مدلس عاش ثمانين سنة توفي ١٨٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين وقد قارب الثمانين" (٢).

٢- ع/ محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم أبو الزبير المكي.

روى عن: عائشة وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وحديثه عنهم في مسلم وسعيد بن جبير وعكرمة وطاوس وغيرهم.

وعنه: مالك والسفيانان ووالزهري والأعمش وغيرهم.

أختلف فيه أئمة الجرح والتعديل:

فوثق ابن معين، وقال ابن المديني عنه: "ثقة ثبت"، ووثقه النسائي، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة"، وقال يعقوب بن شيبه: "ثقة صدوق وإلى مضعف ما هو"، وقال الساجي: "صدوق حجة في الأحكام قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به".

(١) تهذيب التهذيب (٩ / ٣٠١).

(٢) الكاشف (٢ / ٣٣٨)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

وقال بن عدي: "روى مالك عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة وقال لا أعلم أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن روى عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "لم ينصف من قدح فيه لأن من استرحح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله".

وقد وصف بالحفظ فرؤي عن يعلى بن عطاء أنه قال: "حدثني أبو الزبير وكان أكمل الناس عقلا وأحفظهم".

وقال ابن عيينة عن أبي الزبير قال: "كان عطاء يقدمني إلى جابر أحفظ لهم الحديث"، وقال هشيم: "عن حجاج وابن أبي ليلى عن عطاء كنا نكون عند جابر فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه فكان أبو الزبير احفظنا".

ومن تكلم فيه: شعبة بن الحجاج^(١)، وقال الشافعي: "أبو الزبير يحتاج إلى دعامة"، وقال بن أبي حاتم سألت أبي عن أبي الزبير فقال: "يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلي من أبي سفيان طلحة بن نافع"، قال وسألت أبا زرعة عن أبي الزبير فقال: "روى عنه الناس قلت يحتج بحديثه قال إنما يحتج بحديث الثقات"، ويفهم من كلام أيوب وسفيان بن عيينة توهينه. قال الذهبي في الكاشف:

(١) قال فضيلة الشيخ د/ سعد الحميد حفظه الله في تعليقه على سنن سعيد بن منصور (٤/ ١٢٧٤):

"وأما قدح شعبة في عدالته فيتلخص في ثلاثة أمور:

أ- ما رواه ورقاء بن عمر، قال: قلت لشعبة: لم تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزن ويسترحح في الميزان. "السير" (٥) / (٣٨١).

وهذا يجاب عنه بما ذكره ابن حبان في "الثقات" (٥ / ٣٥٢) حيث قال: ((ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرحح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله)). اهـ.

ب- قال أبو عمر الحَوْضِي: قيل لشعبة: لم تركت أبا الزبير؟ قال: رأيته يسيء الصلاة، فتركت الرواية عنه. "السير" (٥) / (٣٨٢).

وقال سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: لَا تَكْتُبْ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، فَإِنَّهُ لَا يَحْسَنُ يَصْلِي. "الكامل" لابن عدي (٦) / (٢١٣٤).

ويجاب عن هذا: بأنه جرح بمحمل، ولم يبين شعبة ما الذي أساء أبو الزبير فيه من صلاته، فقد يكون ترك سنة من سنن الصلاة، وهذا لا يُقدح في الإنسان.

"عن عائشة وابن عباس وابن عمر حديثه عنهم في مسلم وعنه مالك والسفيانان حافظ ثقة قال أبو حاتم لا يحتج به توفي ١٢٨ وكان مدلسا واسع العلم".
قال ابن حجر في التقريب:

"محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ست وعشرين"^(١).

(١) الكاشف (٢/ ٢١٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤١) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

فصل

في الكلام على وصف أبي الزبير بالتدليس وروايته عن جابر

يعتمد كل من وصفه من المتأخرين بالتدليس بأمرين:

١- وصف النسائي له بالتدليس.

- فقد ذكره النسائي في رسالته في ذكر المدلسين^(١).

- وقال النسائي في السنن الكبرى:

"أَبُو الزُّبَيْرِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرُسَ مَكِّيٍّ كَانَ شُعْبَةُ يُسَيِّئُ الرَّأْيَ فِيهِ وَأَبُو الزُّبَيْرِ مِنَ الْحَفَاطِ رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَأَيُّوبُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَإِذَا قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا فَهُوَ صَحِيحٌ وَكَانَ يُدَلِّسُ وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا فِي جَابِرٍ مِنْ أَبِي سُفْيَانَ"^(٢).

٢- خبر الليث مع أبي الزبير.

قال ابن عدي في الكامل:

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ سَمِعْتُ عَمِي يَعْنِي سَعِيدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ يَقُولُ أَتَيْتُ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ قَالَ فَلَمَّا سَرْتُ إِلَى مَنْزِلِي قُلْتُ لَا أَكْتُبُهُمَا حَتَّى أَسْأَلَهُ قَالَ فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ هَذَا كُلُّهُ سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرٍ؟ قَالَ: لَا قُلْتُ فَاعْلَمْ لِي عَلَى مَا سَمِعْتُ قَالَ فَاعْلَمْ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي كَتَبْتَهُ عَنْهُ"^(٣).

- والذي يترجح أن أبا الزبير رحمه الله ليس مشهوراً بالتدليس، ولم يصفه بالتدليس من المتقدمين غير النسائي فقط.

والذي ينبغي أن يكون على حسب تقسيم الحافظ ابن حجر من القسم الثاني وهو:

"من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى"^(٤).

(١) ذكر المدلسين (ص: ١٢٣) للنسائي.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٤٤٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٩٠).

(٤) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ١٣).

-فهو مُقلٌّ من التدليس، ومن كان مُقلًّا من التدليس فالأصل في روايته أنها محمولة على السماع والاتصال ما لم يدل دليل على خلاف ذلك، ومما يدل على ذلك:

- ١- أنه لم يصفه بالتدليس غير النسائي فقط، كما سبق بيانه.
- ٢- أن أئمة الجرح والتعديل كابن المديني والبخاري وأبو حاتم وأحمد وابن معين ومسلم والعجلي وابن سعد وابن أبي حاتم والدولابي والحاكم وابن حبان وابن عدي كلهم ذكروا أبا الزبير ولم يشيروا إلى اتهمائه بالتدليس، مما يدل على عدم شهرته بالتدليس عندهم.
- ٣- في قصته مع الليث، لم يطلب الليث منه مسموعاته، كما هو ظاهر القصة، بل دفع إليه الكتابين من مرويات صحيفة جابر وفيها ما سمعه وما لم يسمعه ولم يحدث به، فلا يصح والحال هذه وصفه بالتدليس من خلال هذه الحادثة.
- ٤- أن شعبة رحمه الله كان سيئ الرأي فيه، وتكلم عليه بأمر ليس داخله في باب الضبط والتحمل، وشعبة رحمه الله معروف بتشددده في التدليس وإظهار ذلك عن عرف به، حتى قال: "لأن أزيي أحب إلى من أن أدلس"^(١).
- ومع ذلك لم يصف أبا الزبير بالتدليس بل ولم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد.
- وقد روى شعبة عن أبي الزبير أربع مائة حديث مسموعة، ذكر ذلك الذهبي في الميزان.
- ٥- أن الأئمة رحمهم الله قد قبلوا هذه السلسلة، ولم يعللوا بتدليس أبي الزبير، منهم: مسلم بن الحجاج، وأبو داود، والترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة، وابن الجارود، وغيرهم.

٦- قال الحاكم النيسابوري رحمه في معرفة علوم الحديث:

" النوع الحادي عشر: معرفة الأحاديث المنعنة:

هذا النوع من هذه العلوم هو معرفة الأحاديث المنعنة وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس مثال ذلك: ما حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا بَحْرُ بْنُ نَصْرِ الْحَوْلَانِيُّ، حَدَّثَنَا

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٧٣)

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: "لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرِيءٌ بِإِذْنِ اللَّهِ". قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ رُوَاهُ بَصْرِيُّونَ، ثُمَّ مَدْيُونُونَ، وَمَكِّيُونَ، وَلَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِهِمُ التَّدْلِيلُ، فَسَوَاءٌ عِنْدَنَا ذَكَرُوا سَمَاعَهُمْ أَوْ لَمْ يَذْكُرُوهُ، وَإِنَّمَا جَعَلْتُهُ مَثَلًا لِلْأُلوْفِ مِثْلِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَجَلٌ وَأَعْلَمُ^(١).

٧- أن الدارقطني قد أستدرك على مسلم أحاديث وأسانيده، ولم ينتقد حديثاً من أحاديث أبي الزبير التي لم يصرح فيها بالسماع، ولم يعمل شيئاً منها بالتدليس، بل قال في الإلزامات والتتبع:

"وبقي على مسلم من تراجم أبي الزبير حديث كثير"^(٢).

والله أعلم

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، ورجاله ثقات، وقد صححه ابن خزيمة في صحيحه^(٣).

(١) معرفة علوم الحديث ٣٤، وقد قال ابن حجر في طبقات المدلسين (ص: ٤٥) رداً على كلام الحاكم: "ووهم الحاكم في كتاب علوم الحديث فقال في سنده وفيه رجال غير معروفين بالتدليس وقد وضعه النسائي وغيره بالتدليس". والذي يظهر لي صحة كلام الحاكم رحمه الله، وذلك لأن أبا الزبير رحمه الله غير مشهور بالتدليس.

(٢) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٣٧٠).

(٣) وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٨٦) ١٣٣١.

٣٠٨/٥ - (وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: { كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ جُنُبٌ } .
رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ .

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٣٣/٥) ٢٥٣٠، قال:
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْجُنَيْدِ الدَّقَاقُ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجْتَنِبُونَ^١ وَهُمْ جُنُبٌ فِي الْمَسْجِدِ .

دراسة الإسناد:

- ١- موسى بن هارون بن عبد الله الحمال.
قال الحافظ ابن حجر:
"ثقة حافظ كبير بغدادي من صغار الحادية عشرة مات سنة أربع وتسعين ومائتين"^(٢).
- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْجُنَيْدِ الدَّقَاقِ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ.
عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ وَيُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبِ وَجَمَاعَةٍ.
وَعَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ وَابْنُ صَاعِدٍ وَالمَحَامِلِيُّ وَابْنُ مَخْلَدٍ وَآخَرُونَ.
قال ابن أبي حاتم: صدوق، وذكره بن حبان في الثقات، وروى الخطيب في تاريخ بغداد عن عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ عن أبيه قَالَ سمعت أبي يقول: "مات محمد بن الجنيد البغدادي بالأنبار شيخ ثقة"، وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة: قَالَ يُوسُفُ بْنُ عَمْرِو الْقَوَاسِ

(١) في نسخة دار الفلاح من كتاب الاوسط (١٢٢/٥) بلفظ (يمشون)، وأنظر للمغني لأبن قدامة (١/٦٦)، وشرح العمدة لشيخ الإسلام (١/٣٩٠)، فقد ذكروا لفظ: (يمشون).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤).

قرئ على أحمد بن إسحاق بن البهلول قيل له حدثكم محمد بن أحمد بن الجنيّد البغداديّ
بالأنبار شيخ ثقة^(١).
الذي يظهر لي أنه ثقة.

٣- ع/ عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولا هم المدني.
روى عن: زيد بن أسلم وشريك بن أبي نمر ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة
وحميد الطويل، وغيرهم.
عنه: شعبة والثوري وهما أكبر منه وابن إسحاق وهو من شيوخه والشافعي وابن مهدي
وابن وهب ووكيع، وغيرهم.

أختلف فيه أئمة الجرح والتعديل، فوثقه مالك، وابن معين وقال في رواية عنه: "ثقة
حجة"، وقال ابن سعد: "وكان ثقة كثير الحديث يغلط"، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في
الثقات وقال: "كان يخطئ"،

- وقال ابن معين في رواية عنه و: "ليس به بأس"، وقال النسائي: "ليس به بأس وحديثه
عن عبيد الله بن عمر منكر"، وقال الساجي: "كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير
الوهم".

- وقد تكلم فيه بعض الحفاظ، فقال أبو زرعة: "سيء الحفظ ربما حدث من حفظه
الشيء فيخطئ"، وقال أحمد بن حنبل: "كان معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو
صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث
عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر"، وقال النسائي: "ليس بالقوي".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن صفوان بن سليم وزيد بن أسلم وعنه بن حجر ويعقوب الدورقي قال بن معين هو
أحب إلي من فليح وقال أبو زرعة سيء الحفظ توفي ١٨٧".
قال ابن حجر في التقريب.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٨٣)، تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٣٩١)، تعجيل المنفعة (٢/ ١٦٧).

"صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر من الثامنة مات سنة ست أو سبع وثمانين"^(١).

-والذي يظهر لي أن حديث عبد العزيز الدراوردي، على أقسام:

القسم الأول:

ماحدث به من كتابه، فهذا من أعلى درجات حديثه، وقد نص الإمام أحمد على هذا فقال: "إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم".

القسم الثاني:

إذا حدث من حفظه ولم يكن شيخه: عبيد الله بن عمر ولا عبد الله بن عمر العمري، فهذا صحيح لكن دون الأول.

القسم الثالث:

إذا حدث عن شيخه: عبد الله بن عمر العمري، فقد تكلم الأئمة في روايته عنه قال أحمد: "ربما قلب حديث عبد الله بن عمر فيرويه عن عبيد الله بن عمر"، وقال النسائي: "حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر".
وذلك أنه أختلط عليه حديث عبيد الله بن عمر الثقة بحديث أخيه عبد الله بن عمر العمري الضعيف، وهذا القسم ينظر فيه فإن لم يخالف فيه غيره، قبل حديثه، وإذا خالف فيه غيره رد.^(٢)

٤- ع/ زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وابن عمر وجابر وعنه مالك والداروردي قال بن عجلان ما هبت أحدا هبتي زيد بن أسلم وقال أبو حازم الاعرج لا يريني الله يوم زيد توفي ١٣٦".
قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (١/ ٦٥٨)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨).

(٢) استفدت هذه الأقسام من دروس وتقريرات شيخنا المحدث: عبد الله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله.

" ثقة عالم وكان يرسل من الثالثة مات سنة ست وثلاثين" ^(١).

قال العلائي، في جامع التحصيل:

"قال علي بن المديني سئل سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم فقال: "ما سمع من بن عمر إلا حديثين"، وقال يحيى بن معين: "لم يسمع من أبي هريرة"، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: "زيد بن أسلم عن جابر مرسل وكذلك عن رافع بن خديج وعن أبي هريرة وعائشة أدخل بينه وبين عائشة الققعقاع بن حكيم وبينه وبين أبي هريرة عطاء بن يسار"، قلت: "روايته عن عائشة في سنن أبي داود وعن أبي هريرة في جامع الترمذي ولكنه قال عقبه لا نعرف له سماعا من أبي هريرة"، وقال أبو زرعة: "زيد بن أسلم عن سعد يعني بن أبي وقاص مرسل، وعن أبي أمامة ليس بشيء، وهو مرسل"، وعن زياد أو عبد الله بن زياد عن علي مرسل"، وقال أبو حاتم: "زيد بن أسلم عن أبي سعيد مرسل يدخل بينهما عطاء بن يسار" ^(٢).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، ورجاله ثقات إلا الدراوردي فهو صدوق، وقد ثبت لزيد السماع من جمع من الصحابة.

(١) الكاشف (١/ ٤١٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٢٢).

(٢) جامع التحصيل (ص: ١٧٨) ٢١١.

٣١٠/٥٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : { دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرْحَةً ^(١) هَذَا الْمَسْجِدِ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِحَائِضٍ وَلَا لِحَنْبٍ } .
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه (١/ ٢١٢) ٦٤٥ قال:
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنْيَةَ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ الْهَجَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الدُّهْلِيِّ، عَنْ جَسْرَةَ، قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ، قَالَتْ:
دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرْحَةً هَذَا الْمَسْجِدِ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ «إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِحَنْبٍ، وَلَا لِحَائِضٍ» .

الحديث رواه ابن ماجة - كما سبق -، عن ابن أبي شيبة في المسند ^(٢)، وأخرجه أيضاً أبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (ص: ١٦٢) ١٢٩، وابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٣٧) ٢٦٩، والطبراني في الكبير (٢٣/ ٣٧٣) ٨٨٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٠٤) ١٣٤٠٠، وابن حزم في المحلى بالآثار (١/ ٤٠١)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٧١) كلهم من طريق:

أبي نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنْيَةَ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ الْهَجَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الدُّهْلِيِّ، عَنْ جَسْرَةَ، قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ،

ولفظ ابن أبي شيبة، وأبو زرعة الدمشقي، والطبراني، والمزي، فيه زيادة وهي:
" ألا إن هذا المسجد لا يحل لحائض إلا للنبي - ﷺ - وأزواجه وعلي وفاطمة بنت محمد - ﷺ - ورَضِيَّ عنها، ألا هل بيئت لكم الأسماء أن تضلوا".
ولفظ البيهقي:

(١) صرحه: قَالَ الزَّجَّاجُ: الصَّرْحُ، فِي اللَّغَةِ، الْقَصْرُ وَالصَّحْرُ؛ يُقَالُ: هَذِهِ صَرْحَةُ الدَّارِ وَقَارِعَتُهَا أَي سَاحَتُهَا وَعَرَصَتُهَا تَهْدِيبُ اللَّغَةِ (٤/ ١٣٩) لسان العرب (٢/ ٥١١)، وانظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٥٣٤).
(٢) نقله عن ابن أبي شيبة ابن حجر في: المطالب العالية محققا (٢/ ٤٧٨) ١٨٢.

"أَلَا لَا يَحِلُّ هَذَا الْمَسْجِدُ جُنُبٍ، وَلَا حَائِضٍ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيَّ، وَفَاطِمَةَ، وَالْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ، أَلَا قَدْ بَيَّنْتُ لَكُمْ الْأَسْمَاءَ أَنْ لَا تَضِلُّوا"

-وقد تابع أبو نعيم: عطاء بن مسلم الخفاف، أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة تاريخ المدينة (١/ ٣٨)، قال:

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي غَنِيَّةٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَسْرَةَ، وَكَانَتْ مِنْ خِيَارِ النِّسَاءِ قَالَتْ: كُنْتُ مَعَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِي حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، حُرِّمَ هَذَا الْمَسْجِدُ عَلَى كُلِّ جُنُبٍ مِنَ الرِّجَالِ، أَوْ حَائِضٍ مِنَ النِّسَاءِ، إِلَّا النَّبِيَّ وَأَزْوَاجَهُ وَعَلِيًّا وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ، أَلَا بَيَّنْتُ الْأَسْمَاءَ أَنْ تَضِلُّوا».

-وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى وضعفه (٧/ ١٠٤) ١٣٤٠٢ من طريق:

عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ، يَذْكُرُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ جَسْرَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

" أَلَا إِنَّ مَسْجِدِي حَرَامٌ عَلَى كُلِّ حَائِضٍ مِنَ النِّسَاءِ، وَكُلِّ جُنُبٍ مِنَ الرِّجَالِ، إِلَّا عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيَّ، وَفَاطِمَةَ، وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ " ﷺ،

وقال ابن حزم في المحلى (١/ ٤٠١): رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ عَطَاءِ الْخَفَّافِ عَنْ ابْنِ أَبِي غَنِيَّةٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دَجَاجَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -:- «هَذَا الْمَسْجِدُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ جُنُبٍ مِنَ الرِّجَالِ وَحَائِضٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مُحَمَّدًا وَأَزْوَاجَهُ وَعَلِيًّا وَفَاطِمَةَ»

-وقد توبع محدوج عن بسرة، تابعه: عروة بن فيروز، أخرجه الحربي في الفوائد المنتقاة ص ٣٥٣، رقم: ٧٨، من طريق:

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عَمِّهِ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَيْرٍ الْهَجَرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ فِيَرُوزَ، عَنْ جَسْرَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، بلفظ ابن أبي شعبة المتقدم.

دراسة الإسناد:

١- ع/ الفضل بن دكين الكوفي واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول أبو نعيم الملائي بضم الميم مشهور بكنيته.

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ أبو نعيم الملائي مولى آل طلحة عن الاعمش وزكريا بن أبي زائدة وأمم وعنه البخاري وعبد وأبو زرعة وأمم مات ٢١٩ في سلخ شعبان بالكوفة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة ثبت من التاسعة مات سنة ثمان عشرة وقيل تسع عشرة وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري"^(١).

٢- ع/ عبد الملك بن حميد بن أبي غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية الخزاعي الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه والمنهال بن عمرو وعدة وعنه ابنه يحيى وأبو نعيم وجمع ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من السابعة"^(٢).

٣- ق/ أبو الخطاب الهجري اسمه عمرو وقيل عمر بن عمير .

روى عن محدوج الذهلي وزيد بن وهب الهجري.

وعنه عبد الملك بن حميد بن أبي غنية وعلي بن عابس.

قال يعقوب بن سفيان: "ولا نعلم أحدا روى عن أبي الخطاب هذا ولا ذكره غير بن أبي

غنية"، وقال ابن حزم: "وَأَبُو الْخَطَّابِ الْهَجَرِيُّ جَهْلٌ"^(٣).

قال ابن حجر في التهذيب: "ورواية زيد بن وهب الهجري عنه من طريق مجهولة".

(١) الكاشف (٢/ ١٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٤٦).

(٢) الكاشف (١/ ٦٦٤)، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٢).

(٣) المحلى بالآثار (١/ ٤٠١).

قال الذهبي في الكاشف:

"عن محدوج الذهلي وغيره وعنه عبد الملك بن أبي غنية وعلي بن عابس متماسك".

قال فيه ابن حجر في التقريب:

"مجهول من السابعة"^(١).

٤- ق/ محدوج بمهملة ساكنة وآخره جيم الذهلي.

عن أم سلمة، وعنه أبو الخطاب الهجري.

قال فيه البخاري: "فيه نظر"، قال ابن عدي: "وهذا الذي قال حديث مقطوع"^(٢).

وقال ابن حزم في المحلى: "محدوج فساقط يروي المعضلات عن جسة"^(٣)، وذكره

الذهبي في الضعفاء^(٤).

قال ابن حجر في التهذيب: "قلت ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة وقال أنه مختلف في

صحبه".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن جسة وعنه أبو الخطاب الهجري".

قال ابن حجر في التقريب:

"مجهول من السادسة أخطأ من زعم أن له صحبة"^(٥).

والذي يظهر لي أنه مجهول، ومع جهالته فإن البخاري بين أنه فيه نظر، ومعناها عنده أنه

متهم وواه^(٦).

(١) الكاشف (٢/ ٤٢٣)، تهذيب التهذيب (١٢ / ٨٦) تقريب التهذيب (ص: ٦٣٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٩٦).

(٣) المحلى بالآثار (١ / ٤٠١).

(٤) المغني في الضعفاء (٢ / ٥٤٣).

(٥) الكاشف (٢ / ٢٤٤)، تهذيب التهذيب (١٠ / ٥٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٢١).

(٦) قال الذهبي عن البخاري في « السير » (١٢ / ٤٤١): « ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام

في الناس وإنصافه فيمن يضعفه فإنه أكثر ما يقول منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر ونحو هذا، وقل أن يقول

فلان كذاب أو كان يضع الحديث حتى أنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر فهو متهم واه".

قال المعلمي في « التنكيل » (١ / ٢٠٤): « ذكرنا أن البخاري يقول: فيه نظر أو سكتوا عنه فيمن هو عنده

٥- د س ق / جسر بن دجاجة العامرية الكوفية.
 روت عن أبي ذر وعلي وعائشة وأم سلمة.
 وعنها قدامة بن عبد الله العامري، وأفلت بن خليفة، ومحدوج الذهلي وغيرهم.
 ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: "جسر تابعية ثقة".
 وقد قال فيها البخاري: "وعند جسر عجائب"^(١)، وقال البيهقي: "فيها نظر"، وقال
 ابن حبان - فيما نقله أبو العباس البناي -: "عندها عجائب"^(٢).
 وقد قال البخاري عن حديثها الذي معنا: "لا يصح"، وقال ابن حزم: "باطل".
 قال الذهبي في الكاشف:
 "عن علي وأبي ذر وعنها أفلت ومحدوج الذهلي وثقت".
 قال ابن حجر في التقریب:
 "مقبولة من الثالثة ويقال إن لها إدراكاً"^(٣).
 -والذي يظهر لي أنها ضعيفة، لقول البخاري وصنيعه.
 أما توثيق ابن حبان، فقد اختلف النقل عنه حيث قال فيها كما نقله الذهبي في الميزان،
 وابن الملقن في البدر المنير كقول البخاري: "عندها عجائب"، أما العجلي فلا يخفى وصفه
 بالتساهل.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف ولا يصح لأمر:

أولاً: ضعف وجهالة بعض الرواة.

ففي إسناده محدوج، وجسر، وهما ضعيفان - كما سبق -، وفي إسناده أبو الخطاب
 الهجري وهو مجهول، وسبق بيان ذلك.

ضعيف جداً » .

(١) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٢/ ٦٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩)، والبدر المنير (٢/ ٥٦١).

(٣) الكاشف (٢/ ٥٠٤)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠٦)، تقريب التهذيب (ص: ٧٤٤).

ثانياً: الاختلاف في سند الحديث على جسرة.

فقد رواه فليت (الأفلى) بِنُ خَلِيفَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَسْرُهُ بِنْتُ دَجَاجَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُجُوهُ بُيُوتِ أَصْحَابِهِ شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ». ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَصْنَعْ الْقَوْمُ شَيْئًا رَجَاءً أَنْ تَنْزَلَ فِيهِمْ رُخْصَةٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ بَعْدُ فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ فُلَيْتُ الْعَامِرِيُّ.

أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٦٠) ٢٣٢، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٦٢٠) كلهم من طريق:

فليت (الأفلى) بِنُ خَلِيفَةَ، عن جَسْرُهُ بِنْتُ دَجَاجَةَ عن عَائِشَةَ به.

ووجه الاختلاف أن الحديث جاء في مسند عائشة كما في حديث أفلى بن خليفة عنها، وجاء من مسند أم سلمة .

وقد بين الحافظ أبو زرعة الرازي الصواب في ذلك فقال:

" يَقُولُونَ: عَنْ جَسْرَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ وَالصَّحِيحُ: عَنْ عَائِشَةَ" ^(١).

- وحديث عائشة قد ضعفه بعض أهل العلم منهم:

١- الإمام أحمد - كما ذكره البغوي - ^(٢).

٢- وابن حزم قد نص على بطلان الحديث فقال:

" وَهَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ: أَمَّا أَفَلْتُ فَعَبْرٌ مَشْهُورٌ وَلَا مَعْرُوفٌ بِالثَّقَةِ" ^(٣).

٣- وقال الخطابي في معالم السنن:

" وكان أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الظاهر يجيزون للجنب دخول المسجد إلا أن أحمد كان يستحب له أن يتوضأ إذا أراد دخوله وضعفوا هذا الحديث وقالوا افلث راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه" ^(٤).

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٨).

(٢) شرح السنة للبغوي (٢/ ٤٦).

(٣) المحلى بالآثار (١/ ٤٠١).

(٤) معالم السنن (١/ ٧٧).

٤-و قَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ: " هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَنْبَغُ " (١).

٥ -وبين الحافظ ابن رجب أن الحديث فيه ضعف (٢).

ثالثاً: كلام الحافظ على هذا الحديث:

١-قال البخاري في التاريخ الكبير:

" وَلَا يَصِحُّ هَذَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ " (٣).

٢- وقال البوصيري في مصباح الزجاجة :

" هذا إسناد ضعيف، محدوج لم يوثق، وأبو الخطاب مجهول " (٤).

٣-وقال ابن حزم في المحلى:

" باطل " (٥).

٥-وبين الحافظ ابن رجب أن الحديث فيه ضعف (٦).

٦-وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٧).

رابعاً: تعليل المتن:

أعل ابن حزم رحمه الله المتن فقد روى بإسناده ما أخرجه البخاري في صحيحه (١) /

٤٣٩ (٩٥) من طريق:

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين «أَنَّ وَلِيدَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ لِحِيٍّ مِنْ
الْعَرَبِ فَأَعْتَقُوهَا فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَأَسْلَمَتْ فَكَانَ لَهَا خِباءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ
حَفْشٍ» .

-قَالَ رحمه الله بعده:

(١) المجموع شرح المذهب (٢/ ١٦٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٢١).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٦/ ١٨٤) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٠٤).

(٤) البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٤٤١) ٢٤٢. (طبعة الجامعة الإسلامية).

(٥) المحلى بالآثار (١/ ٤٠١).

(٦) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٢١).

(٧) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ٣٢٣).

" فَهَذِهِ امْرَأَةٌ سَاكِنَةٌ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ - وَالْمَعْهُودُ مِنَ النِّسَاءِ الْحَيْضُ فَمَا مَنَعَهَا -
 ﷺ - مِنْ ذَلِكَ وَلَا نَهَى عَنْهُ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْهَ - ﷺ - عَنْهُ فَمُبَاحٌ وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ - قَوْلُهُ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا» وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْحَائِضَ وَالْجُنُبَ مُبَاحٌ لَهَا
 جَمِيعُ الْأَرْضِ، وَهِيَ مَسْجِدٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ بِالْمَنْعِ مِنْ بَعْضِ الْمَسَاجِدِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَوْ
 كَانَ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ لِأَخْبَرِ بِذَلِكَ - ﷺ - عَائِشَةُ، إِذْ حَاضَتْ فَلَمْ
 يَنْهَها إِلَّا عَنِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فَقَطْ، وَمِنَ الْبَاطِلِ الْمُتَيَقِّنُ أَنَّ يَكُونَ لَا يَحِلُّ لَهَا دُخُولُ الْمَسْجِدِ
 فَلَا يَنْهَاهَا - ﷺ - عَنْ ذَلِكَ وَيَقْتَصِرُ عَلَى مَنَعِهَا مِنَ الطَّوَافِ.
 وَهَذَا قَوْلُ الْمُزَنِيِّ وَدَاوُدَ وَغَيْرِهِمَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " اهـ^(١)

٥٧/٣١٠- رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ، قَالَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: (رَأَيْتُ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجْنِبُونَ إِذَا تَوَضَّعُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ) .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٤/ ١٢٧٥) ٦٤٦، به وعزه ابن رجب الحنبلي في فتح الباري إلى الأثر في سننه، ولم أجده في الجزء المطبوع منه.

دراسة الإسناد:

تقدمت ترجمة عبد العزيز بن محمد الدراروردي^(١) و زيد بن أسلم^(٢).

١- خت م ٤/ هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد.
ورى عن: حاتم بن أبي نصر، وزباد، وزيد ابن أسلم، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وغيرهم.
وعنه: الثوري، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، والليث بن سعد، وغيرهم.

ضعفه النسائي، وابن معين وقال: " ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه"، وقال أحمد بن حنبل: " ليس هو محكم الحديث"، وقال البردعي عن أبي زرعة: " هشام بن سعد واهي الحديث"، وقال ابن عدي: " وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ". وذكره ابن حبان، وابن عدي، وابن الجوزي في جملة الضعفاء، وقال ابن حبان: " كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الاثبات فيما يروي عن الثقات

(١) في حديث: ٣٠٨/٥٥.

(٢) في حديث: ٣٠٨/٥٥.

بطل الاحتجاج به وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير".

- وقال فيه العجلي: جازز الحديث، حسن الحديث، وروى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه قال فيه: "شيخ محله الصدق"، وقال يحيى بن معين في رواية: "هشام بن سعد صالح، ليس بمتروك الحديث".

وكان من أثبت الناس في زيد بن أسلم، قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود قال: "هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن زيد بن أسلم ونافع والمقبري وعنه بن وهب والقعنبي وابن مهدي قال أبو حاتم لا يحتج به وقال أحمد لم يكن بالحافظ قلت حسن الحديث".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من كبار السابعة مات سنة ستين أو قبلها" (١).

- والذي يظهر لي أن في حديثه ضعف، وجمهور أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، لكن في روايته عن زيد بن أسلم فهو من أثبت الناس فيه كما قاله أبو داود.

٢- ع/ عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى ميمونة.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن مولاته وأبي وأبي ذر وزيد بن ثابت وعدة وعنه زيد بن أسلم وشريك بن أبي نمر وخلق كان من كبار التابعين وعلمائهم مات ١٠٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك" (٢).

(١) الكاشف (٢/ ٣٣٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠/ ٢٠٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٢٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩٢).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، وإن كان في إسناده هشام بن سعد المدني و فيه ضعف، وجمهور المحدثين على تضعيفه، كما سبق، إلا أن روايته عن زيد بن أسلم، لها مزية فهو من أوثق الناس في زيد كما قاله أبو داود كما سبق.

وللحديث شواهد منها:

١- ماسبق من عن جابر بن عبد الله، رقم: ٣٠٧٠.

٢- وكذلك ماسبق عن زيد بن أسلم، رقم: ٣٠٨.

فائدة:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري:

"الجنب هل يباح له المرور في المسجد من غير تيمم، أم لا؟ وفي المسألة قولان: أحدهما - وهو قول الأكثرين - : إنه يباح له ذلك، وهو قول أكثر السلف ومالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم.

وقد تأول طائفة من الصحابة قول الله - ﷻ -: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(١)، بأن المراد: النهي عن قربان موضع الصلاة - وهو المسجد - في حال الجنابة، إلا أن يكون عابر سبيل، وهو المجتاز به من غير لبث فيه.

وقد روي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وأنس - ﷺ - .

وفي ((المسند))، عن ابن عباس، أن النبي - ﷺ - سد أبواب المسجد غير باب علي. قال: فيدخل المسجد جنباً، وهو طريقه ليس له طريق غيره^(٢). وروى ابن أبي شيبة بإسناده،

(١) [النساء: ٤٣]

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٧٨ / ٥) ٣٠٦١، وهو حديث طويل في إسناده: أبو بلج - واسمه يحيى بن سليم، أو ابن أبي سليم -، قال فيه البخاري: فيه نظر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة" ٣٤/٥ - ٣٦ بعد أن ساق الحديث: "وفيه ألفاظ هي كذب على رسول الله ﷺ".

عن العوام، أن علياً كان يمر في المسجد، وهو جنب^(١).
 وبإسناده، عن جابر، قال: "كان أحدنا يمشي في المسجد وهو جنب مجتازاً"، وخرجه -
 أيضاً - سعيد بن منصور وابن خزيمة في صحيحه^(٢).
 وعن زيد بن أسلم، قال: كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يمشون في المسجد، وهم
 جنب، خرجه ابن المنذر وغيره^(٣).

ولا يجوز العبور إلا لحاجة، في اصح الوجهين لأصحابنا، وهو قول أكثر السلف، منهم:
 عكرمة ومسروق والنخعي، وقرب الطريق حاجة، في أحد الوجهين لأصحابنا، وهو قول
 الحسن، وفي الآخر: ليس بحاجة، وهو وجه للشافعية، والصحيح عندهم أنه يجوز المرور لحاجة
 وغيرها.

والقول الثاني: لا يجوز للجنب المرور في المسجد، فإن اضطر إليه تيمم، وهو قول الثوري
 وأبي حنيفة وإسحاق ورواية عن مالك.

وقد روي، عن النبي - ﷺ - أنه قال: «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب». خرجه أبو
 داود من حديث عائشة، وابن ماجه من حديث أم سلمة^(٤) وفي إسنادهما ضعف.
 وعلى تقدير صحة ذلك، فهو محمول على البث في المسجد؛ جمعاً بين الدليلين.
 وأهل هذه المقالة منهم من قال: إذا ذكر في المسجد أنه جنب أو احتلم في المسجد،
 فإنه يتييم لخروجه، كما قاله بعض الحنفية.
 وحديث أبي هريرة الذي خرجه البخاري هنا^(٥) حجة عليه^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٣٥) ١٥٥١، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنِ الْعَوَامِ أَنَّ عَلِيًّا، كَانَ يَمْرُ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ جُنُبٌ.

(٢) سبق في الحديث رقم: ٣٠٧.

(٣) سبق في الحديث رقم: ٣٠٨.

(٤) سبق في الحديث رقم: ٣١٠.

(٥) يريد ما أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦٣) ٢٧٥ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ» ثُمَّ رَجَعَ فَأَعْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ فَصَلَّائِنَا مَعَهُ

(٦) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٢٠).

٣١٢/٥٨ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ، فَأَغْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ، مِنْهُنَّ غُسْلًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اغْتَسَلْتُ غُسْلًا وَاحِدًا، فَقَالَ: هَذَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٥ / ١٦٦) ٢٧١٨٧، قال:

حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ فَأَغْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُسْلًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اغْتَسَلْتُ غُسْلًا وَاحِدًا؟، فَقَالَ: " هَذَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ".

-وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ١٣٦) ١٥٦٢، ومن طريقه: ابن حزم في المحلى بالآثار (١ / ٤٢٥)، وأخرجه أيضاً: أبو داود في سننه (١ / ٥٦) ٢١٩، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٣١٤) ٩٨٨، وابن ماجه في سننه (١ / ١٩٤) ٥٩٠، والنسائي في السنن الكبرى (٨ / ٢٠٧) ٨٩٨٦، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده، (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) (١ / ٢٣٣) ١٠١، ومن طريقه: أبو نعيم في الطب النبوي (٢ / ٤٧٠) ٤٤٧، والمزي في تهذيب الكمال (١٧ / ٨٦)، وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١ / ٣٣٨) ٤٦٢، ومن طريقه: أبو نعيم في الطب النبوي (٢ / ٤٧٠) ٤٤٧، وأخرجه الروياني في مسنده (١ / ٤٦٦) ٧٠٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ١٢٩) ٧٩٠، والطبراني في المعجم الكبير (١ / ٣٢٦) ٩٧٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٧ / ٣١١) ١٤٠٩١، كلهم من طريق:

حَمَّادُ، بن سلمة عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَمَّتِهِ سَلَمَى، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ﷺ، به.

وجاء في بعض الراويات: " هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ ".

وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥ / ٢٨٠)، معلقاً مختصراً.

دراسة الإسناد:

١- خت م ٤ / حماد بن سلمة، تقدم^(١).

٢-٤ / عبد الرحمن بن أبي رافع ويقال ابن فلان ابن أبي رافع.

روى عن عبد الله بن جعفر وعن عمه عن أبي رافع وعن عمته سلمى عن أبي رافع .

وعنه حماد بن سلمة، إياس بن أبي تيممة^(٢).

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: " عبد الرحمن بن أبي رافع الذي

روى عنه حماد بن سلمة صالح"^(٣).

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عمته سلمى وعبد الله بن جعفر وعنه حماد بن سلمة فقط قال بن معين صالح".

قال ابن حجر في التقریب:

" شيخ لحماد ابن سلمة مقبول من الرابعة"^(٤).

٣- د س ق / سلمى عمّة عبد الرحمن بن أبي رافع.

روت عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وعنها بن أخيها عبد الرحمن بن أبي رافع ويقال ابن فلان بن أبي رافع وأيوب بن الحسن

بن علي بن أبي رافع وزيد بن أسلم والققعقاع بن حكيم.

وذكرها بن حبان في الثقات وقال ابن القطان لا تعرف.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي رافع وعنها بن أخيها عبد الرحمن وزيد بن أسلم د س ق سمية عن جابر وعنها

كثير بن زياد فق".

(١) الحديث رقم: ٢٣٠/٤.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (١/ ٤٣٥).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٣٢).

(٤) الكاشف (١/ ٦٢٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٩)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

وقال ابن حجر في التقريب:

"مقبولة من الثالثة" ^(١).

-والذي يظهر لي أن فيها جهالة حال.

٤- ع/ أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ اسمه إبراهيم وقيل أسلم أو ثابت أو هرمز مات في أول خلافة علي على الصحيح ^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف ولا يصح لأمر:

١- عبد الرحمن ابن أبي رافع، فيه جهالة.

٢- سلمى "عمة عبد الرحمن بن أبي رافع، لا تعرف، كما قاله ابن القطان.

٣- كلام الحفاظ على الحديث فمن ذلك:

أ- قَالَ أَبُو دَاوُدَ:

"وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا" ^(٣).

ب- قال ابن القطان الفاسي:

" لا يصح" ^(٤).

ج- قال ابن الملقن في البدر المنير:

" لا يصح" ^(٥).

د- قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:

" وفي إسناده بعض من لا يعرف حاله" ^(٦).

(١) الكاشف (٢/ ٥١٠)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٢٦) تقريب التهذيب (ص: ٧٤٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٣٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١١٢).

(٣) أبو داود في سننه (١/ ٥٦) ٢١٩.

(٤) البدر المنير (٢/ ٥٧٢).

(٥) البدر المنير (٢/ ٥٧٢).

(٦) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٠٢).

هـ- قال الحافظ ابن حجر في التلخيص:

" وَهَذَا الْحَدِيثُ طَعَنَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ فَقَالَ: حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْهُ ^(١) .

٤- أنه مخالف لما أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٤٩) (٣٠٩)، قال:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ يَعْنِي ابْنَ بُكَيْرٍ الْحَذَّاءَ،

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ».

فقد أخبر أنس أنه يطوف على نسائه بغسل واحد، وهذا حديث صحيح ثابت، أما

حديث أبي رافع ففيه الأخبار بأنه يغتسل عند كل واحدة، وهذا لا يصح - كما سبق -.

- وقد جمع النووي بين الحديثين بجمع محتمل، فقال في شرح صحيح مسلم:

"أَمَّا طَوَافُهُ ﷺ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَكُونُ

الْمُرَادُ بَيَانَ جَوَازِ تَرْكِ الْوُضُوءِ وَقَدْ جَاءَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: "أَنَّهُ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ

يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا فَقَالَ هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ

وَأَطْهَرُ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ قُلْتُ وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ يَكُونُ هَذَا فِي وَقْتٍ

وَذَاكَ فِي وَقْتٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢)

(١) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٨٠).

(٢) شرح النووي على مسلم (٣/ ٢١٨).

المبحث الثاني

زوائد أبواب الأغسال المستحبة

٣١٣/٥٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : { إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ } .

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَلِمُسْلِمٍ :

{ إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ } .

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٩/ ٢٢٦) ٥٣١١، قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ " .

- وأخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ٨٧٧)، من طريق: مالك عن نافع عن

ابن عمر.

ومسلم في صحيحه (٢/ ٥٧٩) (٨٤٤)، من طريق: ليث، عن نافع، عن عبد الله، بلفظ:

«إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» .

وأخرجه الترمذي في سننه (٢/ ٣٦٤) ٤٩٢، من طريق: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ،

وقال:، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وابن ماجه في سننه (١/ ٣٤٦)، ١٠٨٨ من

طريق: أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِهِ، والنسائي في المجتبى (٣/ ٩٣) ١٣٧٦، من

طريق: مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، بِهِ.

- وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٩٤) ٣٤٢، عن ابن عمر عن حفصة،

من طريق:

عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
 «عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ رَوَاحُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْغُسْلُ».
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْزَأُهُ مِنْ غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ
 أَجْنَبَ».

٣١٥/٦٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: {حَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ}.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند (١٤ / ١٩٨) ٨٥٠٣، والبخاري في صحيحه (٢ / ٥) ٨٩٦،
ومسلم في صحيحه (٢ / ٥٨٢) (٨٤٩).
كلهم من طريق:

وهيب بن خالد عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ.

٣١٦/٦١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ { أَنَّ عُمَرَ بَيْنَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَنَادَاهُ عُمَرُ: أَيُّهُ سَاعَةٌ هَذِهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي شُغِلْتُ فَلَمْ أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ فَلَمْ أَرِدْ عَلَى أَنْ تَوْضَأْتُ، قَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ { .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٢٨) ١٩٩ والبخاري في صحيحه (٢/ ٢) ٨٧٨، ومسلم في صحيحه (٢/ ٥٨٠) (٨٤٥)، وأخرجه الترمذي في سننه (٢/ ٣٦٦) ٤٩٤ .
كلهم من طريق:

الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، به .

٣١٨/٦٢ - وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَمِنْ الْعَوَالِي^(١) فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ فَيُصِيبُهُمُ الْغُبَارُ وَالْعَرَقُ فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ فَآتَى النَّبِيُّ ﷺ إِنْسَانًا مِنْهُمْ، وَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا}.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه (٢/٦) ٩٠٢، ومسلم في صحيحه (٢/٥٨١) (٨٤٧)،
وأبو داود في سننه مختصراً (١/٢٧٨) ١٠٥٥.
من طريق:

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ
عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِهِ.

(١) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان معجم البلدان (٤/١٦٦):

"بالفتح، وهو جمع العالي ضد السافل:

وهو ضبعة بينها وبين المدينة أربعة أميال، وقيل ثلاثة، وذلك أدناها وأبعدها ثمانية:.

٣١٩/٦٣ - وَعَنْ أُوسِ بْنِ أُوسٍ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: {مَنْ غَسَلَ وَاعْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا}.
 رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ: "وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ".

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٩٣ / ٢٦)، قال:
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ، عَنْ أُوسِ بْنِ أُوسٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 "مَنْ غَسَلَ وَاعْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى، وَلَمْ يَرْكَبْ فَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، فَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا".
 مدار الحديث على أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ، عَنْ أُوسِ بْنِ أُوسٍ الثَّقَفِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ.

-وقد رواه جمع عن أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ منهم:

١-رواية الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي الأشعث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٣٣ / ١)، ومن طريقه: ابن أبي عاصم الأحاد والمثاني (٢١٥ / ٣)، ١٥٧٣، وأحمد -كما سبق-، وأبو داود في سننه (٩٥ / ١)، ٣٤٥، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٤ / ٢٣٥)، ١٠٦٥، والترمذي في سننه (٣٦٧ / ٢)، ٤٩٦، وحسنه، وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ: "وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ"، وابن ماجه في سننه (٣٤٦ / ١)، ١٠٨٧، وابن حبان في صحيحه (١٩ / ٧)، ٢٧٨١، وتمام في الفوائد (الروض البسام) (٥٤ / ٢)، ٤٤٣، والحاكم في المستدرک (٤١٨ / ١)، ١٠٤٢، وصححه على شرط الشيخين.

٢-يحيى بن الحارث الذماري: أخرجه أحمد في المسند (٩٧ / ٢٦)، ١٦١٧٨، والدارمي في السنن (٩٦٩ / ٢)، ١٥٨٨، وابن أبي عاصم الأحاد والمثاني (٢١٥ / ٣)، ١٥٧٤، والنسائي في السنن الكبرى (٢٦٨ / ٢)، ١٦٩٧، والمجتبى (٩٥ / ٣)، ١٣٨١، وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٣٢)، ١٧٦٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٦٨ / ١)، ٢١٦٧، والطبراني في المعجم

الكبير (١/ ٢١٤) ٥٨٣، والحاكم في المستدرک (١/ ٤١٨) ١٠٤١، وتما في فوائده (الروض البسام) (٢/ ٥٤) ٤٤٥، والبغوي في شرح السنة (٤/ ٢٣٥) ١٠٦٤.

٣- عبد الرحمن بن زيد بن جابر: أخرجه أحمد في المسند (٢٦/ ٩٢) ١٦١٧٢، والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٢٧١) ١٧٠٣، والمجتبى (٣/ ٩٥) ١٣٨١، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٢٨) ١٧٥٨، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٥) ٥٨٤، والحاكم في المستدرک (١/ ٤١٧) ١٠٤٠.

٤- أبو قلابة الجرمي: عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٢٥٩) ٥٥٧٠، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٤) ٥٨١.

- وقد تابع أبو الأشعث عن أوس، تابعه عبادة بن نسي، أخرجه أبو داود (١/ ٣٤٦) ٩٥، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢١٦) ٥٨٨.

وتابع أبو الأشعث أيضاً محمد بن سعيد الأزدي عن أوس، أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (٢/ ٤٣٧) ١٢١٠، لكنها متبعة ساقطة، لأن محمد بن سعيد هذا هو المصلوب الكذاب، قال ابن عدي في الكامل:
"قال عمرو بن علي، ومحمد بن سعيد الأزدي المصلوب صاحب عبادة بن نسي يحدث بأحاديث موضوعة"^(١).

وصفه بالكذب: الثوري، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وقال أبو أحمد الحاكم: "كان يضع الحديث"، وروى عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: "صلبه أبو جعفر على الزندقة"^(٢).

- وقد روي الحديث من مسند أبي بكر الصديق، فقد ذكره الدارقطني في العلل فقال:
"عن يحيى بن الحارث الدماري من رواية الحسن بن ذكوان عنه، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ، به".
ثم قال الدارقطني: "وخالفه جماعة من الشاميين وغيرهم".

فرووه عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ، لم

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٣١٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٦٢).

يَذْكُرُوا فِيهِ أَبَا بَكْرٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ" (١).

-وقد جاء هذا الحديث أيضاً من مسند عبد الله بن عمرو، فقد أخرج أحمد في المسند (١١ / ٥٤٣) ٦٩٥٤، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده، (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) (١ / ٣٠٥) ٢٠١، والطبراني في مسند الشاميين (١ / ٢٦١) ٤٥٢، والحاكم في المستدرک، (١ / ٤١٨) ١٠٤٣ والبيهقي في السنن الكبرى (٣ / ٣٢١) ٥٨٦٦، من طريق ثور بن يزيد عن عثمان الشامي عن أبي الأشعث عن أويس بن أويس عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

-قال الحاكم في المستدرک:

"هذا حديثٌ واهٍ" وقال: "هذا لا يُعَلَّلُ الأحاديثُ الثابتةُ الصحيحةُ من أوجهٍ: أولها أن حسان بن عطية قد ذكر سماع أوس بن أوس من النبي - ﷺ -، وثانيها: أن ثور بن يزيد دون أولئك في الاحتجاج به، وثالثها: أن عثمان الشامي مجهولٌ". أهـ.

-وقال البيهقي في السنن الكبرى:

"والوهم في إسناده ومنتنه من عثمان الشامي هذا". أهـ. (٢)

دراسة الإسناد:

١-الأوزاعي تقدم (٣).

٢- ع/ حسان بن عطية المحاربي مولا هم أبو بكر الدمشقي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي أمامة وابن المسيب وعنه الاوزاعي وأبو غسان محمد بن مطرف ثقة عابد نبيل

لكنه قدرى"

قال ابن حجر في التقريب:

(١) علل الدارقطني العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١ / ٢٤٦).

(٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٣ / ٣٢١) ٥٨٦٦.

(٣) في الحديث رقم: ٢٤٣/٥.

"ثقة فقيه عابد من الرابعة مات بعد العشرين ومائة"^(١).

٣- بخ م ٤ / شراحيل بن آدة بالمد وتخفيف الدال أبو الأشعث الصنعاني الجرمي ويقال آدة جد أبيه وهو ابن شرحبيل ابن كليب.

روى عن: شداد بن أوس، وثوبان، وأوس بن أوس الثقفي، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة.

وعنه: أبو قلابة الجرمي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ومسلم بن يسار المكي، وحسان بن عطية.

قال العجلي: "شامي تابعي ثقة"، وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل اليمن، وقال: "كان ينزل دمشق قال وتوفي زمن معاوية"، وقال دحيم: "شهد فتح دمشق"، وقال ابن معين: "كان من الأبناء سكن دمشق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: تابعي ثقة^(٢).

قال الذهبي في الكاشف:

"ثقة شهد فتح دمشق".

وقال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثانية شهد فتح دمشق"^(٣).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح سنداً ومتناً.

-وقد صحح الحديث جمع من أهل العلم، منهم:

١- الإمام الأوزاعي حيث قال:

(١) الكاشف (١/ ٣٢٠)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٢٧)، لمغلطاي.

(٣) الكاشف (١/ ٤٨٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣١٩) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٤).

«ثَبَّتَ الْحَدِيثُ أَنَّ لَهُ بِكُلِّ قَدَمٍ عَمَلٌ سَنَةٌ»^(١).

٢- صححه ابن خزيمة في صحيحه^(٢).

٣- صححه ابن حبان في صحيحه^(٣).

٤- صححه ابن السكن^(٤).

٥- وقال الحاكم في المستدرک:

"قَدْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذِهِ الْأَسَانِيدِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"^(٥).

٦- وقال البيهقي:

"وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ الْجُمَاعَةِ عَنِ الْأَشْعَثِ عَنْ أَوْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٦).

٧- وقال العيني في شرح سنن أبي داود:

"وَمَنْ نَظَرَ ظَاهِرَ هَذَا الْإِسْنَادِ لَمْ يَرْتَبْ فِي صَحْتِهِ لثَقَّةَ رَوَاتِهِ وَشَهْرَتَهُمْ، وَقَبُولَ الْأُئِمَّةِ أَحَادِيثَهُمْ، وَاحْتِجَاجَهُمْ بِهَا"^(٧).

-وقد حسن الحديث وقواه بعض أهل العلم منهم:

١- حسنه الترمذي في سننه^(٨).

٢- وقال العقيلي في الضعفاء:

"رَوَاهُ أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ"^(٩).

٣- وقال النووي في خلاصة الأحكام :

(١) المعجم الكبير للطبراني (١/ ٢١٥) ٥٨٤.

(٢) ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٣٢) ١٧٦٧.

(٣) وابن حبان في صحيحه (٧/ ١٩) ٢٧٨١.

(٤) نقله عنه في: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن (١/ ٥١١).

(٥) الحاكم في المستدرک (١/ ٤١٨) ١٠٤٢.

(٦) البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٢١) ٥٨٦٦.

(٧) شرح سنن أبي داود للعيني (٥/ ٤٤١).

(٨) الترمذي في سننه (٢/ ٣٦٧) ٤٩٦.

(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢١٠).

"رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ" (١).

وقال ملا علي قاري في مرقاة المفاتيح :

"وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، نَقَلَهُ مِيرْكَ" (٢).

٤- وقال الحافظ ابن رجب:

"وحسنه الترمذي، وله طرقٌ متعددة" (٣).

٥- وقال الزبيدي في "إتحاف السادة المتقين في شرح الإحياء" :

"سنده جَيِّدٌ" (٤).

فائدة:

قال السخاوي في الفتح المغيث:

"فائدة وهي أنه قال _ أي شيخه أبو زرعة العراقي _ لا أعلم حديثاً كثير الثواب مع قلة

العمل أصح من حديث:

" من بكر وابتكر وغسل واغتسل ودنا وأنصت كان له بكل خطوة يمسيها كفارة سنة..."

الحديث".

سمع ذلك شيخنا من شيخه المصنف وحدثنا به كذلك غير مرة" (٥).

(١) النووي في خلاصة الأحكام (٢/ ٧٧٥).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١٠٣٥)، وميرك هو الحنفي ينقل عنه ملا علي قاري كثيراً، وله شرح على الشمائل.

(٣) فتح الباري لابن رجب (٨/ ٩٧).

(٤) إتحاف السادة المتقين في شرح الإحياء (٣/ ٢٤١). ط مؤسسة التاريخ العربي مصورة ١٤١٤ هـ بيروت.

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ١٨٣).

٣٢٠/٦٤ - عَنْ الْفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ وَكَانَ لَهُ صُحْبَةٌ أَنْ النَّبِيَّ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ: وَيَوْمَ النَّحْرِ}.
وَكَانَ الْفَاكِهَةُ بْنُ سَعْدٍ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ.
رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (٢٧٧ / ٢٧)، ١٦٧٢٠، قال:
حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ،
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ الْفَاكِهَةِ، عَنْ جَدِّهِ الْفَاكِهَةِ بْنِ سَعْدٍ - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ -:
"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ" قَالَ:
"وَكَانَ الْفَاكِهَةُ بْنُ سَعْدٍ، يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ".

وأخرجه من طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٣٧ / ٢٣)، وأخرجه ابن ماجة في سننه (١٣١٦ / ٤١٧)، والدولابي في الكنى والأسماء (١ / ٢٦١)، ٤٦٢، وابن قانع في معجم الصحابة (٢ / ٣٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨ / ٣٢٠)، ٨٢٨، وفي المعجم الأوسط (٧ / ١٨٦)، ٧٢٣٠، وأبو نعيم الاصبهاني في معرفة الصحابة (٤ / ٢٢٨٦)، ٥٦٥٥، وغيرهم.
كلهم من طريق:

يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ السَّمْتِي، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ الْفَاكِهَةِ،
عَنْ جَدِّهِ الْفَاكِهَةِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهِ.

دراسة الإسناد:

١- ق/ يوسف بن خالد بن عمير السمتي أبو خالد البصري مولى صخر بن سهل اللثي.

روى عن: أبيه وأبي جعفر الخطمي، وموسى بن عقبة، والأعمش، وخالد الحذاء. وابن عون، وغيرهم.

وعنه: ابنه خالد، وخليفة بن خياط، وأبو كامل الجحدري، ونصر بن علي الجهضمي،

وغيرهم.

قال ابن معين: "كذاب خبيث عدو الله تعالى رجل سوء رأيته بالبصرة لا يحدث عن أحد فيه خير"، وقال أبو حاتم الرازي: "ذاهب الحديث أنكرت قول بن معين فيه زنديق حتى حمل إلي كتاب قد وضعه في التجهم ينكر فيه الميزان والقيامة فعلمت أن بن معين لا يتكلم إلا عن بصيرة وفهم"، وقال عمرو بن علي: "يكذب"، وقال يعقوب بن شيبة: "كان أحد الفقهاء ولم يكن في الحديث بذاك"، وقال البخاري: "سكتوا عنه"، وقال أبو داود: "كذاب وكان طويل الصلاة"، وقال النسائي: "ليس بثقة ولا مأمون"، وقال الشافعي: "ثنا يوسف بن خالد وكان ضعيفا"، وقال ابن حبان: "كان يضع الأحاديث على الشيوخ ويقرأها عليهم ثم يرويها عنهم لا تحل الرواية عنه".

قال الذهبي في الكاشف:

"تركوه توفي ١٨٩".

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب:

"تركوه وكذبه ابن معين وكان من فقهاء الحنفية من الثامنة مات سنة تسع وثمانين"^(١).

-والذي يظهر لي أنه متروك متهم بالكذب.

٢- ٤/ عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب بن خماشة ويقال بن حباشة الأنصاري أبو جعفر الخطمي المدني نزيل البصرة.

روى عن: أبيه، وخاله عبد الرحمن بن عقبة، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن كعب القرظي، وغيرهم.

وعنه: هشام الدستوائي، وشعبة، وحماة بن سلمة، ويوسف السمطي، ويحيى القطان، وغيرهم.

قال ابن معين والنسائي: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "كان أبو جعفر وأبوه وجده قوما يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض"، وثقه بن نمير، والعجلي فيما نقله بن خلفون، وقال الطبراني في الأوسط: "ثقة".

(١) الكاشف (٣٩٩ / ٢) تهذيب التهذيب (٤١١ / ١١) تقريب التهذيب (ص: ٦١٠).

وقال الذهبي في الكاشف:

"عن بن المسيب وأبي أمامة بن سهل وعنه شعبة والقطان وعدة ثقة".

وقال ابن حجر في التقريب:

"صدوق من السادسة" ^(١).

-والذي يظهر لي أنه ثقة لتوثيق الحفاظ له.

٣- ق/ عبد الرحمن بن عقبة بن الفأكة بن سعد الأنصاري المدني.

روى عن جده وله صحبة وعنه ابن أخته أبو جعفر الخطمي.

قال الذهبي في الميزان:

"تفرد عنه أبو جعفر الخطمي".

قال ابن حجر في التقريب:

"مجهول من الثالثة" ^(٢).

٤- ق/ الفأكة بكسر الكاف ابن سعد الأنصاري صحابي له حديث في الغسل في عيد

الفطر والإسناد إليه واهي، قاله ابن حجر في التقريب ^(٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، ولا يصح وذلك لأمرين:

١- في إسناده: يوسف بن عمير السمطي، وهو متروك متهم بالكذب.

٢- في إسناده: عبد الرحمن بن عقبة بن الفأكة بن سعد الأنصاري، وهو مجهول كما قاله

الحافظ ابن حجر.

٣- كلام الحفاظ على الحديث فمن ذلك:

أ- قال الطبراني في المعجم الأوسط:

(١) الكاشف (٩٨ / ٢) تهذيب التهذيب (١٥١ / ٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٥٧٩ / ٢) تهذيب التهذيب (٢٣٢ / ٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٦٨ / ٥)، تقريب التهذيب (ص: ٤٤٤).

" لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ إِلَّا يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ وَعَدِيُّ بْنُ الْفَضْلِ " ^(١).

ب- قال أبو بكر البزار في المسند:

" وَلَا نَعْرِفُ لِلْفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ " ^(٢).
وَقَالَ الْبَزَّازُ:

" لَا أَحْفَظُ فِي الْإِعْتِسَالِ لِلْعِيدِ حَدِيثًا صَحِيحًا " ^(٣).

ج- وضعفه النووي، في خلاصة الكلام، وبين في المجموع أن الحديث ضعيف باطل ^(٤).

د- وقال الحافظ ابن رجب في فتح الباري:

" وفي إسناد: يوسف بن خالد السمي، وهو ضعيف جداً " ^(٥).

ن- وقال الزيلعي في نصب الراية:

" وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ السَّمِّي، قَالَ فِي الْإِمَامِ: تَكَلَّمُوا فَأَفْطَعُوا فِيهِ " ^(٦).

هـ- وقال ابن الملقن في البدر المنير:

" وَهَذَا ضَعِيفٌ، يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ هَذَا هُوَ (السَّمِّي) كَذَّابٌ وَضَاعٌ، وَنَسَبَهُ ابْنُ مَعِينٍ إِلَى الزُّنْدَقَةِ " ^(٧).

وَقَالَ فِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ:

" أَحَادِيثُ غُسْلِ الْعِيدَيْنِ ضَعِيفَةٌ وَفِيهِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ جَيِّدَةٌ " ^(٨).

و- وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير ^(٩).

(١) المعجم الأوسط (٧/ ١٨٦).

(٢) نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (١/ ٨٥).

(٣) نيل الأوطار (١/ ٢٩٦).

(٤) خلاصة الأحكام (٢/ ٨٢٠) المجموع شرح المذهب (٥/ ٧).

(٥) فتح الباري لابن رجب (٨/ ٤١٧).

(٦) نصب الراية (١/ ٨٥).

(٧) البدر المنير (٥/ ٤٣).

(٨) نيل الأوطار (١/ ٢٩٦)، ولم أقف عليه في النسخة المطبوعة من البدر المنير.

(٩) التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ١٩٢).

ي- وقال البوصيري في مصباح الزجاجة:

" هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضعف يُوسُفَ بن خَالِدٍ قَالَ فِيهِ ابن مَعِينٍ كَذَّابٌ خَبِيثٌ
زنديق قلت وكذبه غير وَاحِدٍ وَقَالَ ابن حَبَّانَ كَانَ يضع الحديث ^(١) .

-للحديث شاهد ضعيف في الغسل يوم الفطر والأضحى:

أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٤١٧) ١٣١٥ قال:

حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلَّسِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ تَمِيمٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابن
عَبَّاسٍ، قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى».

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٩٤) ٦١٢٦.

-ذكر بعض كلام أهل العلم على حديث (ابن عباس):

١-قال النووي في المجموع عن الحديث:

" أنه ضعيف باطل ^(٢) .

٢-قال ابن رجب في الفتح:

" وحجاج بن تميم وجبارة بن مغلس، ضعيفان ^(٣) .

٣-وقال البوصيري في مصباح الزجاجة:

" هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضعف جُبَارَةَ وَكَذَلِكَ حَجَّاجٌ وَمَعَ ضعفه قَالَ فِيهِ الْعَقِيلِيُّ رَوَى عَنْ
مَيْمُونِ بن مِهْرَانَ أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابن مَاجَه قَالَ ابن عدي
جُبَارَةُ رَوَاتِهِ لَيْسَتْ بِمُسْتَقِيمٍ ^(٤) .

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ١٥٦).

(٢) المجموع شرح المذهب (٥/ ٧).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٨/ ٤١٨).

(٤) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ١٥٦).

فائدة:

- قال ابن عبد البر في الاستذكار:

"وَأَمَّا غُسْلُهُ لِلْعِيدَيْنِ فَمُسْتَحَبٌّ عِنْدَ جَمَاعَةِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، كَانَ بَنُ عُمَرَ وَسَعِيدُ بَنِ الْمُسَيَّبِ وَسَالِمُ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ يَغْتَسِلُونَ وَيَأْمُرُونَ بِالْغُسْلِ لِلْعِيدَيْنِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَلْقَمَةُ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَمُجَاهِدٌ وَمَكْحُولٌ. وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ حَسَنٌ لِمَنْ فَعَلَهُ وَالطَّبِيبُ يَجْرِي عِنْدَهُمْ مِنْهُ وَمَنْ جَمَعَهُمَا فَهُوَ أَفْضَلُ

وَلَيْسَ غُسْلُ الْعِيدَيْنِ كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ أَكْدُ فِي سَبِيلِ السُّنَّةِ" (١).

- وقال ابن رجب في فتح الباري:

"والغسل للعيد غير واجب. وقد حكى ابن عبد البر الإجماع عليه، ولأصحابنا وجه ضعيف بوجوبه. وروى الزهري، عن ابن المسيب، قال: الاغتسال للفطر والأضحى قبل أن يخرج إلى الصلاة حق" (٢).

(١) الاستذكار (٢/ ٣٧٧).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٨/ ٤١٨).

٣٢٥/٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخَطْمِيٍّ^(١) وَأُشْنَانٍ^(٢) وَدَهْنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتٍ غَيْرِ كَثِيرٍ}.
رَوَاهُ أَحْمَدُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٨ / ٤١) ٢٤٤٩٠، والبزار في مسنده (كشف الأستار) (١١ / ٢) ١٠٨٥، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٤ / ٢) ١١٥٠، والدارقطني في السنن (٢٣٣ / ٣) ٢٤٥١.

كلهم من طريق:

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، غَسَلَ رَأْسَهُ بِخَطْمِيٍّ، وَأُشْنَانٍ، وَدَهْنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتٍ غَيْرِ كَثِيرٍ"

دراسة الإسناد:

١ - ع/عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي.

قال الذهبي في الكاشف:

(١) قال ابن فارس في تهذيب اللغة (١١٦ / ٧).

"قَالَ اللَّيْثُ: الْخُطْمِيُّ نَبَاتٌ يُتَّخَذُ مِنْهُ غَسْلٌ".

وقال الرازي في مختار الصحاح (ص: ٩٣):

" (الْخُطْمِيُّ) بِالْكَسْرِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ الرَّأْسُ".

(٢) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: " يُقَالُ: الْأُشْنَانُ وَالْإِشْنَانُ، فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ، وَهُوَ الْحَرَضُ".

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: "شَجَرُ الْأُشْنَانِ يُقَالُ لَهُ الْحَرَضُ وَهُوَ مِنَ الْحَمْضِ وَمِنْهُ يُسَوَّى الْقَلْبِيُّ الَّذِي تُغَسَّلُ بِهِ الثِّيَابُ".

وفي المعجم الوسيط:

(الأشنان) شجر من الفصيلة الرمامية ينبت في الأرض الرملية يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي.

انظر: جمهرة اللغة (٣ / ١٢٧٥)، لسان العرب (٧ / ١٣٥)، تاج العروس (١٨ / ٢٨٧)، المعجم الوسيط (١ / ١٩).

"ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى مات ١٨٠".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه ربما وهم من الثامنة مات سنة ثمانين عن ثمانين إلا سنة"^(١).

٢- بخ د ت ق/ عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأمه زينب الصغرى بنت علي.

روى عن: ابن عمر، وأنس، وجابر، والربيع بنت معوذ، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم.

وعنه: محمد بن عجلان، وحماد بن سلمة، وشريك القاضي، والسفيانان، وغيرهم.

كان فاضلاً خيراً موصوفاً بالعبادة وكان في حفظه شيء، قاله العقيلي.

وقال أبو أحمد الحاكم: "كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه وليس بذاك المتين المعتمد"، وقال الترمذي: "صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث بن عقيل قال محمد بن إسماعيل وهو مقارب الحديث".

-وجمهور المحدثين على الكلام فيه من أجل حفظه رحمه الله، فقد ضعفه: ابن معين، وابن المديني، ويعقوب بن شيبه، والنسائي، والعقيلي وغيرهم.

وقال ابن سعد: "كان منكر الحديث لا يحتجون بحديثه وكان كثير العلم"، وقال أحمد: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ يحدث على التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه فوجب مجانبته أخباره".

وقال الذهبي في الكاشف:

"قال أبو حاتم وعدة لين الحديث وقال بن خزيمة لا أحتج به".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق في حديثه لين ويقال تغير بآخرة من الرابعة مات بعد الأربعين"^(٢).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣)، الكاشف (١/ ٦٨٥).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٦/ ٨٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٤)، تقريب التهذيب (ص: ٣٢١)،

الكاشف (١/ ٥٩٤).

-والذي يظهر لي أنه ضعيف، وجمهور أئمة الجرح والتعديل على ذلك.

٣-عروة بن الزبير، تقدم^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد: ضعيف من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل.

وقد ضعف الحديث:

١- ابن الملقن فقال في البدر المنير:

" هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سَنَنِهِ» هَذَا اللَّفْظَ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِي إِسْنَادِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، وَفِيهِ لِينٌ"^(٢).

٢-وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص:

"وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ"^(٣).

-وقد حسن الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد.^(٤)

وللحديث شاهد في أغتسال النبي ﷺ عند الإحرام^(٥) وهو:

ما أخرج الترمذي في سننه (١٨٣ / ٣) ٨٣٠، قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَدِينِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ بَجَرَدٍ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» .

(١) حديث: ٢٤٠/٩.

(٢) البدر المنير (١٦٧ / ٦) .

(٣) التلخيص الحبير ط قرطبة (٤٦٠ / ٢) .

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢١٧ / ٣) .

(٥) هذا الحديث من أحاديث المنتقى والبلوغ.

وصححه ابن خزيمة (٤ / ١٦١) ٢٥٩٥.

والحديث في إسناده:

(د ت) عبد الله بن يعقوب المدني.

روى عن: ابن أبي الزناد وعبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي وعن من حدثه عن محمد بن كعب القرظي.

وعنه ابن وهب وعبد الملك بن محمد بن أيمن وعبد الله بن أبي زياد القطواني.

قال الذهبي في الميزان : "لا أعرفه"، وقال الحافظ في التقریب: "مجهول الحال من التاسعة"^(١)، وقال ابن الملن: "هُوَ مَجْهُولُ الْحَال"^(٢).

-وَقَدْ تَابَعَهُ الْأَسودُ بْنُ عَامِرٍ شَاذَانَ.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٤٩) ٨٩٤٤ فَرَوَاهُ عَنْ:

عبد الرَّحْمَنِ بن أبي الزَّناد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بن زيد بن ثابت، عَنْ أَبِيهِ :

«أَنَّهُ صَلَّى تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ».

وَالْأَسودُ هَذَا، قَالَ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّقْرِيبِ:

"الأسود بن عامر الشامي نزيل بغداد يكنى أبا عبد الرحمن ويلقب شاذان ثقة من التاسعة مات في أول سنة ثمان ومائتين ع"^(٣).

-وَتَابَعَهُ أَيْضًا أَبُو غَزِيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مِسْكِينَ الْقَاضِي.

أخرجه المعجم الكبير للطبراني (٥ / ١٣٥) ٤٨٦٢، والدارقطني في سننه (٣ / ٢٢٣)

٢٤٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى (٥ / ٤٨) ٨٩٤٣، (فَرَوَاهُ) عَنْ:

عبد الرَّحْمَنِ بن أبي الزَّناد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بن زيد بن ثابت، عَنْ أَبِيهِ :

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ».

-وَأَبُو غَزِيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مِسْكِينَ

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٦ / ٣٣١)، ميزان الاعتدال (٢ / ٥٢٧)، تهذيب التهذيب (٦ / ٨٥)، تقريب

التهذيب (ص: ٣٣٠).

(٢) البدر المنير (٦ / ١٣٠).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١١١).

يروى عن مالك، وفليح بن سليمان.

وعنه إبراهيم بن المنذر، والزيير بن بكار، وطائفة.

وقال البخاري: "عنده مناكير"، وقال ابن حبان: "كان يسرق الحديث، ويروى عن

الثقات الموضوعات"، وقال أبو حاتم: "ضعيف"، ووثقه الحاكم.^(١)

-وفي أسناده أيضاً:

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي

الكوفة.

ضعفه القطان وأحمد، قال ابن حبان: "كان شعبة يقول: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من

أبي ليلى".^(٢)

-وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام :

"وَإِنَّمَا حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ لِلِاخْتِلَافِ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ.

قَالَ: وَلَعَلَّهُ عَرَفَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَعْقُوبَ الْمَدِينِيَّ وَمَا أَدْرِي كَيْفَ ذَلِكَ؟ وَلَا أَرَى أَنِّي يَلْزَمُنِي

صِحَّتُهُ؛ فَإِنِّي أَجْهَدْتُ نَفْسِي فِي مَعْرِفَتِهِ فَلَمْ أَر أَحَدًا ذَكَرَهُ"^(٣).

الحاصل : أن حديث الباب يتقوى بهذا الشاهد، مع ضعفه، فالحديث حسن لغيره.

والله أعلم.

(١) ميزان الاعتدال (٤ / ٤٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٩ / ٣٠١).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣ / ٤٤٥) ١٢٠٨.

٣٢٦/٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {نَفَسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^(١) بِالشَّجَرَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ}.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٨٦٩) (١٢٠٩)، وأبو داود في سننه (٢/ ١٤٤) (١٧٤٣)، وابن ماجه في سننه (٢/ ٩٧١) (٢٩١١)، والدارمي في سننه (٢/ ١١٣٨) (١٨٤٥)، كلهم من طريق:
عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ:
نَفَسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ،
«يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ».

فائدة:

قال ابن المنذر رحمه الله في الإشراف على مذاهب العلماء (٣/ ١٨٣):
"ثبت أن رسول الله - ﷺ - أمر أسماء وهي نفساء أن تغتسل وتحرم. واستحب
الاغتسال عند الإحرام طاووس، والنخعي، ومالك، والثوري، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب

(١) محمد بن أبي بكر الصديق وأمه أسماء بنت عميس الخثعمية، ولدته في طريق المدينة إلى مكة في حجة الوداع، ونشأ
محمد في حجر علي، لأنه كان تزوج أمه.
وروى عن أبيه مرسلاً، وعن أمه وغيرها قليلاً.
روى عنه ابنه القاسم بن محمد. وحديثه عنه عند النسائي، وغيره، من رواية يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي
بكر. وشهد محمد مع علي رضي الله عنهما الجمل وصقين،
وقال ابن عبد البر: كان علي يثني عليه ويفضله، وكانت له عبادة. واجتهاد، ولما بلغ عائشة قتله حزنت عليه جداً،
وتولت تربية ولده القاسم، فنشأ في حجرها، فكان من أفضل أهل زمانه.
انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٩٤).

الرأي.

وكان ابن عمر: يتوضأ أحياناً، ويغتسل أحياناً.
 وقد أجمع عوام أهل العلم على أن الإحرام جائز بغير اغتسال.
 وأجمعوا على الاغتسال للإحرام غير واجب إلا ما روى عن الحسن البصري، فإن الحسن
 قال: إذا نسي الغسل عند إحرامه يغتسل إذا ذكر.
 وقد اختلف فيه عطاء وقال مرة: يكفي منه الوضوء، وقال مرة غير ذلك.
 قال أبو بكر: استحب الاغتسال عند الإحرام، وليس بواجب^(١).

(١) الإشراف على مذاهب العلماء (٣/ ١٨٣).

٣٢٩/٦٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {أُسْتُحِيضَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ {.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٧٨) ٢٩٢، معلقاً فقال:
وَرَوَاهُ أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ،
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتُحِيضَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ عَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: «تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ».
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا وَهُمْ مِنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ: أَبِي الْوَلِيدِ. أَه
وأخرجه أيضاً من طريق أبي داود، البيهقي في سننه (١/ ٥١٦) ١٦٤٢.

-وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٥١٦) ١٦٤٢، الحديث السابق بلفظ آخر
فقد ذكر أن المستحاضة هي: أُخْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ جَحْشٍ، من طريق :
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيُّ الْقَاضِي ثنا مُسْلِمٌ ثنا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

اسْتُحِيضْتُ أُخْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ جَحْشٍ سَبْعَ سِنِينَ فَكَانَتْ تَمْلَأُ مِرْكَنًا لَهَا مَاءً ثُمَّ تَدْخُلُهُ
حَتَّى تَعْلُوَ الْمَاءَ حُمْرَةَ الدَّمِ فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا:
" إِنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضَةٍ وَلَكِنَّهُ عِرْقٌ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّيْ."

قال البيهقي عقب الحديث:

" وَلَيْسَ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْعُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَهَذَا أَوْلَى لِمُوَافَقَتِهِ سَائِرِ الرِّوَايَاتِ عَنِ الزُّهْرِيِّ " أَه.
وهذا إسناد لا يصح لأنه من رواية سليمان بن كثير عن الزهري، وسيأتي بيان حاله.

دراسة الإسناد:

١- م ٤/ أبو الوليد الطيالسي هو:

سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ أبو داود الطيالسي عن بن عون وشعبة وعنه بن دار وابن الفرات والكديمي قال أسرد ثلاثين ألفاً ولا فخر ومع ثقته فقال إبراهيم بن سعيد الجوهري أخطأ في ألف حديث كذا قال توفي ٢٠٤".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة حافظ غلط في أحاديث من التاسعة مات سنة أربع ومائتين، أخرج له البخاري تعليقاً"^(١).

٢- ع/ سليمان بن كثير العبدى أبو داود ويقال أبو محمد البصري.

روى عن: حميد الطويل وعمر بن دينار والزهرى ويحيى بن سعيد.

وعنه: عبد الرحمن بن مهدي وزيد بن هارون، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان، وغيرهم. ضعفه ابن معين، وقال النسائي: "ليس به بأس إلا في الزهرى فإنه يخطئ عليه"، وقال العقيلي: "واسطي سكن البصرة مضطرب الحديث، عن ابن شهاب وهو في غيره أثبت"، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيراً فأما روايته عن الزهرى فقد اختلطت عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرده عن الثقات".

أما أبو حاتم فقال: "يكتب حديثه"، وقال العجلي: "جائز الحديث لا بأس به".

قال عنه الذهبي في الكاشف: "صويلح".

وقال ابن حجر في التقريب:

"سليمان ابن كثير العبدى البصري أبو داود وأبو محمد لا بأس به في غير الزهرى من السابعة مات سنة ثلاث وثلاثين"^(٢).

(١) الكاشف (١/ ٤٥٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥)، الكاشف (١/ ٤٦٣).

-والراجح فيه أنه ضعيف في روايته عن الزهري، لا بأس به في غيره.

٣- ع/ الزهري تقدمت ترجمته^(١).

٤- ع/ عروة بن الزبير: تقدمت ترجمته^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث معلق، ولم أرى من أسنده وقد أشار إلى ذلك العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله^(٣).

والحديث ضعيف لا يصح لأمر:

١- في إسناده: سليمان بن كثير وهو ضعيف في روايته عن الزهري، وقد تفرد عنه هنا_فيما أعلم-.

٢- قد بين الحافظ البيهقي رحمه الله أن رواية أبي الوليد الطيالسي عن سليمان بن كثير، غير محفوظة^(٤).

٣- أن حديث الأمر بالغسل معروف من حديث أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها، فقد أخرجه أحمد في المسند (٤٣ / ١٤٠) ٢٦٠٠٥، قال:

حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، اسْتَحِيضَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ "، فَإِنْ كَانَتْ لَتَدْخُلُ الْمِرْكَنَ، تَمْلُوءُ مَاءً فَتَغْمِسُ فِيهِ ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْهُ، وَإِنَّ الدَّمَ لَعَالِيهِ فَتَخْرُجُ فَتُصَلِّي.

وأخرجه الدارمي في سننه (١ / ٦٠٣) ٨١٠، عن أحمد بن خالد الوهبي عن يزيد بن

(١) الحديث: ٤١ / ٢٩٤.

(٢) الحديث: ٩ / ٢٤٠.

(٣) قال الألباني في صحيح أبي داود - الأم (٢ / ٧٥): علقة المصنف، ولم أجد من وصله.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٥١٥) ١٦٤١.

هارون عن محمد بن أسحاق به، وأبو داود في سننه (١/ ٧٨) ٢٩٢، عن هناد بن السري، عن عبدة، عن ابن إسحاق به، والطحاوي شرح معاني الآثار (١/ ٩٨) ٦٢٠، عن الوهي به.

-وهذا الحديث ضعيف ولا يصح لما يلي:

أ- لأن في إسناده محمد بن أسحاق^(١)، وهو موصوف بالتدليس ولم يصح بالتحديث، وهو أيضاً موصوف بالضعف في روايته عن الزهري، فقد قال فيه ابن معين: "ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري"^(٢).

ب- وقد قال البيهقي في السنن الكبرى: "ورواية محمد بن إسحاق عن الزهري غلط لمخالفتها سائر الروايات عن الزهري ومخالفتها الرواية الصحيحة عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة"^(٣).
-وقال رحمه الله أيضاً في المعرفة:

"وقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال فيه: «فأمرها بالغسل لكل صلاة».

وكذلك روى سليمان بن كثير، عن الزهري، إحدى الروايات عنه.
والصحيح رواية الجمهور، عن الزهري، وليس فيها الأمر بالغسل إلا مرة واحدة"^(٤).
ج- وضعفه ابن الملقن في البدر المنير^(٥).

د- وقال ابن حجر رحمه الله:
"أما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحاق عن الزهري في هذا الحديث فأمرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لأن الأثبات من أصحاب الزهري لم يذكروها"^(٦).

(١) سبق ترجمته في الحديث رقم: ٢٧٧/٣٢.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٦١).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٥١٦) ١٦٤٢.

(٤) معرفة السنن والآثار (٢/ ١٦٢) ٢٢٠٨.

(٥) البدر المنير (٣/ ١٣٧).

(٦) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٢٧).

٤- قد نص جماعة من أهل العلم، أنه لم يصح حديث عن النبي ﷺ في أمر المستحاضة بالاغتسال لكل صلاة، ومن قال بذلك:

أ- الشافعي رحمه الله حيث قال:

"إِنَّمَا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ وَلَيْسَ فِيهِ أَنْهُ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ"^(١).

ب- وقال البيهقي رحمه الله:

"وَقَدْ رَوَى الْأَمْرَ بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ أَوْجِهٍ أُخَرِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ"^(٢).

ت- وابن عبد البر قال رحمه الله في التمهيد:

"وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ فِي إِبْجَابِ الْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلِ وَاحِدٍ وَالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ فَكُلُّهَا مُضْطَرِبَةٌ لَا تَجِبُ بِمِثْلِهَا حِجَّةٌ"^(٣).

ث- والنووي قال رحمه الله في شرح مسلم:

"الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِالْغُسْلِ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ وَقَدْ بَيَّنَّ الْبَيْهَقِيُّ وَمَنْ قَبْلَهُ ضَعْفَهَا"^(٤).

ج- وابن رجب الحنبلي قال:

"وأحاديث الأمر بالغسل لكل صلاة كلها معلولة"^(٥).

٥- أن الرواية الصحيحة للحديث هي:

ما في الصحيحين واللفظ للبخاري (١/ ٧٣) ٣٢٧، قال:

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ ابْنِ

شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ:

أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ

(١) الأم للشافعي (١/ ٨٠)، وهذا يفهم من كلامه رحمه الله.

(٢) معرفة السنن والآثار (٢/ ١٦٢) ٢٢٠٨.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦/ ٩٩).

(٤) شرح النووي على مسلم (٤/ ٢٠).

(٥) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٧٣).

تَغْتَسِلُ، فَقَالَ: «هَذَا عِرْقٌ» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٣ / ١) ٦٤ - (٣٣٤) من طريق:

عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بلفظ:

"أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ، - خَتَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ. فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ وَلَكِنَّ هَذَا عِرْقٌ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي» قَالَتْ عَائِشَةُ: «فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حُجْرَةِ أُخْتِهَا زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حَتَّى تَغْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ».

- وأخرج مسلم في صحيحه (٢٦٣ / ١) (٣٣٤)، قال:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَفْتَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

- قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: «لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شَهَابٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتَهُ هِيَ».

- وقال الشافعي رحمه الله في الأم:

" إِنَّمَا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ قَالَ وَلَا شَكَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ غُسْلَهَا كَانَ تَطَوُّعًا غَيْرَ مَا أَمَرَتْ بِهِ وَذَلِكَ وَاسِعٌ لَهَا" (١).

- وقال البيهقي في السنن الكبرى:

" النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهَا بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَأَنَّهَا كَانَتْ تَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهَا فَكَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَابِتًا مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ" (٢).

(١) الأم للشافعي (١ / ٨٠) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٥١٦) .

٣٣٠/٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بِنِ عَمْرِو أُسْتُحِيضَتْ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَلَى ذَلِكَ فَأَمَرَهَا بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا جَهَدَهَا ذَلِكَ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسْلٍ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِغُسْلٍ، وَالصُّبْحِ بِغُسْلٍ } .
رواه أحمد وأبو داود.

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١ / ٣٧١) ٢٤٨٧٩، فقال:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:
" إِنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بِنِ عَمْرِو أُسْتُحِيضَتْ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا جَهَدَهَا ذَلِكَ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسْلٍ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِغُسْلٍ، وَالصُّبْحِ بِغُسْلٍ " .

-وقد رواه جمع عن ابن إسحاق منهم:

- ١- محمد بن سلمة، أخرجه أحمد كما سبق، وأخرجه أبو داود في سننه (٧٩ / ٢٩٥)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٥١٩ / ١) ١٦٥٥.
 - ٢- وأحمد بن خالد الوهبي، أخرجه الدارمي في سننه (٦٠٤ / ١) ٨١٢، والطحاوي في معاني الآثار (١٠١ / ١) ٦٣٣.
 - ٣- وعبد بن سليمان، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥١٩ / ١) ١٦٥٥.
 - ٤- ويزيد بن هارون، أخرجه الدارمي في سننه (٥٩٩ / ١) ٨٠٣.
- كلهم عن:

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: " إِنَّ سَهْلَةَ بِهِ مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا أَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ سَمَاهَا سَهِيلَةً.

-وخالف ابن إسحاق: شعبة بن الحجاج.

فرواه عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، مَوْقُوفاً، وَلَمْ يَسْمِ الْمُسْتَحِضَةَ،

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٤١ / ٣) ١٥٢٢، فقال:

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «اسْتُحِيضَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَأُمِرْتُ» قُلْتُ: مَنْ أَمَرَهَا، النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: «لَسْتُ أُحَدِّثُكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا» قَالَتْ: «فَأُمِرْتُ أَنْ تُؤَخَّرَ الظُّهْرُ، وَتُعَجَّلَ الْعَصْرُ، وَتُعْتَسَلَ لِمَا غُسِّلَ وَاحِدًا، وَتُؤَخَّرَ الْمَغْرِبُ، وَتُعَجَّلَ الْعِشَاءُ، وَتُعْتَسَلَ لِمَا غُسِّلَ وَاحِدًا، وَتُعْتَسَلَ لِلصُّبْحِ غُسْلًا».

وأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٥١٩) ١٦٥٤.

-وقد رواه جمع عن شعبة:

- ١-فقد أخرجه أبو داود في السنن عن معاذ بن معاذ العنبري (١ / ٧٩) ٢٩٤.
- ٢-والنسائي في المجتبى (١ / ١٢٢) ٢١٣، وفي السنن الكبرى (١ / ١٥٨) ٢١٢، عن محمد بن جعفر.

٣-والطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ١٠٠) ٦٣١، عن بشر بن عمر.

٤-والبيهقي في السنن الكبرى (١ / ٥١٨) ١٦٥٣، عاصم بن علي. كلهم عن:

شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.

-وقد روي الحديث مرسلاً، من طريق سفيان بن عيينه عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ مرسلاً.

قال أبو داود في سننه (١ / ٧٩) ٢٩٥:

" وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً اسْتُحِيضَتْ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا بِمَعْنَاهُ".

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١ / ١٠٠) ٦٣٠، قال:

حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، " أَنَّ امْرَأَةً، مِنَ الْمُسْلِمِينَ اسْتُحِيضَتْ فَذَكَرَهُ مُخْتَصَرًا.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٥١٩) ١٦٥٦، من طريق:

عبد الله بن محمد ثنا إسحاق، أنبا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً

مِنَ الْمُسْلِمِينَ اسْتُحِيضَتْ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ " الْحَدِيثَ

-قال البيهقي: "وَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ".

دراسة الإسناد:

١- محمد بن إسحاق تقدم الكلام عليه^(١).

٢- ع/ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري قال الذهبي في الكاشف:

"أمير المؤمنين في الحديث ولد بواسط وسكن البصرة سمع معاوية بن قرة والحكم وسلمة بن كهيل وعنه غندر وأبو الوليد وعلي بن الجعد له نحو من ألفي حديث مات في أول عام ١٦ ثبت حجة ويخطئ في الاسماء قليلاً".

قال ابن حجر قي التقريب:

"ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابداً من السابعة مات سنة ستين"^(٢).

٣- ع/ عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني. قال الذهبي في الكاشف:

"الفقيه بن الفقيه سمع أباه وابن المسيب وأسلم مولى عمر وعنه شعبة ومالك وابن عيينة ثقة ورع مكثر إمام قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه وكذلك أبوه توفي ١٢٦".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة جليل قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه من السادسة مات سنة ست وعشرين

(١) تقدمت ترجمته في الحديث رقم: ٢٧٧/٣٢، والراجح في حاله أن رحمه الله: والذي يظهر لي أنه صدوق حسن

الحديث ربما دلس وأخطأ، وروايته عن الزهري متكلم فيها.

(٢) الكاشف (١/ ٤٨٥)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

وقيل بعدها^(١).

٤ - ع/ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي.

قال الذهبي في الكاشف:

"الفقيه عن عائشة وأبي هريرة وفاطمة بنت قيس وعنه الزهري وأبو الزناد وعدة له نحو مائتي حديث توفي ١٠٧".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة أحد الفقهاء بالمدينة قال أيوب ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة مات سنة ست ومائة على الصحيح"^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، ولا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ، والصواب فيه الوقف على عائشة رضي الله عنها، وبيان ذلك:

١ - أن في إسناده محمد بن إسحاق، وهو وإن كان صدوقاً حسن الحديث، إلا أنه قد وصف بالخطأ، وقد قال فيه ابن عدي رحمه الله:

"وربما أخطأ، أو يهمل في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره"^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص عن هذا الحديث:

"وَقَدْ قِيلَ إِنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ وَهَمَ فِيهِ"^(٤).

وهذا الحديث، أحد أخطائه، فقد تفرد برفع الحديث، وخالفه شعبة وهو إمام حافظ، فوقفه، وخالفه: سفيان بن عيينة، فرواه مرسلًا.

٢ - أن ابن إسحاق موصوف بالتدليس، ولم يصرح هنا بالتحديث - فيما أطلعت عليه،

(١) الكاشف (١/ ٦٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٨).

(٢) الكاشف (٢/ ١٣٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥١).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٤٢٧).

(٤) التلخيص الحبير (١/ ٤٣٩).

وقد قال فيه أحمد بن حنبل: "كان ابن إسحاق يدلّس"^(١).

٣- مخالفة ابن إسحاق، للإمام شعبة بن الحجاج، فقد رفع ابن إسحاق الحديث للنبي ﷺ، ولم يرفعه شعبة ولم يسم المستحاضة. ورواية شعبة هي الصواب لحفظه وإتقانه.

- وقد بين الحافظ البيهقي أن محمد بن إسحاق خالف شعبة في رفعه وتسمية المستحاضة، ثم قال رحمه الله:

"قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: قَالَ بَعْضُ مَشَائِحِنَا: لَمْ يُسْنِدْ هَذَا الْخَبْرَ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَشُعْبَةُ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَرْفُوعًا وَأَخْطَأَ أَيْضًا [أَي ابْنَ إِسْحَاقَ] فِي تَسْمِيَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ"^(٢).

وقال أيضاً:

"وَهَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ شُعْبَةَ وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ امْتِنَاعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مِنْ رَفْعِ الْحَدِيثِ"^(٣).

٤- أن الحديث قد روي مرسلًا، - فقد سبق بيان ذلك -، من طريق: سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ اسْتَحِضَتْ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "الْحَدِيثَ".

قال ابن عبد البر في التمهيد:

"ورواه ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه مُرْسَلًا"^(٤).

٥- أن الحفاظ قد بينوا أنه لا يصح حديث، في أمر المستحاضة بالغسل عند كل صلاة، وقد سبق بيان ذلك في الحدث السابق رقم: ٣٢٩.

٦- أن الثابت عن عائشة رضي الله عنها هو:

ما في الصحيحين واللفظ للبخاري (١/ ٧٣) ٣٢٧، قال:

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ:

(١) تهذيب التهذيب (٣٩/٩).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٥١٩) ١٦٥٥.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٥١٩) ١٦٥٣.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦ / ٩٢).

أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَقَالَ: «هَذَا عَزَقٌ» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.
وأخرجه مسلم في صحيحه (١/٢٦٣)(٣٣٤).

فائدة:

قال شيخ الإسلام على حديث : أم حبيبة : (فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ) في مجموع الفتاوى:
"فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَكِنْ أَمَرَهَا بِالْعُسْلِ مُطْلَقًا فَكَانَتْ
هِيَ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالْعُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مُسْتَحَبٌّ؛ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ
إِذَا قَعَدَتْ أَيَّامًا مَعْلُومَةً هِيَ أَيَّامُ الْحَيْضِ ثُمَّ اغْتَسَلَتْ كَمَا تَغْتَسِلُ مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا ثُمَّ صَلَّتْ
وَصَامَتْ فِي هَذِهِ الْإِسْتِحَاظَةِ بَلْ الْوَاجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ
الْخَمْسِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ. وَأَمَّا مَا لَكَ فَعِنْدَهُ لَيْسَ عَلَيْهَا وُضُوءٌ وَلَا
غُسْلٌ فَإِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاظَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عِنْدَهُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ النََّادِرَاتِ" ^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٢١/٦٢٩).

٣٣٢/٦٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ ^(١) قَالَتْ: فَفَعَلْنَا فَاعْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ قَالَتْ: فَفَعَلْنَا فَاعْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ، قَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرْتُ إِرسَالَهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ}.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٣٣ / ٤٣) ٢٦١٣٧، والدارمي في سننه (٢ / ٧٩٩) ١٢٩٢، والبخاري في صحيحه (١ / ١٣٨) ٦٨٧، ومسلم في صحيحه (١ / ٣١١) (٤١٨)، كلهم من طريق:

زائده، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
ولفظ البخاري بتمامه :

" قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ» قَالَتْ: فَفَعَدَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ»، فَفَعَدَ، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ

(١) المِخْضَبُ: قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٩):

"الْمِخْضَبُ بِالْكَسْرِ: شِبْهُ الْمَرْكَنِ، وَهِيَ إِجَانَةٌ تُغْسَلُ فِيهَا الثِّيَابُ".

لِيَنْوِيَ: قال ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري (٢ / ٣١٧):

"وقوله: (فذهب لينوى)، أى: تمايل ليتحامل على القيام، قال صاحب العين: ينوى بالدابة، أى: يميل بها، وكل ناهض ينقل كذلك".

فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ، يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا - : يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ حِقَّةً، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ دَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ، قَالَ: أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَأْتُمُّ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ." .

٣٣٣/٧٠ - عَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ وَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. أَخْرَجَاهُ .

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا : (ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ) .

تخريج الحديث:

هذا الحديث هو لفظ مسلم، ولم يخرج البخاري بهذا للفظ بزيادة (ثم غسل رجليه).

- أخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده عن أبي معاوية (٢/ ٩٥) ٥٦٢، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٥٣) (٣١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٨) ٨٢٠، بزيادة (ثم غسل رجلي)، من طريق:

أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ. ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ. ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ» (اللفظ لمسلم).

- وأخرجه مالك في الموطأ (١/ ٤٤) ٦٧، ومن طريقه البخاري في صحيحه (١/ ٥٩) ٢٤٨، والنسائي في سننه (١/ ١٣٤) ٢٤٧، عن:

هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ :
 " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ عُزْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ "

وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه (١/ ٢٥٣) (٣١٦)، من طريق: وكيع، وجرير، وابن

منير، وعلي بن مسهر، وأخرجه أبو داود في سننه (١/ ٦٣) ٢٤٢، من طريق حماد بن زيد،
والترمذي في سننه (١/ ١٧٤) ١٠٤، من طريق: سفيان بن عيينه، وقال: حديث حسن
صحيح، والنسائي في سننه (١/ ٢٠٥) ٤٢٠، من طريق ابن المبارك، كلهم عن:
هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، زوج النبي ﷺ " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةً، وَلَمْ
يَذْكُرُوا: (ثم غسل رجله).

-وقد قال الحافظ البيهقي رحمه الله على زيادة (ثم غسل رجله):
"وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ: ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. غَرِيبٌ صَحِيحٌ، حَفِظَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ دُونَ
غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ هِشَامٍ مِنَ الثَّقَاتِ، وَذَلِكَ لِلتَّنْظِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى" (١).

-أما الرواية الثانية وهي:

(ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بِشَرَّتِهِ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ)
فقد أخرجها البخاري في صحيحه (١/ ٦٣) ٢٧٢، والنسائي في سننه (١/
٢٠٥) ٤٢٠، من طريق:
عبد الله بن المبارك، قال: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ
اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بِشَرَّتِهِ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ
غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ».

(١) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٨) ٨٢٠.

وهذه الزيادة قد أنتقدها ابن عمار الشهيد فيما أنتقده على مسلم في كتابه: علل الأحاديث، ص: ٦٩ وبين أنها غير
محفظة، فقال:

"وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ عَنْ هِشَامٍ مِنْهُمْ زَائِدَةُ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَجَرِيرٌ وَوَكَيْعٌ وَعَلِيٌّ بْنُ مَسْهَرٍ وَغَيْرُهُمْ.
فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ إِلَّا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ غَيْرَ وَكَيْعٍ، وَلَيْسَ زِيَادَتُهُمَا
عِنْدَنَا بِالْمَحْفُوظَةِ

وَسَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الْخَضْرَمِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ غَيْرٍ يَقُولُ:

"كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ يَضْطَرِبُ فِيمَا كَانَ عَنْ غَيْرِ الْأَعْمَشِ". اهـ

وانظر كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري (١/ ٢٣٥).

٣٣٤/٧١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ^(١) فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ}.
أَخْرَجَاهُ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦٠) ٢٥٨، ومسلم في صحيحه (١/ ٢٥٥) (٣١٨)، وأبو داود في سننه (١/ ٦٢) ٢٤٠، والنسائي في المجتبى (١/ ٢٠٦) ٤٢٤، كلهم يروونه عن:

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى وَسَطِ رَأْسِهِ».

(١) الحلاب: قال الخطابي في غريب الحديث (١/ ٦٢):

"الحلابُ إِنْاءٌ يَسْعُ حَلْبَةً نَاقَةً وهو المِخْلَبُ بكسر الميم".

٣٣٦/٧٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ}.
رَوَاهُ الْخَمْسَةُ.

تخريج الحديث:

- الحديث أحمد في المسند (٣٨٢ / ٤٢) ٢٥٥٩٥، قال:
- حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:
- "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ"
- رواه عن شريك أبو داود الطيالسي في مسنده (٢١ / ٣) ١٤٩٣، وابن أبي شيبة في المصنف (٦٩ / ١) ٧٤٤، ومن طريقه ابن ماجة في سننه (١٩١ / ١) ٥٧٩.
- وأخرجه أيضاً من طريق:
- شريك عن أبي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ
- أحمد في مسنده (٣٨٢ / ٤٢) ٢٥٥٩٥، والترمذي في سننه (١ / ١٧٩) ١٠٧، وقال:
- "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، والنسائي في المجتبى (١ / ١٣٧) ٢٥٢، وغيرهم،
- وقد تُبِعَ شريك في روايته عن أبي إِسْحَاقَ، فتابعه:
- ١- الحسن بن صالح بن حي: أخرجه أحمد في المسند (٤٣ / ٢٤٤) ٢٦١٥٧، والنسائي في المجتبى (١ / ١٣٧) ٢٥٢٠.
- ٢- زهير بن معاوية: وقد رواه عنه أبو داود الطيالسي في مسنده (٣ / ٢١) ١٤٩٣.
- ٣- سليمان الأعمش: أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص: ٦٤) ٤٧ وأبو الشيخ في "ذكر الأقران" (ص: ٢٧) ٤٧٠.
- ٤- عمار بن زريق: إِسْحَاقُ بن راهوية في مسنده (٣ / ٨٨٢) ١٥٥٥، ومن طريقه السراج في مسنده (٣ / ٦٠) ١٨٦٩.
- وقد تابع الأسود عن عائشة: أبو سلمة بن عبد الرحمن، فقد أخرج الطبراني في مسند الشاميين (٤ / ٨١) ٢٧٨٧ من طريق:
- سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ:
- "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ".

دراسة الإسناد:

١- خت م ٤ / شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله.

روى عن: سلمة بن كهيل، ومنصور بن المعتمر، وأبو إسحاق، وغيرهم.
وعنه: شعبه، وسفيان، والليث بن سعد، وابن المبارك، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وغيرهم.

- وهو رحمه الله من أهل الفقه والفضل، وقد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل على أقوال:

١- فمنهم من قواه:

فوثقه ابن معين فقال: "ثقة ثقة"، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: "كوفي ثقة وكان حسن الحديث"، وقال أبو داود: "ثقة يخطئ على الأعمش، زهير وإسرائيل فوثقه"، سمعت عبد الله بن المبارك يقول: "شريك أعلم بحديث الكوفة من سفيان"، وقال وكيع بن الجراح: "لم نر أحداً من الكوفيين مثل شريك"، وقال أبو إسحاق الحربي في «تاريخه»: "كان ثقة"، وذكره ابن شاهين في «الثقات». وقال ابن سعد: "كان شريك ثقة، مأموناً، كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً".

٢- ومنهم من ضعفه، وتكلم فيه:

وعلى رأسهم يحيى بن سعيد القطان، فقد كان يضعفه جداً، كما قاله الذهبي^(١)، وقال عبد الجبار بن محمد الخطابي: "قلت ليحيى بن سعيد: زعموا أن شريكاً إنما خلط بأخرة، قال: ما زال مغلطاً"، وقال ابن المبارك: "ليس حديث شريك بشئ"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال الترمذي: "شريك كثير الغلط"، وقال الدارقطني: "ليس شريك بالقوى فيما ينفرد به".

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "شريك سيئ الحفظ، مضطرب الحديث،

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠).

مائل"، وقال أبو زرعة عنه: "كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا، صَاحِبَ وَهْمٍ"، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "أَخْطَأَ شَرِيكَ فِي أَرْبَعِمِائَةِ حَدِيثٍ".

-وقد وصف بالتدليس، قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: "أَخَافُ عَلَيْهِ التَّدْلِيْسَ"، وقال أبو محمد الإشبيلي: "لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَيَدْلُسُ".
وقال ابن حجر في طبقات المدلسين:

"شريك بن عبد الله النخعي القاضي مشهور كان من الاثبات ولما ولي القضاء تغير حفظه وكان يتبرأ من التدليس، ونسبه عبد الحق في الأحكام إلى التدليس وسبقه إلى وصفه به الدارقطني"^(١).

٣- ومنهم من توسط في حاله، وفصل فيه، وبين أن في حفظه شيء:

قال يحيى بن معين: "شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه"، وقال يعقوب بن شيبه: "شريك صدوق ثقة سيئ الحفظ جدا"، وقال ابن أبي حاتم: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ شَرِيكِ وَأَبِي الْأَحْوَصِ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَرِيكِ أَحَبُّ إِلَيَّ شَرِيكِ صَدُوقٌ وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَغَالِيطٌ"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ شَيْئًا مِمَّا يَسْتَحِقُّ شَرِيكَ أَنْ يَنْسَبَ فِيهِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الضَّعْفِ"، وقال ابن القطان الفاسي: "جملة أمره أنه صدوق ولي القضاء فتغير محفوضه"، وقال صالح بن محمد جزرة: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه"، قال أحمد بن حنبل: "كان عاقلاً صدوقاً محدثاً شديداً على أهل الريب والبدع قديم السماع قيل له يحتج به؟ قال: لا تسألني عن رأيي في هذا"، وقال العجلي (فيما نقله عنه مغلطاي): "صدوق ثقة صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط لأن الأخذ عنه كان شديداً لم يكن يمكن من نفسه"^(٢)، قال ابن حبان في «الثقات»: "كان في آخر أمره يخطئ فيما روى وتغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين الذين سمعوا منه بواسط ليس

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٣٣) (٥٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٥)، تاريخ بغداد وذبوله ط العلمية (٩/ ٢٨٦).

فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة".
قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام عن زياد بن علاقة وسلمة بن كهيل وعلي بن الأقرم وعنه أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن حجر وثقه بن معين وقال غيره سئ الحفظ وقال النسائي ليس به بأس هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري قاله بن المبارك توفي ١٧٧ عاش اثنتين وثمانين سنة متبعة".
-قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:

"والغالب في من يوثق شريكاً أنه يذكر خفة ضبطه وكثرة أوهامه ولكنه مع كل هذا يبقى من أهل الصدق والستر ولا تنزل عنه رتبة الاحتجاج بحديثه"^(١).
قال فيه ابن حجر في التقريب:

"صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين".
-والذي يترجح في حال شريك بن عبد الله القاضي رحمه الله، ما قاله الحافظ، وأن وحديثه رحمه الله على درجات:

١- أعلى درجات حديثه وهو: ما حدث به قديماً قبل الاختلاط، وحدث من كتابه، فقد وصف بأنه صحيح الكتاب، فقد قال يعقوب بن شيبة فيه: "ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، ردئ الحفظ مضطربه".
وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ: "شريك كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق"^(٢).

٢- الدرجة الثانية، صحيح لكنه دون الأول وهو: ما حدث به قبل توليه القضاء، فقد وصف بالاختلاط بعد توليه القضاء، فقد قال ابن حبان في «الثقات»:
"ولي القضاء بواسط سنة خمسين ومائة ثم ولي الكوفة ومات بها سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة، وكان في آخر أمره يخطئ فيما روى، وتغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين الذين

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٠١).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٩).

سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة".

وقد سبق ذكر قول صالح جزره، أنه لما ولي القضاء اضطرب حفظه، وكذلك ما قاله العجلي فقد فرق بين من سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط، وقد قال وكيع بن الجراح: "ما كتبت عنه بعد قضائه فهو عندي على حدة".

فكل من سمع منه بواسط فسماعه قبل الاختلاط، كما نص عليه ابن حبان، ومن روى عنه قبل الاختلاط: يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق.

ثالثاً وهذا القسم محل بحث ونظر وهو: ما حدث به بعد الاختلاط، فقد وصف بسوء الحفظ وكثرة الخطأ كما سبق.^(١)

٢- ع/ أبو إسحاق هو : عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة.
روى عن: جرير وعدي بن حاتم وزيد بن أرقم وابن عباس وأمم.
وعنه: ابنه يونس وحفيده إسرائيل وشعبة والسفيانان.
وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وقال العجلي كوفي تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

- وقد وصف رحمه الله بالتدليس، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة^(٢) من طبقات المدلسين، وقال فيه:

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢ / ٤٧٤) إكمال تهذيب الكمال (٦ / ٢٤٧) الكاشف (١ / ٤٨٥) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨ / ٢٠٠) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٧٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦)، وأستفت هذا التقسيم من تقارير شيخنا المحدث: عبد الله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله.
(٢) قال ابن حجر في تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ١٣)، عن المرتبة الثالثة من مراتب التدليس:

"من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي".

"مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك"^(١).

ووصفه بالتدليس: ابن حبان في كتابه الثقات، وذكره في المدلسين حسين الكرايسي، وأبو جعفر الطبري، وأشار إلى ذلك ابن المديني في العلل، لكن تليسه من القسمة الذي لا يؤثر. -وقد وصف بأنه اختلط في آخر عمره رحمه الله، فقال أحمد بن حنبل: "ثقة إلا أن الذين حملة عنه إنما كان حملهم عنه بآخرة"، وقال الفسوي: "فقال بعض أهل العلم كان قد اختلط وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه".

وقد رد الذهبي رحمه الله، القول باختلاطه فقال في الميزان:

"من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً"^(٢).

وقد رد القول باختلاطه أيضاً: زين الدين العراقي في: "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح"، في مبحث مؤصل.^(٣)

والذي يظهر لي، أنه اختلط اختلاطاً يسيراً لم يؤثر على حديثه، وسبب تغير حفظه كبير سنه فإنه قد عمر وبلغ مائة سنة رحمه الله.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام، هو كالثوري في الكثرة غزا مرات وكان صواماً قواماً عاش خمسا وتسعين سنة مات ١٢٧".

وقال ابن حجر في التقريب:

"ثقة مكثراً عابداً من الثالثة اختلط بآخرة مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك".^(٤)

-فالراجح فيه أنه: ثقة مكثراً عابداً، وصف بالتدليس، وقد تغير حفظه في آخر عمره بسبب كبر سنه.

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠)، وانظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٢٧٣).

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٤٤٥).

(٤) الكاشف (٢/ ٨٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣). تهذيب التهذيب (٨/ ٦٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠).

الكواكب النيرات (ص: ٣٤٩).

٣-ع/ الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن.
 روى عن: عمر، وعلي، ومعاذ، وغيرهم.
 وعنه: ابن أخته إبراهيم النخعي، ومحارب بن دثار، وأبو إسحاق، وغيرهم.
 قال الذهبي في الكاشف:
 "له ثمانون حجة وعمره وكان يصوم حتى يخضر ويختم في ليلتين مات ٧٤".
 وقال ابن حجر في التقريب:
 "مخضرم ثقة مكث فقيه من الثانية مات سنة أربع أو خمس وسبعين"^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح ثابت، فقد توبع شريك في هذا الحديث عن أبي إسحاق، تابعه الحسن بن صالح، وزهير بن معاوية، عمار بن زريق، والأعمش، وقد روى شريك عن أبي إسحاق قديماً.

-وقد قال الترمذي رحمه الله:

" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ "^(٢).

-وقال ابن سيد الناس في النفع الشذي شرح سنن الترمذي:

"وتابع شريكاً زهير عن أبي إسحاق، أخرجها البيهقي بأسانيد جيدة"^(٣).

فائدة:

قال الإمام ابن عبد البر في التمهيد:

"الْمُعْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ وَعَمَّ جَمِيعَ جَسَدِهِ وَرَأْسِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَسَائِرَ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ وَأَسْبَغَ ذَلِكَ وَأَكْمَلَهُ بِالْغُسْلِ وَمُرُورِ يَدَيْهِ فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ الْغُسْلَ وَنَوَاهُ وَتَمَّ

(١) الكاشف (١/ ٢٥١) تقريب التهذيب (ص: ١١١).

(٢) والترمذي في سننه (١/ ١٧٩) ١٠٧.

(٣) النفع الشذي شرح سنن الترمذي (٢/ ٤٢٠)، الصميعي الأولى ١٤٢٨ هـ.

عُشِلُهُ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا فَرَضَ عَلَى الْجُنُبِ الْغُسْلَ دُونَ الْوُضُوءِ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا)، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)، وَهَذَا إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ مُجْمِعُونَ أَيْضًا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ لِلْجُنُبِ تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَنَّهُ أَعُوذُ عَلَى الْغُسْلِ وَأَهْدَبُ فِيهِ.

وَأَمَّا بَعْدَ الْغُسْلِ فَلَا، وَرَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ ^(١) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ مَالِكٍ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَتِهِ فَيُحْلَلُ أَصُولُ شَعْرِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ يُفْرَغُ الْمَاءُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ فَإِنْ بَقِيَ فِي الْإِنَاءِ شَيْءٌ صَبَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ أَيُّوبُ فَقُلْتُ لِهِشَامٍ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَالَ: "وَضَوْءُهُ لِلصَّلَاةِ وَضَوْءُهُ لِلصَّلَاةِ"، يَغْنِي كَفَاهُ مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ لَا بَعْدَهُ ^(٢).

(١) يقصد ما أخرجه البخاري في صحيحه (١ / ٥٩) ٢٤٨ قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيُحْلَلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جُلْدِهِ "

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢ / ٩٣)

٣٣٧/٧٣ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ { تَذَاكُرْنَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَآخُذْ مِلءَ كَفِّي فَأَصْبُ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أُفِيضْ بَعْدُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي }. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٧ / ٣١٤) ١٦٧٤٩، قال:
 حَدَّثَنَا حُجَيْبُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ:
 تَذَاكُرْنَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " أَمَّا أَنَا فَآخُذْ مِلءَ كَفِّي ثَلَاثًا، فَأَصْبُ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أُفِيضْهُ بَعْدُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي ".
 والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١ / ٦٠) ٢٥٤، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٥٨) (٣٢٧)، وأبو داود في سننه (١ / ٦٢) ٢٣٩، وابن ماجه في سننه (١ / ١٩٠) ٥٧٥، والنسائي في المجتبى (١ / ١٣٥) ٢٥٠، كلهم من طريق:
 أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ:
 تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَعْسِلُ رَأْسِي كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ أَكْفٍ» (واللفظ لمسلم والبقية بنحوه).

٣٣٨/٧٤ - عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ { مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَعَلَّ اللَّهُ بِهِ كَذًا وَكَذَا مِنَ النَّارِ، قَالَ عَلِيٌّ: فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ شَعْرِي }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ: " وَكَانَ يَجْزِرُ شَعْرَهُ ﷺ " .

تحريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده أحمد (١٧٨ / ٢) ٧٩٤، فقال:
حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ زَادَانَ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:
" مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَعَلَّ بِهِ كَذًا وَكَذَا مِنَ النَّارِ " قَالَ عَلِيٌّ: " فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي " .

-وقد رواه جمع عن حماد بن سلمة عن عطاء به، منهم:

١-أبو داود الطيالسي، رواه عنه في مسنده (١٤٥ / ١) ١٧٠، ومن طريقه: أبو نعيم في الحلية (٢٠٠ / ٤).

٢-وأسود بن عامر، رواه عنه ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٦ / ١) ١٠٦٧، ومن طريقه ابن ماجة في سننه (١٩٦ / ١) ٥٩٩٠.

٣-وحسن بن موسى، رواه عنه أحمد في المسند (١٣٠ / ٢) ٧٢٧٠.

٤-وموسى بن إسماعيل، رواه عنه أبو داود في سننه (٦٥ / ١) ٢٤٩٠.

٥-ومحمد بن الفضل، رواه عنه الدارمي في سننه (٥٨٠ / ١) ٧٧٨٠.

٦-وأبو الوليد الطيالسي، أخرجه البزار في مسنده (٥٥ / ٣) ٨١٣، والبيهقي في سننه

الكبرى (٣٤٧ / ١) ١٠٧٦٠.

٧-ويحيى بن سعيد القطان، أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٠٠ / ٤).

٨- حجاج، ٩- وعفان، ١٠- وعبيد الله، عن حماد بن سلمة، أخرجه البيهقي في سننه

الكبرى (٢٧٠ / ١) ٨٢٦، عنهم.

— وقد تابع حماد بن سلمة عن عطاء كل من:

١- شعبة بن الحجاج، فقد أخرج أبو الحسين البزار في: (حديث شعبة) (ص: ٣٨)، من

طريق:

عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا قَالَ أَنبَأَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ زَادَانَ أَنَّ
عَلِيًّا عليه السلام قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ حَنَابَةِ لَمْ
يُصِبْهَا الْمَاءُ فَعِلَ بِهِ كَذًا وَكَذَا مِنَ النَّارِ، قَالَ عَلِيٌّ فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي.

وأخرجه أيضاً الضياء في المختارة (٢/ ٧٥). ٤٥٣.

٢- حماد بن زيد، (موقوفاً)، ذكر هذا الطريق الدارقطني في العلل (٣/ ٢٠٧) ٣٦٥، ولم

أقف على إسناده.

دراسة الإسناد:

١- خت م ٤/ حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في

ثابت وتغير حفظه بآخرة، تقدم^(١).

٢- خ ٤/ عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي.

روى عن: أبيه وابن أبي أوفى وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي سلمة وغيرهم.

وعنه شعبة والحمادان والسفيانان وعلي بن عاصم، وغيرهم.

وثقه أيوب، وقال أحمد: "ثقة، ثقة، رجل صالح، ومن سمع منه قديماً كان صحيحاً، وكان

يحتج كل ليلة"، وقال النسائي: "ثقة في حديثه القديم، لكنه تغير، ورواية شعبة، والثوري، وحماد

بن زيد، عنه جيدة"، وقال أبو حاتم: "محله الصدق قبل أن يخلط"، وقال العجلي: "كان

شيخاً ثقة قديماً روى عن بن أبي أوفى ومن سمع منه قديماً فهو صحيح الحديث منهم الثوري

فأما من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وخالد الواسطي، إلا أن عطاء

بآخرة كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث لأنه كان غير صالح الكتاب."

وقال بن سعد: "كان ثقة وقد روى عنه المتقدمون وقد كان تغير حفظه بآخرة

(١) الحديث: ٢٣٠/٤.

واختلط".

-وهو رحمه الله موصوف بالاختلاط، فَمَنْ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ كَانَ صَحِيحًا، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ (بعده) فَلَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ جَمْعُ مِنَ الْحِفَافِ.

قَالَ أَحْمَدُ: "سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَسَمِعَ مِنْهُ جَرِيرٌ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَكَانَ يَرْفَعُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَشْيَاءَ لَمْ يَكُنْ يَرْفَعُهَا"، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "جَمِيعٌ مِنْ رَوَى عَنْهُ (رَوَى) فِي الْإِخْتِلَاطِ إِلَّا شُعْبَةُ وَسُفْيَانٌ"، وَقَالَ مَرَّةً: "اِخْتَلَطَ؛ فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا سَمِعَ مِنْهُ جَرِيرٌ وَذَوِيهِ فَلَيْسَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ عَطَاءٍ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي الْحَالِينَ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ".

وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَقُولُ فِي عَطَاءٍ شَيْئًا قَطُّ فِي حَدِيثِهِ الْقَدِيمِ، وَمَا حَدَّثَ عَنْهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانٌ فَصَحِيحٌ إِلَّا حَدِيثَيْنِ"، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْأَكَابِرُ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ".^(١)

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في التهذيب:

"قلت فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفیان الثوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم".

مسألة: سماع حماد بن سلمة من عطاء

وقد اختلف في سماع حماد بن سلمة من عطاء هل كان قبل الاختلاط أو بعده، على أقوال:

القول الأول: أنه سمع منه قديماً وهو مقدماً في روايته عن عطاء.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "وَحَدِيثُ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مُسْتَقِيمٌ"^(٢).

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٣)، والاعتباط بمن روي من الرواة بالاختلاط (ص: ٢٤١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٢).

وقال ابن الجارود في الضعفاء: "حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عنه جيد"،
وقال يعقوب بن سفيان: "هو ثقة حجة، وما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة،
سماع هؤلاء سماع قديم وكان عطاء تغير بآخره".
وقال الدارقطني: "دخل عطاء البصرة مرتين فسماع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلة
الأولى صحيح".

وقال حمزة بن محمد الكنايني في أماليه: "حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء"^(١).

القول الثاني: أنه سمع بعد الاختلاط.

قال ابن معين: "جميع من سمع من عطاء سمع منه في الاختلاط إلا شعبة والثوري".
قال العقيلي: "وسماع حماد بن سلمة بعد الاختلاط".
وقد ذهب عبد الحق في الإحكام، أن حماد بن سلمة سمع منه بعد الاختلاط، ونقل
كلام العقيلي
وقد صرح ابن القطان الفاسي وغيره بأن حماد بن سلمة إنما سمع منه بعد اختلاطه^(٢).

القول الثالث: سمع منه قبل وبعد الاختلاط.

قال ابن المديني مبيناً أن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده :
"وكان أبو عوانة حمل عنه قبل أن يختلط ثم حمل عنه بعد فكان لا يعقل ذا من ذا
وكذلك حماد بن سلمة".
وفي كتاب "الجرح والتعديل" عن الدارقطني: "دخل عطاء البصرة دخلتين فسماع
أيوب، وحماد بن سلمة في الدخلة الأولى صحيح. والدخلة الثانية فيه اختلاط"^(٣).

وقد رجح الحافظ هذا القول فقال في التهذيب:

"والظاهر أنه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني ومرة بعد ذلك
لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه والله أعلم".

(١) الكواكب النيرات (ص: ٣٢٦) .

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٤٨) .

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٤٦) .

-وما رجحه الحافظ رحمه الله، هو ما دل عليه كلام الأئمة وفيه جمع بين أقوالهم.

-قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام على لين فيه، ثقة ساء حفظه بآخره قال أبو حاتم سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير وقال أحمد ثقة رجل صالح يختم القرآن كل ليلة مات ٤ ١٣٦هـ".

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب:

"صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين" ^(١).

٣- بخ م ٤ / زاذان أبو عمر الكندي مولاهم الضرير البزاز.

وروى عن: عمر، وعلي، وابن مسعود، وعائشة، وعدة.

وعنه: عمرو بن مرة، ومحمد بن جحادة، وطائفة.

قال ابن معين: "ثقة لا يسأل عن مثله".

وقال ابن عدي: "أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة"، وقال ابن سعد: "كان ثقة

كثير الحديث"، وقال العجلي: "كوفي تابعي ثقة"، وقال الخطيب: "كان ثقة".

وقال ابن حبان في الثقات: "كان يخطئ كثيرا".

قال الذهبي في الكاشف: "ثقة".

وقال الحافظ ابن حجر:

"صدوق يرسل وفيه شيعية من الثانية مات سنة اثنتين وثمانين" ^(٢).

-والذي يظهر لي أنه ثقة، كما نص على ذلك كبار الأئمة ورجحه الذهبي، وكلام ابن

حبان فيه، يحمل على تشدده، ^(٣) والله أعلم.

٤- ع / علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي حيدرة، أبو تراب، وأبو

الحسين ابن عم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زوج ابنته من السابقين الأولين ورجح جمع أنه

أول من أسلم فهو سابق العرب وهو أحد العشرة مات في رمضان سنة أربعين وهو يومئذ

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٥) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٤٦) الكواكب النيرات (ص: ٣٢٥) تهذيب الكمال في

أسماء الرجال (٢٠/ ٨٨) ميزان الاعتدال (٣/ ٧١).

(٢) الكاشف (١/ ٤٠٠) تقريب التهذيب (ص: ٢١٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٣).

(٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٤): "ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه".

أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة وله ثلاث وستون سنة على الأرجح^(١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد اختلف الحفاظ في الحكم عليه على قولين:

الأول: من صححه وقواه ومنهم:

١- ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار فقد صححه، فقال رحمه الله:
"وَهَذَا خَبَرٌ عِنْدَنَا صَحِيحٌ سَنَدُهُ، وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْآخَرِينَ سَقِيمًا غَيْرَ
صَحِيحٍ"^(٢).

٢- وصحح الحديث الضياء المقدسي في المختارة، وذلك بإخراجه له^(٣).

٣- وصححه القرطبي في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم^(٤).

٤- وصححه الحافظ ابن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير فقال:

"وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَبْلَ
الِإِخْتِلَافِ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادٍ لَكِنْ قِيلَ إِنَّ الصَّوَابَ وَفَّقَهُ عَلَى
عَلِيٍّ"^(٥).

ثانيا من ضعف الحديث وأعله:

١- قال أبو نعيم في الحلية:

"هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَقَرَّرَ بِهِ حَمَّادٌ عَنْ عَطَاءٍ"^(٦).

٢- وقال ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار في حكاية قول من ضعفوا هذا الحديث:

"أَنَّهُ خَبَرٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ مَخْرَجٌ يَصِحُّ عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٦٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠٢).

(٢) تهذيب الآثار مسند علي (٣/ ٢٧٧).

(٣) الأحاديث المختارة (٢/ ٧٤) ٤٥١.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٥٨٦).

(٥) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٨٢).

(٦) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٢٠٠).

وَالْحَبْرُ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ عِنْدَهُمْ مُنْفَرِدٌ وَجَبَ التَّشَبُّثُ فِيهِ".^(١)

٣- ذكر أبو أحمد بن عدي رحمه الله في الكامل، في ترجمة عطاء بن السائب، بعض ما يستنكر عليه من الأحاديث، فذكر منها هذا الحديث^(٢)، قال ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام:

"ولما أورد أبو أحمد في بابه ما أنكر عليه من الحديث، أو ما خلط فيه، أو ما روي عنه بعد اختلاطه، أورد في جملة ذلك هذا الحديث"^(٣).

٤- الحافظ عبد الحق الاشيلي، قال عن حديث:

"هَذَا يَرَوِي مَوْفُوفًا عَلَى عَلِيٍّ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ"^(٤).

٥- وقد ذهب ابن القطان الفاسي إلى إعمال هذا الحديث، بسبب عطاء بن السائب، وأن حماد بن سلمة قد سمع منه بعد الاختلاط.^(٥)

٦- وقد ضعف الحديث النووي رحمه الله^(٦).

ونقل عنه الشوكاني في النيل أنه قال عن الحديث:

"قَالَ النَّوَوِيُّ: ضَعِيفٌ وَعَطَاءٌ قَدْ ضَعُفَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَلَحْمَادٍ أَوْهَامٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا زَادَانٌ وَفِيهِ خِلَافٌ"^(٧).

٧- قال الحافظ ابن كثير في إرشاد الفقيه:

"رواه أحمد وأبو داود ابن ماجه من حديث عطاء بن السائب، وهو سيء الحفظ"^(٨).

(١) تهذيب الآثار مسند علي (٣/ ٢٧٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٧).

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٢٧٢).

(٤) نقله عنه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٢٧٢)، وفي المطبوع من الأحكام الوسطى (١/ ٢٠٠) سقط في العبارة، والصواب ما نقله ابن القطان.

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٢٧٢).

(٦) انظر: المجموع شرح المذهب (٢/ ١٨٤)، وخلاصة الأحكام (١/ ١٩٥).

(٧) نيل الأوطار (١/ ٣٠٩)، ولم أقف على المصدر الذي منه نقل الشوكاني.

(٨) إرشاد الفقيه (١/ ٦٦).

-والذي يظهر لي أن الحديث ضعيف، ولا يصح لأمر:

- ١- أن الحديث في إسناده، عطاء بن السائب وقد اختلط، وقد رواه عن عطاء كل من:
 أ- حماد بن سلمة، وقد روى عنه قبل الاختلاط وبعده، ولم يمكن التمييز بينهما.
 ب- شعبة بن الحجاج، وقد روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط، لكن روايته هذه معلولة، فقد بين الحافظ الدارقطني المحفوظ فقال:
 "وَرَفَعَهُ عَفَّانُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَشُعْبَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، وَعَطَاءٌ تَعَيَّرَ حِفْظُهُ،
 وَالْمَحْفُوظُ، عَنْ عَفَّانَ، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ،
 فَصَحَّفَهُ الرَّاوي، فَقَالَ: شُعْبَةُ"^(١).

-وقد ذكر ابن المديني أن شعبة، روى عن عطاء عن زاذان، حديثين سمعهما بآخره.

فقد قال الحافظ بن رجب في شرح العلل:

"وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال: من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال: شعبة: سمعتهما منه بآخره"^(٢).

ج- حماد بن زيد، فقد روى عن عطاء قبل الاختلاط، لكن روايته موقوفة على علي عليه السلام، ذكرها الدارقطني -كما سبق- ولم أقف على إسناده.

٢- الحديث لا يعرف له مخرج يصح إلا رواية حماد بن سلمة عن عطاء به.

-قال أبو نعيم الاصبهاني:

"هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ حَمَّادٌ عَنْ عَطَاءٍ"^(٣)

-وقال ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار في حكاية قول من ضعفوا هذا الحديث:

(١) علل الدارقطني (٣/ ٢٠٧) ٣٦٥.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٤).

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٢٠٠).

"أَنَّهُ خَبَرٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ خَرَجٌ يَصِحُّ عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْخَبَرُ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ عَنْهُمْ مُنْفَرِدٌ وَجَبَ التَّشَبُّثُ فِيهِ" ^(١).

- وقال أبو بكر البزار في مسنده:

"وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ" ^(٢).

٣- رجح بعض المحدثين، أن الصواب وقف الحديث على علي بن أبي طالب ﷺ، وقد ذكر هذه الرواية الدارقطني في العلل ^(٣) - كما سبق -، من طريق:

حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي موقوفا عليه.

ولم أقف على إسناد هذا الطريق.

- قال عبد الحق الاشيلي في الأحكام الوسطى:

"هَذَا يَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ" ^(٤).

- قال ابن حجر في التلخيص:

"قِيلَ إِنَّ الصَّوَابَ وَقَفَهُ عَلَى عَلِيٍّ" ^(٥).

٤- قال ابن جرير في تهذيب الآثار في بيان حجج من ضعفوا الحديث:

"أَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا اغْتَسَلْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ، أَجْزَأَكَ أَنْ تَصُبَّ عَلَى رَأْسِكَ مَرَّتَيْنِ، حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ . قَالُوا: وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَا الْجُمُعَةِ، وَاللُّمَّةَ لَا يَصِلُ الْمَاءُ بِصَبِّهِ مَرَّتَيْنِ عَلَى رَأْسِهِ، وَبَدَنِهِ إِلَى جَمِيعِ

(١) تهذيب الآثار مسند علي (٣/ ٢٧٧).

(٢) مسند البزار (٣/ ٥٥) ٨١٣.

(٣) العلل (٣/ ٢٠٧) ٣٦٥.

العلل (٣/ ٢٠٧) ٣٦٥.

(٤) نقله عنه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٢٧٢)، وفي المطبوع من الأحكام

الوسطى (١/ ٢٠٠) سقط في العبارة، والصواب ما نقله ابن القطان.

(٥) التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٣٨٢).

شَعْرِهِ وَبَشَرَتِهِ" (١).

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٦٦) ٧٠٢، قال:

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه:
«أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ مَرَّتَيْنِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

والله أعلم

(١) تهذيب الآثار مسند علي (٣/ ٢٧٧) ٤٢٧.

٣٤٠/٧٥ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ { بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِوٍ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرِوٍ وَهُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ بِنَقْضِ رُءُوسِهِنَّ أَوْ مَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِقْنَ رُءُوسَهُنَّ، لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَمَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ } .
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٤٠ / ١٩٠) ٢٤١٦٠ قال:
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِوٍ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ:
يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرِوٍ، وَهُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِقْنَ، " لَقَدْ كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، فَمَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي، ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ
وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه (١ / ٢٦٠) (٣٣١)، وابن ماجه في سننه (١ / ١٩٨)
٦٠٤ .

٣٤١/٧٦ - عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا وَكَانَتْ حَائِضًا: انْقُضِي

شَعْرَكَ وَاعْتَسِلِي }.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٢١٠) ٦٤١ قال:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا، وَكَانَتْ حَائِضًا: «انْقُضِي شَعْرَكَ، وَاعْتَسِلِي» قَالَ: عَلِيُّ بْنُ حُدَيْثٍ: «انْقُضِي رَأْسَكَ».

و الحديث أصله، جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند (٢٧٥ / ٤٢) (٢٥٤٤١)،
والبخاري في صحيحه (٢ / ١٤٠) ١٥٥٦، ومسلم في صحيحه (٢ / ٨٧٠) (١٢١١)، من
طريق:

مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَسِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ»، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ»، قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِئَى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

فائدة:

قال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود:

"وَأَمَّا نَقْضُهُ [أي الشعر] فِي غُسْلِ الْحَيْضِ فَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تَنْقُضُهُ فِيهِ، قَالَ مُهَنَّأٌ سَأَلَتْ أَحْمَدَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَنْقُضُ شَعْرَهَا مِنَ الْحَيْضِ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَنْقُضُهُ مِنْ

الْحَيْضُ وَلَا تَنْقُضُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: حَدَّثْتُ أَسْمَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ تَنْقُضُهُ. فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي نَصِّهِ هَذَا.

فَحَمَلَتْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَجَزَتْهُ طَائِفَةٌ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَطَاوُسٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِمَا احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ: "تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَهَا فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطَّهُّورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ دَلَكًا شَدِيدًا حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا" الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِمُجَرَّدِ إِفَاضَةِ الْمَاءِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ وَلَا سِيمَا فَإِنَّ فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ: "وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ تَأْخُذُ مَاءً فَتَطَهَّرُ بِهِ فَتُحْسِنُ الطَّهُّورَ أَوْ تُبْلِغَ الطَّهُّورَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ"، فَفَرَّقَ بَيْنَ غُسْلِ الْحَيْضِ وَغُسْلِ الْجَنَابَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَجَعَلَ غُسْلَ الْحَيْضِ آكِدًا^(١).

(١) عون المعبود وحاشية ابن القيم (١/ ٢٩٣).

٣٤٢/٧٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنْ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ ثُمَّ قَالَ: خُذِي فِرْصَةً^(١) مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي بِهَا، فَاجْتَذِبْتُهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ }.

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ مَاجَةَ وَأَبَا دَاوُدَ قَالَا: " فِرْصَةٌ مُمَسَّكَةٌ ".

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١ / ٣٩٢) ٢٤٩٠٧، والبخاري في صحيحه (١ / ٧٠) ٣١٤، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٦٠) (٣٣٢)، والنسائي في سننه (١ / ١٣٥) ٢٥١، من طريق:

عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ، فَتَطْهَرِي بِهَا» قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا»، قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، تَطْهَرِي» فَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. (هذا لفظ البخاري.)

- وأخرجه أبو داود في سننه (١ / ٨٥) ٣١٦، وابن ماجه في سننه (١ / ٢١٠) ٦٤٢، من طريق:

شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ يَعْنِي ابْنَ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِمَعْنَاهُ قَالَ: «فِرْصَةٌ مُمَسَّكَةٌ». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي بِهَا وَاسْتَتِرِي بِثَوْبٍ»، وَزَادَ وَسَلَّطَهُ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْحَبَابَةِ فَقَالَ:

(١) قال الخطابي في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٣١):

"في حديث الحَيْضِ «خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطْهَرِي بِهَا» وفي رَوَايَةٍ «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ» الْفِرْصَةُ بِكَسْرِ الْفَاءِ: قِطْعَةٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ قُطْنٍ أَوْ خِرْقَةٍ. يُقَالُ:

فَرَضْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتَهُ. وَالْمُمَسَّكَةُ: الْمُطَيَّبَةُ بِالْمِسْكِ. يُتَّبَعُ بِهَا أَثَرُ الدَّمِ فَيَحْصُلُ مِنْهُ الطَّبِيبُ وَالتَّنْشِيفُ."

«تَأْخُذِينَ مَاءَكُمْ فَتَطْهَرِينَ أَحْسَنَ الطُّهُورِ وَأَبْلَغَهُ، ثُمَّ تَصْبِيْنَ عَلَى رَأْسِكَ الْمَاءَ، ثُمَّ تَذْلِكِينَهُ حَتَّى يَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِكَ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ» قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «نِعَمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الدِّينِ، وَأَنْ يَتَفَقَّهَنَّ فِيهِ».

ولفظ (فرصة ممسكة)، أخرجه البخاري أيضاً (١٠٩ / ٩)، ٧٣٥٧، من طريق: عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ.

٣٤٣/٧٨ - عَنْ سَفِينَةَ قَالَتْ: { كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

نخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند، (٣٦ / ٢٦٠) ٢١٩٣١، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٥٨) (٣٢٦)، والترمذي في سننه (١ / ٨٣) ٥٦ وقال:

"حَدِيثُ سَفِينَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو رِيحَانَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ".

وابن ماجه في سننه (١ / ٩٩) ٢٦٧، كلهم من طريق:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ».

٣٤٥/٧٩ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ { كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَكُونُ رَطْلَيْنِ وَيَغْتَسِلُ

بِالصَّاعِ }.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٠ / ٢١٨) ١٢٨٤٣، وأبو داود في سننه (١ / ٢٤) ٩٥، والترمذي في سننه (٢ / ٥٠٩) ٦٠٩، وقال:

"هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ"، وأخرجه أيضاً: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٠) ٣١٥٨، والدارقطني في سننه (٣ / ٩١) ٢١٣٩، كلهم من طريق:

شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَسْعُ رَطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ».

دراسة الإسناد:

١- خت م ٤ / شريك بن عبد الله القاضي: صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع. تقدم الكلام عليه^(١).

٢- ع / عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو محمد الكوفي. قال الذهبي في الكاشف:

"عن جده وعكرمة وسعيد بن جبير وعنه عمه محمد وحفيده عيسى بن المختار وشعبة ثقة". قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فيه تشيع من السادسة مات سنة ثلاثين"^(٢).

(١) حديث: ٣٣٦/٧٢.

(٢) الكاشف (١ / ٥٨٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).

- ٣- ع/ عبد الله بن عبد الله بن جابر وقيل جبر بن عتيك الأنصاري المدني.
قال الذهبي في الكاشف:
"عن أبيه وابن عمر وعنه شعبة ومالك".
قال ابن حجر في التقريب:
"ثقة من الرابعة"^(١).

٤- أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خدمه عشر سنين مشهور لقبه ذو الأذنين مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة^(٢).

الحكم على الحديث:

- الحديث ضعيف ولا يصح لا سنداً ولا متناً، وذلك لأمر:
١- أن في إسناده شريك بن عبد الله القاضي، فقد سبق بيان حاله وأنه : صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وهذا الحديث أحد أخطائه.
٢- نص الدارقطني في العلل على وهم شريك في متن الحديث، فقال:
"ورواه شريك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَأَصَابَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَوَهْمٌ فِي مَتْنِهِ؛ فَقَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: يَكْفِي فِي الْوَضُوءِ رَطْلَيْنِ مِنْ مَاءٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ شَرِيكٌ عَلَى الْمَعْنَى عِنْدَهُ أَنَّ الصَّاعَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ"^(٣).
٣- أن أصل الحديث في صحيح البخاري (١/ ٥١) ٢٠١، ومسلم (١/ ٢٥٨) (٣٢٥)، من طريق:

مِسْعَرُ بْنُ كَدَامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ:
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ، بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ».

(١) الكاشف (١/ ٥٦٥)، تقريب التهذيب (ص: ٣٠٩).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٧٥)، تقريب التهذيب (ص: ١١٥).

(٣) علل الدارقطني (١٢/ ١١٧) ٢٥٠١.

وهذا لفظ البخاري.

وليس فيه ذكر الرطل.

- وقال الترمذي:

"وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَعْتَسِلُ بِالصَّاعِ»، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ" ^(١).

- وقال البيهقي في السنن الكبرى:

"وَالصَّحِيحُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَعْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ" ^(٢).

٤- أن الحفاظ قد نصوا على إعلال الحديث بهذا اللفظ، ومن قال بذلك:

أ- الترمذي في السنن حيث قال:

«هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ» ^(٣)

ب - ماسبق نقله عن الدارقطني في إعلال الحديث ^(٤).

ج - قال أبو محمد بن حزم في المحلى:

"وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّ شَرِيكَاً مُطَّرَحٌ، مَشْهُورٌ بِتَدْلِيسِ الْمُنْكَرَاتِ إِلَى الثَّقَاتِ،

وَقَدْ أَسْقَطَ حَدِيثُهُ الْإِمَامَانِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ" ^(٥).

د - بين ابن الملقن أن الحفاظ على تضعيف الحديث ^(٦).

(١) والترمذي في سننه (٢/ ٥٠٩) ٦٠٩.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨٧).

(٣) والترمذي في سننه (٢/ ٥٠٩) ٦٠٩.

(٤) علل الدارقطني (١٢/ ١١٧) ٢٥٠١.

(٥) المحلى بالآثار (٤/ ٤٨).

(٦) البدر المنير (٢/ ٥٩٧).

٣٤٦/٨٠ - وَعَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ قَالَ: {أَتَيْ مُجَاهِدٌ بِقَدَحٍ حَزْرَتُهُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا}.
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه النسائي في المجتبى (١/ ١٢٧) ٢٢٦، والسنن الكبرى (١/ ١٦٢) ٢٢٥،
من طريق:

يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، قَالَ: أَتَى مُجَاهِدٌ، بِقَدَحٍ حَزْرَتُهُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، فَقَالَ:
حَدَّثَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا».
و أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (ص: ٦١٩)، وابن الجعد في مسنده
(ص: ٣٣٤)، عن:

شَرِيكٌ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، قَالَ: أَتَى مُجَاهِدٌ بِإِنَاءٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا
عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا.
هكذا رواه بدون شك.

-وأخرجه أبو عبيد في الأموال (ص: ٦١٩)، وأحمد في المسند (٤٠/ ٢٩٢) ٢٤٢٤٨،
كلاهما عن يحيى بن سعيد، وأخرجه أيضاً ابن المنذر في الأوسط (٢/ ١١٧) ٦٤٢ من طريق:
يحيى بن سعيد، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٤٨) ٣١٤٤، من طريق: يعلى بن عبيد،
كلهم عن عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ قَالَ:

جَاءُوا بِعُسٍّ فِي رَمَضَانَ، فَحَزْرَتُهُ ثَمَانِيَةَ أَوْ تِسْعَةَ أَوْ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ، فَقَالَ مُجَاهِدٌ، حَدَّثَنِي
عَائِشَةُ، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا "

-ولفظ أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال :
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ مُجَاهِدٍ، فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، أَوْ تِسْعَةَ، أَوْ عَشْرَةَ، فَقَالَ: قَالَتْ
عَائِشَةُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا».

- وجاء عن عائشة رضي الله عنها، حديث في هذا المعنى، فقد أخرج الدارقطني في سننه (٩٠ / ٣)

٢١٣٧ من طريق:

صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ، ثنا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «جَرَتْ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ صَاعٌ، وَالْوُضُوءُ رَطْلَيْنِ، وَالصَّاعُ ثَمَانِيَةُ أَزْطَالٍ».

قال الدارقطني: "لَمْ يَرَوْهُ عَنْ مَنْصُورٍ غَيْرِ صَالِحٍ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ".

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢١٥ / ٥) ٥١٢٣، وقال:

"لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ إِلَّا صَالِحُ بْنُ مُوسَى".

- وقال البيهقي في السنن الكبرى (٢٨٧ / ٤):

"فَإِنَّ صَالِحًا يَتَفَرَّدُ بِهِ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، قَالَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ"

- وقال ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٥٧ / ٢):

"قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ مَنْصُورٍ غَيْرَ صَالِحِ الطَّلْحِيِّ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ قُلْتُ: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: صَالِحُ الطَّلْحِيِّ لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَا يُشَبِّهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ".

دراسة الإسناد:

١- م ت س ق / موسى بن عبد الله ويقال بن عبد الرحمن الجهني أبو سلمة ويقال أبو

عبد الله الكوفي.

روى عن زيد بن وهب والشعبي ومجاهد ونافع مولى بن عمر، وغيرهم .

وعنه شعبة والثوري والحسن بن صالح، والقطان، وغيرهم.

وثقه القطان، وأحمد، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن حبان وغيرهم

قال الذهبي في الكاشف:

"حجة".

وقال ابن حجر في التقريب:

" ثقة عابد لم يصح أن القطان طعن فيه من السادسة مات سنة أربع وأربعين ^(١) .

٢- ع/ مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي .

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي هريرة وابن عباس وسعد وعنه قتادة وابن عون وسيف بن سليمان، وحديثه عن عائشة في البخاري ومسلم، وابن معين يقول: لم يسمعها، مات ١٠٤، وقد رأى هاروت وماروت فكاد يتلف، إمام في القراءة والتفسير حجة".

وقال ابن حجر في التقريب:

" ثقة إمام في التفسير وفي العلم من الثالثة مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون ^(٢) .

مسألة سماع مجاهد من عائشة رضي الله عنها:

وقع خلاف بين العلماء في سماع مجاهد من عائشة على قولين:

القول الأول: نفي سماعه من عائشة رضي الله عنها.

وهو قول جماعة من المحدثين منهم: أبو حاتم، وابن معين، والبرديجي، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

القول الثاني: إثبات سماعه من عائشة رضي الله عنها.

وقال به جمع من المحدثين منهم:

محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، حيث أخرجوا رواية مجاهد عن عائشة في صحيحيهما.

وقال علي بن المديني في «العلل الكبير»:

(١) الكاشف (٢/ ٣٠٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٤)، تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٢٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠).

" لا أنكر أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة وروى عن طائفة منهم، وقد سمع من عائشة".

وقال ابن حبان: " ماتت عائشة سنة سبع وخمسين، وولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر، فبدلك هذا على أن من زعم أن مجاهدا لم يسمع من عائشة كان واهما في ذلك"

قال ابن حجر في التهذيب بعد نقله كلام ابن المديني :
 " وقع التصريح بسماعه منها عند أبي عبد الله البخاري في صحيحه"^(١).
 وقال الكلاباذي: سمع عائشة.
 وقال ابن العطار في غرر الفوائد المجموعة:
 " ولا خلاف في إدراك مجاهد بن جبر لعائشة ومعاصرتة لها"^(٢).

-والقول بسماعه هو الراجح، وذلك بتصريحه بالسماع من عائشة رضي الله عنها، وهو المعتمد في الصحيحين.^(٣)

الحكم على الحديث:

أختلف الحفاظ في الحكم على هذا الحديث على قولين:

القول الأول: من تكلم فيه وأعله، ومنهم:

١- شعبة بن الحجاج، فقد أنكره على يحيى بن سعيد القطان، فقد قال عبد الله بن الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال، عن أبيه قال:
 " قَالَ يَحْيَى أَنْكَرُهُ عَلَى شُعْبَةَ يَعْنِي حَدِيثِي عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا

(١) تهذيب التهذيب (٤٣ / ١٠) .

(٢) غرر الفوائد المجموعة (ص: ٣٢٩).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧ / ٢٣٥)، إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٧٧)، تهذيب التهذيب (٤٣ / ١٠)، تهذيب التهذيب (٤٣ / ١٠)، جامع التحصيل (ص: ٢٧٣).

يَعْنِي بِعُسٍّ فَحَزْرَتْهُ ثَمَانِيَّةٌ أَرْطَالٍ أَوْ تِسْعَةٌ أَوْ عَشْرٌ" (١).

٢- عبد الله بن خراش قال عن هذا الحديث:

"ليس بصحيح، لم يسمع منها شيئاً" (٢).

٣- وقال أبو محمد بن حزم في المحلى عن هذا الحديث:

"وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّ مُوسَى قَدْ شَكَّ فِي ذَلِكَ" (٣).

القول الثاني : من قوى الحديث وأحتج به، منهم:

١- ابن عبد الهادي الحنبلي، فقد صحح الحديث في كتابه تنقيح التحقيق (٤).

٢- ابن الملقن، فقد حسن الحديث في كتابه البدر المنير (٥).

٣- مغلطاي، في كتابه إكمال تهذيب الكمال، فقد صحح الحديث (٦).

٤- ابن التركماني، في كتابه الجوهر النقي، فقد جود إسناد الحديث فقال:

"وهذا سند جيد، مجاهد ويحيى بن زكريا هو ابن أبي زائدة إمامان اخرج لهما الجماعة وموسى بن عبد اله الجهنى اخرج له مسلم ووثقه ابن معين وغيره ومحمد بن عبيد هو المحاربي قال النسائي لا بأس به" (٧).

-والذي يظهر لي أن الحديث صحيح، لأمر:

١- أن رجاله ثقات، وإسناده متصل، والصحيح سماع مجاهد من عائشة.

٢- تصحيح وتقوية، كبار المحدثين لهذا الحديث.

٣- أن من طعن في الحديث، كشعبة وابن خراش، كان سببه: عدم سماع مجاهد من عائشة، وقد سبق بيان رجحان سماعه منها ﷺ.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٠٨).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٠٩).

(٣) المحلى بالآثار (٤/ ٤٩).

(٤) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ١٣٩).

(٥) البدر المنير (٢/ ٥٩٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٧٧).

(٧) الجوهر النقي (١/ ١٩٣).

٣٤٧/٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {يَجْزِي مِنَ الْغُسْلِ الصَّاعُ، وَمِنْ الْوُضُوءِ الْمُدُّ}.
رَوَاهُ أَحْمَدُ الْأَثَرَمُ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٣ / ٢٢٧) ١٤٩٧٦، قال:
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
" يُجْزَى مِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ مِنَ الْمَاءِ، وَمِنْ الْجَنَابَةِ الصَّاعُ "، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: " قَدْ كَفَى مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَأَكْثَرُ شَعْرًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ".
وقد رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (ص: ٦١٧) ١٥٧٠، عن علي بن عاصم، به بفظ:
" كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ ".

وقد تابع علي بن عاصم عن يزيد بن أبي الزيات كل من:
١- هشيم بن بشير، أخرجه أحمد في المسند (٢٢ / ١٥٣) ١٤٢٥٠، قال:
حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ " وأخرجه من طريق الإمام أحمد: أبو داود في سننه (٢٣ / ١) ٩٣.
٢- ومحمد بن فضيل، أخرجه وابن أبي شيبة في المصنف (١ / ٦٦) ٧٠٨، ومن طريقه:
عبد بن حميد في المسند (المنتخب) (٢ / ١٨٢) ١١١٢، وأبو بكر الأثرم (ص: ٢٥٤) ٨٦ .
٣- وأبو عوانة، أخرجه الطيالسي في مسنده (٣ / ٢٩٦) ١٨٣٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار شرح معاني الآثار (٢ / ٥٠) ٣١٥٦.

كلهم عن :

يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. به.

-وقد توبع يزيد بن أبي الزباد، تابعه: حصين عن سالم عن جابر.

أخرجه أبو بكر الأثرم في سننه (ص: ٢٥٤) ٨٦، قال:

حدثنا مسدد حدثنا محمد بن فضيل حدثنا حصين عن سالم بن أبي الجعد عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يُجْزَىءُ مِنَ الْغُسْلِ الصَّاعُ وَمِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ".

و أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٦٢) ١١٧، من طريق ابن فضيل به مطولاً بلفظ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَىءُ مِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ، وَمِنَ الْجَنَابَةِ الصَّاعُ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: لَا يَكْفِينَا ذَلِكَ يَا جَابِرُ فَقَالَ: قَدْ كَفَى مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ وَأَكْثَرُ شَعْرًا.

وأخرجه أيضاً: أبو علي بن السكن في صحيحه^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ إِسْحَاقَ، بِهِ. وَلَمْ يُسَمِّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ، بَلْ كَتَبَ عَنْهُ بِآخِرِ.

وأخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (١/ ٢٦٦) ٥٧٥، وقال:

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرَّحْهُ هَذَا اللَّفْظُ".

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٠١) ٩٣٥.

-وقد توبع سالم بن أبي الجعد، تابعه أبو الزبير عن جابر.

فقد أخرج عبد بن حميد في مسنده (المنتخب) (٢/ ١٥٩) ١٠٦٨، وابن ماجه في سننه (١/ ٩٩) ٢٦٩، من طريق:

الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ -كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ.

وفي إسناده الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي الأعرجي، قال فيه النسائي ويعقوب بن سفيان وابن خراش: متروك، وضعفه: ابن معين، وقتيبة، وأبو داود.^(٢)

(١) نقله عنه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٢٧٠)، والحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (٣/ ١٢٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٩).

دراسة الإسناد:

١- د ت ق/ علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولا هم
 روى عن: سليمان التيمي وحيد الطويل وعطاء بن السائب، وغيرهم.
 روى عنه: عفان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعلي بن الجعد وابن سعد، وغيرهم
 قال فيه ابن معين: "ليس بشئ"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال البخاري:
 "ليس بالقوى عندهم يتكلمون فيه"، قال الفلاس: "علي بن عاصم فيه ضعف، وكان إن شاء
 الله من أهل الصدق"، وقال وكيع: "ما زلنا نعرفه بالخير، فخذوا الصحاح من حديثه، ودعوا
 الغلط".

قال الذهبي في الكاشف:
 "ثقة مكثر لكن ضعفه بن معين وأورد له بن عدي أحاديث منكورة مات ٢٢١".
 قال ابن حجر في التقریب:
 "صدوق يخطيء ويصر ورمي بالتشيع من التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وقد جاوز
 التسعين".
 -الذي يظهر لي أنه ضعيف، لتضعيف الجمهور له، وليس ضعفه بالشديد، والله
 أعلم.^(١)

٢- خت م ٤/ يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله مولا هم الكوفي.
 روى عن: إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى ومجاهد وعكرمة، وغيرهم.
 وعنه: شعبة وهشيم وأبو عوانة والسفيانان، وغيرهم.
 قال فيه ابن معين: "ضعيف"، وقال أبو زرعة: "لين يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال
 أبو حاتم: "ليس بالقوى"، وقال الجوزجاني: "سمعتهم يضعفون حديثه"، وقال الآجري عن أبي
 داود: "لا أعلم أحدا ترك حديثه وغيره أحب إلي منه"، وقال بن عدي: "هو من شيعة
 الكوفة ومع ضعفه يكتب حديثه". وقال بن حبان: "كان صدوقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه
 وتغير وكان يلقي ما لقن فوقعت المناكير في حديثه فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح".

(١) الكاشف (١/ ٥٢٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠٣).

قال الذهبي في الكاشف:

"شيعي عالم فهم صدوق ردئ الحفظ لم يترك مات: ١٣٧".

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف كبير فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا من الخامسة مات سنة ست وثلاثين"^(١).

٣- ع/ سالم ابن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولا هم الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عمر وعائشة وهو مرسل وعن بن عمر وابن عباس وعنه منصور والاعمش توفي سنة مائة ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة وكان يرسل كثيرا من الثالثة مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وقيل مائة أو بعد ذلك ولم يثبت أنه جاوز المائة"^(٢).

٤- ع/ جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمي صحابي ابن صحابي

غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين ع^(٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الإمام أحمد ضعيف من أجل، علي بن عاصم، ويزيد بن أبي الزباد،

فهما ضعيفان كما سبق.

لكنه قد توبع تابعه: حصين بن عبد الرحمن، كما سبق.

ع/ وحصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي.

قال عنه الذهبي في الكاشف:

(١) الكاشف (٢/ ٣٨٢)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٩)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠١).

(٢) الكاشف (١/ ٤٢٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٦).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٥٤٦)، تقريب التهذيب (ص: ١٣٦).

"عن جابر بن سمرة وأبي وائل وعنه شعبة وهشيم وعلي بن عاصم ثقة حجة مات ١٣٦".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة تغير حفظه في الآخر من الخامسة مات سنة ست وثلاثين وله ثلاث وتسعون" (١).

- فالحديث بهذه المتابعة صحيح، وأما رواية أبو الزبر عن جابر فهي ضعيفة معلولة، وتقدم الكلام عليها.

- وقد صحح الحديث:

١- ابن السكن (٢).

٢- وابن خزيمة (٣).

٣- والحاكم، حيث قال في المستدرک:

"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُجَرَّحْ بِهَذَا اللَّفْظِ" (٤).

٤- وصححه ابن القطان الفاسي على رأي عبد الحق الاشبيلي (٥).

٥- وصححه ابن حجر في فتح الباري (٦).

- والحديث أصله في صحيح البخاري (١/ ٦٠) ٢٥٢ قال رحمه الله:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: «يَكْفِيكَ صَاعٌ»، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: «كَانَ يَكْفِينِي مَنْ

(١) الكاشف (١/ ٣٣٨) تقريب التهذيب (ص: ١٧٠).

(٢) نقله عنه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٢٧٠)، والحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (٣/ ١٢٦).

(٣) ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٦٢) ١١٧.

(٤) الحاكم في المستدرک على الصحيحين (١/ ٢٦٦) ٥٧٥.

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٢٧٠).

(٦) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٠٥).

هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ» ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ.

فائدة:

قال العراقي رحمه الله في طرح التثريب في شرح التقريب:

" اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا فِي الْقَدْرِ الَّذِي يُسْتَحَبُّ الْاِقْتِنَاصُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ لِلْغُسْلِ، وَالْوُضُوءِ هَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ فِي الْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ، وَلَا فِي الْوُضُوءِ عَنْ مُدٍّ، أَوْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ؟، فَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ".
ثم قال رحمه الله:

ذَكَرَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْقَوَاعِدِ أَنَّ اسْتِحْبَابَ الصَّاعِ فِي الْغُسْلِ، وَالْمُدِّ فِي الْوُضُوءِ هُوَ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مُعْتَدِلُ الْخَلْقِ كَاعْتِدَالِ خَلْقِهِ - ﷺ - فَلَوْ كَانَ ضَعِيفَ الْخَلْقِ أَوْ مُتَفَاحِشَهُ طُولًا أَوْ ضَخْمًا فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعْمِلَ فِي وَضُوئِهِ مَاءً نَسَبْتُهُ إِلَى جَسَدِهِ كِنَسْبَةِ الْمُدِّ إِلَى جَسَدِ النَّبِيِّ - ﷺ -، وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجِهٌ^(١).

(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٩١)

٣٤٨/٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ}.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَالْفَرْقُ : سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا بِالْعِرَاقِيِّ ^(١).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٠٧ / ٤٠) ٢٤٠٨٩، والبخاري في صحيحه (٥٩ / ١) ٢٥٠، ومسلم في صحيحه (٢٥٥ / ١) (٣١٩)، وأبو داود في سننه (٦٢ / ١) ٢٣٨، والنسائي في السنن (١٢٧ / ١) ٢٢٨، وغيرهم من طريق:
الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:
«كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ».

فائدة :

قال ابن الملقن في الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، على فوائد الحديث:
"فيه جواز اغتسال الرجل والمرأة جميعاً من إناء واحد وأن اغترافهما من الإناء يكون على التعاقب؛ لغلبة صغر أوانيهم وتعذر تساويهما في الاغتراف من غير تعاقب، فيقتضي جواز اغتسال الرجل بفضل ظهور المرأة لتأخر اغتراف الرجل عن المرأة في بعض الاغتافات، وإن كان لفظ الحديث محتمل لشروعهما في الاغتسال دفعة واحدة لكن ليس فيه عموم.
واعلم أن الإجماع قام على جواز طهر الرجل والمرأة من إناء واحد كما نقله القاضي ثم النووي في شرحهما لمسلم، وقال القرطبي: هو متفق عليه بين الأمة إلا شيء روي من ذلك عن أبي هريرة.

وأما تطهير المرأة بفضل الرجل فجائز بالإجماع كما نقله النووي أيضاً.

(١) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٣٧ / ٣):

"الْفَرْقُ بِالْتَّحْرِيكِ: مِكْيَالٌ يَسَعُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ مُدًّا، أَوْ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ. وَقِيلَ: الْفَرْقُ خَمْسَةُ أَقْسَاطٍ، وَالْقِسْطُ: نِصْفُ صَاعٍ، فَأَمَّا الْفَرْقُ بِالسُّكُونِ فَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ رَطْلًا".

وأما تطهير الرجل بفضلهما فهو جائز عند الشافعي ومالك وأبي خيفة والجمهور، سواء خلت به أو لم تخل.

قال أصحاب الشافعي: ولا كراهة في ذلك.

وروي عن ابن المسيب والحسن كراهة فضل وضوئها طهارة الرجل وغسلها، وكره أحمد فضل وضوئهما وغسلهما، وشرط ابن عمر: إذا كان أحدهما جنباً أو المرأة حائضاً، وما نقلناه عن ابن المسيب والحسن وأحمد هو ما نقله القرطبي، ونقل النووي عن الأولين كراهة فضلها مطلقاً، وعن أحمد وداود: أنها إذا خلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها، قال: وروي عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري قال: وروي عن أحمد كذهبنا.

والمختار ما قاله الجمهور؛ للأحاديث الواردة في تطهره - ﷺ - مع أزواجه وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه ولا تأثير للخلوة، وقد ثبت في الحديث الآخر: "أنه ﷺ اغتسل بفضله بعض أزواجه" رواه أبو داود والترمذي والنسائي، قال الترمذي: حسن صحيح .
وأما الحديث الذي جاء بالنهي وهو حديث الحكم بن عمرو فأجاب العلماء عنه: أحدها: أنه ضعيف، ضعفه أئمة الحديث، منهم البخاري وغيره.

والثاني: أن المراد النهي عن فضل أعضائها وهو المتساقط منها وذلك مستعمل.

والثالث: أن النهي للاستحباب والأفضل^(١).

٣٤٩/٨٣ - عَنْ عَائِشَةَ { أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ } .
رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٥٦) (٣٢١)، وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٤٨) (٨٥٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٤٧٦) (١٢٠٢)، من طريق:
لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، - وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ - أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا:
«أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ، يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ» .

٣٥٠/٨٤ - وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ { تَوَضَّأَ فَأَتَى بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدَرٍ ثُلْثِي الْمُدِّ } .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٢٣ / ١) ٩٤، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٢ / ١) ٩٤١، وأخرجه النسائي في المجتبى (٥٨ / ١) ٧٤، وفي السنن الكبرى (١ / ١٠٠) ٧٦، وفي الإغراب (ص: ١١٥) ٥١، كلهم عن:

مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبَادَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ جَدَّتِهِ وَهَبِي أُمِّ عُمَارَةَ،
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثُلْثِي الْمُدِّ».

زاد النسائي في المجتبى والكبرى والإغراب:

"قَالَ شُعْبَةُ: فَأَخْفَظُ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ وَجَعَلَ يَدْلُكُهُمَا، وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا، وَلَا أَحْفَظُ أَنَّهُ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا".

وقال البيهقي: "هَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فِي إِسْنَادِهِ".

دراسة الإسناد:

١- ع/ محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر، الملقب ببندار.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن معتمر وغندر عنه الجماعة وابن خزيمة قال أبو داود: كتبت عنه خمسين ألف حديث ولولا سلامة فيه ترك حديثه، قلت: وثقه غير واحد وقد قال مرة: عن عائشة قال قالت رسول الله ﷺ فقال رجل أعيذك بالله ما أفصحك، قال: كنت أختلف إلى أبي عبيدة، فقال: قد بان عليك، عاش ثمانين سنة وتوفي في رجب ٢٥٢"

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله بضع وثمانون سنة".^(١)

٢- ع/ محمد بن جعفر الهذلي مولا هم البصري المعروف بغندر.

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ غندر أبو عبد الله عن حسين المعلم وشعبة وهو زوج أمه وعنه أحمد والفلاس وبندار قال بن معين أراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر وكان من أصح الناس كتابا بقي يصوم يوما ويوما خمسين عاما مات ١٩٣ في ذي القعدة رحمه الله"

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة من التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة"^(٢).

٣- ع/ شعبة بن الحجاج، الإمام تقدم^(٣).

٤-٤ / حبيب بن زيد ابن خلاد الأنصاري المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن عباد بن تميم وعنه شعبة وشريك ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من السابعة"^(٤).

٥- ع/ عباد بن تميم ابن غزية الأنصاري المازني المدني.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وعمه عبد الله وعنه الزهري وأبو بكر بن حزم وطائفة ثقة".

قال ابن حجر في التقريب:

(١) الكاشف (٢/ ١٥٩) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٩)

(٢) الكاشف (٢/ ١٦٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢).

(٣) الحديث رقم: ٢٣٠/٤ .

(٤) الكاشف (١/ ٣٠٨)، تقريب التهذيب (ص: ١٥٠).

"ثقة من الثالثة وقد قيل إن له رؤية وفي ابن ماجة من طريق عبد الله ابن أبي بكر ابن حزم عن عباد ابن تميم عن أبيه عن عمه في الاستسقاء والصواب سمعت عباد ابن تميم يحدث أبي عن عمه واسم عمه عبد الله ابن زيد ابن عاصم وهو أخو أبيه لأمه^(١)".

٦- ٤ / أم عمارة الأنصارية يقال اسمها نسيبة بنت كعب ابن عمرو الأنصارية والددة عبد الله ابن زيد صحابية مشهورة عنها حفيدها عباد بن تميم وكريب وجماعة من خير نساء الأنصار^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح رجاله ثقات.

وقد قواه جمع من أهل العلم:

١- حسنه سفيان الثوري، نقله عنه العيني في كتابه: عمدة القاري^(٣).

٢- وقد صححه أبو زرعة الرازي، حيث قال في علل ابن أبي حاتم:
"الصَّحِيحُ عِنْدِي حَدِيثُ غُنْدَرٍ"^(٤).

يعني رواية غندر عن شعبة.

٣- وأشار إلى تصحيحه أبو محمد بن جزم، في المحلى^(٥).

٤- وحسنه النووي في المجموع^(٦).

٥- وحسنه ابن الملقن في البدر المنير^(٧).

(١) الكاشف (١ / ٥٢٩)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٩).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٤٤١)، تقريب التهذيب (ص: ٧٥٧).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣ / ٩٥)، ولم أجد - حسب بحثي - من نقل تحسين الثوري غيره.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٤٥٨)، ونقل تصحيح أبو زرعة، ابن حجر قى التلخيص الحبير ط العلمية (١ / ٣٨٨).

(٥) المحلى بالآثار (١ / ٣١٦).

(٦) المجموع شرح المذهب (٢ / ١٩٠) خلاصة الأحكام (١ / ١١٨).

(٧) البدر المنير (٢ / ٦٠٢).

٣٥١/٨٥ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ { أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا، فَإِذَا تَوُرَّ^(١) مَوْضُوعٌ مِثْلُ الصَّاعِ أَوْ دُونَهُ فَتَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي بِيَدَيِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَمَا أَنْقُضُ لِي شَعْرًا } .
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه النسائي في سننه (١/ ٢٠٣) ٤١٦ ، وابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٥٩١) ١١٦٦ ، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٢٦) ١٨١٧ ، وأبو الشيخ الاصبهاني في جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر (ص: ٩٨) ٥١ ، كلهم من طريق:
إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ:
«لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا - فَإِذَا تَوُرَّ مَوْضُوعٌ مِثْلُ الصَّاعِ أَوْ دُونَهُ - فَتَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا، فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي بِيَدَيِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَمَا أَنْقُضُ لِي شَعْرًا» .
هذا لفظ النسائي، والطبراني.

-أما لفظ ابن الأعرابي، وأبو الشيخ فهو عن:
" قِيلَ لِعَائِشَةَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُفْتِي النِّسَاءَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْقُضُ رَأْسَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْجَنَابَةِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كَلَفْتُ النِّسَاءَ تَعَبًا، لَقَدْ اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا فَإِذَا تَوُرَّ مَوْضُوعٌ مِثْلُ الصَّاعِ أَوْ دُونَهُ نَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا، فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ " .
قال الطبراني:

" لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ إِلَّا أَيُّوبُ، وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ " .

(١) قال الخطابي في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٩٩):

" تَوُرَّ: هُوَ إِتَاءٌ مِنْ صَفَرٍ أَوْ حِجَارَةٍ كَالِإِجَانَةِ، وَقَدْ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ " .

دراسة الإسناد:

١- ع/ إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد سكن نيسابور ثم مكة.

قال الذهبي في الكاشف:

"من أئمة الإسلام وفيه إرجاء عن سماك بن حرب ومحمد بن زياد وثابت وخلق وعنه معن ويحيى بن أبي بكير ومحمد بن سنان العوفي وخلق وثقه أحمد وأبو حاتم مات سنة بضع وستين ومائة"

قال ابن حجر في التقريب:

ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه من السابعة مات سنة ثمان وستين^(١).

٢- ع/ محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم أبو الزبير المكي، تقدم^(٢).

٣- ع/ عبيد بن عمير ابن قتادة الليثي أبو عاصم المكي.

قال الذهبي في الكاشف:

"قاص مكة عن عمر وأبي وعائشة وعنه ابنه عبد الله وابن أبي مليكة وعمرو بن دينار ذكر ثابت البناني أنه قص على عهد عمر وهذا بعيد".

قال ابن حجر في التقريب:

"ولد على عهد النبي ﷺ قاله مسلم وعده غيره في كبار التابعين وكان قاص أهل مكة مجمع على ثقته مات قبل ابن عمر"^(٣).

٤- ع/ عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين أفقه النساء مطلقا وأفضل أزواج النبي

ﷺ إلا خديجة ففيهما خلاف شهير مات سنة سبع وخمسين على الصحيح^(٤).

(١) الكاشف (١/ ٢١٤) تقريب التهذيب (ص: ٩٠)

(٢) الحديث رقم: ٢٧٧/٥٤.

(٣) الكاشف (١/ ٦٩١) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٧)

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٢٣١)، تقريب التهذيب (ص: ٧٥٠).

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح سنداً ومتناً، ورجاله ثقات^(١).

-والحديث أصله في مسلم، لكن بدون ذكر الصاع.

فقد أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٦٠) (٣٣١) قال:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أَيْتُوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِوٍ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ. فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرِوٍ هَذَا يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ. أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلُقْنَ رُءُوسَهُنَّ، «لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاعَاتٍ».

(١) صحح الحديث الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في: صحيح سنن النسائي (١/ ٨٨) ٤٠٣.

٣٥٢/٨٦ - عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ، فَصَعَدَ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَكْفِي حَيِّي سِتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ. }
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣٩ / ٤) ٤٠١٢، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٥ / ١) ٩٥٦، وأخرجه النسائي في سننه (٢٠٠ / ١) ٤٠٦، من طريق:
زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ، فَصَعَدَ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ:
«إِنَّ اللَّهَ يَكْفِي حَيِّي سِتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ»

- وأخرجه أحمد في المسند (٤٨٤ / ٢٩) ١٧٩٧٠، وأبو داود في سننه (٤٠ / ٤) ٤٠١٣، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٥ / ١) ٩٥٧، وأخرجه النسائي (٢٠٠ / ١) ٤٠٧، من طريق:

الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّ اللَّهَ يَكْفِي سِتِيرٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلْيَتَوَارَ بِشَيْءٍ».
فزاد أبو بكر بن أبي عياش بين عبد الملك بن أبي سليمان، وعطاء، زاد: صفوان بن أمية.

-وقد روي الحديث مرسلًا عن عطاء، وقد روي عنه من طريقين:

الأول: ابن جريج عن عطاء:

فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف (٢٨٨ / ١) ١١١١ عن:

ابن جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ أَقْبَلَ فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ عَلَى حَوْضٍ فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ فَلَمَّا رَأَهُ قَائِمًا خَرَجُوا إِلَيْهِ مِنْ رِحَالِهِمْ فَقَالَ:
«إِنَّ اللَّهَ حَيِّي يُحِبُّ الْحَيَاءَ، وَسِتِيرٌ يُحِبُّ السَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَارَ».

فَقَالَ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ وَيُوسُفُ بْنُ الْحَكَمِ: قَدْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ: «اتَّقُوا اللَّهَ»،
وَقَالَ: «لِيُفَرِّغَ عَلَيْهِ أَخُوهُ، أَوْ عَلَامُهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَغْتَسِلْ إِلَى بَعِيرِهِ».
وأخرجه أيضاً أبو زيد القيرواني في الجامع ص ٢١٥، من طريق: ابن جريج به .

الثاني: عبد الملك عن عطاء:

وأخرجه هناد بن السري في الزهد (٢/ ٦٢٩)، قال:
حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَغْتَسِلُ
بِالْعَرَاءِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ حَيُّي حَلِيمٌ سِتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ فَأَيُّكُمْ اغْتَسَلَ
فَلْيَتَوَارَ مِنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ».

دراسة الإسناد:

١ - ع/ زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي.

قال الذهبي في الكاشف:

"شيخ الجزيرة عن زياد بن علاقة ومنصور وعنه القطان وعلي بن الجعد ويحيى بن يحيى ثقة حجة".

قال ابن حجر في تقريب التهذيب:

"ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة من السابعة مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع
وسبعين وكان مولده سنة مائة ع"^(١).

خت م ٤/ عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العزمي الكوفي.

روى عن: أنس بن مالك، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، وسلمة بن كهيل،

وغيرهم.

وعنه: شعبة، والثوري، وابن المبارك، والقطان، وعبد الله بن إدريس، وغيرهم.

وصفه بالحفظ الثوري، وكان شعبة يعجب من حفظه، وقال ابن معين: "ثقة صدوق"،

ووثقه أحمد، وقال: "عبد الملك من الحفاظ إلا أنه كان يخالف بن جريج وابن جريج أثبت منه

(١) الكاشف (١/ ٤٠٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٨).

عندنا"، وقال ابن عمار الموصلي: "ثقة حجة"، وقال العجلي: "ثبت في الحديث"، وقال يعقوب بن سفيان: "عبد الملك فزاري من أنفسهم ثقة"، وقال النسائي: "ثقة"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال ابن سعد: "كان ثقة مأمونا ثبتا"، وقال الترمذي: "ثقة مأمون لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ، وكان من خيار أهل الكوفة وحفظائهم، والغالب على من يحفظ ويحدث، أن يهتم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت، صحت عنه السنة، بأوهام يهتم فيها، والأولى فيه قبول ما يروي بثبت، وترك ما صح أنه وهم فيه، ما لم يفحش فمن غلب خطؤه على صوابه استحق الترك".

وقد سئل شعبة: "مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان وقد كان حسن الحديث قال من حسنها فرت".

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ عن أنس وسعيد بن جبير وعطاء وعنه القطان ويعلى بن عبيد قال أحمد ثقة يخطئ من أحفظ أهل الكوفة رفع أحاديث عن عطاء توفي ١٤٥".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق له أوهام من الخامسة مات سنة خمس وأربعين".

-والذي يترجح لي، أنه ثقة، ربما أخطئ.

٢- ع/ عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي، مولاهم المكي.

قال الذهبي في الكاشف:

"أحد الأعلام عن عائشة وأبي هريرة وعنه الأوزاعي وابن جريج وأبو حنيفة والليث عاش ثمانين سنة مات ١١٤ وقيل ١١٥".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال من الثالثة مات سنة أربع عشرة على المشهور وقيل إنه تغير بآخرة ولم يكتر ذلك منه"^(١).

٣- ع/ صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي.

(١) الكاشف (٢/ ٢١)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩١).

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه وعنه عطاء والزهرى وثق".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة من الثالثة"^(١).

٤- ع/يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي حليف قريش وهو يعلى ابن منية بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية مفتوحة وهي أمه، صحابي مشهور شهد حيننا عنه عكرمة وعطاء، مات سنة بضع وأربعين^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث - كما سبق -، روي من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: زهير عن عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بن أمية.

الوجه الثاني: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ.

الوجه الثالث: عن عطاء مرسلاً.

أما الوجه الأول لا يصح، وذلك للانقطاع في إسناده، فإن عطاء بن أبي رباح لم يسمع من يعلى بن أمية.

وأما الوجه الثاني^(٣) الذي زاد فيه أبو بكر بن عياش، واسطة بين عطاء ويعلى، وهو: صفوان بن أمية، فهي زيادة في الإسناد معلولة، فقد أنكر وصله أحمد وأبو زرعة، وقال الحافظ ابن رجب في فتح الباري عن هذا الحديث:

"وقد قيل: إن في إسناده انقطاعاً، ووصله بعض الثقات، وأنكر وصله أحمد وأبو زرعة.

(١) الكاشف (١/ ٥٠٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٧٧).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٥٣٨)، تقريب التهذيب (ص: ٦٠٩).

(٣) صحيح الحديث النووي رحمه الله، كما في خلاصة الأحكام (١/ ٢٠٤).

وقد ذهب أبو حاتم إلى أن المتصل غير محفوظ، كما في العلل لابن أبي حاتم^(١).

- قال أبو زرعة الرازي، كما في العلل لابن أبي حاتم:

"لَمْ يَصْنَعْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ شَيْئًا، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ فِي حِفْظِهِ شَيْءًا؛ والحديث حديثُ الَّذِي رَوَاهُ زُهَيْرٌ، وأسباط بن محمد، عن عبد الملك، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عن النبي ﷺ"^(٢).

- والمحمل في هذه الزيادة-زيادة صفوان في الإسناد- على: أبي بكر بن عياش.

-ع/ وأبو بكر بن عياش رحمه الله، أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم. وقال أبو نعيم: "لم يكن في شيوحننا أحد أكثر غلطا منه"، وقال أحمد: "ثقة ربما غلط"، وقال ابن معين: "ثقة".

وقال أحمد أيضا فيما سمعه منه مهنا: "كثير الغلط جدا، وكتبه ليس فيها خطأ".

قال الذهبي في الكاشف:

"المقرئ أحد الأعلام عن حبيب بن أبي ثابت وعاصم وأبي إسحاق وعنه علي وأحمد وإسحاق وابن معين والطاردي قال أحمد صدوق ثقة ربما غلط وقال أبو حاتم هو وشريك في الحفظ سواء مات ١٩٣ في جمادى الأولى عن ست وتسعين سنة".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة وروايته في مقدمة مسلم".
-والذي يظهر لي أنه ثقة ثبت في القراءات، لكنه في الحديث صدوق يهم ويخطئ، وقد تغير حفظه في آخره، وهذا الحديث، من أخطائه، والمحمل فيه عليه والله أعلم^(٣).

-والذي يترجح لي، أن الحديث ضعيف لأنه مرسل عن عطاء وذلك لأمر:

١- أنه إذا اختلف، عبد الملك بن أبي سليمان وابن جريج فإنه يقدم ابن جريج، لأنه أوثق وأثبت.

(١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٣٤).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٢٩).

(٣) الكاشف (٢/ ٤١٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٩) تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٥) تقريب التهذيب (ص: ٦٢٤).

قال الإمام أحمد:

"كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ مِنَ الْحَفَازِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِفُ ابْنَ جَرِيحٍ فِي إِسْنَادِ أَحَادِيثٍ وَقَالَ ابْنُ جَرِيحٍ أَثْبَتَ عِنْدَنَا مِنْهُ".

وقال رحمه الله: "عَمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ جَرِيحٍ أَثْبَتَا النَّاسَ فِي عَطَاءٍ"^(١).

٢- أن هناد بن السري أخرج في كتابه الزهد^(٢) - كما سبق -، قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْعَرَاءِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ حَيِيٌّ حَلِيمٌ سَتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتَرَ فَأَيُّكُمْ اغْتَسَلَ فَلْيَتَوَارَ مِنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ».

فرواه، عبد الملك ابن أبي سليمان على الصواب وهو الإرسال، والله أعلم.

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢/ ٤٤٣).

(٢) هناد بن السري في الزهد (٢/ ٦٢٩).

٣٥٣/٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: {بَيْنَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ غُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ^(١) فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ}.
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في مسنده (١٣ / ٤٩٦) ٨١٥٩، والبخاري في صحيحه (٤ / ١٥١) ٣٣٩١، من طريق:

عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ غُرْيَانًا، خَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى، قَالَ بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ»

وأخرجه النسائي في سننه (١ / ٢٠٠) ٤٠٩ من طريق:
عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

فائدة :

قال العراقي في طرح التثريب في شرح التقريب:
"فِيهِ جَوَازُ الْإِعْتِسَالِ غُرْيَانًا فِي الْخُلُوةِ مَعَ إِمْكَانِ التَّسَتُّرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ"^(٢).

(١) قال العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣ / ٢٣٢):

"قَوْلُهُ " جَرَادٌ " بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ خَرَّ قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ الْجَرَادُ مَعْرُوفَةٌ، وَفِي الصَّحَاحِ الْجَرَادُ مَعْرُوفٌ وَالْوَحْدَةُ الْجَرَادَةُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَلَيْسَ الْجَرَادُ بِذَكَرٍ لِلْجَرَادَةِ إِنَّمَا هُوَ اسْمُ جِنْسٍ".

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٢ / ٢٣٤).

٣٥٤/٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: { كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرُ^(١)، قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ^(٢) مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَثَرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ ثَوْبِي حَجَرٌ حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى بَأْسٌ، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا}.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٣ / ٥٠٧) ٨١٧٣، والبخاري في صحيحه (١ / ٦٤) ٢٧٨، ومسلم في صحيحه (١ / ٢٦٧) (٣٣٩)، من طريق:
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
" كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرُ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ، يَقُولُ:
ثَوْبِي يَا حَجَرُ، حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا " فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبٌ بِالْحَجَرِ، سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ، ضَرْبًا بِالْحَجَرِ".

(١) قال ابن الجوزي في غريب الحديث (١ / ١٥):

"في الحديث قَالُوا عَنْ مُوسَى أَنَّهُ آذَرُ وَالْأَذَرُ عَظَمُ الْخَصِيَّتَيْنِ".

- قال الخطابي في النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣١):

"الْأَذَرَةُ بِالضَّمِّ: نَفْخَةٌ فِي الْخُصْيَةِ، يُقَالُ رَجُلٌ آذَرُ بَيْنَ الْأَذَرِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْدَّالِ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمِّيهِمَا النَّاسُ الْقِيلَةَ".

(٢) قال الحميدي في: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص: ٣٤١):

"جمع: الرجل إذا أسرع لإسراعاً لا يرد وجهه شيء وجمع الفرس إذا ركب رأسه ولم يرد اللحم".

٣٥٥/٨٩ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءَ لَمْ يُلْقِ ثَوْبَهُ حَتَّى يُوَارِيَ عَوْرَتَهُ فِي الْمَاءِ}.

رَوَاهُ أَحْمَدُ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٩٣ / ٢١) ١٣٧٦٤، قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءَ، لَمْ يُلْقِ ثَوْبَهُ حَتَّى يُوَارِيَ عَوْرَتَهُ فِي الْمَاءِ ".

دراسة الإسناد:

١- د ت س / عبيد الله بن محمد أبو عبد الرحمن التيمي العيشي البصري.

قال الذهبي في الكاشف:

"عن حماد بن سلمة وجويرية بن أسماء وعنه أبو داود وإبراهيم الحري والبغوي وخلق، محدث عالم أخباري شريف محتشم وثقه أبو حاتم مات ٢٢٨ هـ".

قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت من كبار العاشرة مات سنة ثمان وعشرين" (١).

٢- خ ت م ٤ / حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في

ثابت وتغير حفظه بآخرة، تقدم (٢).

(١) الكاشف (١ / ٦٨٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٧٤).

(٢) الحديث رقم: ٢٣٠/٤.

٣- بخ م ٤/ علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري.
 روى عن: أنس، وأبي عثمان النهدي، وسعيد بن المسيب وأبي نضرة العبدي والحسن
 البصري، وغيرهم.

وعنه: شعبة، وعبد الوارث، والحمادان وزائدة والسفيانان وخلق.
 كان رحمه الله من فقهاء البصرة وعلمائها، وقد ضعفه ابن عيينة وأحمد، وقال يحيى بن
 معين: "ليس بشئ".

وقال البخاري، وأبو حاتم: "لا يحتج به"، وقال أحمد والعجلي: "كان يتشيع، وليس
 بالقوي"، وقال الفسوي: "اختلط في كبره"، وقال ابن خزيمة: "لا أحتج به لسوء حفظه".
 فال الذهبي في الكاشف:

"أحد الحفاظ وليس بالثبت سمع سعيد بن المسيب وجماعة وعنه شعبة وزائدة وابن علية
 وخلق قال الدارقطني لا يزال عندي فيه لين قال منصور بن زاذان لما مات الحسن قلنا لابن
 جدعان اجلس مجلسه مات ١٣١".

قال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها"^(١).

٤- ع/ أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 خدمه عشر سنين مشهور لقبه ذو الأذنين مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز
 المائة^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، من أجل علي بن زيد بن جدعان.

- قال ابن رجب في فتح الباري (١/ ٣٣١):

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٧)، الكاشف (٢/ ٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠١)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٢).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٧٥)، تقريب التهذيب (ص: ١١٥).

"خرجه الإمام أحمد، وعلي بن زيد، هو: ابن جدعان، متكلم فيه" ^(١).

- وقال الهيثمي في مجمع الزوائد:

"رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ مُؤْتَفِقُونَ، إِلَّا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ زَيْدٍ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ" ^(٢).

(١) فتح الباري (١/ ٣٣١).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٦٩) ١٤٥٨.

٣٥٦/٩٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: { مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ مِنْ ذُكُورِ أُمَّتِي فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمَنْزَرٍ، وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
مِنْ إِنَاثِ أُمَّتِي فَلَا تَدْخُلُ الْحَمَّامَ }.
رَوَاهُ أَحْمَدُ.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٧ / ١٤) ٨٢٧٥، وأخرجه ابن أبي عمر العدني في
مسنده^(١)، عن:

أبي عبد الرحمن المقرئ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنِي أَبُو خَيْرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَزْدَانَ، قَالَ أَبُو
خَيْرَةَ - لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
" مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ ذُكُورِ أُمَّتِي، فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمَنْزَرٍ، وَمَنْ
كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ إِنَاثِ أُمَّتِي، فَلَا تَدْخُلُ الْحَمَّامَ ".

دراسة الإسناد:

١- ع/ عبد الله بن يزيد المكي أبو عبد الرحمن المقرئ.

قال الذهبي في الكاشف:

"الحافظ بمكة عن كهمس وأبي حنيفة وحيوة وعنه البخاري وبشر بن موسى وأبو الزنباغ
ثقة لقن سبعين عاما توفي ٢١٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفا وسبعين سنة من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة وقد قارب
المائة وهو من كبار شيوخ البخاري"^(٢).

(١) نقله عن ابن أبي عمر: ابن حجر في: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٢ / ٤٦٢)، والبوصيري في إتحاف

الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١ / ٢٩٩) ٥٠٥.

(٢) الكاشف (١ / ٦٠٩) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠).

٢- ع/ سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولا هم المصري أبو يحيى ابن مقلاص.
قال الذهبي في الكاشف:

"عن جعفر بن ربيعة ويزيد بن أبي حبيب وعنه بن وهب والمقرئ ثقة توفي ١٦١".
قال ابن حجر في التقریب:

"ثقة ثبت من السابعة مات سنة إحدى وستين وقيل غير ذلك وكان مولده سنة مائة"^(١).

٣- أبو خيرة: محب بن حذلم المصري.

قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف:

"أبو خيرة محب بن حذلم عداة في المصريين روى عن موسى بن وردان"^(٢).

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء:

"أبو خيرة عن موسى بن وردان لا يعرف"^(٣).

وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة:

"قال الحُسَيْنِي فِي الْكُنَى مِنَ الْإِكْمَالِ: لَا يَعْرِفُ، وَتَبَعُهُ مِنْ بَعْدِهِ، قُلْتُ [أَي ابْنِ حَجَرٍ]:

قد جزم باسمه وكنيته ونسبه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر فقال: محب بن حذلم مولى ثابت بن زيد يكنى أبا خيرة روى عن موسى بن وردان روى عنه سعيد بن أبي أيوب وضمام بن إسماعيل والليث بن عاصم وكان فاضلاً يُقال توفي سنة خمس وثلاثين ومائة، وليس له غير حديث واحد"^(٤).

-والذي يظهر لي أن أبا خيرة فيه جهالة، وليس له إلا هذا الحديث فيما أعلم.

٤- بخ ٤/ موسى بن وردان العامري مولا هم أبو عمر المصري مدني الأصل.

(١) الكاشف (١/ ٤٣٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٣).

(٢) المؤتلف والمختلف: للدارقطني (١/ ٣٨٦) ..

(٣) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٨٣).

(٤) تعجيل المنفعة (٢/ ٢٤٢) ١٠١١.

روى عن: أبي هريرة وأنس وجابر وأبي سعيد وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وكعب بن عجرة، وغيرهم.

وعنه: عبد الله بن لهيعة ومحمد بن حميد المدني وضمَام بن إسماعيل، وحيوة بن شريح والليث بن سعد وآخرون.

قال العجلي: "مصري تابعي ثقة"، وقال أبو داود: "ثقة أصله مدني"، وقال أبو حاتم ويعقوب بن شيبة، والدارقطني: "لابأس به".

وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين يكتب حديثه"، يحيى بن معين: "كان قاصا بمصر ضعيف الحديث"، وقال أبو بكر البزار: "مدني صالح روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكرة وأما هو فلا بأس به"، وقال ابن حبان: "كثير خطأه حتى كان يروي المناكير عن المشاهير".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبي هريرة وجابر وعنه الليث وضمَام صدوق توفي ١١٧ د ت ق".

قال ابن حجر في التقريب:

"صدوق ربما أخطأ من الثالثة مات سنة سبع عشرة وله أربع وسبعون" ^(١).

٥- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة، تقدم ^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف ولا يصح، وذلك لأمر:

١- في إسناده أبو خيرة، وفيه جهالة-كما سبق-.

٢- قد تكلم على الحديث، بعض أهل العلم:

(١) الكاشف (٢/ ٣٠٩) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٦).

(٢) حديث: ٢٧٥/٣٠.

أ- فقد قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة :
 "هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، أَبُو خَيْرَةَ لَا يُعْرَفُ، قَالَهُ الدَّهْلِيُّ"^(١).

ب- وقال الهيثمي في مجمع الزوائد :
 "رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ أَبُو خَيْرَةَ، قَالَ الدَّهْلِيُّ: لَا يُعْرَفُ"^(٢).

ج- وقال الرباعي في فتح الغفار:
 "رواه أحمد بإسناد ضعيف فيه مجهول"^(٣).

٣- أن جماعة من أهل العلم نصوا على أن الأحاديث الواردة في دخول الحمام لا تصح،
 وممن قال بذلك:

أ- الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار حيث قال:
 "وَأَحَادِيثُ الْحَمَّامِ كُلُّهَا مَعْلُومَةٌ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ فِيهَا عَنِ الصَّحَابَةِ - ﷺ -"^(٤).

ب- وقال عبد الحق الاشيلي في الأحكام الوسطى:
 "وأما ما خرجه أبو داود^(٥) في هذا [أي أحاديث الدخول في الحمام]، من الحظر
 والإباحة، فلا يصح منه شيء لضعف الأسانيد"^(٦).

ج - وقال في: النظر في أحكام النظر :
 "وقد رويت في هذا [أي في الدخول في الحمام]، أحاديث لا تصح"^(٧).

د- قال أبو حفص الموصلي في المغني عن الحفظ والكتاب:
 "بَابُ النَّهْيِ عَنْ دُخُولِ الْحَمَّامِ."

(١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١/ ٢٩٩) ٥٠٥.

(٢) مجمع الزوائد (١/ ٢٧٧) ١٥١٦.

(٣) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (١/ ١٦١).

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٢٤١).

(٥) أفرد أبو داود في سننه (٤/ ٣٩)، كتاباً أسماه: (كتاب الحمام)، ذكر فيه الأحاديث الواردة في الحمام ودخوله.

(٦) الأحكام الوسطى (١/ ٢٤٤).

(٧) النظر في أحكام النظر ص ٢٣٩ (تحقيق: إدريس الصمدي نشر دار إحياء العلوم بيروت والطبعة الأولى ١٤١٦هـ).

لم يصح في هذا الباب شيء، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).
 هـ- وقال العجلوني في كشف الخفاء:
 "باب النهي عن دخول الحمام لم يصح فيه شيء"^(٢).

(١) المغني عن الحفظ والكتاب (٢/ ٢٤٧)، مطبوع مع كتاب: جنة المراتب لأبي إسحاق الحويني شفاه الله.

(٢) كشف الخفاء ط القدسي (٢/ ٤٢٠).

٣٥٧/٩١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: {إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَتَسْتَجِدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِإِزَارٍ، وَامْنَعُوا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءَ}.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٣٩) ٤٠١١، قال:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَتَسْتَجِدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِالْأَزْرِ، وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءَ»

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ٢٩٠) ١١١٩، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٢٩) ٥٩، وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (المنتخب) (١/ ٢٨٤) ٣٥٠، وابن ماجة في سننه (٢/ ١٢٣٣) ٣٧٤٨، وابن المنذر في الأوسط (٢/ ١٢٣) ٦٥٩، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٥٠٤) ١٤٨٠٤، وأخرجه أيضاً في شعب الإيمان (١٠/ ٢٠٧) ٧٣٨٥ كلهم من طريق:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بِهِ.

دراسة الإسناد:

١- بخ د ت ق/ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة الإفريقي قاضيهما.
روى عن: أبيه وأبي عبد الرحمن الحبلي وعبد الرحمن بن رافع التوحي وزياد بن نعيم الحضرمي، وغيرهم.

وعنه: الثوري وابن لهيعة وابن المبارك وعيسى ابن يونس وابن إدريس وجعفر بن عون

وعبد الله بن يزيد المقرئ وغيرهم.

قال ابن المهدي: "أما الإفريقي فما ينبغي أن يروي حديث عنه"، وقال أحمد: "ليس بشيء"، وقال أيضاً: "منكر الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ضعيف يكتب حديثه وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يحدثها"، وقال الجوزجاني: "كان صادقاً خشناً غير محمود في الحديث"، وقال يعقوب بن شيبه: "ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح"، وضعفه النسائي وأبو زرعة، وقال الترمذي: "ضعيف عند أهل الحديث، وضعفه يحيى القطان وغيره ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث"، وقال ابن خزيمة: "لا يحتج به" وقال ابن خراش: "متروك".

قال الذهبي في الكاشف:

"عن أبيه ومسلم بن يسار وأبي عبد الرحمن الحبلي وعنه بن وهب والمقرئ، وضعفه وقال الترمذي رأيت البخاري يقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث مات سنة ١٥٦ نيف على المائة".

وقال ابن حجر في التقريب:

"ضعيف في حفظه من السابعة مات سنة ست وخمسين وقيل بعدها وقيل جاز المائة ولم يصح وكان رجلاً صالحاً" (١).

٢- بخ د ت ق / عبد الرحمن بن رافع التنوخي المصري قاضي إفريقية.

روى: عن عبد الله بن عمرو بن العاص وغزوة ويقال عقبة بن الحارث.

وعنه: ابنه إبراهيم وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وسليمان بن عوسجة وبكر بن سودة وغيرهم.

قال البخاري: "في حديثه مناكير"، وقال أبو حاتم: "شيخ مغربي حديثه منكر"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "لا يحتج بخبره إذا كان من رواية ابن أنعم وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله"، وقال الساجي: "فيه نظر".

قال الذهبي في الكاشف:

(١) الكاشف (١/ ٦٢٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

"قاضي إفريقية عن بن عمرو وعقبة بن الحارث وعنه بكر بن سودة وابن أنعم منكر الحديث توفي ١١٣".

قال ابن حجر في التقريب:

"قاضي إفريقية ضعيف من الرابعة مات سنة ثلاث عشرة ويقال بعدها" ^(١).
-والذي يظهر لي أنه ضعيف منكر الحديث.

٣-ع/ عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي أبو محمد، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، تقدم ^(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لأمر:

١- في إسناده: عبد الرحمن بن أنعم الأفريقي، وهو ضعيف.

٢- في إسناده: عبد الرحمن بن رافع، وهو ضعيف.

٣- قد تكلم بعض الحفاظ على هذا الحديث فمن ذلك :

أ- قال البيهقي في شعب الإيمان:

"فَهَذَا حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الْأَفْرِيقِيُّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَلَيْسَ بِأَضْعَفَ مِنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَلَى الْإِطْلَاقِ" ^(٣).

ب- وقد ضعف عبد الحق الاشبيلي هذا الحديث في الأحكام الوسطى ^(٤).

ج- قال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود:

"فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَنْعَمٍ الْإِفْرِيقِيُّ وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا

(١) الكاشف (١/ ٦٢٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠)، تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

(٢) حديث: ٢٥٩/١٨.

(٣) شعب الإيمان (١٠/ ٢٠٧) ٧٣٨٥.

(٤) الأحكام الوسطى (١/ ٢٤٤)، وانظر الى الأحكام الكبرى له (١/ ٤٠٧).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَافِعٍ التَّنُوخِيُّ قَاضِي إِفْرِيقِيَّةَ، وَقَدْ عَمَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

د- وقال النووي في المجموع شرح المذهب:

"رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ: وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُضَعَّفُ"^(٢).

هـ- وقال الرباعي في فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار:

"رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف، وفي الباب أحاديث يُقوي بعضها بعضاً"^(٣).

٤- ما سبق ذكره في الحديث السابق من تضعيف الأئمة لأحاديث دخول الحمام.

فائدة:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في: "الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام":

"وقد اختلف العلماء رحمهم الله في دخول الحمام على أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَنْهَى عَنْهُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ

الْقَوْلُ الثَّانِي يُبَاحُ لِلرِّجَالِ، وَيَنْهَى عَنْهُ النِّسَاءُ

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ يُبَاحُ لِلرِّجَالِ، وَيَنْهَى عَنْهُ النِّسَاءُ، إِلَّا لِمَرِيضَةٍ أَوْ نَفْسَاءٍ

فَأَمَّا الْقَوْلُ الرَّابِعُ إِبَاحَتُهُ مُطْلَقًا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِشُرُوطٍ.

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الْحَمَامَ قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: نَعَمْ الْبَيْتُ

الْحَمَامُ: يَذْهَبُ الْوَسْخُ، وَيَطِيبُ النَّفْسُ، وَيَذُكَّرُ النَّارُ.

ثُمَّ رَوَى الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْمِصَنَّفِ:

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَمْ الْبَيْتُ الْحَمَامُ: يَذْهَبُ

الدَّرَنُ، وَيَذُكَّرُ النَّارُ.

(١) مختصر سنن أبي داود (١٥/٦) ٣٨٥.

(٢) المجموع شرح المذهب (٢/٢٠٤).

(٣) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (١/١٦٢).

وَقَدْ حَكَى أَيْضاً ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، وَالْحُسَيْنِ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا الْحَمَامَ.
وَقَدْ حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهِ بِشَرْطِهِ^(١).

(١) الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام (ص: ٢٦)، بتصرف.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

الخاتمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أما بعد :

فمن فضل الله علي ورحمته وتوفيقه، أن أعاني ويسر لي إتمام هذا البحث.

فله الحمد والمنة، ظاهراً وباطناً، سرّاً وجهاراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

وفي ختام هذا البحث يحسن أن أختتم بهذه الخلاصة فأقول :

١- من خلال هذه الرسالة استبان لي عظم شأن كتابي المنتقى والبلوغ، والجهد المبارك

الذي بذل في تأليف الكتابين وأنتقائهما من المصنفين رحمهما الله.

٢- لا غنى لطالب العلوم الشرعية، -خصوصاً المهتم بالأحكام الفقهية وأدلتها-، من

العناية بهذين الكتابين، لاسيما مع بيان زوائد المنتقى على البلوغ.

٣- شمول كتاب المنتقى لأغلب أحاديث البلوغ، وزاد عليها زيادات لا يستغني عنها

المشتغل بالعلم الشرعي.

٤- تميز المنتقى بكونه من أكبر كتب أحاديث الأحكام، مع جودة التبويب وعناية

المصنف بالفقه.

أما البلوغ فقد تميز بأختصاره، وشموله لمجمل أحاديث الأحكام مع بيان درجة

الحديث.

٥- استبان لي أن الأحاديث الزائدة في المنتقى على البلوغ، مما ليس في الصحيحين أو

أحدهما، أن نسبة كبيرة منها لا تخلو من علة.

٦- أن الحافظ ابن حجر رحمه الله في البلوغ عندما يعرض عن ذكر بعض أحاديث

الأحكام، والتي ذكرها المجد في المنتقى، فإن ذلك لا يخلو غالباً من الأسباب التالية:

أ- اختيار لفظ حديث معين لدلالته الواضحة والشاملة على مسألة معينة، والاكتفاء

به عن غيره.

ب- أو أن يذكر حديثاً يفيد المعنى المراد، ويعرض عن غيره اكتفاء بما ذكره.

ج- أو أن يذكر في المسألة الحديث الأشهر، ويكتفي به عن غيره أختصاراً.

- د - أو لأنها أحاديث معلولة، فيعرض عنها مكتفياً بما ثبت عنده.
- هـ- أو أنه ترك بعض المسائل فلم يتعرض لها ولم يذكر فيها حديثاً.
- ٧- ومما ظهر لي من خلال العمل بهذه الرسالة، الجهود العظيمة التي بذلها أئمة الحديث ونقاده، من تمحيص للسنة ونقدها، وبيان صحيحها من سقيمها، والدقة الكبيرة في إصدار الأحكام.
- ٨- أن علم الحديث لا يكفي في العلم به ومعرفته، إتقان الجانب النظري الاصطلاحي فقط، بل لابد من العناية التامة بالجانب العملي التطبيقي، وذلك بدراسة الحديث وإسناده وأسباب كلام أئمة النقد فيه.
- ٩- بلغت الأحاديث التي شملتها الدراسة: ٩١ حديثاً.
- في الصحيحين: ١٦ حديثاً.
 - عند البخاري: ٦ أحاديث.
 - عند مسلم: ١٤ حديثاً.
 - أحاديث صحيحة خارج الصحيحين: ١٦ حديثاً.
 - أحاديث حسنة: ٥ أحاديث.
 - أحاديث ضعيفة ومعلولة: ٣٥ حديثاً.

التوصيات:

- ١- إكمال هذا المشروع المبارك، وإخراجه لطلاب العلم، ليتم الانتفاع به، بنشره وطباعته.
 - ٢- أفراد رسالة علمية خاصة بالمقارنة بين مناهج أبرز المصنفات في أحاديث الأحكام، مثل المنتقى والمحرر والبلوغ.
 - ٣- العناية العلمية بأحاديث الأحكام وذلك بجمعها وترتيبها وتتبعها من كتب أحاديث الأحكام، والكتب الفقهية لكل مذهب، ودراستها حديثاً، بحيث يجمع كتاباً حاوياً لأحاديث الأحكام التي عليها مدار الفقه.
 - ٤- يظهر لي أن من المشاريع المهمة التي لها تعلق بأحاديث الأحكام، دراسة الأحاديث التي ينفرد بالاستدلال بها كل مذهب فقهي عن بقية المذاهب، في أبواب العبادات والمعاملات.
- وأنا أسأل مَنْ وَقَفَ على كتابي هذا، ورأى فيه خطأً أو خللاً إن يُصْلِحْه، ويُنبِّهْ عليه، ويُوضِّحْه، ويُشِيرَ إليه، حائزاً بذلك مني شكراً جليلاً، ومن الله تعالى أجراً جزيلاً^(١).
- وفي الختام أسأل الله بمنه وكرمه أن ينفع بهذا البحث قارئه وكاتبه، وأن يرزقني الأخلاص في القول والعمل، وأن يكون سبباً لي في الزلفى ورفع الدرجات العُلى، كما أسأله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي هذا، فما كان من صواب فمن محض فضل الله علي، وما كان من خطئ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله منه .

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

(١) قاله ابن الأثير في: النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١١).

الفهارس العامة

وتشتمل على:

- ❖ فهرس الآيات القرآنية.
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية.
- ❖ فهرس الأعلام.
- ❖ فهرس الكلمات الغريبة.
- ❖ فهرس المصادر والمراجع.
- ❖ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة النساء		
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾	٤٣	٣٠١
سورة المائدة		
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	٦	١٩٩
سورة هود		
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾	١١٤	١٢٨
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّاكِرِينَ﴾	١١٤	١٣٢

فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
١٢٨	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً يَعْرِفُهَا...
٣٧٦	أُتِيَ مُجَاهِدٌ بِقَدَحٍ حَزْرَتُهُ ثَمَانِيَةَ أَزْطَالٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا
١٠١	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِوُضوءٍ فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ دَلَكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ.
٤٥	اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلِ مَحَاجِمِهِ»
٢٠٩	إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ...
٣٠٩	إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ
٣٠٨	إِذَا اغْتَسَلَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَجْزَأُ مِنْ غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ أَجْنَبَ
٣٤٦	إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُحْلِلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ،
١٤٢	إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ بَيْدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَلْيَتَوَضَّأْ
٣٠٧	إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ
٢٢٢، ٤٦	إِذَا جَاوَزَ الْحِثَانُ الْحِثَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ
٢٢٤	إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»
٢٤٦	إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَغْتَسِلْ
٥٧	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»

الصفحة	طرف الحديث
٢٢٢، ٤٦	إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ
٣٣٨	اسْتُحِيصَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَأُمِرَتْ «قُلْتُ: مَنْ أَمَرَهَا، النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: «لَسْتُ أُحَدِّثُكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا» قَالَتْ: «فَأُمِرْتُ أَنْ تُؤَخَّرَ الظُّهْرُ، وَتُعَجَّلَ الْعَصْرُ، وَتَغْتَسِلَ لهُمَا غُسْلًا وَاحِدًا، وَتُؤَخَّرَ الْمَغْرِبُ، وَتُعَجَّلَ الْعِشَاءُ، وَتَغْتَسِلَ لهُمَا غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلصُّبْحِ غُسْلًا».
٣٣١	أُسْتُحِيصَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ
٣٣٦	اسْتَفْتَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.
٢٠٧	أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بئرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ السَّلَامَ
٣٠٣	أُفِيَمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ
١٧٣	أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
١٧٥	أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خُبْرًا وَلَحْمًا فَصَلَّوْا وَلَمْ يَتَوَضَّأُوا
٣٥٦، ٤٧	أَمَّا أَنَا فَآخِذٌ مِلءَ كَفِّي فَأَصُبُّ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَفِيضُ بَعْدُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي»
٧٤	امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ وَالْمَوْقِ
٢٢٦	إِنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرَنَا بِالْإِعْتِسَالِ بَعْدَهَا

الصفحة	طرف الحديث
٢٤٥	إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مَنْ الْحَقَّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»
٥٧	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا «
٤٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ لِلنِّسَاءِ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟...»
٤٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»
١٢٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ...
٣٦٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا وَكَانَتْ حَائِضًا: اُنْقِضِي شَعْرَكَ وَاعْتَسِلِي
٣٤٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ وَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ خَفَّنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ
١٩١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شُقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمَرَ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ
٣٠٦	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ
٣١٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ: وَيَوْمَ النَّحْرِ
٣٣٥	أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَقَالَ: «هَذَا عِرْقٌ» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.
٣٧٠	أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ ثُمَّ قَالَ: خُذِي فِرْصَةً
٢٣٧	أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ

الصفحة	طرف الحديث
	وَعَائِشَةُ جَالِسَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَعْتَسِلُ
٢٠٥	أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ
٣٩٦	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَارِ، فَصَعِدَ الْمَنْبَرَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ سَتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ
٣٠٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ، فَاعْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُسْلًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اغْتَسَلْتَ غُسْلًا وَاحِدًا، فَقَالَ: هَذَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ
٧٨	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ
٣٣٣	أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، اسْتَحِيضَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ "
٣٣٧	أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو أُسْتَحِيضَتْ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَلَى ذَلِكَ فَأَمَرَهَا بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ...
٣١٠	أَنَّ عُمَرَ بَيْنَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَنَادَاهُ عُمَرُ: أَيُّهُ سَاعَةٌ هَذِهِ؟...
٢٦٠	أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاعْتَسِلِي وَصَلِّي
١٣٣	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ مَسَّنِي بِرِجْلِهِ
٥٧	أَنَّ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»
٤٠٤	إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءَ لَمْ يُلْقِ ثَوْبَهُ حَتَّى يُوَارِيَ عَوْرَتَهُ فِي الْمَاءِ

الصفحة	طرف الحديث
١٦٢	إِنَّمَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ فَإِذَا طُفِئَتْ فَأَقِلُّوا الْكَلَامَ
٢٢٧	إِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ رُخْصَةً لِلنَّاسِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِقَلَّةِ الثِّيَابِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْعُسْلِ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ
٢٢٦	إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ هُبِيَ عَنْهَا
٢٥٣	أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ
٢٠٠	أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ
٤٦	إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ»
٣٠٦	أَنَّهُ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا فَقَالَ هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ
٢٤٣	أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحْتَلِمُ فِي مَنَامِهَا، فَقَالَ: إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَتَغَسَّلْ
٢٤٣	أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ
٤١٢	إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَتَسْتَجِدُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ فَلَا يَدْخُلَنَّهَا الرِّجَالُ إِلَّا بِإِزَارٍ، وَامْنَعُوا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءَ
٣٨٩	أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ
١٤٧	أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَّ فَرْجُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجُهَا فَلْتَتَوَضَّأْ
٢١١	أَيْنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ

الصفحة	طرف الحديث
١٢٦	بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيِّمُونَةَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ...
٣٦٧	بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ،
٤٠٢	بَيْنَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ غُرَيَانَا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَخْشِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَعْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعَزَّيْتُكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ
٧٣	تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ، فَقُلْتُ: نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷻ
٣٩٠	تَوَضَّأَ فَأَتَى بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدَرِ ثُلُثِي الْمُدِّ
٨٨	تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ
٩٠	تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ
١٠١	تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رِجْلَيْكَ لَمْ تَغْسِلَهُمَا؟ قَالَ: إِيَّيَّيْ أَذْخَلْتَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ
١٠٢	تَوَضَّأَ، فَلَمَّا اسْتَنْجَى ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ»
١٧٠	تَوَضَّعُوا بِمَاءٍ مَسَّتِ النَّارُ
٣٤٣	ثَقِيلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ قَالَتْ: فَقَعَلْنَا فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُوءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ...
٣٠٩	حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ
٣٦٩	خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ،
١٠٢	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَلَاءَ، فَأَتَيْتُهُ بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ فَاسْتَنْجَى، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِتَوْرٍ آخَرَ، فَتَوَضَّأَ بِهِ

الصفحة	طرف الحديث
٢٩١	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرْحَةً هَذَا الْمَسْجِدِ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَجِلُّ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ
٣٢٦	رَأَى النَّبِيُّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاعْتَسَلَ
١٧٣	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا فَدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِّينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
٢٩٩	رَأَيْتُ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجْنِبُونَ إِذَا تَوَضَّعُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ
٥٥	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا»
٦٨	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ
٧٤	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِنِ وَالْحِمَارِ
١١٣	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظُهُورِ الْحَقَّيْنِ
٢١٤	رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ
٢١٧	سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجُنُبِ، هَلْ يَنَامُ، أَوْ يَأْكُلُ، أَوْ يَشْرَبُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»
٢٤٧	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا، فَقَالَ: يَغْتَسِلُ، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّ قَدْ اخْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبَلَلَ
١٥٤	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: تَوَضَّعُوا مِنْهَا...
١٥٧	عَرَضَ أَعْرَابِيٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُدْرِكُنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ فِي أَغْطَانِ الْإِبِلِ...
١١٣	عَلَى الْحَقَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا
٣٠٨	عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ رَوَاحٌ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْغُسْلُ
٤٦	عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْحَقَّيْنِ»

الصفحة	طرف الحديث
٦٩	عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ
٥٦	فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ»
١٣٦	فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفَرَّاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَضَعَتْ يَدِي عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ...
٥٧	فَكَفَّرَ عَنِ يَمِينِكَ، ثُمَّ أَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»
٢٧٥	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَاوِلْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ
١٨٠	فَرَزْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبْرًا وَلَحْمًا فَأَكَلَ، ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ...
٢٨٠	كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنْبًا مُجْتَازًا
١٧٨	كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ
٣١١	كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَمِنْ الْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ فَيُصِيبُهُمُ الْعُبَارُ وَالْعَرَقُ فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ فَآتَى النَّبِيُّ ﷺ إِنْسَانًا مِنْهُمْ، وَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا
٢١٨	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ وَهُوَ جُنْبٌ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ
٢١٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنْبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ
٣٧٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَكُونُ رَطْلَيْنِ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ
٢٠٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ
٣٧٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ، بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ
٤٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ...»
٢٧٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " يُصَلِّي وَأَنَا حِدَاءُهُ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَرَبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، قَالَتْ: وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ "

الصفحة	طرف الحديث
٣٢٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخَطْمِيٍّ وَأُشْنَانٍ وَدَهْنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتٍ غَيْرِ كَثِيرٍ
٢١٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ
٣٤٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ
٣٤٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ
١٩٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قِيلَ لَهُ فَأَنْتُمْ كَيْفَ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحْدِثْ
٢٧٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى إِحْدَانَا وَهِيَ حَائِضٌ فَيَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِهَا فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ ثُمَّ تَقُومُ إِحْدَانَا بِحُمْرَتِهِ فَتَضَعُهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ حَائِضٌ
٣٧٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ
٢٧٩	كَانَ يَتَكَيُّ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ
٧٤	كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ فَأَتِيهِ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقِيهِ
٤٠٣	كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاهُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ أَدْر...
٣٨٧	كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرَقُ
٩٤	كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ
٧٠	كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى

الصفحة	طرف الحديث
	خُفِّيهِ...
٢٩٨	لا أحل المسجد لحائض ولا جنب
٢٦٩	لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا النُّفْسَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا
٥٦	لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»
١١٩	لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ...
١٦١	لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوٍ وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ غُلُولٍ
٢٦١	لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ، وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ
٣٩٣	لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا، فَإِذَا تَوَرَّ مَوْضِعُ مِثْلِ الصَّاعِ أَوْ دُونَهُ فَتَنْشَرُ فِيهِ جَمِيعًا فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي يَدَيَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَمَا أَنْقَضُ لِي شَعْرًا
٣٦٧	لَقَدْ كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ.
١٠٦	لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِیَالِيَهُنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ
١١٨	لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّيهِ»
١٨٤	لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ
١٨٤ ، ٤٨	لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسَوَاكِ
٤٥	مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»
٤٧	مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ فَلَاسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ»
١٤٢	مَنْ أَفْضَى بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ
٣٥٧	مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَعَلَ اللَّهُ بِهِ كَذًا وَكَذًا مِنَ النَّارِ، قَالَ عَلِيٌّ: فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ شَعْرِي
١٩٦ ، ٤٨	مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ

الصفحة	طرف الحديث
٣١٢	مَنْ غَسَّلَ وَاعْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْعُ كَانَتْ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةِ أَجْرٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا
٤٠٧	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ ذُكُورٍ أُنْثَى فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ إِنَاثٍ أُنْثَى فَلَا تَدْخُلُ الْحَمَّامَ
٤٨	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ»
١٤٠	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأَ»
١٣٨	مَنْ مَسَّ فَرَجَهُ فَلْيَتَوَضَّأَ
٢٣٨	نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِي، فَقُمْتُ وَلَمْ أَنْزِلْ فَأَعْتَسَلْتُ وَخَرَجْتُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: لَا عَلَيْكَ. الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ زَافِعٌ: ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْعُسْلِ
٩٥	نَعَمْ، إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ
٣٢٩	نُفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَعْتَسِلَ وَتُهْلَ
٥٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - أَنْ تَعْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيُعْتَرِفَا جَمِيعًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَالنَّسَائِيُّ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ
٥٧	وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَمَر عَنْ يَمِينِكَ، وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»
١٧٢	الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ
٢٨٧	وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: { كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ جُنُبٌ
٤٥	وَلَكِنْ شَرَّفُوا أَوْ غُرُّوا»
٥٥	وَمَسَحَ - ﷺ - بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ»

الصفحة	طرف الحديث
٤٧	وَمَسَحَ - ﷺ - رَأْسَهُ بِمَا بَقِيَ مِنْ وَضُوئِهِ فِي يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، بَدَأَ بِمُؤَخَّرِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى نَاصِيَتِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا»
٤٧	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»
٣٨١	يَجْزِي مِنَ الْغُسْلِ الصَّاعُ، وَمِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ
٥٧	يَكْفِيكَ الْمَاءُ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ»
٣٨٦	يَكْفِيكَ صَاعٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: «كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ»

فهرس الأعلام

العلم	رقم الحديث	الصفحة
أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر البجلي الأحمسي الكوفي	٧	١٠٣
إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد	٨٥	٣٩٣
إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي	٨	١٠٧
إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي	٨	١٠٧
ابن تغري بردي	—	٣١
ابن جماعة الكناني	—	٢٩
ابن فهد المكي	—	٣١
أبو أحمد عبد الله ابن سُكَيْنَة	—	١٧
أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِي	—	١٨
أبو الخطاب الهجري اسمه عمرو	٥٦	٢٩٣
أَبُو بَكْر بن غنيمَة صاحب ابن المني	—	١٨
أبو جندل بن سهيل	٤	٨٧
أبو خيرة: محب بن حذلم المصريّ	٩٠	٤٠٨
أبو رافع القبطي	٥٨	٣٠٥
أبو سلمة ابن عبد الرحمن ابن عوف الزهري	٣٠	١٨٧
أبو عبد الرحمن السلمي	٤	٨١
أبو عبد الله الجدلي	٨	١٠٨
أبو عبد الله مولى بني تيم	٤	٨٠
أبو غطيف الهذلي ويقال غطيف	٣٣	١٩٧
أبو قيس الأودي عبد الرحمن ابن ثروان الكوفي	٥	٨٩
أَبُو مُحَمَّد الدِمِياطِيّ	—	١٩

العلم	رقم الحديث	الصفحة
أبو بكر بن عياش	٨٩	٣٩٦
أبي أحمد عبد الله ابن سَكِينَة	—	١٧
أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري	٤٣	٢٣٠
أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابن الشيخ	—	٣٩
إِسْحَاقُ الْأَمَدِي	—	٢٢
أسماء بنت زيد بن الخطاب العدوية	٣٢	١٩٤
إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي	٤	٨٤
الأسود بن عامر الشامي	٦٥	٣٢٧
الأسود بن يزيد بن قيس النخعي	٧٢	٣٥٤
الأغر بن الصباح التميمي المنقري	٤٨	٢٥٥
أم منبوذ والدَة منبوذ ابن أبي سليمان	٥٣	٢٧٨
الإمام شهاب الدين عَبْدُ الْحَلِيم	—	٢٠
أمين الدين عَبْدُ اللَّهِ بن شقير	—	٢٠
أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي	٧٩	٣٧٤
أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني	٤	٧٦
بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي	١٨	١٤٧
بكير بن عامر البجلي أبو إسماعيل الكوفي	٣	٧١
بلال بن رباح	٤	٧٧
بهاء الدين بَن شَدَاد	—	٣٧
جابر بن عبد الله بن عمرو	٨١	٣٨٤
جسرة بنت دجاجة العامرية الكوفية	٥٦	٢٩٥
الجمال عَبْدُ الْغَنِيِّ بن منصور المؤدّن	—	٢١
الحارث بن معاوية الكندي	٤	٨٦
الحافظ الضياء المقدسي	—	٤٣

العلم	رقم الحديث	الصفحة
الحافظ الهيثمي	—	٢٩
حبیب ابن زید ابن خلاد الأنصاري المدني	٨٤	٣٩١
حسان بن عطية المحاربي	٦٣	٣١٤
الحسن بن أبي الحسن البصري	٣٤	٢٠٣
الحسن بن مسلم بن يناق المكي	٢٢	١٦٥
الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوزي البصري	١١	١٢٢
حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل	٦	٩٦
حضير بن المنذر بن الحارث الرقاشي	٣٤	٢٠٣
حماد بن خالد الخياط القرشي أبو عبد الله البصري	٤٧	٢٤٨
حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة	٤	٧٥
حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين	—	٤١
خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة	٨	١٠٨
خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم	٤٨	٢٥٥
خولة بنت حكيم بن أمية السلمية	٤٦	٢٤٤
ذو الغرة الجهني واسمه يعيش	٢٠	١٥٨
رافع بن خديج بن رافع بن عدي الحارثي	٤٥	٢٤٠
الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي	٨١	٣٨٢
رشدين بن سعد بن مفلح المهري	٤٥	٢٣٨
رملة بنت أبي سفيان ابن حرب الأموية أم المؤمنين	١٦	١٤٠
رين الدين العراقي	—	٢٨
زاذان أبو عمر الكندي مولا هم الضرير البزاز	٧٤	٣٦١
زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي	١٣	١٣٠
زكريا الأنصاري	—	٣٠
زكريا بن أبي زائدة خالد	٦	٩٧

العلم	رقم الحديث	الصفحة
زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة	٨٦	٣٩٧
زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله	٥٥	٢٨٩
سالم ابن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي	٨١	٣٨٤
سراج الدين ابن الملحن	—	٢٩
سراج الدين عمر ابن الملحن	—	٤١
سعيد بن أبي أيوب الخزاعي	٩٠	٤٠٨
سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري	١٧	١٤٤
سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري	٣٤	٢٠١
سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب	٤٦	٢٤٤
سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٥	٨٨
سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي	٦	٩٦
سلمى عمة عبد الرحمن بن أبي رافع	٥٨	٣٠٤
سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي	٦٧	٣٣٢
سليمان بن كثير العبدي أبو داود	٦٧	٣٣٢
سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي	١٩	١٥٤
سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري	٤٣	٢٣٠
شراحيل بن آدة	٦٣	٣١٥
شرحبيل بن سعد أبو سعد الخطمي المدني مولى الأنصاري	٤٠	٢١٧
شريك بن عبد الله القاضي	٧٩	٣٧٣
شريك بن عبد الله النخعي الكوفي	٧٢	٣٤٩
شعبة بن الحجاج ابن الورد العتكي	٤	٨٠
شعيب بن أبي حمزة الأموي	٢٩	١٧٩
شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	١٨	١٤٩
شمس الدين السخاوي	—	٣١

العلم	رقم الحديث	الصفحة
صالح ابن أبي الأخضر اليمامي	٤٣	٢٢٨
صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ	٨٠	٣٧٧
صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي	٨٦	٣٩٨
الضَّحَّاكُ بن عبد الرحمن بن عَزْرَب	٥	٩١
ضياء بن الخزيف	—	١٧
طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري	٢٢	١٦٥
عامر بن شراحيل الشعبي الحميري	٦	٩٩
عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني	٤	٧٦
عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين	١٤	١٣٥
عباد بن تميم ابن غزية الأنصاري المازني المدني	٨٤	٣٩١
عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقى	٤٥	٢٤١
عبد الحق الاشيلي	—	٤٢
عبد الرحمن بن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة البحلي أبو الحكم الكوفي	٣	٧١
عبد الرحمن ابن الجوزي	—	٤٣
عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله ابن ذكوان	٩	١١٤
عبد الرحمن بن أبي رافع	٥٨	٣٠٤
عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري	١٣	١٣٠
عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	١٤	١٣٤
عبد الرحمن بن رافع التنوخي المصري	٩١	٤١٢
عبد الرحمن بن زياد	٩١	٤١٢
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي	٣٣	١٩٧
عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي	٣٠	١٨٧
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري أبو سعيد	١٣	١٢٩

العلم	رقم الحديث	الصفحة
عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه	٦٤	٣٢٠
عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي	١١	١٢٢
عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري	١٣	١٢٩
عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري	١١	١٢١
عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني	٥٥	٢٨٨
عبد العزيز بن منينا	—	١٩
عبد الله ابن المبارك المروزي	٤١	٢١٩
عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص	٤	٨٠
عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري	٣٢	١٩٤
عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري	٤	٧٦
عبد الله بن عبد الله الرازي	١٩	١٥٥
عبد الله بن عبد الله بن جابر	٧٩	٣٧٤
عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٣٢	١٩٤
عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	٤٧	٢٤٨
عبد الله بن عمرو بن العاص	١٨	١٤٩
عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٧٩	٣٧٣
عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب	٦٥	٣٢٥
عبد الله بن يزيد المكي أبو عبد الرحمن المقرئ	٩٠	٤٠٧
عبد الله بن يعقوب المدني	٦٥	٣٢٧
عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي	٨٦	٣٩٧
عبد الملك بن حميد بن أبي غنية	٥٦	٢٩٣
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي	٢٢	١٦٤
عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي	١٣	١٣٠

العلم	رقم الحديث	الصفحة
عَبْد الواحد بن سلطان صاحب سبط الخياط	-	١٨
عبد الواحد بن واصل السدوسي مولا هم أبو عبيدة الحداد البصري	٣٠	١٨٥
عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري	١١	١٢١
عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي	٦٥	٣٢٤
عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٣٢	١٩٤
عبيد الله بن عبيد الكلاعي	٤	٨٥
عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	٤٧	٢٤٩
عبيد الله بن محمد أبو عبد الرحمن التيمي	٨٩	٤٠٤
عبيد بن عمير ابن قتادة الليثي أبو عاصم المكي	٨٥	٣٩٤
عبيدة بن معتب الضبي أبو عبد الكريم الكوفي	٢٠	١٥٨
عروة بن المغيرة بن شعبة الثقفي أبو يعفور الكوفي	٦	٩٩
عروة ابن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي	٩	١١٦
عطاء بن أبي رباح	٨٦	٣٩٨
عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني	٤٠	٢١٥
عطاء بن السائب أبو محمد	٧٤	٣٥٨
عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني	٥٧	٣٠٠
علي بن أبي طالب	٧٤	٣٦١
علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة	٢٨	١٧٦
علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان	٨٩	٤٠٥
علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي	٨١	٣٨٣
علي بن عياش الألهاني الحمصي	٢٩	١٧٨
عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي	٤٠	٢١٦
عمر بن طَبْرَزْد	-	١٩

العلم	رقم الحديث	الصفحة
عمرو بن جميح العبدي	٤	٧٥
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	١٨	١٤٨
عمرو بن عبد الله بن عبيد	٧٢	٣٥٢
عمرو بن ميمون بن مهران الجزري	٨	١٠٧
عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب بن خماشة	٦٤	٣١٩
عنيسة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية	١٦	١٣٩
عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء	١١	١٢٣
الفاكه بكسر الكاف ابن سعد الأنصاري	٦٤	٣٢٠
فخر الدين الخطيب	—	١٧
الفضل بن دكين الكوفي	٥٦	٢٩٣
الفضل بن عطية بن عمر العبدي العبسي	٥١	٢٧١
القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق التيمي	١٤	١٣٤
قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي	٣٤	٢٠٢
قيس بن عاصم بن سنان بن خالد المنقري	٤٨	٢٥٥
مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي	٨٠	٣٧٨
محدوج الذهلي	٥٦	٢٩٤
محمد بن أبي بكر الصديق	٦٥	٣٢٨
مُحَمَّد بن أَحْمَد بن الْجُنَيْد الدَّقَاق أَبُو جَعْفَر البَغْدَادِيّ	٥٥	٢٨٧
محمد بن أَحْمَد بن الْقَزَاز	—	٢١
محمد بن أَحْمَد بن عبد الهَادِي المقدسي	—	٤١
محمد بن إِسْحَاق بن يسار أبو بكر المطلبي	٣٢	١٩٢
محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي العبسي	٥١	٢٧٠
محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي	٢٨	١٧٦

العلم	رقم الحديث	الصفحة
محمد بن بشار بن عثمان العبدى البصري	٨٤	٣٩٠
محمد بن جعفر الهذلي مولا هم البصري	٨٤	٣٩١
محمد بن سعيد الأزدي المصلوب	٦٣	٣١٣
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٥٤	٢٨١
محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي	٧	١٠٢
محمد بن علي الشوكاني	—	٤٢
مُحمَّد بن عُمر بن زناطر	—	٢١
محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي	٣٠	١٨٦
محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي	٥٤	٢٨١
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب	٤١	٢١٩
مُحمَّد بن مُفلح بن مُحمَّد بن مفرج	—	٤١
مُحمَّد بن مُوسى بن مسكين	٦٥	٣٢٧
محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدني	٣٢	١٩٣
معاذ بن جبل بن عمرو ابن أوس الأنصاري	١٣	١٣١
معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة اليعمرى	١١	١٢٣
المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي	٣	٧٢
مكحول الشامي أبو عبد الله	٤	٨٥
منبوذ بن أبي سليمان المكي	٥٣	٢٧٧
مندل بن علي العنزي	٣	٧٢
مهاجر بن قنفذ بن عمير	٣٤	٢٠٤
موسى بن أيوب بن عامر الغافقي	٤٥	٢٣٩
موسى بن عبد الله ويقال بن عبد الرحمن	٨٠	٣٧٧
موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي	٥٠	٢٦٤
موسى بن هارون بن عبد الله الحمال	٥٥	٢٨٧

العلم	رقم الحديث	الصفحة
موسى بن وردان العامري	٩٠	٤٠٨
مولى لأبي هريرة	٧	١٠٣
نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر	٥٠	٢٦٥
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ	١٧	١٤٤
نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني أبو معشر	٣٠	١٨٨
نسيبة بنت كعب ابن عمرو الأنصارية	٨٤	٣٩٢
هزيل بن شرحبيل الأودي الكوفي	٥	٨٩
هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد	٥٧	٢٩٩
هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي	٥٤	٢٨١
الهيثم بن حميد الغساني مولا هم أبو أحمد	١٦	١٣٨
الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبي معيط	١١	١٢٣
يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرهاوي	٥١	٢٧٠
يحيى بن أبي كثير الطائي مولا هم أبو نصر اليمامي	١١	١٢٢
يحيى بن يعمر البصري	٤٠	٢١٦
يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي	٨١	٣٨٣
يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي	١٤	١٣٤
يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث	١٧	١٤٣
يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي	٨٦	٣٩٩
يعيش بن الوليد بن هشام بن معاوية الأموي المعيطي	١١	١٢٣
يوسف بن خالد بن عمير السمتي	٦٤	٣١٨
يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي	٦	٩٨
يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيل أبو يزيد	٤٣	٢٢٩
يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي	٤١	٢١٩

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	الشرط الأول	الشرط الثاني
٢٥	وإن لنا في وقتنا وفتوره	لإخوان صدق بغية المتوصل
٢٥	يذبون عن دين الهدى ذب ناصر	شديد القوى، لم يستكينوا لمبطل
٢٥	فمنهم بحران: الفقيه النبيه ذو	الفوائد والتصنيف في المذهب الجلي
٢٥	هو المجد ذو التقوى ابن تيمية الرضى	أبو البركات العالم الحجة الملى
٢٥	محره في الفقه حرر فقهنها	وأحكم بالأحكام علم المبجل
٢٥	جزاهم خيرا رهم عن نيبهم	وسنته، آلا به خير مؤئل

فهرس غريب الكلمات

الصفحة	الكلمة
٣٢٦	الأشنان
٣٩٣	تور
٣٤٧	الحلاب
٣٢٤	الخطمي
٢٩١	صرحة
٣٤٣	المخضب
٧٤	الموق
٨٣	النصيف

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، المؤلف: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني الجورقاني (المتوفى: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند. الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ.
- ٢- ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه، تأليف: د/شاكر محمود عبد المنعم، نشر دار الرسالة سنة: ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى.
- ٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري، تحقيق: عادل بن سعد والسيد محمود بن إسماعيل، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.
- ٤- إتحاف السادة المتقين بشرح أحياء علوم الدين، تأليف العلامة مرتضى الزبيدي، مصورة مؤسسة التاريخ العربي ١٤١٤هـ.
- ٥- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير بن ناصر وغيره بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية، الطبعة، الأولى، من منشورات وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- ٦- الآحاد والمثاني: لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني=ابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ)، دار الراية، الرياض.
- ٧- الأحاديث المختارة مما لم يخرجها البخاري ومسلم: لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، الضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى، سنة النشر: (١٤١٠هـ)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.
- ٨- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق:

شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الثانية (١٤١٤ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٩- **الأحكام الشرعية الكبرى** : لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق: حسين عكاشة، الناشر مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٠- **الأحكام الصغرى** : لعبد الحق الأشبيلي بتحقيق : أم محمد الهليس. نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة. الطبعة الأولى سنة ١٤٣١ هـ.

١١- **الأحكام الوسطى** : لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق : حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الطبعة الأولى ،(١٤٠٨ هـ)، مكتبة الرشد الرياض .

١٢- **الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، المحقق: سامي بن محمد بن جاد الله، الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٣- **الأدب المفرد** : لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة،(١٤٠٩ - ١٩٨٩) دار البشائر الإسلامية، بيروت .

١٤- **إرشاد الفقيه الى معرفة أدلة التنبيه**، للحافظ ابن كثير، تحقيق: بهجة يوسف أبو الطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

١٥- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: للشيخ الألباني، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق .

١٦- **أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي**: تحقيق سعد الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (١٤١٢ هـ) .

١٧- الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠

١٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ليوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، دار الجليل، بيروت .

١٩- الإشراف على مذاهب العلماء، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ) المحقق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، الناشر: مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م

٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : علي بن محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، دار الجليل، بيروت .

٢١- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني لمحمد بن طاهر القيسراني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق : جابر بن عبد الله السريّج، دار التدمرية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧هـ.

٢٢- أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : زهير بن ناصر، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ)، دار ابن كثير، دمشق.

٢٣- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، المؤلف : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى : ٥٨٤هـ)، الناشر : دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩ هـ.

٢٤- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود . الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ)، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة .

٢٥- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، المؤلف: ابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، المحقق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيخ، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٢٦- الاغتيال بمعرفة من رمي بالاختلاط : لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط العجمي ،، تحقيق : فواز أحمد زمري ، الطبعة : الأولى ، (١٤٠٨ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٢٧- الإغراب: الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣ هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٨- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩ هـ) المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

٢٩- إكمال المعلم بفوائد مسلم : للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، الطبعة، الأولى (١٤١٩ هـ)، دار الوفاء، المنصورة .

٣٠- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لعلاء الدين مغلطي بن قليح بن عبد الله الحنفي، تحقيق : عادل بن محمد و أسامة بن إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ)، الفاروق الحديثة.

٣١- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد : لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني الشافعي، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي .

٣٢- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : للأمر علي بن هبة بن مأكولا ،تحقيق :عبد الرحمن بن يحي المعلمي، نشر محمد أمين دمج، بيروت.

٣٣- الإلزامات والتتبع : لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق : مقبل الوادعي، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت .

٣٤- الإلمام بأحاديث الأحكام : لأبي الفتح محمد بن علي القشيري " ابن دقيق العيد"، تحقيق : محمد سعيد المولوي، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ)، دار ابن القيم، الدمام .

٣٥- الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م

٣٦- أمالي المحاملي : للحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي، تحقيق : إبراهيم القيسي، الطبعة الأولى، (١٤١٢) المكتبة الإسلامية :دار ابن القيم، عمان - الأردن، الدمام

٣٧- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام : للحافظ تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، تحقيق : سعد بن عبد الله آل حميد، الطبعة الأولى، (١٤٢٠ هـ، دار المحقق، الرياض .

٣٨- الإمام مجد الدين ابن تيمية وجهوده في أحاديث الأحكام تأليف: د/ محمد بن عمر بازمول نشر دار البشائر بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

٣٩- إنباء العمر بأبناء العمر : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، (١٣٨٨ هـ) .

- ٤٠- الأنوار في شمائل النبي المختار، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم يعقوبي، الناشر: دار المكتبي - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤١- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف : لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق : صغير أحمد محمد حنيف، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) دار طيبة، الرياض .
- ٤٢- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : للشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، (١٤٠٣ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٤٣- البحر الزخار- المعروف بمسند البزار- : لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة : الأولى (١٤٠٩ هـ)، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة .
- ٤٤- البداية والنهاية : لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الطبعة الخامسة، بتحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار هجر، جيزة .
- ٤٥- البدر التمام شرح بلوغ المرام، تأليف شرف الدين الحسين بن محمد المغربي ت ١١١٩هـ، نشر دار الوفاء سنة ١٤٢٥هـ الطبعة الأولى.
- ٤٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، مصورة عن الطبعة الأولى .
- ٤٧- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق : مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٩.

٤٨- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث : - الحارث بن أبي أسامة- : للحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق : حسين أحمد صالح الباكري، الطبعة : الأولى (١٤١٣ هـ)، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة .

٤٩- بلوغ المرام من أدلة الأحكام : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : سمير بن أمين الزهيري، الطبعة الثالثة، (١٤٢١ هـ) دار أطلس، الرياض .

٥٠- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، الناشر: دار العطاء الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ

٥١- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام : لأبي الحسن ابن القطان الفاسي، تحقيق :الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ)، دار طيبة للنشر والتوزيع .

٥٢- تاريخ الإسلام : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ) ، دار الكتاب العربي، بيروت .

٥٣- التاريخ الصغير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ)، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة.

٥٤- التاريخ الكبير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت .

٥٥- تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهمي محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.

٥٦- تاريخ بغداد: لمؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

٥٧- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٥٨- تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف، الطبعة: الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٩- التبيين لأسماء المدلسين: لإبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبي الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصللي، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ) مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .

٦٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : ليوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين ، الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، الدار القيمة : الهند.

٦١- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: لأبي زرعة العراقي، تحقيق : عبد الله نواره، الطبعة الأولى (١٩١٩هـ) ، مكتبة الرشد، الرياض .

٦٢- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق : عبد الغني بن حميد الكبيسي ، الطبعة الثانية (١٤١٦ هـ).

٦٣- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق : عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٦٤- التحقيق في أحاديث التعليق : عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، تحقيق : مسعد السعدني، الطبعة الأولى، (١٤١٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت .

٦٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة ؟، (؟ هـ) مكتبة الرياض الحديثة، الرياض .

٦٦- تذكرة الحفاظ : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة ؟ (هـ) تصوير دار إحياء التراث العربي .

٦٧- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧

٦٨- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق العسقلاني الشافعي، الطبعة الأولى (١٤١٦) دار البشائر الإسلامية، بيروت .

٦٩- تعريف أهل التقديس : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : عاصم بن عبد الله القريوتي، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ) مكتبة المنار، عمان .

٧٠- تعظيم قدر الصلاة: لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٧١- التعليق المغني على سنن الدارقطني : لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو مطبوع بذييل السنن للدارقطني، لاهور، باكستان .

٧٢- تفسير ابن رجب الحنبلي، روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله ابن محمد الناشر: دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م

٧٣- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد ابن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٧٤- تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، تحقيق: سامي ابن محمد السلامة (١٤١٨ هـ) دار طيبة، الرياض .

٧٥- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ) دار الرشيد، سوريا.

٧٦- التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح: لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، الطبعة الثانية، (١٤١٣ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت .

٧٧- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، الطبعة الأولى، (١٣٨٤ هـ) المدينة المنورة.

٧٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الطبعة الأولى، (١٣٨٧ هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب .

٧٩- التمييز: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبي الحسين، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ومعه منهج النقد عند المحدثين للمحقق، الطبعة الثالثة، (١٤١٠ هـ)، مكتبة الكوثر، المربع - السعودية.

٨٠- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: عامر حسن صبري، الطبعة الأولى، (١٤٠٩ هـ)، المكتبة الحديثة، الإمارات العربية المتحدة .

٨١- التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العنمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تحريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٨٢- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة

٨٣- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: ٤.

٨٤- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

٨٥- تهذيب الكمال: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٨٦- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م

٨٧- تهذيب سنن أبي داود (مع مختصر السنن للمندري). لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة (بيروت)، طبعة أخرى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثالثة، (١٣٨٨ هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، وهو مطبوع بهامش كتاب عون المعبود .

٨٨- توضيح الأحكام من بلوغ المرام، لشيخنا العلامة عبد الله بن عبد الرحمن البسام رحمه الله المتوفى سنة ١٤٢٣ هـ، نشر دار الميمان بالرياض ١٤٢٨ هـ، الطبعة الأولى.

٨٩- الثقات :محمد بن حبان بن أحمد البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة : الأولى، (١٣٩٥ هـ)، دار الفكر، بيروت

٩٠- الجامع : معمر بن راشد الأزدي، حبيب الأعظمي (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني ج ١٠) الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت .

٩١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لأبي سعيد بن خليل كيكلدي العلائي، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، (١٤٠٧ هـ)، عالم الكتب، بيروت .

٩٢- الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الطبعة الأولى (١٢٧١ - ١٩٥٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

٩٣- جزء الحسن بن رشيق العسكري عن شيوخه من الأمالي، المؤلف: الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري المصري (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، طبع: ضمن مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية، المحقق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي، الناشر: مكتبة أهل الأثر - دار غراس، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٥ م.

٩٤- جزء ما رواه الزبير عن غير جابر، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩ هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض.

٩٥- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: لشمس الدين محمد السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ)، دار ابن حزم، بيروت .

٩٦- الجواهر النقي في الرد على البيهقي (بهامش السنن الكبرى للبيهقي): لعلاء الدين علي ابن التركماني ، دار المعرفة، بيروت .

٩٧- الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، تأليف: عبد الستار الشيخ، نشر دار الفلم بدمشق الطبعة الثانية سنة: ١٤٢٣ هـ.

٩٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الطبعة الرابعة، (١٤٠٥ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت .

٩٩- خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي: تأليف الحافظ سراج الدين عمر بن الملحق، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، (١٤١٠ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض .

١٠٠- الخلافات : لأحمد بن حسين البيهقي، تحقيق مشهور سلمان، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ)، دار الصميعي، الرياض .

١٠١- خلق أفعال العباد : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، (١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، الرياض .

١٠٢- الدر المنثور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ). الناشر: دار الفكر - بيروت.

١٠٣- الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين عبد الرحمن العليمي، تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين رحمه الله، الناشر مكتبة التوبة السعودية ١٤١٢ هـ.

١٠٤- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت .

١٠٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ) المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.

١٠٦- دلائل الأحكام، للقاضي بهاء الدين ابن شداد رحمه الله، المتوفى سنة: ٦٣٢هـ، بتحقيق: د/محمد الشيخاني ود/زياد الأيوبي، نشر دار قتيبة دمشق الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

١٠٧- دلائل النبوة : لأبي نعيم الأصبهاني (أحمد بن عبد الله)، تحقيق: محمد رؤاس قلعجي وعبد البر عباس، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ)، دار النفائس، الكويت .

١٠٨- ذكر المدلسين، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ.

١٠٩- ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

١١٠- رَدُّ الْجَمِيلِ فِي الذَّبِّ عَنِ إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ وَهُوَ رَدُّ عَلَى كِتَابِ (مُسْتَدْرَكِ التَّعْلِيلِ)، أبو عبد الرحمن عبد الله بن صالح العبيلان، دَارُ اللَّؤْلُؤَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، بيروت - الدَّائِرَةُ الْأَثَرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١١١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة : محمد بن جعفر الكتّاني، تحقيق : محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتّاني، الرابعة، (١٤٠٦ - ١٩٨٦)، دار البشائر الإسلامية، بيروت .

١١٢- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة، (١٤٠٧هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت

١١٣- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت. الزرقاء - الأردن.

١١٤- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام. ترتيب وتحقيق: جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ) دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١١٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م

١١٦- الزهد، المؤلف: أبو السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صنفوق بن عمرو بن زرة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

١١٧- زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الأذان ومواقيت الصلاة، أعداد: حكيم بن ساعد قيوى الريغي الجزائري رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢٤-١٤٢٣هـ.

١١٨- زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الزكاة، أعداد: مصطفى بلحاج، رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢٤هـ.

١١٩- زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام، تأليف د/عمر بن عبدالله المقبل، رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، توزيع دار التدمرية الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

١٢٠- زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الطب والرؤيا، إعداد: علي بن فايز الشهري، رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

١٢١- زوائد السنن على الصحيحين : لصالح بن أحمد الشامي، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ) دار القلم : دمشق، دار النفائس : الرياض .

١٢٢- سؤالات البرقاني للدارقطني: لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق : عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ) كتب خانة جميلي، باكستان.

١٢٣- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق الطبعة الأولى (١٤١٨هـ) دار ابن الجوزي، الدمام.

١٢٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة : لمحمد ناصر الدين الألباني، (١٤١٦هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض .

١٢٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض

١٢٦- سنن ابن ماجه : لمحمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت ..

١٢٧- سنن أبي بكر الأثرم، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَانِئِ الْإِسْكَافِيِّ الْأَثَرَمِ الطَّائِفِيُّ وَقِيلَ: الْكَلْبِيُّ (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣٢)]، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م

١٢٨- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت .

١٢٩- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤.

١٣٠- سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (١٤١٤هـ)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

١٣١- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٣٢- سنن الدارمي: لعبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، بتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى، دار المغني، الرياض.

١٣٣- السنن الصغرى: لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى (١٤١٠ - ١٩٨٩)، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

١٣٤- السنن الصغرى للنسائي = المجتبى. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣) عناية عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الثالثة (١٤٠٩)، دار البشائر (بيروت).

١٣٥- السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٦- السنن المأثورة: لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى (١٤٠٦)، دار المعرفة، بيروت.

١٣٧- سنن سعيد بن منصور: لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني : تحقيق: فضيلة الشيخ د/سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الطبعة الأولى، (١٤١٤ هـ) دار العصيمي، الرياض .

١٣٨- السنن والأحكام، للحافظ الضياء المقدسي. المتوفى سنة: ٦٤٣هـ، بتحقيق: حسين عكاشة، نشر دار ماجد عسيري جدة الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ

١٣٩- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة (١٤١٣ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت

١٤١- شرح السنة : للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، (١٤٠٣ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت .

١٤٢- شرح العمدة في الفقه - كتاب الطهارة، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ) المحقق: د. سعود بن صالح العطيشان، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ

١٤٣- شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته ^{عليه السلام}، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢ هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

١٤٤- شرح صحيح مسلم : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة الثانية (١٣٩٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

١٤٥- شرح علل الترمذي : لابن رجب الحنبلي، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى، (١٤٠٧ هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء .

١٤٦- شرح مشكل الآثار : لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت .

١٤٧- شرح معاني الآثار: لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق : محمد زهري النجار، الطبعة الأولى، (١٣٩٩ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت .

١٤٨- شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، (١٤١٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٤٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٥٠- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، (١٤١٨ هـ)، الرسالة، بيروت.

١٥١- صحيح ابن خزيمة: لمحمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، (١٣٩٠ هـ)، بيروت .

١٥٢- صحيح البخاري : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير ابن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ

١٥٣- صحيح البخاري : (الجامع الصحيح المختصر) لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، (١٤٠٧ هـ)، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت .

١٥٤- صحيح سنن النسائي : محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)
(١٤١٦هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض .

١٥٥- صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

١٥٦- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: لعثمان ابن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، تحقيق: موفق عبد القادر، الطبعة الثانية، (١٤٠٨هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت .

١٥٧- الضعفاء الكبير : محمد بن عمر العقيلي، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ)، دار المكتبة العلمية، بيروت.

١٥٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة ؟، (؟هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٥٩- طبقات الحنابلة، المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٦٠- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت.. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.

١٦١- طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، إشراف: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

١٦٢- طرح الشريب في شرح التقريب : للحافظ العراقي زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار إحياء التراث العربي.

١٦٣- عارضة الأحوذى : للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٤- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. المؤلف: شمس الدين محمد ابن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ) المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكاتب العربي - بيروت.

١٦٥- علل ابن أبي حاتم : لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق : محب الدين الخطيب، (١٤٠٥ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٦٦- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج: لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن أحمد بن محمد بن عمار بن محمد بن حازم بن المعلى بن الجارود الجارودي، تحقيق : علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الطبعة الأولى (١٩٩١م)، دار الهجرة، الرياض .

١٦٧- علل الترمذي الكبير: (بترتيب أبي طالب القاضي)، تحقيق : صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

١٦٨- العلل الحديث ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية المروزي، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

١٦٩- علل الدارقطني : (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) : لعلي بن عمر الدارقطني تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ)، دار طيبة، الرياض.

١٧٠- عِلَلُ أَلْفَاظِ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه فِي الْمَسْحِ د/عادل الزركي وفقه الله، هذا الكتاب ملحق بأخر كتاب المصنف: قواعد العلل وقرائن الترجيح، في نسخة المكتبة الشاملة.

- ١٧١- **العلل ومعرفة الرجال** : لأحمد بن حنبل، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس الطبعة الأولى (١٤٠٨ - ١٩٨٨) المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض.
- ١٧٢- **علم زوائد الحديث دراسة ومنهج ومصنفات** : لعبد السلام محمد علوش، الطبعة الأولى، (١٤١٥ هـ)، دار ابن حزم، بيروت.
- ١٧٣- **علم زوائد الحديث**، تأليف الدكتور: خلدون الأحذب، الطبعة الأولى، (١٤١٣ هـ)، دار القلم، دمشق.
- ١٧٤- **علوم الحديث**: لعثمان بن عبد عبد الرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح)، تحقيق : نور الدين عتر، الطبعة الثانية، (١٤٠٦ هـ)، دار الفكر، دمشق.
- ١٧٥- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** : لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، بيروت.
- ١٧٦- **عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم**: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.
- ١٧٧- **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢ هـ)، المحقق: محمد خرشافي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٧٨- **غريب الحديث** . لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي . ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي. خرج أحاديثه عبد القيوم عبد رب النبي . دار الفكر، بدمشق.

١٧٩- غريب الحديث : لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق : سليمان العايد، من منشورات جامعة أم القرى بمكة ١٤٠٢ هـ.

١٨٠- غريب الحديث، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

١٨١- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام، الطبعة الأولى، (١٣٩٦ هـ)، بإشراف: محمد عبد المعيد خان، مصور من الطبعة الأولى، (١٣٩٦ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٨٢- الفائق في غريب الحديث : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الثانية .

١٨٣- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨ هـ). الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

١٨٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب الحنبلي، تحقيق : محمود بن شعبان ومجدي بن عبد الخالق، وجماعة، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ)، الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

١٨٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، راجعه : قصي محب الدين الخطيب، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ)، دارالريان للتراث، القاهرة .

١٨٦- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، تأليف: الحسن بن أحمد الرباعي الصنعاني (المتوفى: ١٢٧٦ هـ)، المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ.

١٨٧-فتح المغيـث شرح ألفية الحديث : لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق : علي حسين علي، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ)، مكتبة السنة، القاهرة.

١٨٨-فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، لشيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله المتوفى سنة ١٤٢١هـ، نشر دار مدار الوطن الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

١٨٩-الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه، المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ) المحقق: رجب بن عبد المقصود، توزيع: مكتبة الإمام الذهبي - الكويت. طبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٩٠-الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي، المؤلف: علي بن عمر بن محمد بن الحسين ابن شاذان، أبو الحسن السكري الحربي الصيرفي الكيال (المتوفى: ٣٨٦هـ، تحقيق: د/ تيسير بن سعد أبو حيمد، الناشر: الوطن - الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٩١-فيض القدير شرح الجامع الصغير : عبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى ، (١٣٥٦هـ)، المكتبة التجارية، مصر.

١٩٢-القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الطبعة الثانية، (١٤٠٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت .

١٩٣-قواعد العلل وقرائن الترجيح، المؤلف: د/عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

١٩٤-قواعد علم زوائد علم الحديث عند الإمام البوصيري في ضوء كتابيه مصباح الزجاجة وإتحاف الخيرة المهرة، تأليف: د/ حسن علي محمد فتحي، من مطبوعات مركز البحوث التربوية بكلية التربية جامعة الملك سعود الطبعة الأولى.

١٩٥- القواعد، تأليف: محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، نشر دار النوادر اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ، تحقيق: ود/ وليد الربيعي.

١٩٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ)، مؤسسة علوم القرآن ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة .

١٩٧- الكامل في ضعفاء الرجال: عبدالله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة، (١٤٠٩ هـ)، دار الفكر، بيروت .

١٩٨- كتب أحاديث الأحكام بلوغ المرام نموذجاً تأليف: عبدالله بن سفر العبدلي الغامدي، نشر موقع صيد الفوائد.

١٩٩- كتب الزوائد، نشأتها أهميتها، وسبل خدمتها : لمحمد عبد الله أبو صعيلىك، الطبعة الأولى، (١٤١٧ هـ)، دار القلم، دمشق.

٢٠٠- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة : لعللي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، (١٤٠٢ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠١- الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق : أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٠٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤ هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٠٣- الكنى والأسماء، المؤلف: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠ هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٠٤-الكواكب النيرات: محمد بن أحمد بن يوسف ابن الكيال، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت.

٢٠٥-الآلآء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٠٦-لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .

٢٠٧-لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : دائرة المعارف النظامية - الهند - الطبعة : الثالثة (١٤٠٦ هـ) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٢٠٨-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الواعي، مدينة النشر : حلب.

٢٠٩-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ .

٢١٠-مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥ م.

٢١١-مجموع الفتاوى : لأحمد بن تيمية الحراني، جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده : ابنه محمد، (١٤١٦ هـ)، طبعت في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة.

- ٢١٢-المجموع المؤسس للمعجم المفهرس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، بتحقيق: د يوسف المرعشلي نشر دار المعرفة ببيروت ١٤٣١هـ في أربع مجلدات.
- ٢١٣-المجموع شرح المذهب : لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمود مطرجي،، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ٢١٤-المحرر في الحديث : لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورفاقه، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ٢١٥-المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: عبد السلام بن عبد الله ابن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين (المتوفى: ٦٥٢هـ) الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢١٦-المحلى : لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري الأندلسي، تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.
- ٢١٧-مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر الرازي، إخراج : دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، الطبعة؟، (١٩٨٦م)، مكتبة لبنان، بيروت.
- ٢١٨-المختلطين: لصلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي، تحقيق : رفعت فوزي عبدالمطلب وعلي عبدالباسط مزيد، الطبعة: الأولى، (١٩٩٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢١٩-المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق : نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ٢٢٠- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ابن عبد الرحيم بن محمد بدران (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية.
- ٢٢١- المراسيل : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٢٢- المراسيل : لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق : شكر الله نعمة الله قوجاني، الطبعة الأولى (١٣٩٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٢٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ٢٢٤- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح [٢٠٣هـ - ٢٦٦هـ] المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) الناشر: الدار العلمية - الهند.
- ٢٢٥- مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٢٦- مستخرج الطوسي على جامع الترمذي : للحافظ أبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندنوسي، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
- ٢٢٧- المستدرک علی الصحیحین: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٨- مسند ابن الجعد: لعلي بن الجعد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى، (١٤١٠ هـ)، مؤسسة نادر، بيروت.

٢٢٩- مسند أبي داود الطيالسي: لسليمان بن داود الطيالسي، الطبعة ؟ (؟ هـ) دار المعرفة، بيروت. طبعة أخرى، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي. الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ)، هجر، القاهرة.

٢٣٠- مسند أبي عوانة (هو المستخرج): لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٢٣١- مسند أبي يعلى: لأحمد بن يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٣٢- مسند إسحاق بن راهويه: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى، (١٤١٠ هـ)، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٢٣٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعته، الطبعة الثانية، (١٤٢٠ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣٤- المسند الجامع، تحقيق: محمود محمد خليل، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٣٥- مسند الحميدي: لعبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة.

٢٣٦- مسند الدارمي (هو السنن)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام ابن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢٣٧- **مسند الروياني**: لمحمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الطبعة الأولى، (١٤١٦ هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر.

٢٣٨- **مسند السراج**، المؤلف: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّراج (المتوفى: ٣١٣ هـ). حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، الطبعة: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٣٩- **مسند الشاشي**، المؤلف: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البَنْكَنِي (المتوفى: ٣٣٥ هـ)، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.

٢٤٠- **مسند الشافعي**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٠ هـ.

٢٤١- **مسند الشاميين**: لسليمان بن أحمد الطبراني تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة: الأولى (١٤٠٥ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٤٢- **المسودة في أصول الفقه**، المؤلف: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢ هـ)، وأضاف إليها الأب، : عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢ هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨ هـ)]، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.

٢٤٣- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: أحمد بن أبي بكر الكنايني البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، الطبعة: الثانية، (١٤٠٣ هـ)، دار العربية، بيروت.

٢٤٤- **مصنف ابن أبي شيبة**: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٩ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٤٥- مصنف عبد الرزاق : لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الثانية ، (١٤٠٣ هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٢٤٦- المطالب العالیه بزوائد المسانيد الثمانية ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢ هـ) ، تحقيق : مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية ، تنسيق : د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - دار الغيث للنشر والتوزيع ، الطبعة : الأولى .

٢٤٧- معالم السنن [شرح سنن أبي داود] : لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (مع مختصر سنن أبي داود للمنزدي ، وتهذيب ابن القيم الجوزية) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى (١٤٠٠ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٤٨- المعجم : لأبي سعيد أحمد بن محمد المعروف بابن الأعرابي ، تحقيق : عبد المحسن الحسيني ، الطبعة الأولى ، (١٤١٨ هـ) ، نشر دار ابن الجوزي ، الرياض .

٢٤٩- المعجم الأوسط : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، الطبعة الأولى ، (١٤١٥ هـ) ، دار الحرمين ، القاهرة .

٢٥٠- معجم البلدان ، المؤلف : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى : ٦٢٦ هـ) ، الناشر : دار صادر ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٩٩٥ م .

٢٥١- معجم الصحابة : لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع ، تحقيق : صلاح بن سالم المصري ، الطبعة الأولى ، (١٤١٨ هـ) ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية .

٢٥٢- المعجم الصغير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمير ، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار عمار ، عمان .

٢٥٣- المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ، (١٤٠٤ هـ) مكتبة العلوم والحكم ، الموصل .

- ٢٥٤- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبد السلام هارون، الطبعة الأولى (١٤١١)، دار الجليل.
- ٢٥٥- معرفة السنن والآثار : للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق : عبد المعطي قلعي، الطبعة الأولى، (١٤١٢ هـ)، دار الوعي، القاهرة.
- ٢٥٦- معرفة الصحابة : للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق : عادل العزازي، الطبعة الأولى، (١٤١٩ هـ)، دار الوطن، الرياض.
- ٢٥٧- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٥٨- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق : السيد معظم حسين، الطبعة : الثانية (١٣٩٧ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٥٩- المعرفة والتاريخ : ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق : أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، (١٤٠١ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٦٠- المعين في طبقات المحدثين: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى، (١٤٠٤ هـ)، دار الفرقان، عمان - الأردن.
- ٢٦١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار : لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، اعتنى به أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ)، نشر مكتبة دار طبرية، الرياض.
- ٢٦٢- المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢ هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.

٢٦٣-المقتنى في سرد الكنى، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٤-المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار الكتب العلمية، طبعة أخرى، تحقيق: نايف بن هاشم الدعيس، الطبعة الأولى، (١٤٠٢هـ)، تهامة، جدة.

٢٦٥-المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢٦٦-المنتخب من مسند عبد بن حميد: تحقيق: صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل، الطبعة: الأولى، (١٤٠٨ هـ)، مكتبة السنة، القاهرة.

٢٦٧-المنتقى في الأحكام الشرعية تأليف: مجد الدين بن تيمية تحقيق: طارق عوض الله الناشر: دار ابن الجوزي الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

٢٦٨-المنتقى في الأحكام الشرعية تأليف: مجد الدين بن تيمية، تحقيق الشيخ: محمد حامد الفقي سنة ١٣٥٠هـ، وقد صورة هذه النسخة وطبعت طباعات كثيرة.

٢٦٩-المنتقى في الأحكام الشرعية تأليف: مجد الدين بن تيمية، تحقيق: خالد بن ضيف الله الشلاحي، نشر مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م، الطبعة الأولى.

٢٧٠-المنتقى في الأحكام الشرعية تأليف: مجد الدين بن تيمية، محمد صبحي حلاق، نشر دار الريان ودار ابن حزم، سنة: ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.

٢٧١- **المنتقى في الأحكام الشرعية** تأليف: مجد الدين بن تيمية، النسخة الهندية للمنتقى المطبوعة على الحجر في المطبعة الفاروقية في بمبي سنة ١٢٩٦ هـ، بأمر العلامة صديق حسن خان رحمه الله.

٢٧٢- **المنتقى من السنن المسندة عن سيدنا رسول - ﷺ -** : لعبد الله بن علي الجارود، تخريج: أبي إسحاق الحويني، الطبعة الأولى، (١٤٠٨ هـ) دار الكتاب العربي.

٢٧٣- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.

٢٧٤- **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، المؤلف: بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

٢٧٥- **منهج النقد في علوم الحديث**، تأليف: الدكتور: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر دمشق الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ.

٢٧٦- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى، (١٤١١ هـ)، دار الثقافة العربية، دمشق.

٢٧٧- **الموطأ** : لمالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة ؟، (؟ هـ)، دار إحياء التراث العربي، مصر.

٢٧٨- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى (١٩٩٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٩- **ناسخ الحديث ومنسوخه**: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الطبعة الأولى، (١٤٠٨ هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء.

- ٢٨٠- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٢٨١- نزل من أتقى في أحوال المنتقى، تأليف الشيخ: عبد الله بن عبد الرشيد الكشميري الشويباني، وهي مقدمة للنسخة الهندية للمنتقى المطبوعة على الحجر في المطبعة الفاروقية في بمبي سنة ١٢٩٦ هـ.
- ٢٨٢- نصب الراية لأحاديث الهداية: لعبدالله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، الطبعة الأولى، (١٣٥٧ هـ)، دار الحديث، مصر..
- ٢٨٣- النظر في أحكام النظر، تأليف: ابن القطان الفاسي تحقيق: إدريس الصمدي نشر دار إحياء العلوم بيروت والطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
- ٢٨٤- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي : لمحمد بن محمد ابن سيد الناس، تحقيق : أحمد معبد، الطبعة الأولى، (١٤٠٩ هـ)، دار العاصمة، الرياض.
- ٢٨٥- النكت على كتاب ابن الصلاح : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : ربيع بن هادي عمير، الطبعة : الثانية، (١٤٠٨ هـ) دار الراية، الرياض.
- ٢٨٦- نهاية الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط: لعلاء الدين علي رضا، الطبعة الأولى، (١٤٠٨ هـ)، دار الحديث، مصر.
- ٢٨٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- ٢٨٨- نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٨٩- هدي الساري مقدمة فتح الباري : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب (١٣٧٩ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٢٩٠- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٩.

٢٩١- وفيات الأعيان، لأحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
مشكلة البحث	٣
حدود البحث	٣
مصطلحات البحث	٤
أهمية البحث وأسباب اختياره	٤
الدراسات السابقة	٤
أهداف البحث	٦
أسئلة البحث	٦
منهج البحث	٦
إجراءات البحث	٦
خطة البحث	٧
التمهيد	١٤
١- تعريف بالمجد ابن تيمية وابن حجر -رحمهما الله-	١٥
أولاً: ترجمة الإمام المجد ابن تيمية رحمه الله	١٦
ثانياً: ترجمة الحافظ ابن حجر رحمه الله	٢٧
٢- التعريف بكتايب المنتقى والبلوغ	٣٦

- أولاً: التعريف بكتاب المنتقى ٣٧
- ثانياً: التعريف بكتاب بلوغ المرام ٥٠
- ٣- التعريف بعلم الزوائد، وأهم كتبه، وفوائده ٥٨
- أولاً: التعريف بعلم الزوائد ٥٩
- ثانياً: من أهم كتب الزوائد ٦٣
- ثالثاً: أهمية علم الزوائد ٦٥
- الفصل الأول: الزوائد في أبواب المسح على الخفين، ونواقض الوضوء ٦٧**
- المبحث الأول: زوائد أبواب المسح على الخفين ٦٨**
- المبحث الثاني: زوائد أبواب نواقض الوضوء ١١٩**
- فصل: في سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ١٥٠
- المبحث الثالث: زوائد أبواب ما يستحب الوضوء لأجله ١٧٠**
- الفصل الثاني: الزوائد في أبواب الغسل ٢٢٥**
- المبحث الأول: زوائد أبواب موجبات الغسل ٢٢٦**
- فصل: في الكلام على وصف أبي الزبير بالتدليس وروايته عن جابر ٢٨٤
- المبحث الثاني: زوائد أبواب الأغسال المستحبة ٣٠٧**
- الخاتمة: وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات ٤١٧**
- الفهارس العلمية: ٤٢١**
- فهرس الآيات الكريمة ٤٢٢

- فهرس الأحاديث الشريفة. ٤٢٣
- فهرس الأعلام. ٤٣٥
- فهرس الآيات الشعرية. ٤٤٥
- فهرس غريب الكلمات. ٤٤٦
- فهرس المراجع والمصادر. ٤٤٧
- فهرس الموضوعات. ٤٨٣